



# مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد الثاني  
العدد الأول

يونيو ٢٠١٩م

الجمهورية اليمنية

جامعة الريان



جامعة الريان  
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

العدد الأول

المجلد الثاني

يونيو 2019

## المشرف العام

د. سالم محمد بأفكير

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله صالح بابعير

سكرتير التحرير

د. عيسى مبارك عجرة

مدير التحرير

د. سالم عبود غانم

## الهيئة الاستشارية

مصر	جامعة قناة السويس	أ. د. يسري أمين سامي
العراق	جامعة تكريت	أ. د. أسعد حمدي الدوري
مصر	جامعة عين شمس	أ. د. محمد عبد العزيز خليفة
مصر	جامعة عين شمس	أ. د. محمد عبد الفتاح محمد
مصر	جامعة عين شمس	أ. د. محمود صبح
السعودية	جامعة أم القرى	أ. د. عبد الله بن محمد القرني
فلسطين	جامعة فلسطين	أ. د. خالد محمد عيسى
فلسطين	جامعة فلسطين	أ. د. عصام الجحيسي
السعودية	جامعة أم القرى	أ. د. عبد الرزاق أبو البصل
اليمن	جامعة عدن	أ. د. خالد عمر باسليم
اليمن	جامعة حضرموت	أ. د. عبد الله حسين البار
اليمن	جامعة حضرموت	أ. د. عبد الله سعيد الجعدي
اليمن	جامعة حضرموت	أ. د. عبد الله محمد الخولاني
اليمن	جامعة حضرموت	أ. د. نجات أحمد بو سبعة
اليمن	جامعة حضرموت	أ. م. د. سعيد محمد بانعيمون

## المقوم اللغوي

أ.م. عبدالله عامر الكثيري

د. جمال رمضان حديجان

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

الجمهورية اليمنية - حضرموت - المكلا - فوة - الإتشاءات،

أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات

هاتف: 009675362940 - فاكس: 009675362942

البريد الإلكتروني

alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

رابط المجلة على موقع الجامعة

<http://alrayan-university.edu.ye/journal.php>

الآراء الواردة في المقالات والأوراق المنشورة في هذه  
المجلة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المجلة



## رؤية ورسالة وأهداف مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية

### رؤية المجلة:

الريادة في نشر الدراسات والبحوث المحكّمة، على وفق معايير النشر الدولية.

### رسالة المجلة:

تسعى المجلة لنشر الدراسات والبحوث المحكّمة في العلوم الإنسانية والتطبيقية المختلفة، واتباع المنهجية الأصيلة في التحكيم والنشر العلمي؛ إثراءً للمعرفة، وخدمةً للإنسانية.

### أهداف المجلة:

- توفير وعاء بحثي لخدمة الباحثين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- إثراء المعرفة العلمية، من خلال نشر البحوث الرصينة المحكّمة.
- إتاحة الفرصة للباحثين والدارسين؛ لنشر البحوث والدراسات في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- نشر البحوث والدراسات التي تُسهم في خدمة المجتمع، وحل مشكلاته، والمحافظة على قيمه الأصيلة.

## قواعد النشر في مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية

### أولاً: القواعد العامة للنشر

يُقبل للنشر بالبعث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، في العلوم الإنسانية والتطبيقية على أن تتوافر فيها الشروط الآتية:

1. أن يكون البحث أصيلاً وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على المنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية.
2. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو مُقدّم للنشر في أي جهة نشر أخرى كاملاً أو موجزاً. وإذا قُبِل للنشر لا يُسمح بنشره في أي جهة أخرى ولو بلغة أخرى إلا بموافقة خطية من رئيس هيئة التحرير.
3. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة مراعيًا دقة الحروف ووضوح الأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على الحاسب الآلي على برنامج Microsoft word: اللغة العربية بنوع خط (Traditional Arabic) بحجم (16) بمسافة (1,15) بين الأسطر. واللغة الإنجليزية بنوع خط (Times New Roman) بحجم (12) بمسافة (1,15) بين الأسطر، على وجه واحد، على ورق مقاس (A4) مع ترك هامش بنحو (3 سم) على جانبي الورقة، وألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع، على أن ترقم جميع صفحات البحث ترقيمًا تسلسلياً بما في ذلك الأشكال والجداول والصور والملاحق وقائمة المراجع. ويحق لهيئة تحرير المجلة النظر في بعض البحوث الواردة متجاوزةً هذا الحدّ بحسب طبيعة البحث وآلياته.
4. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع وتثبيتها كالاتي:  
أ- تُوضع الهوامش في نهاية البحث مرقمة ترقيمًا آلياً متسلسلاً، تُعتمد فيها الأصول المتعارف عليها بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر، الجزء والصفحة. وفي حالة الرجوع إلى الدوريات يكون التوثيق على النحو الآتي: اسم المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.  
ب- تُوضع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث بعد الهوامش، مصوغة بحسب المتعارف عليه في البحث العلمي، وفي حالة وجود مصادر بلغة أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، يُراعى في إعدادها الترتيب الأبجائي المعهود.

### ثانياً: إجراءات النشر:

1. يقدم الباحث للمجلة إقراراً خطياً يفيد بأن بحثه عمل أصيل له ولم يسبق نشره ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى (وفق النموذج المعدّ لذلك).
2. يُسلم البحث المقدم للنشر من أصل وثلاث نسخ ورقية، ونسخة إلكترونية على قرص مدمج (CD) وذلك إلى عنوان المجلة بحيث يظهر في غلاف البحث اسم الباحث، ولقبه العلمي، والعنوان، وجهة العمل، ورقم هاتفه، وعنوان بريده الإلكتروني. ويرفق به إشعار التسديد لمبلغ رسوم النشر.

3. يرفق الباحث نسخة مختصرة من سيرته الذاتية إذا تعامل مع المجلة للمرة الأولى.
4. يرفق بالبحث ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية في نحو (100-150 كلمة) لكل ملخص.
5. لهيئة تحرير المجلة الحق أن تطلب إجراء تعديلات يسيرة أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.
6. يخطر الباحث بتاريخ تسلّم بحثه، وتقوم هيئة التحرير باستكمال إجراءات التحكيم.
7. يخطر الباحث بقرار قبول البحث أو عدم قبوله للنشر بعد عرضه على محكمين من ذوي الكفاءة والاختصاص خلال ثلاثة أشهر في الأكثر من تاريخ تسلّم البحث.
8. في حالة ورود إضافات أو تعديلات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر، على أن يعاد البحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة خلال مدة أقصاها أسبوعان منذ تسلّم الباحث ملاحظات المحكمين.

### ثالثاً: أحكام عامة:

- 1- البحوث التي تخالف قواعد النشر وشروطه لا يُنظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- 2- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- 3- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشر جزء منها دون الحصول على موافقة خطية من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- 4- تعبر البحوث المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء أصحابها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.
- 5- يدفع الباحث من غير الهيئة التدريسية بجامعة الريان مقابل النشر في المجلة مبلغاً نقدياً قدره (20000) عشرين ألف ريال يمني، تُودع لدى شركة العمقي للصرافة في حساب رقم (254038674). ويدفع الباحث من خارج الجمهورية (150) مائة وخمسين دولاراً أمريكياً.
- 6- عند الاعتذار عن عدم النشر لا تعاد الرسوم المذكورة في الفقرة (5) من البند (ثالثاً) المذكورة أعلاه.
- 7- توجّه المراسلات والبحوث باسم رئيس تحرير مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية على عنوان المجلة: الجمهورية اليمنية - محافظة حضرموت - المكلا - فوة - الإنشاءات، أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات. هاتف: (009675362940). ويمكن أن ترسل البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة: alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

## المحتوى

### اللغة العربية:

- 28 - 1 - إعانة الإخوان، رسالة في النحو، للشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله باسودان (ت1281هـ)، دراسة وتحقيق. د. لطفى عمر بن الشيخ أبوبكر، د. صادق يسلم العي .....  
الدراسات الإسلامية:  
74 - 29 - أثر الرغبات والمصالح السياسية في بناء الاعتقاد. "الزيدية والمعتزلة أنموذجًا". د. خالد سالم باعوضة  
- الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد، للعلامة حسن الشُّرُّبُلالي (ت:1069هـ)، دراسة وتحقيق  
108 - 75 د. عيسى مبارك سالم عجرة، د. صالح مبارك دعكيك .....  
136 - 109 - صيغة الأمر في اللغة ودلالته عند الأصوليين. د. صادق محمد ناجي الأبيض .....

### التربية:

- 162 - 137 - دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت - من وجهة نظرهم  
د. نوال محفوظ مرعي، د. هادي سالم الصبان .....

### الاقتصاد والإدارة:

- 193 - 163 - تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية في السوق المحلي بمحافظة حضرموت  
(دراسة ميدانية). د. غسان سعيد سالم باجليدة، د. محمد حميد عوض عفيف .....
- 219 - 195 - التحليل المالي بالنسب المالية و خصوصيات تطبيقه في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على  
بنك سبأ الإسلامي. د. سالم يسلم لرضي .....
- 257 - 221 - دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة  
حضرموت - اليمن. د. هاني سالمين بلعفير .....
- 305 - 259 - استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي  
في اليمن للفترة (2006 - 2013). د. صفاء عبدالله معطي، د. محمد أحمد بلحويصل .....

### اللغة الإنجليزية:

- Preparation and Characterization of TiO<sub>2</sub> Nanotubes Catalyst  
Support and Doped TiO<sub>2</sub> Nanotubes Arrays Sheet  
Mohammed Ahmed Hussein Awad , Dr. Nabil A.N. Alkadas ..... 307 - 330
- Selecting the Appropriate Bank Location using Rank Order Centroid  
(ROC) Dr. Mohammed A. Balhuwaisl, Dr. Safa Abdullah Muatee ..... 331- 339

## إعانة الإخوان (رسالة في النحو)

للشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين محمد بن عبدالله بن أحمد باسودان (ت1281هـ)

### دراسة وتحقيق

د. صادق يسلم العي\*\*

د. لطفي عمر بن الشيخ أبوبكر\*

### الملخص

المخطوط الذي بين أيدينا (إعانة الإخوان) للعلامة محمد بن عبدالله باسودان المتوفى 1281هـ، متن في النحو العربي موجز ميسر، كتب بأسلوب تعليمي سهل، لا تجد فيه تعقيداً، وهو بعيد عن التفريعات والتفاصيل الموجودة في غيره من كتب النحو الموسعة، وهو كذلك لم يحتفل بذكر العلل النحوية، والمسائل الخلافية؛ إذ كان قصده عرض الخطوط الرئيسة للنحو العربي دون إطناب وتوسع؛ لأن طالب النحو المبتدئ به حاجة إلى هذه المسائل، ثم بعد ذلك يمكن أن ينتقل إلى غيره من كتب النحو، فحق هذا الكتاب أن يوضع في الرتبة الأولى في سلم تعليم النحو العربي. وهو يعطي صورة عن طبيعة الدرس النحوي في حضرموت، وهو أنه يقوم على المختصرات الميسرة التي ألفها علماء هذا الإقليم، لتؤدي الوظيفة الرئيسة لعلم النحو، وهي فهم كتاب الله عز وجل، وتقويم اللسان العربي.

### المقدمة :

تكمُن أهمية المخطوطات في كون علم الأمة مدوناً فيها، ولا شك أنه ما زال حتى اليوم بنا حاجة ماسة إليها؛ لهذا فالحفاظ عليها متعين، أما الزعم أن المطبوعات تكفي عن المخطوطات فهذا غير صحيح، ولا يقوله إلا من ليس له معرفة بتاريخ الأمة، ومصنفات الأئمة، وحجم مؤلفاتهم وكثرتها. فلو نظرت إلى عدد عناوين المطبوعات التراثية لوجدتها قليلة، حتى لا تكاد تمثل نسبة مئوية يسيرة بجانب أعداد المخطوطات. وما يملأ عين الناظر من المطبوعات اليوم: هو طبعا مكررة كثيرة لعناوين محدودة، فالعنوان الواحد يطبع مائة مرة، وربما أكثر.

ومما تقدم يمكن أن نستدل على أهمية تحقيق المخطوطات بوصفه فناً، ولهذا الفن قواعده وأصوله، وعدته؛ إذ تبقى غاية التحقيق هي تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه. وللقارئ أن يتخيل غياب

\* أستاذ النحو والصرف المشارك، بكلية الآداب، جامعة حضرموت.

\*\* أستاذ النحو والصرف، بكلية العلوم والآداب بشورة، جامعة نجران.

عدد هائل من الكتب التراثية المهمة المطبوعة وافتقادها لولا جهود المحققين في المخطوطات، الذين يفتشون عن المخطوطات أولاً، ويحددون أهميتها ثانياً، ثم يحققون في صحة الكتاب المخطوط، وفي صحة اسم مؤلفه ونسبته إليه، ويردّون النصوص إلى أصولها ومصادرها الأساسية، ويصححون ما قد يكون أخطأ فيه المؤلف، أو خانته فيه الذاكرة. مشيرين إلى اختلاف النسخ، واختلاف الروايات في كل لفظة، وإلى ما يرجح صحته، بعد دراسة يقوم بها المحقق لكل رواية، واضحاً في الحاشية المصحف والمحرّف والخطأ، إلى غير ذلك مما يبذله المحقق حتى يقدم للقارئ مخطوطاً قديماً كُتب بخط غير واضح، وبأوراق قديمة صفراء مهلهلة، يقدمه بحلة قشبية، وبثوب زاهٍ، يشف عما تحته من علم وثقافة بجمال ووضوح.

والمخطوط الذي بين أيدينا (إعانة الإخوان للعلامة محمد بن عبدالله باسودان المتوفى 1281هـ) لم يسبق طباعته، وما زال حبيس رفوف مكتبة الأحقاف للمخطوطات، ولذا أحببنا أن نقوم بتحقيقه ودراسته؛ ليخرج للناس، حتى يسهم في حركة تيسير النحو؛ نظراً لطريقة عرضه السهلة، وبُعده عن الإغراق في التعليل، والمسائل المعقدة. وهو يعطي صورة عن طبيعة الدرس النحوي في حضرموت، وهو أنه يقوم على المختصرات الميسرة، التي ألفها علماء هذا الإقليم، لتؤدي الوظيفة الرئيسة لعلم النحو، فإن علم النحو علمٌ شريفٌ، يُتوصّل به إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم-؛ فإن فهم كثيرٍ منهما يتوقف على معرفة النحو. وإقامة اللسان على اللسان العربي، الذي نزل به كلام الله - عز وجل - لذلك كان فهم النحو أمراً مهماً جداً، ولذا ائتمنوا بتعلم مبادئه ليؤدي هاتين الغايتين.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مكوناً من قسمين، القسم الأول لدراسة المخطوط، والقسم الثاني للمخطوط المحقق. وجاء القسم الأول في ثلاثة مباحث، فكان الأول لإلقاء نظرة عامة على عصر باسودان من الناحية السياسية، ومن الناحية العلمية، وكان المبحث الثاني عن حياة باسودان، فتعرضنا لنسبه، ومولده، ووالده، ومؤلفاته، وطلابه، ووفاته، ومكانته العلمية، وشعره. وجاء المبحث الثالث لدراسة الكتاب، فعرضنا فيه لماهية الكتاب، ودواعي تأليفه، وأقسامه، وتحليل مادته، والخصائص العامة لمنهج مؤلفه فيه، وعقدنا موازنة بينه وبين الأجرومية.

أما القسم الثاني فجعلناه مبحثين، وجعلنا المبحث الأول لوصف المخطوط بنسخته، واسم الكتاب، وزمن تأليفه ومكانه، وتوثيق نسبه لباسودان، ومنهج التحقيق الذي سرنا عليه، وصورنا نماذج من نسخ المخطوط. وجعلنا المبحث الثاني للنص المحقق.

## القسم الأول:

## المبحث الأول: عصر العلامة باسودان:

## الحالة السياسية:

عاش العلامة محمد بن عبدالله باسودان في القرن الثالث عشر الهجري؛ إذ ولد سنة 1206 هجرية، وتوفي سنة 1281 هجرية، وهذا العصر شهد بزوغ نجم الدولة القعيطية على حساب نفود الدولة الكثيرية، فقد اشترى عمر بن عوض القعيطي بقعة - الريضة - من السادة آل العيدروس، وشرع يبني الحصون بها سنة 1255هـ<sup>(1)</sup>، ثم شرع في شراء العتاد الحربي، واستقدم من يافع عددًا كثيرًا من الجند، فقاموا أولاً برفع الحصار عن آل علي جابر، واستولوا على الحصون التي بناها منصور بن عمر حول خشامر، وعلى حصون العقاد بالقرب من شبام، وأجلوا آل كثير من حديّة (إحدى مدن القطن التاريخية القديمة)، وحصنوا قرية خمور بعد أن طردوا ساكنيها من فخائد آل كثير تمهيدًا للهجوم على شبام، ولما اطمأن القعيطي إلى سلامة القطن أخذ في مخالفة القبائل؛ فقد عقد مع آل عبدالعزيز بالسويدي شرقي تريم معاهدة عدم اعتداء، كذلك مع شيخ قبيلة آل تميم المقدم أحمد بن عبدالله التميمي؛ وبهذا أصبح غالب آل تميم الذين يسكنون المنطقة الواقعة شرقي تريم حلفاء القعيطي الذي اتخذ من السويدي قاعدة يشاغب منها آل كثير من الخلف، ثم عقد معاهدات مع زعيم نهد الأكبر ثابت بن عبد الرب بن ثابت النهدي، وتابعه غالب قبائل نهد، ومع أمير مأرب الشريف عبدالرحمن الخالدي، وأمير الدرعية في نجد محمد بن حسين بن قملا، وسلطان العوالق عوض بن عبدالله العولقي، وانتشرت الأخبار عن السلطنة القعيطية الناشئة، ووصلت إلى أطراف نجد واليمن. وهكذا استمر عمر بن عوض في تعزيز سلطته واستعد لمهاجمة شبام؛ إذ تحالف مع قبيلة آل هضيل الكثيرية، التي تسكن الظاهرة في ضواحي شبام، واتخذها قاعدة حربية لمهاجمة شبام سنة 1270هـ من الناحية الشمالية التي تدعى الشويرع، واستمرت الحرب من ربيع الأول 1270هـ، حتى ذي القعدة سنة 1271هـ واحتلوا الشويرع، وأصبحت شبام مهددة بالسقوط، لكن استطاع منصور بن عمر استطاع حمل آل هضيل على الغدر بيافع ونقض تحالفهم مع يافع فسقطت الظاهرة بأيدي آل كثير، وبسقوط الظاهرة قرر القعيطي التوقف عن مهاجمة شبام، وأمر جنوده بتخريب المراكز التي في قبضتهم ونقل سكان الشويرع من أهالي شبام إلى الريضة بالقطن، فجاءها منهم آل شعيب، وآل معلم، وآل بالريعة، وغيرهم، وقدم لهم القعيطي مساعدات مادية، وأمرهم بأن يعودوا إلى شبام في أقرب وقت. عقد القعيطي العزم على تطهير ضواحي شبام من بقية آل كثير، فاحتل خمير سنة 1273هـ، وهاجم حصون سعيدية وبزرق والركر أهم

حصون الدفاع عن المدينة، حتى استولى عليها بعد قتال شديد سنة 1274هـ. أيقن منصور بن عمر بخطورة الوضع، فاضطر للصالح على أن تكون شبام مناصفة بينهما، وهكذا دخل القعيطي شبام غرة محرم 1275هـ<sup>(2)</sup>، واغتيل الأمير منصور بن عمر من قبل القعيطي سنة 1275هـ، وتم له احتلال كامل مدينة شبام، هجم آل كثير على شبام سنة 1275هـ شهر ذي الحجة لاستعادتها من القعيطي، فحصلت معركة شديدة في منطقة الكرعان وجرب هيصم غربي شبام وانهمز في إثرها آل كثير، في سنة 1275هـ اشترى القعيطي بلدة حورة من آل عمر بن جعفر من عائلة آل عيسى بن بدر الكثيري، وهكذا تكون حورة البلدة الثانية بعد شبام التي يدخلها القعيطي، ولم يبق من مراكز شبام المهمة بيد آل كثير سوى سحيل بن مهري الواقع جنوب شبام؛ فقد استمر القتال للاستيلاء عليه 4 سنوات، انتهت بتسليم الحصون جميعها للقعيطي سنة 1281هـ. ودفع القعيطي 10000 ريال مقابل أموال آل مهري في السحيل والمسيلة والسباخ النجدي التي آلت كلها للقعيطي. في صفر سنة 1282هـ توفي في حيدر آباد الجمعدار عمر بن عوض القعيطي مؤسس السلطنة القعيطية، وكان قد أوصى أن يكون الحكم من بعده لأبنائه الثلاثة عبدالله، وصالح، وعوض. وأوصى ابنه محمداً وعلياً بالامتثال لهم، وهكذا استمرت السلطنة القعيطية في التوسع في عهد الجمعدار عوض بن عمر، الذي يُعدُّ أول من لقب بلقب السلطان؛ فقد أصدرت حكومة الهند أمراً بذلك سنة 1902م، واستولى على الشحر في ذي الحجة سنة 1283هـ، ثم استولى على شحير، ثم احتل الغيل سنة 1292هـ؛ إذ فر حكامها آنذاك آل عمر باعمر، وكان قد احتل قبلها الحامي سنة 1287هـ، ثم رأس باغشوة، والقرن، والديس، ثم قصيعر سنة 1288هـ، وبهذا أصبحت جميع الموانئ الشرقية تابعة لسلطة القعيطي. كان النقيب صلاح بن محمد الكسادي يحكم المكلا، وكان قد استدان مبلغاً من المال من القعيطي في أثناء إحدى الحملات العسكرية، وعند وفاته طالب القعيطي ابنه عمر بن صلاح بالمبلغ، وانتهى الأمر بينهما إلى تنازل الكسادي للقعيطي عن نصف المكلا وبروم والحرشيات<sup>(3)</sup>، واستمر النزاع بينهما حتى تدخلت بريطانيا، وأجبرت الكسادي على مغادرة المكلا إلى زنجبار في نوفمبر سنة 1881م، وهكذا أصبح أهم الموانئ في حضرموت تحت سيطرة القعيطي إضافة إلى شبام والقطن وحورة في الداخل.

ولعل أبرز ما يميز هذا العصر كثرة الحروب، والفوضى العارمة في حضرموت، فلا دولة راسخة، ولا سلطنة مستقرة؛ إذ ليس لأي ممن ذكرنا استقراراً، واتساع الرقعة والهيبة في نفوس القبائل المسلحة. وصحيح أن للقبائل في الأدوار الماضية سلطة قوية، ويصدر عنها الظلم، ولكن السلاطين الأقوياء إذ ذاك يقومون



بإخضاعها وتأديتها، وكبح جماحها في أكثر الحالات والمواقف، عكس ما يجري في هذا العصر من استفحال السلطة القبلية، وإملاء إرادتها كما تشاء على من تشاء مما لم يسبق له نظير<sup>(4)</sup>.

### الحالة العلمية:

في بدايات هذا القرن تأسس رباط الخيرية بوادي دوعن؛ فقد أسسه والد صاحب الترجمة العلامة الشيخ عبد الله بن أحمد باسودان عام 1213 من الهجرة بتمويل من السادة آل الكاف، وآل باهارون. واتسعت في هذا الرباط الدروس العلمية، وقصده الطلاب من جميع المناطق بوادي حضرموت، ومن يافع، والعوالق، وبيحان، والبيضاء، والصومال، فتخرج فيه كبار الفقهاء والعلماء، وشارك الشيخ عبد الله باسودان في التدريس كبار الفقهاء والعلماء، كما شاركه في التدريس كبار تلاميذه، وخلفه فيه ابنه، الشيخان محمد (ت281هـ) وأبوبكر، ثم العلامة عمر بن أحمد الجيلاني، ثم تولى التدريس فيه ستين عامًا العلامة حامد بن عبد الهادي الجيلاني رحمهم الله أجمعين<sup>(5)</sup>.

ولعل ما يدل على وجود حركة علمية جيدة في هذا القرن في وادي دوعن وجود المؤلفات العلمية للعلماء الحضرميين في هذا العصر، ومن أبرزها:

1- سفينة النجاة فيما يجب على العبد لمولاه للشيخ سالم بن عبد الله بن سعد بن سمير المتوفى 1270هـ<sup>(6)</sup>.

2- بشرى الكرم بشرح مسائل التعليم، وهو للشيخ سعيد بن محمد باعشن المتوفى 1270هـ، وهو من أهم الكتب وأجمعها في فقه العبادات<sup>(7)</sup>.

3- مواهب الديان شرح فتح الرحمن، وهو أيضًا للشيخ سعيد بن محمد باعشن المتوفى 1270هـ<sup>(8)</sup>.

4- الدررة الوقادة شرح الإفادة، للشيخ محمد بن عبد الله باسودان المتوفى 1281هـ<sup>(9)</sup>.

5- المقاصد السننية إلى الموارد الهنية في جمع الفوائد الفقهية، وهو أيضًا للشيخ محمد باسودان<sup>(10)</sup>.

### المبحث الثاني: حياة العلامة باسودان:

نسبه:

هو العلامة محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن باسودان<sup>(11)</sup>.  
وآل باسودان من مشايخ حضرموت، يسكنون الخريبة، قيل هم من مذحج<sup>(12)</sup>. ومنهم من يرفع نسبهم إلى المقداد بن الأسود الكندي<sup>(13)</sup>.

**مولده:**

ولد العلامة محمد بن عبدالله باسودان سنة 1206هـ بمدينة الخريبة من دوعن بحضرموت<sup>(14)</sup>.

**طلبه العلم ومشايخه:**

تلقى علومه عن والده، وعن محمد بن عيروس الحبشي، وطاهر بن الحسين بن طاهر (ت 1241 هـ)، وعمر بن أبي بكر الحداد، وعبد الله بن حسين بلفقيه (ت 1266 هـ)، وعبدالله بن حسين بن طاهر (ت 1272 هـ)، وعبدالله بن أبي بكر عيديد (ت 1255 هـ)، وروى عامة عن عبد الرحمن بن سليمان الأهدل الزبيدي (ت 1250 هـ)، ويوسف بن محمد البطاح الأهدل (ت 1246 هـ) قرأ عليه الأمهات الست والمسانيد والمستخرجات، وعمر بن عبد الرسول العطار المكي، ومحمد بن صالح الرئيس الزمزمي، أخذ عنه الفقه والتفسير والحديث، والنحو<sup>(15)</sup>. وبشرى بن هاشم الجبرتي تلميذ الدمهوجي<sup>(16)</sup>.

وبهذا يعلم أن باسودان تلقى العلم بمنطقته الخريبة، ثم رحل إلى تريم، والشحر حيث أقام بها سنوات، كما أقام باليمن، والحجاز مدة ليست قصيرة<sup>(17)</sup>.

**والده:**

والده هو العلامة عبد الله بن أحمد بن عبد الله باسودان. ولد سنة 1178هـ، ونشأ بقرية الخريبة من دوعن بحضرموت، وكان من أكابر علماء حضرموت<sup>(18)</sup>.

أخذ عن جماعة من علماء عصره، منهم العارف عمر البار، وروى عامة عن عبد الرحمن بن سليمان الأهدل الزبيدي (ت 1250 هـ)، والسيد علي بن محمد البيتي المكي، والشهاب أحمد بن علوي باحسين جمل الليل، وعمر بن عبد الرسول العطار، ومحمد بن صالح الرئيس الزمزمي، وغيرهم<sup>(19)</sup>. ورحل إلى مكة، وتوفي سنة 1266هـ<sup>(20)</sup>.

ومن مؤلفات والده: الذخائر في مصالح الدنيا والآخرة. خ مكتبة الأحقاف 1642 و 1643. ولحمة الألاحظ. خ جامع الأحقاف 1834، وأخرى 2832. وذخيرة المعاد شرح راتب الحداد. طبع في القاهرة سنة 1380 هـ خ برنستون 1599 ومكتبة مكة المكرمة 20 أدعية. ولوامع الأسرار بشرح رشفات الأبرار. خ بمكتبة الحبشي والأحقاف 1858، والأنوار اللامعة والتمتات الواسعة خ جامع تريم الأحقاف 1532، وقوت الأبواب. خ الأحقاف 2787<sup>(21)</sup>.

## مؤلفاته:

- ألف العلامة محمد باسودان مجموعة من الكتب، وهي متنوعة في مختلف فروع العلم، وهي تدل على تعدد ثقافته، وتوسعه في طلب العلم، وقد وقفنا على ستة عشر عنواناً له، هي:
1. إعانة الإخوان، وهو رسالة في النحو<sup>(22)</sup>. وهو هذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً.
  2. تحذير الأخيار من ركوب العار والنار. طبع<sup>(23)</sup>.
  3. تحقيق المقصود بطلب تعريف العقود<sup>(24)</sup>. خ الأحقاف 1361، ومكتبة حريضة (فهرس بعض المخطوطات: 151).
  4. تقرير الباحث في إرث الوارث<sup>(25)</sup>. خ الأحقاف، وقد طبع سنة 1328هـ<sup>(26)</sup>.
  5. الدر المختار بما يجب به الصوم والإفطار. طبع بالهند<sup>(27)</sup>.
  6. الدرة الوقادة بشرح الإفادة. خ سنة 1284 جامع تريم الأحقاف 731 مجاميع<sup>(28)</sup>.
  7. فتاوى ووصايا<sup>(29)</sup>.
  8. فتح الباب في ما يتعلق ببعض أحكام الإعراب. خ الأحقاف وأخرى بجامع صنعاء الغربية كتب حديثه<sup>(30)</sup>.
  9. فتح القدير من إعانة الفقير شرح مختصر بأفضل الكبير. خ سنة 1294هـ جامع صنعاء الغربية 1294 كتب حديثه<sup>(31)</sup>.
  10. فتح المجيد شرح منظومة في التوحيد. تاريخ الشعراء الحضرميين 199/3 خ الأحقاف بحضرموت 2535 مجاميع<sup>(32)</sup>.
  11. القلائد الدرية شرح الفرائض. خ الأحقاف سنة 1258 في 23 ورقة برقم 290 مجاميع<sup>(33)</sup>.
  12. مجموع إجازاته من أشياخه<sup>(34)</sup>.
  13. المقاصد السننية إلى الموارد المهنية في جمع الفوائد الفقهية. خ الأحقاف 2535 مجاميع<sup>(35)</sup>.
  14. منظومة في الشمائل المحمدية<sup>(36)</sup>.
  15. النجم الثاقب بما يجوز ويوجب للقاضي بيع مال الحاضر والغائب. طبع<sup>(37)</sup>.
  16. النقل المفيد في أحكام تزويج العبيد. طبع<sup>(38)</sup>.

**طلابه:**

لعل من أنجب طلاب العلامة محمد باسودان هو العلامة عبدالرحمن بن محمد المشهور (ت1250هـ)، صاحب بغية المسترشدين، وعيدروس بن عمر الحبشي (ت1314هـ)، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن شهاب الدين صاحب حيدر آباد (ت1341هـ)<sup>(39)</sup>.

**وفاته:**

توفي العلامة محمد باسودان بقريته الخريبة في شوال سنة 1281<sup>(40)</sup>.

**مكانته العلمية:**

وصفه العلامة السقاف بقوله: «العلامة الخبير، والفقير قليل الشبيه والنظير»<sup>(41)</sup>. ولذا ذاع صيته في الآفاق حتى كان في حياة أبيه يرحل إلى علومه تلقياً وإفتاء من كل قاص ودان. وكان مع انغماره في العلوم تدريساً وإفتاءً ومطالعة وتأليفاً فقد كان له استقامته، وتقواه وورعه وعفته، وزهده وكثرة أوراده وأذكاره، وتلاوته القرآنية، ومحافظته على السنن والجماعة والتهجد<sup>(42)</sup>.

**شعره:**

أكثر شعره منظومات علمية، حيث نظم في التصوف والسلوك، والشمائل المحمدية، وأما مجالات الشعر الأخرى فهي قليلة عنده؛ ولعل ذلك بسبب ميوله العلمي.

ومن شعره الذي أرسله إلى أبيه من مدينة الشحر أيام مقامه بها:

سَأَلْتُكَ بِالَّذِي بِالْحَالِ أَعْلَمُ	إِمَامُ الْعِلْمِ وَالسُّرِّ الْمَكْتَمُ
بِهِ فِي خَالِنَا نَحْطَى وَنَعْنَمُ	تُلَاحِظُنِي وَتَمْنَحُنِي دُعَاءً
وَمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ مَطْلُوبِنَا تَمْ	وَعَوْدُ الْجَمَاعِ عَسَى قَرِيبًا
عَلَيْهِ اللَّهُ صَلَّى ثُمَّ سَلَّمُ	بِحَاهِ الْمُصْطَفَى طَهَ حَبِيبِي

ومن شعره العلمي قوله في منظومة الشمائل المحمدية عند الكلام على زهده عليه الصلاة والسلام:

فَلَمْ يَجِدْ لِضَيْفِهِ مِنْ مَضْغَةٍ	وَمُرْسِلٍ إِلَى الْبُيُوتِ التَّسْعَةِ
فِي آصَعٍ لِحَاجَةٍ بِهِ دَعَتْ <sup>(43)</sup>	وَدِرْعُهُ عِنْدَ الْيَهُودِيِّ رُهْنَتْ

**المبحث الثالث: كتابه (إعانة الإخوان)****ماهية الكتاب ودواعي تأليفه:**

كتاب إعانة الإخوان متن صغير في النحو العربي، حوى رؤوس المسائل النحوية بأسلوب تعليمي سهل لا تجد فيه تعقيداً، وهو بعيد عن التفريعات والتفاصيل الموجودة في غيره من كتب النحو الموسعة،

وهو كذلك لم يحتفل بذكر العلل النحوية، والمسائل الخلافية؛ إذ كان قصده عرض الخطوط الرئيسة للنحو العربي دون إطناب وتوسع؛ لأن طالب النحو المبتدئ به حاجة إلى هذه المسائل ثم بعد ذلك يمكن أن ينتقل إلى غيره من كتب النحو، فهذا الكتاب حقه أن يوضع في الرتبة الأولى في سلم تعليم النحو العربي. ولعل باسودان أحس أن طلبة عصره في بلده بهم حاجة ماسة إلى تصنيف صغير في النحو يبدوون به مسيرتهم العلمية، فكتب هذه الرسالة؛ ولذا سماها (إعانة الإخوان)؛ لتكون عوناً لطالبي النحو من إخوانه أبناء بلده. والواقع أن هذا الكتاب يصلح لفئتين من الناس، الفئة الأولى هم الأولاد الصغار من طلبة المدارس المبتدئين في التحصيل العلمي، والفئة الثانية هم الكبار الذين فاتهم التحصيل العلمي في الصغر، فهم يحتاجون إلى كتاب ميسر في النحو العربي، فهذا الكتاب مناسب لهم.

وهذا الكتاب مشاركة ممتازة للنحاة الحضرميين في تيسير النحو العربي، ويعطي انطباعاً عاماً عن حركة النحو عند الحضرميين، مما يدل أنهم كانوا يتعدون عن الإغراق في إدخال النحو في علم المنطق، والعلل العقلية، وكثرة الافتراضات والتقديرية التي عرفت عند غيرهم من النحاة. فالمعروف لدينا أن علم النحو هو باكورة جهد علماء العربية، وهو أساس علومها، ولا يخفى على أحد أن الغاية الرئيسة لهذا العلم هو صون اللسان العربي من الخطأ في النطق بعد أن أخذ اللحن يشيع في اللسان العربي. فبعد انتشار الإسلام، واتصال العرب بغيرهم من الأقاليم، ظهرت الحاجة إلى صيانة اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) من التصحيف والتحريف واللحن، فاهتدى علماء العربية إلى وضع قواعد لضبط الكلام العربي.

وانبرى بعضهم إلى التصدي لحل هذه المشكلة التي جعلت من الدرس النحوي من الصعوبة بمكان لا يستسيغه التلميذ، فألفوا كتباً ميسرة، تسهل على هؤلاء الدارسين تعلم العربية. ولم تنشأ القواعد مقصورةً لذاتها، لكنها نشأت بعد إطالة التفكير في الوسائل التي تحافظ على سلامة الكتاب الكريم. فظهر لنا نوعان من التأليف:

- ١ - ما يعرف بالكتب المطولة، وهي كتب ذات موضوعات مختلفة.
- ٢ - كتب مختصرة، رافقت في ظهورها الكتب المطولة، وعُنت بالغاء القياس والعلل والتقليل من الحشو والإطناب.

والداعي إلى تيسير النحو هو الغلو في القياس والتعليل، وبروز ظاهرة العامل والمصطلح النحوي عند النحاة، واختلاط المادة النحوية وجمعها، وارتباك المنهج أدى إلى ظهور نتائج غير صحيحة، أضف إلى ذلك أسلوب المادة النحوية، وغموضها، والحد السماعي والمكاني للغة<sup>(44)</sup>.

## أقسام الكتاب وتحليل مادته :

رسالة (إعانة الإخوان) خلت من أي مقدمة يذكر فيها المؤلف سبب تأليفه لها، أو يشرح فيها خطته في تأليف رسالته، بل بدأها بالبسملة، ثم دخل مباشرة إلى الباب الأول الذي عقده للكلمة، وأنواعها، وعلامة كل نوع، ثم تطرق فيه للكلام، فعرفه، ومثل له. ثم دخل في الباب الثاني والذي جعله للإعراب، فعرفه، وذكر أنواعه، ثم تطرق للبناء فعرفه فقط دون أن يمثل له أو يذكر أنواعه. ثم عقد في هذا الباب ثلاثة فصول، فجعل الفصل الأول في إعراب المفرد، والمثنى، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والفعل المضارع الصحيح، والفعل المضارع المعتل، والأفعال الخمسة. وجعل الفصل الثاني للمرفوعات من الأسماء السبعة، فعددها وضرب أمثلة لها، ثم ذكر المنصوبات من الأسماء ممثلاً لكل واحد منها، ثم ذكر المحرورات الثلاثة، الأول المحرور بحرف الجر، وعدد معه حروف الجر، ثم المحرور بالإضافة، ومثل له، ثم التابع، واسترسل في ذكر التوابع الخمسة، ومثل لكل واحد منها، أما الفصل الثالث فجعله للمعرفة والنكرة، فعدد المعارف فقط، ولم يمثل لها، ثم عرف النكرة بقوله: ((ما قبل أول)). ثم انتقل إلى الباب الثالث وخصه بالفعل، فذكر أقسام الفعل الثلاثة، ثم ذكر أحكامها من حيث البناء والإعراب. وأما الباب الرابع فقد عقده للحرف، فذكر حكمها من حيث البناء، وقسميها من حيث العمل وغير العمل، ومن حيث الاختصاص وغير الاختصاص. ثم ختم رسالته ببعض ما يجب للطلاب معرفته، فذكر عليه معرفة معنى اللفظ، وحكمه. هل هو اسم أو فعل أو حرف؟ وهل هو<sup>(45)</sup> معرب أم مبني؟ والاسم المرفوع بعد الفعل هل هو فاعل أو نائب عنه أو غيرهما؟ والاسم المنصوب هل هو مفعول به، أو مصدر، أو غيرهما؟ والاسم المحرور هل هو محرور بحذف المضاف، أو بالتبعية، وقد جُمعت في بسم الله الرحمن الرحيم.

## الخصائص العامة لمنهج المؤلف فيه :

ينماز كتاب (إعانة الإخوان) بمجموعة من الخصائص، أهمها:

1- الأسلوب العلمي الميسر: تم تأليف الكتاب بأسلوب علمي ميسر لا لبس فيه، من حيث ألفاظه وتراكيبه ومعانيه. فهو ينفع المبتدئين سواء كانوا صغاراً أو كباراً، ففيه عرض لمسائل النحو الأصول دون تعقيد. ومن المعلوم أن من أهم مشكلات عرض النحو العربي التي تواجه كثيراً من الدارسين هي الأسلوب المعقد لكثير من الكتب المصنفة فيه، فهذا الكتاب يعالج هذه المشكلة.

2- الوضوح: إذ اعتمد باسودان على صوغ رسالته بشكل واضح، بعيداً عن الإغراق في الحدود المنطقية، والعلل العقلية، التي أدت إلى ظهور كثيرٍ من الحدود والقيود والافتراضات، التي تتنافى أحياناً مع الواقع اللغوي، وأدت إلى جفاف النحو وصعوبته، وتأكيد على مباحكات عقلية مجردة بعيدة عن واقع الحياة العملية التي يعيشها الناس، وجعلت كثيراً من دارسي النحو ينفرون عنه.

3- الإيجاز: فمنهج العلامة باسودان يقوم على الاكتفاء بعنوان الموضوع النحوي، ثم التمثيل عليه بجملة مفيدة، فلا يذهب إلى تعريف المصطلح، ولا يلتفت إلى ذكر ضوابطه وشروطه فضلاً عن تفرعاته وتفصيله. وهذه الطريقة من التأليف تجعل الطالب يحفظ رؤوس المسائل، فينتفع بها المنتهي للاستحضار، وتفيد المبتدئين الذين يريدون أن يتعرفوا إلى أصول مسائل النحو وجملة الرئيسة. ومن فوائد هذا المنهج أن فيه تيسيراً للحفظ، واستحضاراً لمسائل النحو، فإن المطولات يصعب حفظها أو يتعذر. وفيه تقريب العلم للفهم، والتذكير بأهم مسائله، فالمختصر أشبه بالتذكرة الموجزة، تخلو من الاستطرادات، والتفريعات الكثيرة التي من شأنها أن تنسي المسائل المهمة، والقضايا الكبيرة.

#### بين كتاب إعانة الإخوان والآجرومية:

كتاب الآجرومية من أهم متون النحو العربي، ولذا اعتمد عليه كثير من أهل العلم، وتداولوه بالحفظ والإقراء والتصنيف، وتلقي معه رسالة (إعانة الإخوان) في كونها متنًا صغيرًا انمازت بأسلوبها الميسر لأبواب النحو العربي. اشترك المتنان في عدم وجود مقدمة لهما، تبين دوافع كتابتهما من تصنيفهما، وإنما اقتصرنا على البسملة فقط.

شرح الآجرومي بوضع عنوان هو: (أنواع الكلام) وبدأ فيه بتعريف الكلام، ثم ذكر أقسامه، وعلامة كل قسم. في حين بدأ باسودان رسالته بعد البسملة بباب الكلمة، فعرّفها وذكر أنواعها. وجعل الآجرومي علامات الاسم أربع علامات، أما باسودان فقد جعلها ثلاث علامات فلم يذكر حروف الجر. وجعل الآجرومي علامات الفعل أربع علامات وكذلك جعلها باسودان لكنه أتى بياء المخاطبة مع الطلب بدل (سوف). وختم باسودان هذا الباب بتعريف الكلام وخالف الآجرومي في صياغة التعريف ومثّل له، ولم يفعل ذلك الآجرومي. وعرف الآجرومي الحرف، ولم يفعل ذلك باسودان، ثم بوب الآجرومي باب الإعراب، وكذلك فعل باسودان، لكنهما اختلفا في ألفاظ التعريف، فعرّفه الآجرومي بقوله: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»<sup>(46)</sup>، في حين اختصره باسودان بقوله: «تغيير آخر ما يعرب بعامل». ثم ذكرا أنواع الإعراب الأربعة. وتفرّد باسودان بتعريف البناء بعد ذلك. ثم بوب

الآجرومي باب علامات الإعراب، في حين عقد باسودان فصلاً في إعراب المفرد، والمثنى، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والفعل المضارع الصحيح، والفعل المضارع المعتل، والأفعال الخمسة. ثم عقد الآجرومي فصلاً للمعربات، ولم يفعل ذلك باسودان بل دمج كل ذلك الفصل الذي تم ذكره آنفاً، ثم عقد فصلاً للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات بحيث يكتفي بذكر العنوان ثم يمثل له فقط. ثم ذكر التوابع بالطريقة نفسها يذكر العنوان ويمثل له. في حين عقد الآجرومي باباً للأفعال بعد باب علامات الإعراب، ذكر فيه أقسام الأفعال وأحكامها، ثم ذكر النواصب العشر، ثم الجوازم الثمانية عشر، ثم عقد باباً للمرفوعات فعددتها، ثم عقد لكل واحد منها باباً يعرضه بأسلوب ميسر ومختصر. وعقد باسودان فصلاً للاسم المعرفة والنكرة، فعدد المعارف، ثم عرف النكرة، ثم عقد باباً للأفعال فذكر أقسامها وأحكامها، ثم عقد باباً للحروف، ثم ختم رسالته ببعض ما يجب للطالب أن يعرفه.

### القسم الثاني: النص المحقق

#### المبحث الأول: وصف نسخة المخطوط المعتمدة في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسختين خطيتين موجودتين في مكتبة الأحقاف بمدينة تريم في حضرموت، مجموعة الرباط، الأولى برقم (2888)، وهي من مجموعة الرباط. والثانية ضمن مجموع حوى رسالتين في النحو الأولى إعانة الإخوان لباسودان، والثانية مفتاح الإعراب لعبدالله بن الحسين بن طاهر، ورقم هذا المجموع في مكتبة الأحقاف للمخطوطات هو (2826).

#### وصف مخطوطة الرباط التي تحمل رقم (2888)، والتي جعلناها الأصل:

1. ورقة العنوان كُتِبَ في وسطها عنوان الكتاب وهذا نصه: «كتاب رسالة في النحو المسماة إعانة

الإخوان للشيخ الإمام العالم العلامة والبحر الفهامة جمال الدين محمد بن سيدنا الإمام عبدالله بن

أحمد باسودان متع الله بحياتهما ونفع بهما المسلمين. آمين».

ثم كُتِبَ أسفل ذلك بيتان من الشعر هما:

«قِيلَ لِي قَدْ أَسَاءَ إِلَيْكَ فُلَانٌ وَمَقَامَ الْفَتَى عَلَى الدُّلِّ عَارٌ

قُلْتُ قَدْ جَاءَنَا وَأَحَدَتْ غُدْرًا وَدِيَةُ الذَّنْبِ عِنْدِنَا الْاِعْتِدَارُ

وكتب بجنبهما بخط آخر: «هذين البيتين<sup>(47)</sup> منقول من كتاب الأذكار للنووي».

ثم كتب بخط أحمر:

«فَقُلْتُ قَدْ سَمِعْتُ اللَّفْظَ مِنْ فِي مُحَمَّدٍ وَفِي مَوْعِدٍ يَا هِنْدُ لَوْ كَانَ فِي الْكُرَى»



ثم كتب أسفله بخط أحمر: «وللشيخ إبراهيم بن عباس الصولي:

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعاً وعند الله منها المخرج  
ضائق فلما استحكمت حلقاتها فُرجت وكان يُظنّها لا تُفرجُ»

ثم كتب تحته:

حمدت وحامدا حمدا حميدا رعاية شكره وقصرا مديدا

وبجنب العنوان يوجد ختم مكتبة الأحقاف. وعليه رقم المخطوط (2888).

وأعلى العنوان كتبت قصيدة لمحمد باعمر باكرمان. وهي باللهجة العامية الحضرية بخط صغير.

2. تقع هذه النسخة في خمس صفحات. ومقياس مسطرتها 15×23سم في كل صفحة نحو 17

سطراً، ومتوسط كل سطر 9 كلمات، وخطها نسخي جيد، منقوط. واتبع كاتبها أسلوب

التعقيية وهي أن يضع الكلمة الأولى من الصفحة اللاحقة في أسفل الصفحة التي قبلها.

3. وضعت عناوين هذه المخطوطة باللون الأحمر.

4. أول المخطوط: بعد البسملة: باب الكلمة قول مفرد. وآخره: تمت الرسالة بحمد الله ومنه وعونه

وفضله وتوفيقه.

5. هذه النسخة كاملة أول صفحة فيها كتابة العنوان، ثم الشروع في المتن بقوله: «بسم الله الرحمن

الرحيم»، ثم بدأ بالحديث عن الكلمة. وهي خالية عن أي مقدمة يذكر فيها المؤلف دواعي تأليفه

لهذه الرسالة.

6. جاء في نهاية هذه المخطوطة ما نصه: «تمت الرسالة بحمد الله ومنه وعونه وفضله وتوفيقه والحمد

لله أولاً وآخرًا باطنًا وظاهرًا وعلى كل حال».

7. كاتب هذه المخطوطة هو عبدالله بن عمر بن سالم بن حصين، فرغ من كتابتها سنة 1365هـ،

أي بعد وفاة المؤلف بأربع وثمانين سنة. جاء في نهاية الرسالة: «بقلم مقتنيه لنفسه الفقير إلى الله

عبدالله بن عمر بن سالم بن حصين غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وكان الفراغ من زيره

يوم السبت (...)<sup>(48)</sup> خلت من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1365».

8. النسخة مصححة بخط ناسخها؛ إذ أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة وفي نهايته يكتب

كلمة «صح»، ويشير إلى موضع السقط بالعلامة المشهورة بين النساخ.

9. هذه النسخة مليئة بالتعليقات وبخاصة في الصفحة الثانية والثالثة.

انمازت هذه النسخة بما يأتي:

1. كمالها: هذه النسخة كاملة من أولها إلى آخرها، والسقط فيها قليل، والتصحيح فيها نادر.
2. وضوحها: هذه النسخة خطها واضح لا لبس فيه.
3. قدمها: تتميز هذه النسخة بقدمها؛ يتضح ذلك من نوع الورق الذي كتب عليه، وكذلك بطريقة الخط الذي كتبت به. وهي أقدم من النسخة الأخرى، ولهذا كله جعلنا هذه النسخة هي الأصل.

**وصف المخطوطة الثانية (مجموعة آل بن سهل) التي رمزنا لها بالرمز(ب):**

1. تقع هذه المخطوطة في مجموع حوى رسالتين في النحو الأولى (إعانة الإخوان) لباسودان، والأخرى (مفتاح الإعراب) لعبدالله بن الحسين بن طاهر، ورقم هذا المجموع في مكتبة الأحقاف للمخطوطات هو(2826).
2. أول صفحة في هذا المجموع كتب أعلاها كتاب مجموع.
3. ثم تأتي صفحة عنوان الرسالة الأولى، وكتب أعلاها: «كتاب النبذة للشيخ العلامة الفقيه الفهامة محمد بن عبدالله بن أحمد باسودان تغمده الله برحمته أمين». وقد وضع هذا العنوان في إطار جميل باللونين الأحمر والأسود، وكتب بجانب هذا الإطار: «كتاب مجموع نبذة في النحو». وكتب أسفل هذا الإطار: «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم». ثم توجد أسفل ذلك بعض تملكات الكتاب، وختم مكتبة الأحقاف.
4. تقع هذه النسخة في عشر صفحات. بخط نسخي كبير وواضح، ومقياس مسطرتها 13×17سم في كل صفحة نحو 12 سطراً، ومتوسط كل سطر 5 كلمات، وخطها نسخي جيد، منقوط. واتبع كاتبها أسلوب التعقيد، وهي أن يضع الكلمة الأولى من الصفحة اللاحقة في أسفل الصفحة التي قبلها.
5. وضعت عناوين هذه المخطوطة باللون الأحمر.
6. هذه المخطوطة احتوت على افتتاح بخلاف المخطوطة الأخرى، جاء في أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين». ثم ساق باب الكلمة.
7. يوجد على هوامش هذه المخطوطة بعض التعليقات، وبيان السقط.

8. جاء في نهاية هذه المخطوطة: «تمت النبذة ليلة السبت لعله 27 شهر جمادى آخر سنة 1379

بقلم مالكها لنفسه علي بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سهل».

ولم نجعل هذه النسخة أصلاً نظراً لتأخر نسخها مقارنة بالنسخة الأخرى.

اسم الكتاب:

ورد الكتاب بتسميتين هما:

1. إعانة الإخوان، وقد جاء بهذا الاسم في صفحة العنوان في المخطوطة الأصل، وذكره بهذا

الاسم الحبشي في مصادره<sup>(49)</sup>.

2. النبذة، وهذه التسمية في المخطوطة (ب)، ونظن أن ناسخها قد أخطأ فيها، لأنه كتب

بعدها رسالة أخرى للعلامة أحمد بن محمد الحبشي (ت1238هـ) وتسمى النبذة في النحو، فلعله خلط

بين الاسمين.

زمن تأليف الكتاب ومكانه:

هذا الكتاب ألفه العلامة باسودان في القرن الثالث عشر الهجري، وأغلب الظن أنه ألفه في

حضر موت ببلده الخريبة؛ لأنه باشر التدريس بها، ومن الطبيعي أن يكتب رسالة في النحو لطلابه الذين

يدرسههم أسس النحو.

توثيق نسبته لباسودان:

هذا الكتاب الذي بين أيدينا لا مجال للشك في نسبته للشيخ محمد بن عبدالله باسودان

الحضرمي اليميني المتوفى سنة 1281هـ. والذي يجعلنا نجزم بنسبته إليه ما يأتي:

1. معظم من ترجم لباسودان نص على أن له كتاباً في النحو اسمه (إعانة الإخوان).

2. فهارس مخطوطات مكتبة الأحقاف للمخطوطات نصت على أن كتاب (إعانة الإخوان) في

النحو للعلامة محمد بن عبدالله باسودان.

3. ما هو موجود على طرة هذا المخطوط الأصل فقد ورد فيه: ««كتاب رسالة في النحو

المسماة (إعانة الإخوان) للشيخ الإمام العالم العلامة والبحر الفهامة جمال الدين محمد بن سيدنا الإمام

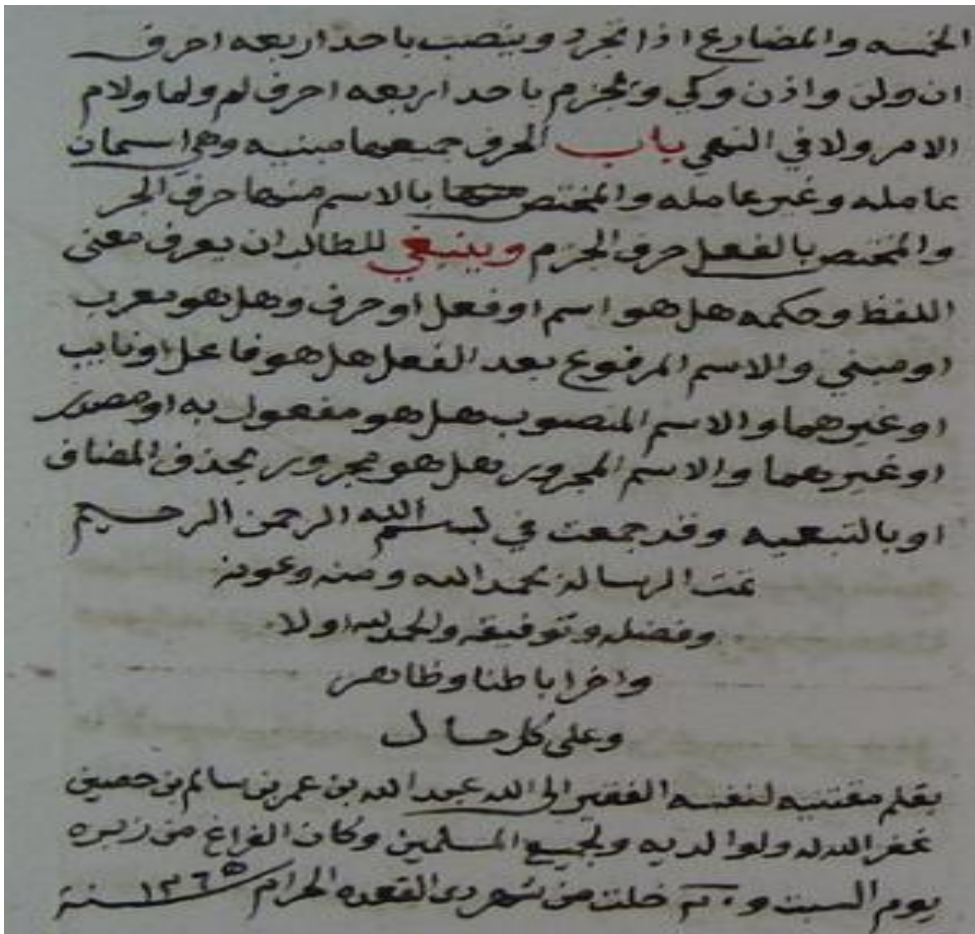
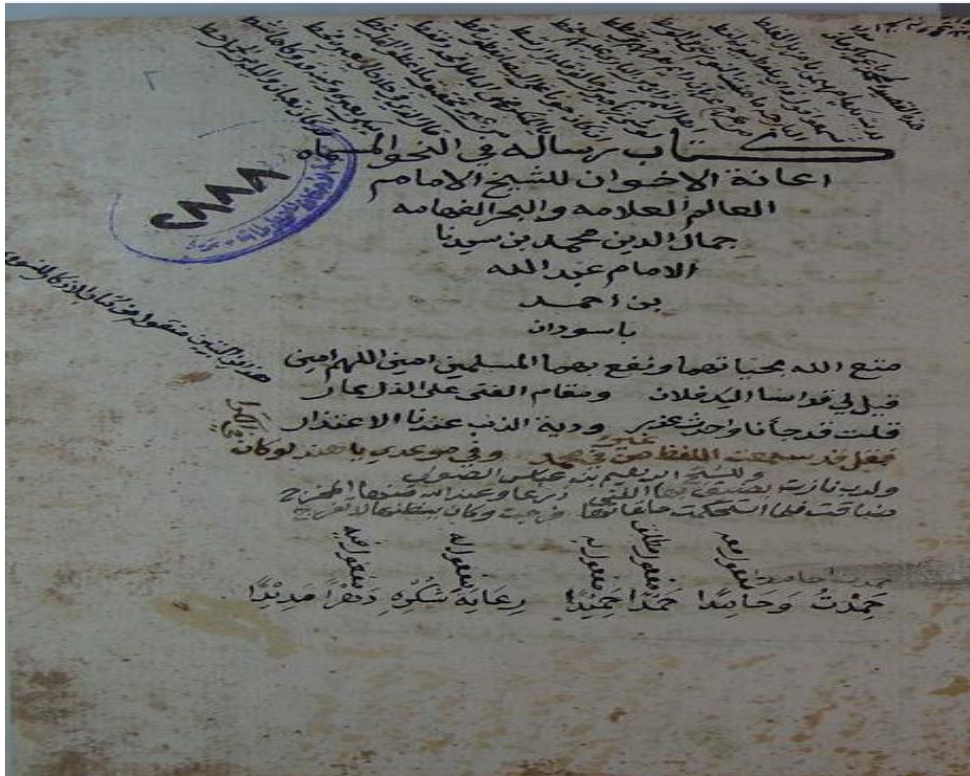
عبدالله بن أحمد باسودان متع الله بحياتهما ونفع بهما المسلمين. آمين».

منهج التحقيق:

سلكنا في تحقيق هذا الكتاب منهجاً هذا بيانه :

1. تقويم النص وتصويبه، والعمل على سلامته من التحريف والتصحيف، والمقابلة بين النسختين الخطيتين، فجعلنا إحداهما هي الأصل نظرًا لقدمها وقلة سقطها وأخطائها، وما وجد بينهما من فروق جعلناه في الهامش، وبدلنا جهدنا في إصلاحها. ولم نثبت في صلب الكتاب ما يخالف الأصل إلا ما رأينا أن إثباته ضروريٌّ لإقامة نص الكتاب أو تتميم معنى الكلام، أو كان مشتماً على زيادة لا تخلو من فائدة مع كونها منسجمة مع السياق العام للنص.
2. كتبنا النص على قواعد الإملاء الحديثة، والتزمنا علامات الترقيم .
3. ضبطنا ما يشكل على القارئ من عبارات في درج النص .
4. وضعنا عناوين لأبواب الكتاب الرئيسة، ومبائنها، وميزانها بوضعها بين حاصرتين، وكبرنا نمط خطها.
5. أشرنا إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيسر .
6. خرجنا الشواهد الشعرية والرجز بإتمام الشاهد إن كان ناقصًا، ونسبته إلى قائله ما أمكن، وشرحنا ما فيه من الغريب، وبيننا موضع الاستشهاد، ووجه الاستشهاد، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وأُمَمَات كتب النحو، وكتب الشواهد النحوية، والمعاجم اللغوية.
7. عزونا الأقوال والآراء إلى كتب أصحابها ما أمكن، وإلا فإلى المصادر النحوية واللغوية والأدبية، ولم نكتف بمصدر واحد إن أمكن توثيقه من مصادر عدة. وقد تأتي بالنص الأصلي لصاحب الرأي إن وجدنا في ذلك فائدة تتصل بالبحث.
8. شرحنا الألفاظ الغريبة، وبيّنا البلدان والمواضع غير المعروفة من مظاهرها في كتب اللغة ومعاجم البلدان.
9. أوضحنا ما أجهم من المسائل العلمية في الكتاب، وعيننا بتحقيق المسائل المهمة، وأشرنا إلى مسائل الخلاف، ونبهنا على ما وقع فيه المؤلف من وهم أو خطأ، وأضفنا ألوانًا من التعليقات والتوجيهات والتعريفات في بعض المواضع حسب الحاجة.
10. وثقنا الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية، ولغات القبائل ولهجاتها.

## نماذج مصورة من نسخ المخطوط.







## المبحث الثاني : النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ الْكَلِمَةِ: قَوْلُ (50) مُفْرَدٌ (51).

وأنواعها ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف. فالاسم يُعْرَفُ بِالْجَرِّ، والتنوين، وأل (52).

ويُعْرَفُ الْفِعْلُ بِدخولِ قَد، والسين، وتاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وياءِ الْمُخَاطَبَةِ مَعَ الطَّلَبِ (53).

ويُعْرَفُ الْحَرْفُ بِعَدَمِ دخولِ علامةٍ عليه.

والكلام: ما جَمَعَ قِيودًا أربعة: اللفظ، والتركيب، والإفادَة، والوضع. نُحْوُ: العلمُ نافع.

بَابُ: الإعرابُ تَعْيِيرُ آخِرِ مَا يُعْرَبُ بِعَامِلٍ.

وأنواعه (54) أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجرم.

والبناء: لزومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً لَا بِعَامِلٍ.

فصل (55) فِي إعرابِ الْمَفْرَدِ، وَالمثنى، وَجمعِ التَّكْسِيرِ، وَجمعِ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ، وَجمعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَالأسماءِ

الخمسة، وَالفعلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ، وَالفعلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِ، وَالأفعالِ الْخَمْسَةِ.

فَيُرْفَعُ الْمَفْرَدُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، [وَيُجْرَى بِالْكَسْرَةِ إِلَّا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فَيُجْرَى بِالْفَتْحَةِ] (56).

وَيُرْفَعُ الْمُتَنَّى بِالْأَلْفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجْرَى بِالْيَاءِ // [1].

وَيُرْفَعُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجْرَى بِالْكَسْرَةِ إِلَّا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ فَيُجْرَى بِالْفَتْحَةِ.

[وَيُرْفَعُ الْمُؤنَّثُ السَّالِمُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ وَيُجْرَى بِالْكَسْرَةِ] (57).

وَيُرْفَعُ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُجْرَى بِالْيَاءِ.

وَيُرْفَعُ الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلْفِ، وَتُجْرَى بِالْيَاءِ.

وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الصَّحِيحُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجْرَمُ بِالسُّكُونِ.

وَيُرْفَعُ [الْفِعْلُ] (58) الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ بِالضَّمَّةِ الْمُقَدَّرَةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجْرَمُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ.

وَتُرْفَعُ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ بِالتَّوْنِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْرَمُ بِحَذْفِهَا.

فَصَلِّ: الْمَرْفُوعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ: (59)

الْقَاعِلُ، وَنَائِبُهُ، نُحْوُ: يَضْرِبُ رَيْدٌ.

وَالْمَيْتَدُّ، وَالْحَبْرُ، نُحْوُ: رَيْدٌ قَائِمٌ.

وَأَسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ: أَصْبَحَ، وَأَمْسَى، وَأَضْحَى<sup>(60)</sup>، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا  
انْقَلَبَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتَيْتَ، وَمَا دَامَ. نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا.

وَخَبِرَ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ: أَنْ،<sup>(61)</sup> وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا فَقِيهًا.

وَالتَّابِعُ لِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ.

وَالْمُنْصُوبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَحَدُ<sup>(62)</sup> عَشْرَ<sup>(63)</sup>:

الْمَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا.

وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا.

وَالْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الظَّرْفُ، نَحْوُ: صُمْتُ يَوْمًا.

وَالْمَفْعُولُ لَهُ نَحْوُ: ضَرَبْتُ // [1ب] ابني<sup>(64)</sup> تَأْدِيبًا.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، نَحْوُ: جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ.

وَالْحَالُ [ نَحْوُ ]<sup>(65)</sup>، جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

وَالتَّمْيِيزُ، نَحْوُ: مَلَكَتُ إِحْدَى عَشْرَ<sup>(66)</sup> دِرْهَمًا.

وَالْمُسْتَشَى، نَحْوُ: جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.

وَخَبِرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَأَسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا.

وَالتَّابِعُ لِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ.

وَالْمَجْرُورُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ<sup>(67)</sup>:

الْأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِجَرَفٍ<sup>(68)</sup> الْجَرِّ<sup>(69)</sup>. وَهِيَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالبَاءُ، وَاللَّامُ، وَالكَافُ،<sup>(70)</sup>  
وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاوُةً.

وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ الْمُضَافُ، نَحْوُ: جَاءَ غُلَامٌ زَيْدٍ.

وَالتَّابِعُ لِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ.

وَالتَّوَابِعُ<sup>(71)</sup> خَمْسَةٌ: (72)

النَّعْتُ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ.

وَالتَّوَكِيدُ، نَحْوُ: جَاءَ أَبُوكَ وَالدُّكُ<sup>(73)</sup>.

وَعَطْفُ الْبَيَانِ، نَحْوُ: جَاءَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ.

وَعَطْفُ التَّسْقِيحِ بِجُرُوفِهَا<sup>(74)</sup>، وَهِيَ: الْوَاوُ وَالْفَاءُ، وَتَمْ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَأَمْ، وَبِ، وَلكِنَّ. نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو.

وَالبَدَلُ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالدُّكُ.



فَصَلِّ: الاسمُ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ.

فالمَعْرِفَةُ: الضَّمِيرُ، والعَلَمُ، واسْمُ الإِشَارَةِ، والمَوْصُولُ<sup>(75)</sup>، وَمَا قِيلَ أَلَّ<sup>(76)</sup> [ والمِضَافُ إلى واحدٍ منهما. (77) والتَّكْرَةُ: (78) مَا قِيلَ أَلَّ ] (79).

بَابُ<sup>(80)</sup> الفِعْلِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ<sup>(81)</sup>، وَأَمْرٌ.

فالمَاضِي: مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ<sup>(82)</sup> إِلا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ<sup>(83)</sup> وَأَوَّ الجَمَاعَةِ، فَيُضَمُّ. أَوْ ضَمِيرٌ رَفِعٌ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ. والأَمْرُ: مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ<sup>(84)</sup> إِذَا كَانَ صَحِيحًا<sup>(85)</sup>، وَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ إِنْ<sup>(86)</sup> كَانَ مُعْتَلًّا، أَوْ<sup>(87)</sup> عَلَى حَذْفِ التَّوْنِ إِنْ<sup>(88)</sup> كَانَ مِنَ الأَفْعَالِ // [2] الحَمْسَةِ.

والمِضَارِعُ: إِذَا تَحَرَّدَ، وَ<sup>(89)</sup> يُنْصَبُ بِأَحَدٍ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ: أُنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكِي.

وَيُجْرَمُ بِأَحَدٍ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ [ وَهِيَ ]<sup>(90)</sup>: لَمْ، وَلَمَّا، وَلَا مِ الأَمْرِ، وَلَا فِي النِّهْيِ.

بَابُ<sup>(91)</sup>: الحُرُوفُ<sup>(92)</sup> جَمِيعُهَا مَبْنِيَةٌ. وَهِيَ قِسْمَانِ<sup>(93)</sup>: عَامِلَةٌ، وَغَيْرُ عَامِلَةٍ.

والمِخْتَصُّ بِالاسْمِ مِنْهَا: حَرْفُ<sup>(94)</sup> الجُرِّ.

والمِخْتَصُّ بِالفِعْلِ حَرْفُ<sup>(95)</sup> الجُرْمِ.

وَيَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى اللَّفْظِ، وَحُكْمَهُ. هَلْ هُوَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ؟ وَهَلْ هُوَ<sup>(96)</sup> مُعْرَبٌ أَمْ مَبْنِيٌّ؟

وَالاسْمُ المَرْفُوعُ بَعْدَ الفِعْلِ هَلْ هُوَ فَاعِلٌ أَوْ نَائِبٌ أَوْ غَيْرُهُمَا؟

وَالاسْمُ المَنْصُوبُ هَلْ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، أَوْ مَصْدَرٌ، أَوْ غَيْرُهُمَا؟

وَالاسْمُ المَجْرُورُ هَلْ هُوَ مَجْرُورٌ بِحَذْفِ المِضَافِ، أَوْ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي ( بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ).

تَمَّتْ الرِّسَالَةُ بِحَمْدِ اللّهِ وَمَنِّهِ، وَعَوْنِهِ، وَفَضْلِهِ، وَتَوْفِيقِهِ، وَالْحَمْدُ لِلّهِ أَوَّلًا، وَآخِرًا، بَاطِنًا، وَظَاهِرًا، عَلَى كُلِّ حَالٍ. بِقَلَمِ مَقْتَنِيهِ لِنَفْسِهِ الفَقِيرِ إِلَى اللّهِ عَبْدِ اللّهِ بِنِ عَمْرِ بْنِ سَالِمِ بْنِ حَصِينِ غَفَرَ اللّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَالجَمِيعِ المُسْلِمِينَ.

وكان الفراغ من زيره يوم السبت خلت من شهر ذي القعدة الحرام سنة 1365.

## الهوامش:

- (1) ينظر: المختصر في تاريخ حضرموت: 84، و معجم البلدان والقبائل اليمنية: 1356/1 .
- (2) ينظر: التاريخ السياسي لحضرموت: 174/1.
- (3) ينظر: السابق 4/2.
- (4) ينظر: أدوار التاريخ الحضرمي 337-338.
- (5) ينظر: مشاركة فقهاء حضرموت في خدمة الفقه الشافعي 1240/1.
- (6) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن: 285.
- (7) ينظر: الأعلام 285/1.
- (8) ينظر: السابق 285/1.
- (9) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن: 287.
- (10) ينظر: السابق: 287.
- (11) ينظر: فهرس الفهارس 551/2، وتاريخ الشعراء الحضرميين 196/3، والأعلام 70/4، الجامع : 165 ، ومصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 287-288.
- (12) ينظر: جواهر الأحقاف 11/2، وإدراك الفوت في ذكر قبائل تاريخ حضرموت 37.
- (13) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 196/3، والأعلام 242/6.
- (14) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 287-288.
- (15) ينظر: فهرس الفهارس 230/1، وتاريخ الشعراء الحضرميين 197/3-198.
- (16) ينظر: فهرس الفهارس 551/2.
- (17) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 196/3-197.
- (18) ينظر: الأعلام للزركلي 70/4، ومصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 283، ومعجم المؤلفين 26/6.
- (19) ينظر: فهرس الفهارس 230/1، وتاريخ الشعراء الحضرميين 197/3-198.
- (20) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 283.
- (21) ينظر: السابق 283.
- (22) ينظر: السابق 401.
- (23) ينظر: السابق 295.
- (24) ينظر: الأعلام للزركلي 242/6، ومصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 535.
- (25) ينظر: الأعلام للزركلي 242/6.
- (26) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 287-288.
- (27) ينظر: السابق: 295.
- (28) ينظر: الأعلام للزركلي 242/6.
- (29) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 99/3.
- (30) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 161.
- (31) ينظر: الأعلام للزركلي 242/6.
- (32) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 161.
- (33) ينظر: السابق: 161.

- (34) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 99/3.
- (35) ينظر: الأعلام للزركلي 242/6.
- (36) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 99/3.
- (37) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 295.
- (38) ينظر: السابق 295.
- (39) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 98/3.
- (40) ينظر: فهرس الفهارس 551/2، الأعلام للزركلي 242/6، ومصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 287-288.
- (41) تاريخ الشعراء الحضرميين 196/3.
- (42) ينظر السابق 199/3.
- (43) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين 199/3-200.
- (44) ينظر: جهود علماء العربية في تيسير النحو وتجديده، صادق فوزي دباس. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 1 و2 المجلد 7 سنة 2008 صفحة 86.
- (45) سقطت (هو) من (ب) .
- (46) متن الآجرومية: 6.
- (47) هكذا بالياء في المخطوط.
- (48) هنا كلمة لم نستطع أن نختدي لمعرفةها.
- (49) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن 401 .
- (50) القول: عرفه ابن هشام بأنه: «اللفظ الدال على معنى كرجل و فرس» . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1:70، وعرفه الفاكهي بقوله: « هو اللفظ الموضوع لمعنى مفردًا كان أو مركبًا، مفيدًا أو غير مفيد» شرح كتاب الحدود في النحو 1:70.
- (51) المراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزئه معناه، مثل: رجل و فرس، ألا ترى أجزاء كل منهما وهي حُرُوفه الثلاثة إذا انقرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا: غُلام زيد فَإِنَّهُ مركب لأن كلا من جزئيه وهما غُلام و زيد ذال على جزئه المعنى الذي دلت عليه جملة غُلام زيد. ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 16.
- (52) وقد زاد أكثر النحاة علامتين آخرين هما النداء والإسناد، وقد جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله:  
بِالْحَرْ، وَالتَّنْوِينِ، وَالتَّنَادَا، وَوَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ تَمَيُّزٌ حَصَلْ .
- شرح الكافية الشافية 169/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 37/1، وشرح شذور الذهب 46/1، وشرح ألفية ابن عقيل 16/1. وقد أوصل بعض النحاة علامات الاسم تفصيلًا إلى ثلاثين علامة. ينظر: الملححة في شرح الملححة 109/1 وكشف المشكل في النحو 109/1، وشرح الأشموني 537/1 .
- (53) قال ابن مالك في ألفيته: بتا فعلت وأنت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي ودرج ابن آجروم محمد بن داود الصنهاجي (722هـ)، على هذا في مقدمته المشهورة المعروفة بالآجرومية، فقال: "والفعل يعرف بقدر السنين وسوف وتاء التأنيث الساكنة". شرح الأشموني 35/1، وشرح التصريح 34/1.
- (54) في (ب) أنواعها.
- (55) في (ب) باب.
- (56) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).
- (57) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).
- (58) ما بين الحاصرتين سقط من (أ).

- (59) بدأ بالمرفوعات لأنها العمد في الكلام، وتُنَى بالمنصوبات لأنها الفضلة غالباً، وتُلث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلاً دون المنصوب لفظاً. ينظر: حاشية الأجرومية لابن قاسم 58.
- (60) ساقطة من (ب) .
- (61) في (ب): إن وأن .
- (62) في النسختين: (إحدى)، وما أثبتناه هو الصحيح الذي ينسجم مع قواعد الإملاء.
- (63) في متن الأجرومية: المنصوبات خمسة عَشَرَ، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكان، والحال، والتمييزُ، والمستثنى، واسم لا، والمبادئ، والمفعولُ من أجله، والمفعول مَعَهُ، وخَبَرُ كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها.
- والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل. ينظر: الأجرومية 16/1
- (64) في (ب): ابن
- (65) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .
- (66) في (ب) : إحدى وعشرين .
- (67) بعضهم زاد قسماً رابعاً، وهو المخفوض بالمجاورة، ويمتلون له بقول القائل: (هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ). ينظر: شرح الشذور: 427/1. والنحو الوافي: 1 / 245 .
- (68) في (ب) : بحروف .
- (69) وقدم المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة لكونها على معنى الحرف، حتى قيل: إنه العامل في المضاف إليه المجر، فكأنها فرع. ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري: 544/2 .
- (70) في (ب): الكاف واللام .
- (71) سقطت ( التوابع ) من (ب) .
- (72) وقيل أُرْتَعَة فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله والعطف وَقَالَ آخر سِنَّة فَجَعَلَ التَّأَكِيدَ اللَّفْظِيَّ بَابًا وَحَدَهُ والتأكيد المَعْنَوِي كَذَلِكَ. ينظر: شرح الشذور 549/1 .
- (73) في (ب) : جاء زيد أبوك .
- (74) كذا في النسختين، والصواب: بحروفه.
- (75) سقطت ( والموصول ) من (ب) .
- (76) في (ب): والمحلَى بَأَل .
- (77) لم يذكر المؤلف من جملة المعارف ( المنادى ). قال أبو حيان: فالمعرفة: مضمَّرٌ، وعلمٌ، ومشارٌ به، ومنادى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداة. ينظر: التذييل والتكميل: 102/2 ، ومع الهوامع: 2 : 256 .
- (78) قال ابن الصايغ: « والتكررة هو: الاسم الشائع في جنسه، وهو كل اسم يقبل دخول الألف واللام عليه، أو يقع موقع ما يقبل الألف واللام». ينظر: الملححة في شرح الملححة: 191/1 .
- (79) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .
- (80) في (ب): (فصل الأفعال ثلاثة) .
- (81) بعضهم يُسَمِّيهِ "المبهم". انظر: الغرة المخفية ص 151، وبعضهم يُسَمِّيهِ "الحال"، انظر شرح ألفية ابن معيط 1: 305، وبعضهم يُسَمِّيهِ المستقبل. انظر شرح الفصيح: لابن هشام اللخمي ص 48 - 55 -، 57.
- (82) إنما بُني الفعل الماضي، لأنه الأصل في الأفعال، وحُرِّكَ لأنه أشبه المضارع بوقوعه صفةً وخبرَ مبتدأ، وبعد حرف الشرط كقولك: "مررتُ برجلٍ كتب"، "وعبد الله خرج"، "وإن قام زيدٌ جلسَ عمروٌ"، وفتُحَ، لأنَّ حَقَّه السكونُ، وقد فات فَعْدَلٌ إلى أقرب

الحركات إليه وهي الفتحة. ولأنَّ الأفعال الماضية كثيرة الاستعمال في الكلام، وعادتهم تخفيف ما كثر. انظر: (الغزة المخففة ص149، وشرح ألفية ابن معيط 1:308).

(83) سقطت ( به ) من (ب) .

(84) يبني فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه؛ فَيُبْنِي على السكون إذا لم يتصل به شيء، نحو: (اضرب) ؛ وَيُبْنِي على حذف التّون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: (اضربا) و(اضربوا) و(اضربي)، ويبنى على حذف حرف العلة إن كان آخره معتلاً نحو (اغز) و(احش) و(ارم) ؛ وَيُبْنِي على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو: (اجتهدنَّ) .

يُنظر: الإنصاف، المسألة الثانية والسبعون، 524/2، والتبيين، المسألة الخامسة عشرة، 176، واللّباب 17/2، مغني اللبيب: 156/1 ، وشرح الرّضيّ 268/2، وأوضح المسالك 27/1، وابن عقيل 41/1، وائتلاف النّصرة، فصل الفعل، المسألة الحادية عشرة، 125، والتّصريح 55/1.

(85) سقطت (صحيحا) من (ب) .

(86) في (ب) : ( إذا ) .

(87) في (ب) : ( و ) .

(88) سقطت (إن) من (ب) .

(89) سقطت ( الواو ) من (ب) .

(90) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(91) في (ب) : ( فصل ) .

(92) الحرف: عرفه النحويون بأنه ( كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وتدلل على معنى في غيرها إذا ضم إليها، ولا تدل على زمن ما). ينظر: ضياء السالك إلى أوضاع المسالك 1:39، المفصل في صنعة الإعراب : 1:379، وحاشية الخضري : 1: 36 .

(93) في (أ): اسمان .

(94) في (ب): حروف .

(95) في (ب): حروف.

(96) سقطت (هو) من (ب).

المصادر والمراجع :

1. ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، عالم الكنب ، بيروت، 1987م.

2. إدراك الفوت في ذكر قبائل تاريخ حضرموت، علي بن محمد بن عبد الله باخيل آل بابطين النّوّحي، بدون تاريخ طبع، وبدون دار نشر.

3. أدوار التاريخ الحضرمي، محمد أحمد الشاطري، دار المهاجر، ط 3 المدينة المنورة 1994م.

4. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ)، دار العلم للملايين، ط 15، 2002م.

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، صيدا، بيروت، 1418هـ .

6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، بن هشام (ت: 761 هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
7. تاريخ حضرموت السياسي، صالح البكري الياضي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1936.
8. تاريخ الشعراء الحضرميين، عبد الله بن محمد بن حامد السقاف العلوي، مكتبة المعارف، الطائف، السعودية.
9. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616 هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط1، 1986م.
10. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان النحوي (أثير الدين محمد بن يوسف ت 745هـ)، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1998م.
11. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
12. الجامع، جامع شمل اعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم، محمد عبد القادر بامطرف، دار الرشيد للنشر، 1981م.
13. جهود علماء العربية في تيسير النحو وتحديدته، صادق فوزي دباس. بحث منشور في مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان 1 و2 المجلد 7 سنة 2008.
14. جهود فقهاء حضرموت في خدمة المذهب الشافعي، محمد بن أبي بكر باذيب، دار الفتح للنشر والتوزيع، 2009م.
15. جواهر تاريخ الأحقاف، محمد بن علي بن عوض باحنان، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2008م.
16. حاشية الأجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت: 1392هـ)، ط4، 1988م.
17. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر، د. ت.
18. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط20، 1980م.
19. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى (ت 900هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
20. شرح ألفية ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي البجائي، دراسة وتحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخرجي، الرياض، ط1، 1985م.
21. شرح التصريح على التوضيح: الأزهرى (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي ت 905 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
22. شرح الرضي على كافية بن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت: 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، 1238هـ.
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ب. ت.
24. شرح الفصيح، ابن هشام اللحمي (ت: 577 هـ)، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، مركز النخب العلمية، ط1، 1988م.

25. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط 1، 1982م.
26. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: 972 هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 2، 1993 م.
27. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001م.
28. الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية في علم العربية لابن معطي، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز (ت: 639 هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، د. ت.
29. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، محمد عبّد الحّي بن عبد الكبير ابن محمد الحسيني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1992م.
30. كشف المشكل في النحو، أبي الحسن التميمي البكيلبي الحيدرة اليميني (ت: 599هـ)، تحقيق: هادي عطية نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط 1، 1984م.
31. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمان وعبدالإله نبهان، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1416هـ.
32. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2004م.
33. متن الآجرومية، ابن آجُرُوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، (ت: 723هـ)، دار الأصبغي، ط 1، 1998م.
34. المختصر في تاريخ حضرموت العام، محمد عبدالقادر بامطرف، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط 1، 2001م.
35. مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات اليمنية، ط 1، 1970م.
36. معجم البلدان والقبائل اليمنية، ابراهيم أحمد المقحفى، مكتبة الجيل الجديد، ب. ت.
37. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ)، مكتبة المثني - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ب، ت.
38. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 661هـ) تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمة الله، دار الفكر بيروت، ط 6، 1985م.
39. المفصل في علم العربية، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت 538 هـ)، دار الجيل، بيروت، ط 2، (د.ت).
40. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط 6، 1981 م.
41. همع الهوامع في شرح جمع الخوامع: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين ت 911 هـ)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ط 1، 1992م.

---

## A Paper on Arabic Grammar

Figure Imam Sheikh Jamal al-Din Mohammed bin Abdullah bin Ahmed Ba Sudan

( 1281 H )

Study and Attainment

Dr.. Lutfi Omar Ali bin Sheikh Abu Baker

Dr.. Sadiq Yeslem Al- Aie

### **Abstract :**

The manuscript in our hands (the student's subsidy of the great figure Mohammed bin Abdullah Basudan died in 1281 h ). Was written in Arabic grammar simplified abstract. It has been written in an easy and uncomplicated teaching style. It's far away of branching and details that extend in other expanded grammar books. It did not mention grammatical errors and controversial issues, it aimed to show the main lines of Arabic grammar without expatiation because the beginner student of grammar needs these issues, after that he can transfer to other grammar books. This book be right put in the first rank of grammar book. It gives picture about nature of grammarian lessons in Hadhramout which perform the facilitated abbreviation which the scientists set up in this region to perform the main function for grammar science and helps understanding of Allah books ( The Quran ) and corrects the Arabic language.



## أثر الرغبات والمصالح السياسية في بناء الاعتقاد.

### "الزيدية والمعتزلة أنموذجًا"

د. خالد سالم حميد باعوطة\*

الملخص :

يسود الاعتقاد أن المعتزلة فرقة فكرية بحتة، لا سياسية، وهذا الاعتقاد ليس دقيقًا، فالمعتزلة فرقة سياسية أكثر مما هي فكرية، فقد تمت صياغة هذا الفكر لخدمة المعتزلة والزيدية في حروبهم ضد بني أمية، فقد كان المعتزلة أتباعًا للزيدية في هذه الحروب، وقد تعرضوا للقتل والتنكيل ومصادرة الأموال، ومن ثم لم يكن بوسعهم القول إن أفعال العباد من قضاء الله وقدره؛ لأن في هذا القول تبريرًا لكل ما فعله الأمويون بهم، ومن ثم تمت صياغة باب العدل كله على أساس نفي تقدير الله تعالى لأفعال العباد، وكذلك أصل التوحيد؛ لأن معرفة الله تعالى هي أساس باب التوحيد، وهي فعل من أفعال العباد، ومن ثم لمزمهم القول إنها نظرية استدلالية، تحصل عن طريق نظر العبد وفعله، ولو كانت ضرورية فطرية لكانت من فعله تعالى فيهم، ولإثبات هذه المعرفة استخدموا دليل "الجواهر والأعراض" ، ولزمهم على أخذهم بهذا الدليل نفي المكان والجهة، ومن ثم الرؤية لله تعالى في الآخرة، وكذا لمزمهم نفي جميع الصفات عن الله تعالى، والقول بخلق القرآن.

أما أصل " الوعد والوعيد" فهو يمثل عندهم "الترغيب والترهيب"، الترغيب في آل البيت، والقتال معهم، وبذل الأنفس والأموال دونهم، والترهيب من خلاف هذا، القتال مع أعدائهم، أو الرغبة بالأنفس أو المال عنهم، فهذه كلها كبائر، وصاحب الكبيرة خالد مخلد في النار.

أما أصل " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" فهو أكثر أصولهم وضوحًا في خدمته لأغراضهم السياسية، ففيه وجوب الخروج على الحاكم الظالم - والذين هم بنو أمية- و تخيلوا لو أن المعتزلة والزيدية قالوا بعدم جواز الخروج على الحاكم المسلم الظالم، كيف سيسوّغون قتالهم لبني أمية؟! فهذا كله يثبت أن الزيدية والمعتزلة فرقتان سياسيتان، لا فكريتان.

\* أستاذ العقيدة المساعد، بكلية الآداب، جامعة صنعاء

## المقدمة

الحمد لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 70-71].<sup>(1)</sup>

أما بعد:

فإن المجتمع اليمني مبتل هذه الأيام بحرب لا تبقي ولا تذر، أهلكت الحرث والنسل، يقول أحد الطرفين المتقاتلين: إنه قد أشعلت فتيل هذه الحرب فرقة تعتقد أن الله تعالى اختارها لتحكم الناس، اختارها هي دون سواها، وقد استخدمت هذه الفرقة الدين منذ نشأتها لخدمة أغراضها ومصالحها السياسية، و إذا كان هذا الأمر معروفاً في حق هذه الفرقة، فإنه ليس معروفاً في حق الفرق الأخرى، التي ساندت هذه الفرقة منذ نشأتها في حروبها السياسية، وهي فرقة "المعتزلة"، حيث يسود الاعتقاد أنها فرقة فكرية، وليست سياسية، بينما ينفي الطرف الثاني هذا التصور.

وفي هذا البحث المختصر بيان أن الفرقتين سياسيتان، لا فكريتان، وأنه تمت صياغة أصول الدين الخمسة عندهم بما يخدم مصالحهم السياسية وحروبهم ضد خصومهم، وأسميت هذا البحث بـ(أثر الرغبات والمصالح السياسية في بناء الاعتقاد).

"الزيدية والمعتزلة" أمودجاً، سائلاً المولى الكريم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكتب له القبول، وأن يلهمني التوفيق والسداد.

## الدراسات السابقة.

الدراسات التي تناولت المعتزلة والزيدية كثيرة، فقد كتب عن المعتزلة وأصولهم الخمسة، وتناولت كذلك بعض الدراسات الزيدية من حيث نشوؤها، ومناقشة فكرها، أما الدراسات التي تناولت المقارنة بين الفكرين فهي في حدود علمي دراسة واحدة، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للباحث د/ أحمد عبدالله عارف، وكانت بعنوان: (الصلة بين الزيدية والمعتزلة).

أما الدراسات في بيان كيفية تأثير الرغبات والمصالح السياسية في بناء الاعتقاد وصياغته - كما هي هذه الدراسة - فهي منعدمة تمامًا بحسب اطلاعي.

### أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى:

- 1- توضيح فكر الزيدية والمعتزلة من خلال مصادرها المعتمدة.
- 2- بيان الهدف من نشأة الزيدية والمعتزلة كفرق متأثرة بالأحداث السياسية لا الفكرية.
- 3- التأكيد على أن صياغة أصول الدين الخمسة عند الزيدية والمعتزلة بما يخدم مصالحهم السياسية وحروبهم ضد خصومهم.

### أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

تكمن أهمية الموضوع، ومن ثم أسباب اختياره في الأسباب الآتية:

- 1- عدم وجود دراسة تهتم ببيان كيفية تأثير الرغبات والمصالح السياسية أو غيرها من المصالح في بناء الاعتقاد، عند أيّ من الفرق الإسلامية، فالاعتقاد قد يبنى لخدمة غرض ما، أو لشيء في النفس، وهذا ما لم أجد أحدًا ألف فيه.
- 2- الضرورة الملحة هذه الأيام لبيان أن الفكر الزيدي فكر سياسي، وليس فكرًا دينيًا.
- 3- في هذا البحث بيان لكيفية تراكمية الاعتقاد، فإن الاعتقاد في مسألة معينة يجر إلى الاعتقاد في غيرها، وهكذا، فالاعتقاد تراكمي، بعضه مبني على بعض، وهو ما يظهر واضحًا في هذا البحث.
- 4- في البحث بيان لما يهوله الزيدية من عقاب في الآخرة لمن خالفهم، أو لم يناصرهم، وبيان أن ما يذكرونه من أحاديث في هذا الموضوع هي أحاديث مكذوبة، لا صحة لها.

### خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة المراجع والمصادر، وذلك على النحو الآتي:

#### المقدمة

وتشمل على: الدراسات السابقة، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

المبحث الأول: المعتزلة والزيدية بين الفكر والسياسة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفكر المعتزلي بين الفلاسفة والسياسة.

وفيه فرعان:

الفرع الأول: المقارنة بين فكر الفلاسفة وفكر المعتزلة.

الفرع الثاني: الاتجاه السياسي في فكر المعتزلة.

المطلب الثاني: نشوء الزيدية والمعتزلة.

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: نشوء الزيدية.

الفرع الثاني: نشوء المعتزلة.

الفرع الثالث: تأثر الفكرين الزيدي و المعتزلي بالأحداث السياسية.

المبحث الثاني: أصلا التوحيد والعدل.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أصل العدل.

المطلب الثاني: أصل التوحيد.

المبحث الثالث: أصلا " الوعد والوعيد " و " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ".

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أصل " الوعد والوعيد ".

المطلب الثاني: أصل " الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ".

الخاتمة:

وتتكون من جزأين: النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع والمصادر.

المبحث الأول: المعتزلة والزيدية بين الفكر والسياسة.

المطلب الأول: الفكر المعتزلي بين الفلاسفة والسياسة.

يسود الاعتقاد أن المعتزلة فرقة فكرية بحتة، لا علاقة لها بالسياسة، وهذا ما يراه أكثر من كتب عن هذه الفرقة، فنجد مثلاً المستشرق الأستاذ كوريان يقول: ( إذا فكرنا ملياً في مذهب الاعتزال وفي حرية الاختيار رأينا أن السياسة لا تشكل سبباً كافياً لنشوءها )<sup>(2)</sup>، وكلامه هذا هو أيضاً ما يراه أكثر الكتاب الإسلاميين.<sup>(3)</sup>

ويرى المؤرخون من أهل السنة وغيرهم أن سبب نشوء المعتزلة هو تعريب كتب اليونان أيام المأمون، وكان متكلاً<sup>(4)</sup>، فالفكر المعتزلي مأخوذ عن الفلاسفة<sup>(5)</sup>، وأن أصل هذا الفكر هو " المنزلة بين منزلتين "<sup>(6)</sup>، ويذكرون القصة المشهورة في بداية تكوين المعتزلة، وهي انعزال " واصل بن عطاء " حلقة الحسن البصري،

بعد أن كان من طلابه، بسبب مخالفته للحسن في حكم مرتكب الكبيرة، ثم لحاق أتباعه به، وانعزالهم معه، وعلى هذا سمو "معتزلة"<sup>(7)</sup>.

وستتم مناقشة هذه الفكرة لبيان صحتها أو خطئها في الفرعين التاليين:

### الفرع الأول: المقارنة بين فكر الفلاسفة وفكر المعتزلة.

إذا تأملنا في فكر المعتزلة أو حتى نظرنا فيه نظرة عابرة وجدناه يختلف كثيراً عن فكر الفلاسفة، بل لا يكاد أن يتشابه معه إلا في استخدام بعض المصطلحات الفلسفية، كالجوهر والعرض والهيولى، والتي أخذها المعتزلة بالفعل من الفلاسفة، ويظهر هذا من خلال الآتي:

1- أصل "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهو أحد أصول الدين عند المعتزلة وليس موجوداً عند الفلاسفة، وهو أصلاً ليس فكراً، بل هو منهج سياسي بحت، فهو يناقش حكم الخروج على ولي الأمر الظالم، وهو ما لا يتكلم فيه الفلاسفة، سواء الفلاسفة اليونان أو غيرهم من الفلاسفة.

2- أصل "المنزلة بين المنزلتين"، وهو كذلك أحد أصول الدين الخمسة عند المعتزلة وليس موجوداً عند الفلاسفة، والمعروف أن أول من قال به هو واصل بن عطاء، وقيل: عمرو بن عبيد، بإجماع المؤرخين.

3- أصل "الوعد والوعيد"، لا يوجد في الفكر الفلسفي كذلك، بل لا يؤمن به الفلاسفة أصلاً، فهذا الأصل يناقش أحكام عصاة الموحدين في الآخرة: أي الجنة هم، أو في النار؟ وأحكام الشفاعة فيهم، والفلاسفة لا يؤمنون بالجنة ولا بالنار، بل لا يؤمنون باليوم الآخر، ولا بالبعث والنشور أصلاً.<sup>(8)</sup>

4- أصل "التوحيد"، يقتصر فيه التشابه بين المعتزلة والفلاسفة على استخدام المصطلحات الفلسفية، كالجوهر والعرض والهيولى، وسبب هذا التشابه أخذ المعتزلة بأدلة الفلاسفة في خلق العالم.

أما الخلاف بين الفكرين في هذا الأصل فهو كبير جداً، فالمعتزلة موحدون، وكثير من الفلاسفة مشركون، فقد كان "أرسطو" وغيره مشركين، يعبدون الأصنام والكواكب<sup>(9)</sup>، وشركهم "شُرٌّ من مشركي العرب وغيرهم"<sup>(10)</sup>، بل بعضهم ملاحدة، العقول العشرة عندهم أزلية قدرية،<sup>(11)</sup> ويقولون إن العقل الفاعل مبدع لما تحت القمر، وهذا أيضاً كفر لم يصل إليه أحد من كفار أهل الكتاب ومشركي العرب.<sup>(12)</sup>

5- أصل "العدل"، يختلف فيه قول المعتزلة عن قول الفلاسفة أيما اختلاف، فإذا كان الفلاسفة قد أثبتوا فعل العبد له وحده دون الله تعالى؛ فلأنهم لا يؤمنون بالله تعالى حتى ينسبوا له تقدير أفعال العباد، كما فعلت المعتزلة، والفلاسفة يجعلون الإنسان علة لفعله<sup>(13)</sup>، وهو ما لا يوافق عليه المعتزلة.

6- الفلاسفة لا يؤمنون بالنبوة والرسالة، فالنبوة عندهم مكتسبة، وهي ما يفيض على روح النبي إذا استعدت لذلك، فإذا راوض الإنسان نفسه فزكت، قد تصل إلى هذه الدرجة<sup>(14)</sup>، ويرون أن الله - تعالى عن قولهم علوًا كبيرًا - يعلم الكلبيات، ولا يعلم الجزئيات<sup>(15)</sup>، وقولهم في الملائكة - عند من يؤمن بالنبوات منهم - أنها العقول العشرة، أو القوى الصالحة في النفس، شر من قول مشركي العرب إنها بنات الله<sup>(16)</sup> تعالى الله علوًا كبيرًا.

فإذا كان الفكر المعتزلي يختلف كل هذا الاختلاف عن فكر الفلاسفة، بل لا يتشابه معه إلا في استخدام بعض المصطلحات الفلسفية، فكيف يكون مأخوذًا منه؟! هذا بالإضافة إلى أن تاريخ نشوء المعتزلة الذي كان في أواخر القرن المحجري الأول وبداية القرن الثاني يدل على أنه لم يكن بسبب ترجمة كتب اليونان أيام المأمون؛ لأن خلافة المأمون بدأت سنة (198هـ)<sup>(17)</sup>، وهذا معناه أن المعتزلة نشأت قبل تعريب كتب اليونان بأكثر من قرن من الزمان.

### الفرع الثاني: الاتجاه السياسي في فكر المعتزلة.

إذا نظرنا في المعتزلة كتسمية وفكر وأتباع وجدنا في هذه الفرقة جوانب سياسية، من أوجه عدة هي:

- 1- مصطلح "الاعتزال" أو "المعتزلة" نشأ قبل واصل بن عطاء، وقد أطلق هذا المصطلح على فرقة اتخذت موقفًا سياسيًا محددًا، وهو اعتزال القتال بين عليّ ومعاوية، فاعتزلت مجموعة من الصحابة قتال الفريقين، فسموا بالمعتزلة<sup>(18)</sup>، وعلى هذا فهذا المصطلح مصطلح سياسي، لا فكري.
- 2- قال بعض رؤوس المعتزلة أقوالاً سياسية بحتة، لا علاقة لها بالفكر، وهذه الأقوال تؤكد على أن الفكر المعتزلي تأثر تأثرًا واضحًا بقتال المعتزلة مع آل البيت ضد الأمويين، فقد كان جمهور المعتزلة يرون أن عليًا كان هو المصيب في حربه ضد خصومه<sup>(19)</sup>، ولا يقال إن أهل السنة يقولون هذا أيضًا؛ لأن المعتزلة يرون أن الصحابة كلهم عدول إلا من حارب عليًا<sup>(20)</sup>، وكان واصل بن عطاء يرى أنه لا يعرف هل كان عثمان رضي الله عنه هو المخطئ أو قاتلوه؟<sup>(21)</sup>، وتبعه على هذا أبو الهذيل العلاف فقال: "لا ندرى هل قتل عثمان ظالمًا أو مظلومًا؟"<sup>(21)</sup>، وليس هذا فحسب، بل كان واصل يروي أحاديث مكذوبة تطعن في معاوية رضي الله عنه، منها أن النبي ﷺ قد أمر بقتله إذا صعد منبره.<sup>(22)</sup>

- 3- علاقة المعتزلة بالزيدية، وهي - الزيدية - الفرقة السياسية البحتة، لا الفكرية، فقد تشابهت الفرقتان في الفكر إلى درجة التطابق لولا الاختلاف في مسألة الإمامة، واتحدتا في مكان النشوء، وهو العراق، فإنه يكاد المؤرخون أن يجمعوا على أن المكان الذي نشأت فيه المعتزلة هو البصرة<sup>(23)</sup>، وهي

امتداد - في الأتباع والجنود- لأتباع الزيدية التي نشأت في الكوفة، واتحدتا أيضاً في تاريخ النشوء، وهو الوقت الذي خرج فيه الإمام زيد على بني أمية، فما الذي يفسر هذا التشابه كله مع فرقة سياسية بحتة؟ إلا أن تكون المعتزلة كذلك.

### المطلب الثاني: نشوء الزيدية والمعتزلة.

نشأت كل من الزيدية والمعتزلة في ظروف وأحداث سياسية صعبة، وفيما يلي بيان هذه الأحداث السياسية.

#### الفرع الأول: نشوء الزيدية.

نشأت الزيدية كفرقة مستقلة عن الشيعة بخروج الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب على سلطة الأمويين<sup>(24)</sup>، فقد خرج من المدينة النبوية التي ولد ونشأ فيها إلى العراق، ولما أراد العودة إلى المدينة لحقته شيعة الكوفة، وقالوا له: أين تذهب عنا، ومعك مائة ألف رجل من أهل الكوفة؟! وما زالوا به حتى رده إلى الكوفة، فأخذوا يختلفون إليه، ويباعون له، فأقام بينهم، وأخذ يبعث الدعاة إلى الموصل والسواد، وأقام بالبصرة شهرين، ثم عاد إلى الكوفة لأخذ البيعة والاستعداد للخروج، ولما استتب له الأمر، جمع أصحابه، وأمرهم بسيرة الإمام علي بن أبي طالب في الحرب، فقالوا له: "سمعنا مقاتلتك، فما تقول في أبي بكر وعمر؟"، فقال فيهما خيراً، وهنا وقع النزاع بينه وبين أكثر أشياعه، حيث رفض أكثرهم قوله هذا، وفارقوه، وخلعوا بيعته، فقال لهم: "اذهبوا، فأنتم الرافضة"، وأما الذين قالوا بقوله، وحاربوا معه، فقد سموا بالزيدية<sup>(25)</sup>، وهذا هو وقت نشوء الزيدية ومكانها، فقد انقسمت الشيعة من هذه اللحظة إلى زيدية، ورافضة إمامية اثني عشرية.

وبعد هذا الخذلان من أكثر الأتباع دخل زيد بمن بقي معه معركة غير متكافئة مع جيش الأمويين، واستشهد سنة (121هـ)، وقيل: سنة (122هـ)، وله اثنتان وأربعون سنة.

وقد تصرف الأمويون بحجته تصرفاً سيئاً، فقد تم نبش قبره، وصلب لفترة طويلة بالكناسة، وكتب هشام بن عبد الملك بأن يحرق، فأحرق، ونسف رماده في الفرات<sup>(26)</sup>، وصلب معه وأحرق كثير من أتباعه، كنصر بن خزيمه<sup>(27)</sup>، ونُكل بأتباعه، ومن كان بايعه من المعتزلة والزيدية وغيرهم، وصودرت أموالهم، وقتل من تصدر للبيعة بالإمامة منهم بعده، وكان أولهم ابنه يحيى، المولود سنة (98هـ)، وقد قتل سنة (125هـ)، وحمل رأسه إلى الخليفة الوليد، وصلب جسده بالجوزقان<sup>(28)</sup>.

#### الفرع الثاني: نشوء المعتزلة.

في هذه الأحداث السياسية العسيرة، وفي المكان نفسه نشأت فرقة المعتزلة، وقد كان رؤوس المعتزلة الذين أنشأوا هذه الفرقة من أتباع الإمام زيد بن علي، ومن كبار أنصاره ضد الأمويين، فقد بايع واصل بن

عطا وعمرو بن عبيد الإمام زيدًا، وكانا من كبار قواده، وقد بعثهما إلى الأقاليم لأخذ البيعة له، وقاتلا معه حتى قتل، ولما قتل بايعا من جاء بعده من أئمة الزيدية، فبايعا محمد النفس الزكية، وقاتلا معه حتى قتل (29)، وقتل معه كثير من المعتزلة (30)، حتى إنه لما قيل لعثمان بن خالد الطويل: "خرج إبراهيم بن عبدالله وقعدتم عنه؟!"، قال: "وهل أخرجه غيرنا؟!!" (31).

أما بيعة الإمام زيد نفسه فإنه "لم يكن الزيدي أحرص عليها من المعتزلي (32)"، وقد لحق بالمعتزلة من التنكيل والعذاب والقتل والملاحقة ومصادرة الأموال ما لحق بالزيدية إن لم يكن أعظم منه، فإنه لا تعرف مجزرة وقعت لآل البيت إلا وشاركهم المعتزلة فيها.

ولم يقتصر الأمر في مناصرة المعتزلة للزيدية على ما وقع في أول الأمر، بل استمرت هذه المناصرة بعد ذلك، فحين انتقل إدريس بن عبدالله إلى المغرب العربي، وأسس الدولة الزيدية هناك "دولة الأدارسة" (33)، فإن قبيلة (أورية) التي استقبلته، ورحبت بدعوته وناصرته كانت معتزلة، وكان واصل قد أرسل لهم قبل ذلك أحد تلامذته ليهيئ لاستقباله. (34)

### الفرع الثالث: تأثير الفكرين الزيدي والمعتزلي بالأحداث السياسية.

لا شك في شدة التقارب الفكري بين المعتزلة والزيدية، فقد "صار بين المعتزلة والزيدية نسب راجع من جهة المشاركة في التوحيد والعدل" (35)، بل إن "الزيدية يوافقون المعتزلة في أصولهم كلها إلا في مسألة الإمامة" (36)، بل ووصل الأمر إلى أن معتزلة بغداد يصنفهم الكثير على أنهم فرقة من فرق الزيدية (37)، وكثير منهم ينتسبون إلى الإمام زيد، ويقولون: نحن زيدية (38).

ونجد أئمة الزيدية يؤكدون على انتماء المعتزلة لهم، ويذكروهم مع أئمة الزيدية، بل ويروون الأحاديث التي يقولون إن النبي ﷺ مدح فيها الفرقة الناجية، وبيّن أنها المعتزلة، وهي أيضًا الزيدية (أهل بيتي)، فهذا ابن المرتضى يذكر حديثًا عن النبي ﷺ أنه قال: "ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أبرها وأتقها الفئة المعتزلة" (39).

ونجده أيضًا يقول عن المعتزلة ناقلاً ومؤيداً: "وأما مذهبهم فقد قال أبو إسحاق بن عياش: وسند مذهبهم أصح أسانيد أهل القبلة، إذ يتصل إلى واصل وعمرو بن عبيد" (40).

أما بداية هذا التقارب، فقد كانت منذ نشأت الفرقتين، وظلّ هذا التقارب قائمًا إلى أن انتهى نفوذ المعتزلة، وعندئذ قامت الزيدية بحفظ مؤلفات المعتزلة، وحافظت على تراثهم (41).

وإذا كان الفكران الزيدي والمعتزلي متشابهين أو متطابقين، فأبى الفرقتين هي التي أخذت عن الأخرى؟.



يرى الشهرستاني أن الإمام زيداً قد أخذ عن واصل بن عطاء، وتتلذذ عليه<sup>(42)</sup>، بينما يرى أبو زهرة أن زيداً قد باحث واصلًا، لكنه لم يأخذ عنه<sup>(43)</sup>، بينما نجد أهل السنة يرفضون هذا الكلام، ونجد المعتزلة والزيدية كذلك يرفضونه، فالمعتزلة يقولون إن أصولهم الفكرية لا ترجع إلى واصل بن عطاء، ولا إلى عمرو ابن عبيد، وإنما إلى النبي ﷺ؛ حيث يذكرون<sup>(44)</sup> أن واصلًا وعمرو بن عبيد قد أخذوا هذه الأصول المعتزلة عن أبي هاشم عبد الله، الذي أخذها عن أبيه محمد بن الحنفية، وقد أخذها محمد بن الحنفية عن أبيه علي ابن أبي طالب، عن النبي ﷺ<sup>(45)</sup>.

وفي تقدير الباحث أن هذه الأقوال كلها غير صحيحة، فالزيدية لم تأخذ عن المعتزلة، كما أن المعتزلة لم تأخذ عن الزيدية، والسبب في تشابه الفكرين أن المعتزلة والزيدية قد نشأتا في ظل أحداث سياسية عسيرة، واكبت هذه الأحداث السياسية نشوء الفرقتين، بل كانت سببًا في نشوء الزيدية بالذات، وقد كانت المعتزلة والزيدية في هذه الأحداث السياسية صفاً واحداً، ومن ثم ساهمت هذه الأحداث السياسية في صناعة هذين الفكرين، فالنتيجة الطبيعية تشابه الفكرين، وكان هذا التشابه يمكن أن يصل إلى درجة التطابق لولا وجود سبب جعلهما يختلفان في مسألة الإمامة، وهو "النسب"<sup>(46)</sup>.

وإذا كانت الأحداث السياسية سببًا في نشوء الخوارج والشيعة بلا خلاف بين المؤرخين، فإن الأمر في حق المعتزلة لم يقف عند هذا الحد، بل تعداه إلى صياغة الفكر بما يخدم المعتزلة والزيدية في هذه الأحداث السياسية، فقد تمت صياغة أصول الدين الخمسة عند المعتزلة والزيدية بما يخدم حروبهم ضد بني أمية وهو ما سنبينه في المبحثين القادمين.

### المبحث الثاني: أصلا " التوحيد " و " العدل " .

#### تمهيد:

التوحيد والعدل هما أصلا الدين الرئيسين عند المعتزلة والزيدية، وتجمع العقيدة عندهم في هذين الأصلين، وما عداهما من الأصول الخمسة الأخرى يرجع إليهما<sup>(47)</sup>، فأصلا " المنزلة بين المنزلتين " و " الوعد والوعيد " يرجعان إلى أصل العدل؛ إذ ليس من العدل أن تكون منزلة مرتكب الكبيرة، كمنزلة المؤمنين الأتقياء، وكذلك ليس من العدل دخول العصاة الجنة كالأبرار<sup>(48)</sup>، وخلف الوعد أو الوعيد قبيح، لا يفعله العدل تعالى، وأيضًا: إثابة من لا يستحق الإثابة قبيحة وظلم؛ لأن فيها إنزال المسيء المقصر منزلة المطيع العابد، والعدل تعالى لا يفعل الظلم والقبيح بأي حال من الأحوال<sup>(49)</sup>.

أما "الإمامة" و " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " فهما يرجعان إلى أصل " الوعد والوعيد "؛ لأن " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يستباح معه القتل وغيره من العقوبات، وكذلك الإمامة؛ فإنها تراد

لإقامة الحدود، ودفع الكفار وأهل المعاصي بالقتل ونحوه من العقوبات، فكان لهما علاقة بباب الوعد؛ لأنه موضوع لاستحقاق أهل الكبائر العقوبة، وفعلها بهم؛ ولأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدخلان إلا فيما يدخله الوعد بالثواب والوعيد بالعقاب"<sup>(50)</sup>، و " الوعد والوعيد" يرجع إلى أصل العدل لما تقدم، فهما بالضرورة يرجعان إليه.

ويظهر اجتماع الدين عند المعتزلة والزيدية في هذين الأصلين في تسميتهم أنفسهم بـ " أهل العدل والتوحيد" <sup>(51)</sup>، وكذا في مؤلفاتهم، ككتاب ( التبصرة في التوحيد والعدل) للمؤيد بالله الهاروني، وكتاب (المغني في أبواب التوحيد والعدل) للقاضي عبد الجبار الهمداني، وكتاب (التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد) ليحيى بن حمزة العلوي.

وقد تمت صياغة هذين الأصلين عند المعتزلة والزيدية بما يخدم أغراضهم السياسية في حروبهم ضد بني أمية، أو في الأقل تأثراً بهذه الأحداث السياسية، وبيان هذا في المطلبين الآتيين.

**المطلب الأول: أصل "العدل".**

العدل هو الأصل الثاني من أصول الدين عند المعتزلة والزيدية، وهو المكمل للأصل الأول (التوحيد)، فإذا كان التوحيد يبحث في تنزيه ذات الله تعالى عن بقية الذوات، فالعدل يبحث في تنزيه أفعاله تعالى عن أفعال غيره من المخلوقين <sup>(52)</sup>.

ومما لم أجد أحداً من أهل العلم قاله: إن مسائل الدين كلها عند المعتزلة والزيدية ترجع إلى أصل العدل وحده، لذلك نجد المعتزلة والزيدية أحياناً يقتصرون على تسمية أنفسهم بـ (العدلية) <sup>(53)</sup>، وليس المقصود هنا أن أصل التوحيد يرجع إلى أصل العدل؛ ولكن لأن أصل التوحيد صيغ عندهم بناء على قولهم في (أفعال العباد)، والتي هي أصل باب العدل، ومما يؤكد هذا أن المعتزلة والزيدية يوقفون صحة مسائل التوحيد على القول بالعدل، بنفي خلق الله تعالى أفعال العباد، فمثلاً: لا يكون الإنسان حامداً لله تعالى إلا إذا نفى خلق الله تعالى أفعال العباد؛ لأن المستحق للحمد على الإطلاق هو الذي لا قبح في فعله، ولا جور في قضائه، ومن الجور خلق أفعال العباد، ثم تعذيبهم عليها <sup>(54)</sup>، ومن لم يقل بالعدل، بل قال إن الله تعالى خالق أفعال العباد، انسد عليه باب معرفة الصانع، ومعرفة أنبيائه ورسله <sup>(55)</sup>، فمعرفة الله تعالى ومعرفة أنبيائه ورسله متوقفة عند المعتزلة والزيدية على نفي خلق الله تعالى أفعال العباد.

والمسألة الأهم - وهي التي لم أجد أحداً من أهل العلم قالها من قبل - أن أصل العدل ومسائله قد صيغت عند المعتزلة والزيدية تأثراً بالأحداث السياسية التي واكبت نشوء الفرقتين، بل إن نفي خلق الله تعالى أفعال العباد قد وضع لخدمة المعتزلة و الزيدية في حروبهم ضد بني أمية.

وإذا ثبت أن (نفي خلق الله تعالى أفعال العباد) قد وضع لخدمة الزيدية والمعتزلة في حروبهم ضد بني أمية، وكانت هذه المسألة هي أصل باب العدل، وكانت باقي مسائل هذا الأصل متفرعة عنها، بل وباب التوحيد أيضًا، وكان الدين بأصوله الخمسة مجموعًا في هذين الأصلين، ثبت أن الدين بأصوله الخمسة قد صيغ عند المعتزلة و الزيدية لخدمة أغراضهم السياسية، ولا شك.

أما بيان ابتناء أصل (العدل) عند المعتزلة والزيدية لخدمة أغراضهم السياسية في حروبهم ضد بني أمية، فإن قضية (أفعال العباد) هي أصل باب العدل، وبناء على الاعتقاد فيها يكون الاعتقاد في بقية مسائل هذا الأصل، وبقية مسائل هذا الأصل إنما تفرعت عن هذه المسألة، بل إن السامع إذا سمع بالكلام عن العدل والقضاء والقدر لا يكاد أن يفهم إلا أن المقصود به (أفعال العباد).

لم يكن بوسع المعتزلة والزيدية بعد المجازر والتنكيل والملاحقة ومصادرة الأموال التي تعرضوا لها من قبل الأمويين وأعاونهم، زيادة على اغتصاب الإمامة منهم، والتي يرى الزيدية أنهم أحق بها منهم، لم يكن بوسعهم بعد هذا كله أن يقولوا إن أفعال العباد وما يقع منهم من خلق الله تعالى، وهو تعالى المقدر لها، وهذا لسببين:

الأول: في هذا القول تسويغ وتبرير - في نظرهم - لكل ما فعله الأمويون بهم، ابتداءً بمنزعة معاوية عليًا في الخلافة، وقتاله له، مرورًا بمنزعة بقية الأمويين لآل البيت ومقاتلتهم، واغتصاب الإمامة منهم؛ لأن أفعال الأمويين هذه واقعة بقضاء الله تعالى وقدره، وهو الخالق لها، ومن ثم فهو مريد لها.

الثاني: في هذا القول - في نظر الزيدية والمعتزلة - ضمان لاستمرار عهد الأمويين وحكمهم وملكهم؛ لأنه إذا تبين أن الله تعالى خالق أفعال العباد، ومقدر لها، ثبت أنه تعالى مريد لها، وراضٍ بها، وهذا معناه أن حكم بني أمية من تقدير الله تعالى، والله تعالى راضٍ به؛ لأنه خلقه، وشاءه، وقدره، وإذا كان الأمر كذلك لم يجز الاعتراض عليه، ولا محاولة تغييره وقلبه والخروج عليه، بل يجب السمع والطاعة له، ولذلك يرون أن معاوية استدل على صحة حكمه وملكه بقوله: "إن الله تعالى لم يظهره عليهم إلا وهو يريد، ولو أنه كره حكمه، ولم يرده لغيره" لذا نجد المعتزلة والزيدية يستدلون على نفي القدر بأنه يلزم من إثباته أن يكون العاصي مطيعًا لله تعالى بعصيانه؛ لأنه فعل ما شاءه الله تعالى، وأزاده<sup>(56)</sup>، وبأن "الرضا بقضاء الله واجب، ولو كان الكفر من قضاء الله تعالى، لكان الرضا به واجبًا"<sup>(57)</sup>.

ونظرًا لهذه الحساسية السياسية نجد المعتزلة والزيدية يصرحون بالقول إن إثبات القدر هو صناعة أموية، الغرض منها الحفاظ على ملك بني أمية، فأول من قال بهذا القول معاوية بن أبي سفيان، وقد احتج به على ظلمه وجوره؛ حيث يروون عنه أنه قال: "إنما أنا فعل من أفعال الله - وفي رواية - خازن من خزان

الله، أعطي ما أعطى الله، وأمنع ما منع الله" (58)، وأنه قال لأهل الشام: "الله أمرني عليكم" وقال: "لو كره الله ما نحن فيه لغيره" (59).

ويقول المعتزلة والزيدية إن الجبر - إثبات خلق أفعال العباد - شاع وانتشر في سلطان بني أمية (60)، ولذا نجد عندهم المقولة المشهورة "الجبر أموي، إلا الشاذ النادر، كالناقص (61) والأشج (62)، والعدل هاشمي، إلا الشاذ النادر (63) كالمثوكل (64)".

ومما يقوي هذا الهاجس السياسي عند المعتزلة والزيدية ما فعله الأمويون بـ (غيلان بن أبي غيلان) وهو ثاني من نفى القدر، كما يرى المثبتة (65)، وهو من أشد الداعين إلى مذهب نفاة القدر، وكان من أقوى المناصرين للإمام زيد وآل البيت في حروبهم ضد الأمويين؛ لذلك قتله الأمويين شر قتلة، فقد أمر به هشام بن عبد الملك فقطعت يداه ورجلاه، ثم ضربت عنقه، ثم صلب وهو مقتول؛ ليظل عبرة لغيره (66).

ولعلّ هذا الهاجس السياسي هو الذي يفسر مهاجمة المعتزلة والزيدية مخالفينهم المثبتين للقدر أكثر من مهاجمتهم مخالفينهم في غيرها من المسائل، حتى مسائل التوحيد، حيث تصل هذه المهاجمة إلى درجة السب والقذف بأقذع الألفاظ، حيث يصفون مثبتة القدر بأنهم "خصوم الرحمن، وشهود الزور، وحنود إبليس" (67)، وقد ألف الحاكم الجشمي في سبهم كتاباً كاملاً أسماه (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس).

ونظراً لما تقدم ذكره ذهبت المعتزلة والزيدية إلى أن أفعال المخلوقين جميعها، الحسن منها والقبیح، المبتدئ والمتولد، ليست مخلوقة لله تعالى، ولا هي من قضائه وقدره، بل هي من العباد أنفسهم (68)، ويقولون إن هذا القول "هو مذهب جميع النبيين وصحابتهم أجمعين" (69)، وإنه "معلوم عن الصحابة والتابعين، فإن الأفعال متظافرة عنهم بنفي هذه المعاصي عن الله، وإضافتها إلى العباد" (70).

وإذا كان المعتزلة والزيدية قالوا إن العبد مخير في أعماله، وليس مسيراً، بل له أن يختار ما يشاء، فإنهم في قولهم هذا لم يكونوا مخيرين، بل كانوا مسيرين، ولم يكن باستطاعتهم أن يختاروا غير هذا القول؛ نظراً لما قد يلحقه إثبات القدر - في نظرهم - من تفرق الأعوان عنهم، وربما لحوقهم ببني أمية إذا قالوا إن الله تعالى خالق أفعال العباد ومقدرها، ومن ثم فحكم بني أمية هو من قضاء الله وقدره.

ومما يؤكد أن المعتزلة والزيدية كانوا مضطرين إلى القول بنفي القدر، أنهم يوافقون أهل السنة في إثبات علمه تعالى بأفعال العباد، فقد "علمها، وأعلم بها ملائكته، وكتبها في اللوح المحفوظ" (71)، وبعلمه تعالى بأفعال العباد يفسرون أدلة إثبات القدر، كالأدلة الدالة على تميز أهل السعادة عن أهل الشقاوة، وكتابة ذلك عند خلق الإنسان، وكتابة مقعده من الجنة أو النار (72).

وأيضًا: المعتزلة والزيدية ينفون استقلال العبد بفعله دون الله تعالى، ولا يثبتون له قدرة على الخلق، والإيجاد قريبة من قدرة الله تعالى، كما أنهم لا يخرجون أفعال العباد من القضاء والقدر نهائيًا، وعندما ينسبون أفعال العباد لهم لا يستخدمون لفظ (الخلق)، بل يعدلون عنه إلى ألفاظ وعبارات أخرى: "أفعال العباد منهم، هم الموجودون لأفعالهم، نعتقد أنا فاعلون لتصرفاتنا"<sup>(73)</sup>، بل نقل العجري إجماع الزيدية على عدم جواز القول إن العباد خالقون لأفعالهم<sup>(74)</sup>، وهو كذلك قول المعتزلة<sup>(75)</sup>.

أما الدليل الأقوى على أن نفي الزيدية والمعتزلة القدر كان للسبب السياسي المذكور فهو أنهم يثبتون القدر، ويقولون بقول المثبتة من أهل السنة وغيرهم، ويقولون قولهم بإثبات القدر تمامًا إلا أنهم يجعلون هذا خاصًا بالزيادة فحسب، دون البداية، ويقولون إن الله تعالى يكافئ المهتمين، فيختصهم برحمته التي لا تكون لغيرهم، ويوفقههم، ويسدد أفعالهم، ويخلق فيهم التوفيق والسداد والصلاح والعمل الحسن، ولا يتركهم دون هدى، مكافأة لهم، وكذلك يعاقب العصاة، ويزيدهم ضللاً، ويزيغهم عن الحق، ويخلق فيهم أعمالهم الخبيثة، عقوبة لهم، إلا أنه تعالى لا يبتدئ الفريقين بهذا<sup>(76)</sup>، وهذا قول بخلق الله تعالى أفعال العباد، ولا شك، وهم قالوا إن الله تعالى يخلق الزيادة دون البداية؛ لأن خلق الله تعالى الزيادة من أفعال العباد لا يؤيد ملك بني أمية، بل على العكس، هو ضده، ويؤيدهم هم، وينفر عن بني أمية؛ لأن معنى هذا أن من ابتداء بالخير، ثبته الله تعالى، وخلق فيه أفعاله الحسنة فيما بعد، ومن ابتداء بفعل الشر، خذله الله تعالى، وأزاعه عن طريق الحق، وطبع على قلبه، ولم يوفقه، وبنو أمية منذ بدء ملكهم وحكمهم ابتدأوا بالشر، بالخروج على الإمام الحق، وقتاله، وقتل أولاده من بعده، ومن ثم فأفعالهم الشريرة بعد ذلك وإن كان الله تعالى قدرها، فإنما هي عقوبة لهم، وخذلان منه تعالى لهم، عقوبة لهم، ولم يقدرها رضا بها. ولا شك أن قول الزيدية والمعتزلة بخلق الله تعالى الزيادة من أفعال العباد دون البداية تناقض أيما تناقض، فإن "من سلك من القدرية هذه الطريقة فقد توسط بين الطائفتين، لكن يلزمه الرجوع إلى مثبتي القدر قطعاً، وإلا تناقض أبين تناقض، فإنه إذا زعم أن الضلال والطبع والختم والعقل والوقر وما يحول بين العبد وبين الإيمان مخلوق لله، وهو واقع بقدرته ومشيتته، فقد أعطى أن أفعال العباد مخلوقة، وأنها واقعة بمشيتته، فلا فرق بين الفعل الابتدائي والفعل الجزائي"<sup>(77)</sup>.

ولأن مسألة "أفعال العباد" هي أصل وأساس باب العدل، فقد ترتب على نفي المعتزلة والزيدية خلق الله تعالى أفعال العباد اعتقادهم في بقية مسائل أصل العدل:

- فإذا كان الله تعالى هو الرازق وحده، ولا يسمى بهذا حقيقة إلا هو دون غيره<sup>(78)</sup>، وأيضًا: الرزق مخلوق من مخلوقات الله تعالى، وهو وحده مقدر الرزق، والله تعالى لا يقدر الشر، وأفعاله تعالى كلها

حسنة، و "ثبت أن الله تعالى لا يفعل القبيح، ولا يأمر به، لزم أن الله تعالى لا يرزقنا إلا الحلال؛ لأنه قد نمانا عن تناول الحرام، والانتفاع به، فكيف يجعله لنا رزقاً وهو ينهانا عنه؟! هل هذا إلا خلف ومناقضة؟! " (79) تعالى الله.

وقد اتفقت المعتزلة والزيدية على إخراج الحرام من دائرة الرزق (80)، بل ادعى الأمير الحسين بن بدر الدين أن هذا قول جميع المسلمين (81).

أما حقيقة الرزق عندهم فهو " ما مكن من الانتفاع به، ولم يكن لأحد منعه من الانتفاع به، ولا نهيته عن الانتفاع به على بعض الوجوه " (82).

- وإذا كان تعالى لا يقدر أفعال العباد فالنتيجة أن الغلاء إن كان بسبب من الآدميين، كما إذا تغلب الظلمة وكبار التجار على الحبوب والأسواق، واشتغل الناس بالاحتكار، ليس من فعل الله تعالى وتقديره؛ لأن أفعاله كلها حسنة، و الغلاء إن كان بسبب من الآدميين ليس بحسن، بل قبيح (83).

- وترتب على نفي القدر وعدم خلق الله تعالى أفعال العباد القول إن المقتول مخروم الأجل، وعمره الذي قتل عليه ليس هو الذي قدره الله تعالى له (84)؛ لأن فعل القتل من أفعال العباد، وهو تعالى لم يقدر أفعال العباد، بل ذهبت البغدادية من المعتزلة وقدماء الزيدية إلى القول إن المقتول لو لم يقتل لعاش قطعاً حتى يصل إلى العمر الذي قدره الله تعالى له، ثم يموت فيه (85)، بينما ذهبت المعتزلة البصرية وجمهور الزيدية إلى تجويز الأمرين معاً، والتوقف، وعد القطع بواحد منها، وقالوا: لو لم يقتل يجوز بقاؤه (86) وموته (87).

- وترتب على نفي المعتزلة والزيدية القدر قولهم بملازمة الأمر للمشيئة والإرادة، فكل ما أمر الله تعالى به فهو يريد، ويحب، ويشاؤه، وكل ما نهي عنه، فهو لا يحب، ولا يريد، ولا يشاؤه، فكيف لا يحب شيئاً ولا يريد، ويأمر به؟! وكيف يحب شيئاً و يريد، وينهى عنه؟! (88)

- ولزم الزيدية والمعتزلة على نفي القدر أن يقولوا بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى، فهو "لازم لمن لم يقل إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى لزوماً لا ينفكون عنه" (89)، وقد ذكر علماء المعتزلة والزيدية لزومهم القول بوجوب الأصلح على نفي القدر (90)، وبيان هذا اللزوم أن فعل العبد من أجل أن يصدر عنه عند التكليف، فإنه لا بد من إزاحة العلة المانعة من أداء المكلف لما كلف به، حتى يكون متمكناً (91)، وإلا كان تكليفاً لما لا يطاق، وتمكين المكلف يقتضي وجود اللطف أو الأصلح (92)، فاللطف أو الأصلح " في الإحلال به ترك إزاحة العلة، وكل ذلك قبيح، وهو تعالى لا يفعل القبيح " (93).

- ولزم المعتزلة والزيدية على قولهم بوجوب اللطف أو الأصلح على الله تعالى قولهم بوجوب البعثة على الله تعالى، فيجب على الله تعالى أن يرسل الرسل والأنبياء؛ لأن "البعثة لطف؛ لأن المعلوم ضرورة بعد

الخبرة واستقرار العادة أن الخلق إذا كان لهم رئيس قاهر، يمنعهم عن المحظورات، ويحثهم على أداء الواجبات، ويدعوهم إلى الإيمان بالله، ويخوفهم عقابه، فإن حالهم إلى أداء الواجبات وترك القبائح أقرب من حالهم إلى ذلك إذا لم يكن لهم ذلك الرئيس".<sup>(94)</sup>

- ولزم المعتزلة والزيدية على نفي القدر القول إن إقدار الله تعالى للمؤمن والكافر والبر والفاجر والمطيع والعاصي سواء، فالقدرة التي بها أطاع من أطاع، هي نفس القدرة التي بها عصى من عصى، فقدر العباد الممنوحة لهم من الله تعالى في باب الدين كلها متساوية، وهذا ما قالوه بالفعل.<sup>(95)</sup>

- ولزمهم على القول بتساوي القدر نفي وجود قدرة مع الفعل؛ لأنه إذا كانت القدرة كلها متساوية، انتفى أن تكون مع الفعل قدرة تخصه؛ لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للترك، بل تكون للفاعل، وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، والقدر كلها متساوية، ترتب على هذا لزوم نفي وجود القدرة مع الفعل؛ لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك، لذا لزمهم القول إن القدرة قبل الفعل، لا مع الفعل، وهو ما قالوه بالفعل.<sup>(96)</sup>

- ولزمهم أيضاً على نفي القدر والقول بتساوي القدر القول بترجيح الممكن على الممكن بدون مرجح<sup>(97)</sup>؛ لأنه إذا كانت القدر كلها متساوية، واستوت عند الفاعل إمكانية الفعل وإمكانية الترك، والعباد رجح كل منهم ما يريد، نتج عن هذا أن أفعال العباد - وهي ممكنة - ترجحت بدون مرجح خارجي.<sup>(98)</sup>

وقد التزم جمهور المعتزلة والزيدية هذا الالتزام، فقالوا: كل أمرين استوى الداعي إليهما، فإنه يصح من القادر اختيار أحدهما لا لمرجح<sup>(99)</sup>، غير أن هذا الالتزام تصادم وتعارض مع أدلتهم في إثبات الصانع؛ وذلك لأن "العمدة في إثبات الصانع الاحتياج إلى المؤثر، فلو جَوَزْنَا ممكناً يرجح أحد طرفيه على الآخر من غير مرجح، لم يمكننا أن نحكم في شيء من الممكنات باحتياجه إلى المؤثر، وذلك يسد باب معرفة الصانع"<sup>(100)</sup>.

وقد تنبه بعض المعتزلة والزيدية لهذا التصادم والتعارض، فخالفوا جمهورهم في جواز ترجيح الممكن بدون مرجح، فقد ذهب ابن الملاحمي و أبو الحسين البصري من المعتزلة، و الإمام الحسين بن القاسم وعز الدين بن الحسن ويحيى بن حمزة من الزيدية إلى القول بوجوب وجود المرجح، ليحصل الفعل، ويترجح الممكن<sup>(101)</sup>، وبقي قولهم هذا متعارضاً مع قولهم بنفي القدر، فأجابوا عن هذا التعارض بالقول إن وجود المرجح لا يوجب الجبر؛ لأنه لو أوجب الجبر في فعل العبد، لأوجبه في فعل الله تعالى.<sup>(102)</sup>



## المطلب الثاني: أصل "التوحيد".

أصل التوحيد هو الأصل الأول من أصول الدين الخمسة عند المعتزلة والزيدية، وإذا كانت مسألة (أفعال العباد) هي أصل باب العدل، فإن مسألة (معرفة الله تعالى) التي هي (أول الدين) هي أصل وأساس مسائل التوحيد، وبناء على الاعتقاد في هذه المسألة يكون الاعتقاد في بقية مسائل التوحيد.

أما مسألة (معرفة الله تعالى) فقد بنيت وترتبت عند المعتزلة والزيدية على قولهم بنفي خلق الله تعالى أفعال العباد، وعلى هذا فمسألة أفعال العباد، والتي وضعت لخدمة أغراض المعتزلة والزيدية السياسية ومصالحهم - كما تقدم بيانه - هي أصل باب التوحيد ومسائله، كما هي أصل وأساس باب العدل.

أما بيان كيفية ترتب مسألة (معرفة الله تعالى) على القول بنفي خلق الله تعالى أفعال العباد فهو أن (معرفة الله تعالى) فعل من أفعال العباد، ولا شك، ولكي يكون هذا الفعل من العباد، لا من الله تعالى، يجب أن تكون هذه المعرفة بالله تعالى معرفة نظرية استدلالية، وليست ضرورية فطرية؛ حتى تتولد هذه المعرفة عن فعل من أفعال العباد، وهو النظر والاستدلال، ولو كانت ضرورية فطرية، لما كانت من العباد، بل ستكون من الله تعالى، وهذا بالفعل ما قالوه، فقد ذهبوا إلى أن الله تعالى لا يعرف ضرورة في دار التكليف<sup>(103)</sup>.

ولأن هذه المسألة هي أساس أصل التوحيد، فقد تمت صياغة مسائل هذا الباب على القول باستدلالية معرفة الله تعالى:

- فإذا كانت معرفة الله تعالى هي أول الدين، وكان الدين كله متوقفاً على وجودها، ولا شك، فإن أول واجب يجب على المكلف هو تحصيل هذه المعرفة، ولا شك، وهذه المعرفة نظرية استدلالية، لا يمكن تحصيلها بغير النظر والاستدلال<sup>(104)</sup>، فلزم على هذا أن يكون النظر والاستدلال هو أول واجب يجب على المكلف، وهو بالفعل ما قالته المعتزلة والزيدية، فقد تمت وجوب النظر والاستدلال على وجوب جميع الواجبات الأخرى، حتى النطق بالشهادتين<sup>(105)</sup>.

- وبناء على أن معرفة الله تعالى نظرية استدلالية، لا تحصل بغير النظر والاستدلال، فإن من نطق بالشهادتين من غير أن ينظر ويستدل، كان نطقه بالشهادتين هذا غير مقبول، ولا يدخله نطقه هذا في الإسلام؛ لأن معرفة الله تعالى لا تحصل بغير النظر، وهو لم ينظر، فالنتيجة عدم قبول نطقه وإيمانه هذا؛ لأنه مقلد، لا غير<sup>(106)</sup>، وقد جعل ابن الملاحمي القول بصحة إيمان الناطق بالشهادتين من غير النظر دعوة إلى النفاق<sup>(107)</sup>؛ لأن "المكلف لا يأمن خطأ من قلده"<sup>(108)</sup>.



ويبين القاضي عبد الجبار السبب في عدم صحة إيمان الناطق بالشهادتين بغير نظر بأن " التوحيد لا بد فيه من العلم والإقرار جميعاً، فلو علم ولم يقَرَّ، أو أقَرَّ ولم يعلم (109)، لم يكن موحدًا" (110).

- وقد ترتب على قول المعتزلة والزيدية باستدلالية المعرفة قول هو من أخطر أقوالهم، وهو تقديم العقل على النقل؛ لأنه إذا كانت معرفة الله تعالى نظرية، لا تنال إلا بالنظر والاستدلال، فهي إذاً لا تنال إلا بحجة العقل، وهو ما قالوه بالفعل (111)، وعلى هذا فالعقل هو الأصل الذي ثبتت به حجية الكتاب والسنة، فهو أصل الكتاب والسنة (112)، وبناء على هذا فإنه إذا تعارض العقل مع الكتاب والسنة، وجب تقديم العقل؛ لأنه أصل النقل، ولو قدمنا النقل على العقل، قدحنا في أصل النقل، الذي هو العقل، فإذا قُدح في العقل، الذي هو أصل النقل، كان هذا قدحاً في النقل، فلم يعد النقل صالحاً للاستدلال به (113).

ولم يقف الأمر عند تقديم العقل على الشرع والدين فحسب، بل صرح القاضي عبد الجبار الهمداني بأنه " ما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الحقيقية إلا للعقل" (114)، أما أدلة الكتاب والسنة فإنها لا يمكن أن تكون قطعية الدلالة أبداً؛ لأنها أدلة لفظية، و" الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها موقوفة على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار وعدم المعارض النقلية والعقلية، وكل واحدة من هذه المقدمات مظنونة، والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً" (115)، وقد أبعده أبو الهذيل العلاف النجعة فادعى أن " الرواية ريبية، والحجة في المقاييس" (116).

- وبناء على تقديم العقل على النقل ذهب المعتزلة والزيدية إلى وجوب تأويل نصوص الكتاب والسنة بما يوافق العقل (117)، ولا يستثنى من هذه النصوص شيء، وإن وصل إلى درجة التواتر (118)، وبناء على هذا ذهبوا إلى تأويل كل ما خالف معتقدتهم من نصوص الكتاب والسنة، بحجة مخالفته للعقل.

- وبناء على أن معرفة الله تعالى لا تحصل ضرورة في دار التكليف، و ضرورة المعرفة تفسد التكليف، وكان الله تعالى يُعرف ضرورة إذا اطلعت الشمس من مغربها، ولذلك لا تقبل التوبة، كانت النتيجة ارتفاع التكليف وانقطاعه بطلوع الشمس من مغربها، لا بالقيامة، وهذا هو بالفعل ما قالته المعتزلة والزيدية (119).

- وترتب على قول المعتزلة والزيدية إن العقل والنظر هو المؤدي إلى معرفة الله تعالى، والبدال عليها، مع كون النظر حاصلاً بالعقل، القول بالتكليف العقلي؛ لأن العقل موجود قبل النبوة والرسالة، و بدوئهما، وهذا بالفعل ما ذهب إليه كثير منهم، فالله تعالى " نصب العقل دليلاً قاطعاً على معرفة الحسن والقبیح" (120)، والناس " يعلمون أيضاً بالضرورة أن هذا الاستحسان والاستقباح ليس لأجل عرف، ولا شرع؛ فإنه حاصل لمن لا يعرف شرعاً، ولا يتدين بدين، كالملاحدة والبراهمة" (121).

- وإذا كان العقل هو الدليل الأول، وكان هذا الدليل موجودًا قبل النبوة والرسالة، فالحجة على الخلق قائمة ولازمة بغير الرسالة و النبوة، فلو أغفلوا النظر الموصل إلى معرفة الخالق تعالى، استوجبوا العقاب (122)، أما الأنبياء والرسل فهم كاشفون و مبينون لما دلت عليه التكاليف العقلية (123).

- وقد ترتب على ما تقدم ذكره نظرية أخرى من أخطر نظريات المعتزلة والزيدية، وهي تعظيم علم الكلام، وتقديمه على غيره من العلوم، بما فيها الكتاب والسنة، فعندهم " علم الكلام هو أجل العلوم قدرًا، وأعظمها حظًا، وأكبرها خطرًا، وأعمها وجوبًا، وأولها إيثارة، وأولها صدرًا؛ لكونه لبيان معرفة المليك البديع، وتقديسًا للعليم السميع عن مشاهة الخلق" (124).

والسبب في تقديس المعتزلة والزيدية علم الكلام، وتقديمه على غيره من العلوم، أنهم لما قالوا باستدلالية المعرفة، ومن ثم وجوب تحصيلها بالنظر والاستدلال، انسد عليهم الاستدلال بالكتاب والسنة لتحصيل هذه المعرفة، ولا شك؛ لأن الاستدلال بالكتاب والسنة على إثبات معرفة الله تعالى دور، والدور باطل، ولا يجوز، وعلى هذا لا يمكنهم إثبات معرفته تعالى إلا بالأدلة العقلية، والأدلة العقلية التي أثبتوا بها خالق العالم، ومن ثم وجود الصانع، هي أدلة الفلاسفة، وهي أدلة كلامية، فكانت النتيجة عندهم أن معرفة الله تعالى لا تنال إلا بالنظر في الأدلة الكلامية، وعلى هذا فعلم الكلام " هو القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة توحيد الله سبحانه وتعالى وعدله، وما يترتب عليهما" (125)، وعلى هذا فقد دلَّ العقل والكتاب والسنة على كون علم الكلام أفضل العلوم على الإطلاق (126)؛ لأن "ثمره علم الكلام بيان معرفة الله سبحانه وعدله" (127)، ولا تحصل هذه الثمرة إلا به، وإن توهم أحد أنها تحصل بغيره فهو واهم؛ لأنه بعلم الكلام يكون الإنسان من دينه على يقين، وعلمه وعمله على بصيرة؛ ليعرف ما يقدم عليه من دينه، وما يحجم عنه، و يكون أيضًا آمنًا من أن يخدعه عن الحق المبطلون، ويدخله في الضلالة الضالون، ويكون أيضًا متمكنًا من إرشاد الضالين، وهداية الغاوين (128).

أما الجاحظ فقد تجاوز ما سبق ذكره في وصف علم الكلام وأهميته وثمرته، وبالغ مبالغة غير سائغة، فادعى أنه " لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام من جميع الأمم" (129).

- والدليل الذي استخدمه المتكلمون من المعتزلة والزيدية من الأدلة الكلامية لإثبات خلق العالم، ومن ثم إثبات الصانع، هو (دليل الجواهر والأعراض)، ويسمى أيضًا ب(دليل حدوث الأجسام) (130)، ويسميه متأخرو الزيدية ب(دليل الدعاوى الأربع) (131)، وتلخيص هذا الدليل: " إن هذه الأجسام محدثة، والمحدث لا بد له من محدث، والذي يدل على أن هذه الأجسام محدثة أنها لم تخل من الأعراض المحدثة، وما لم يخل من المحدث ولم يتقدمه، فهو محدث مثله" (132).

وقد أثر أخذ المعتزلة والزيدية بهذا الدليل لإثبات الصانع تأثيراً واضحاً في صناعة الفكر المعتزلي الزيدي، بل لا أبالغ إن قلت إنه تمت صياغة الفكر المعتزلي في الأسماء والصفات بناء على لوازم هذا الدليل، وبيان هذا في الآتي:

1- الجسمية دليل الحدوث بناء على هذا الدليل؛ ومن ثم كان الجسم وكل ما دلّ عليه دليل الحدوث والخلق<sup>(133)</sup>، ومن ثمّ لزم نفي كل ما يدل على التجسيم عن الله تعالى، وإلا انسد باب معرفة الصانع، لذلك تصرّحون بأن الأدلة الدالة على إثبات الصانع "كافية في العلم بأنه تعالى ليس بجسم"<sup>(134)</sup>.

ومما يدل على التجسيم، ومن ثم يجب نفيه عن الله تعالى: الجهة والمكان، ف" لا يجوز عليه الكون في الأماكن، ولا التنقل في الجهات، ولا النزول، ولا الصعود؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون شاغلاً لجهة، ولو كان شاغلاً، لكان إما جسماً وإما جوهرًا، وهو تعالى ليس بجسم ولا جوهر"<sup>(135)</sup>.

2- ولزم الزيدية والمعتزلة على نفي التجسيم والجهة والمكان نفي رؤيته تعالى يوم القيامة؛ لأن القول بالرؤية يستلزم أن يكون الله جسماً أو لونهاً لكي يُرى"<sup>(136)</sup>، وأيضاً "الرؤية لا تعقل ولا تكون مفهومة إلا لما كان حاصلاً في الجهة"<sup>(137)</sup>، ولهذا أجمعت الزيدية والمعتزلة على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة<sup>(138)</sup>، ويقولون "لهذا أحلنا الرؤية لذاته تعالى لاستحالة المكان والجهة عليها"<sup>(139)</sup>.

3- لزم الزيدية والمعتزلة على أخذهم بدليل الجواهر والأعراض نفي حلول الحوادث بذات القديم تعالى، وهو بالفعل ما التزموه<sup>(140)</sup>؛ وذلك لأن هذا الدليل يقوم على إثبات خلق العالم ومكوناته بتغيرها؛ وانتقالها من حالة إلى أخرى، ومن ثم كان التغير هو دليل الحدوث والخلق، فوجب نفيه عن القديم تعالى، ف" لو قامت الحوادث بذات البارئ تعالى، لاتصف بها بعد أن لم يكن يتصف، ولو اتصف لتغير، والتغير دليل الحدوث؛ إذ لا بد من مغير"<sup>(141)</sup>، وأيضاً: "المعقول من القيام بذات الغير هو الحلول فيها، ولا يصح الحلول إلا في المتحيز، ولا يمكن أن يكون تعالى متحيزاً؛ لأن ذلك يوجب حدوثه"<sup>(142)</sup>.

- وبناء على نفي التجسيم وحلول الحوادث والجهة والمكان لزم الزيدية نفي جميع الصفات عن الله تعالى، وقد ذكر ابن تيمية أن نفيهم للصفات هو بسبب أخذهم بهذا الدليل<sup>(143)</sup>؛ وذلك لأن الصفات أعراض، والأعراض دليل الحدوث، ومن ثم وجب نفيها عن الخالق تعالى، وأيضاً: الأعراض تحل في الجواهر والأجسام، فلو ثبتت الصفات له تعالى، كان الله تعالى جوهرًا أو جسماً، وهذا دليل الخلق والحدوث، وأيضاً: يلزم من اتصافه تعالى بالصفات حلول الحوادث بذاته تعالى، ولو حلته الحوادث لتغير، والتغير دليل الخلق و الحدوث.

وقد تنوعت طرق المعتزلة والزيدية في نفي الصفات عن الله تعالى بناء على نوع الصفة:

- أما الصفات الذاتية العقلية السبع، وهي: (الحياة، العلم، القدرة، القدم، الغنى، السمع، البصر)، فقد أثبتوا ألفاظها، ونفوا معانيها، فقالوا: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، غني بلا غنى، سميع بلا سمع...<sup>(144)</sup>، أو بعبارة أخرى: البارئ سبحانه موصوف لا بصفة، فصح الوصف، وبطلت الصفة<sup>(145)</sup>.

وهذه الأسماء السبعة مترادفة على شيء واحد، هو الله تعالى، ف "صفة الذات هي الذات من غير اعتبار شيء آخر"<sup>(146)</sup>، أو بعبارة أخرى "صفات الله الذاتية هي هو، لا بمعنى أن له سبحانه صفات زائدة هي هو"<sup>(147)</sup>.

وإذا كانت هذه الأسماء السبعة كلها تدل على شيء واحد، كان كل اسم هو الاسم الآخر، وهذا ما قالوه بالفعل، ف"قدمه هو ذاته، وذاته قدمه، فكذلك علمه قدرته، وقدرته علمه، وكذلك القول في سمعه وبصره وحياته أنها شيء واحد هو الله عز وجل"<sup>(148)</sup>.

وكذلك قدرة الله تعالى هي الله تعالى، وعلم الله هو الله، وقدرته هي علمه، وعلمه هو قدرته، وقدرته هي حياته، وحياته هي قدمه، وقدمه هو حياته، وأن السميع معناه البصير، وأن البصير معناه السميع، وهكذا<sup>(149)</sup>.

ومما حتم على المعتزلة والزيدية نفي معاني هذه الصفات زيادة على ما سبق أن معاني هذه الصفات لو ثبتت لله تعالى: فيما أن تكون هذه المعاني قديمة، محدثة، والأمران باطلان؛ لأنها " لو كانت قديمة، لوجب أن تكون مساوية للقدم<sup>(150)</sup>، وهذا " يلزم عليه وجوه من الفساد، منها أن يكون العلم إلهًا، والقدرة إلهًا، والحياة إلهًا"<sup>(151)</sup>، وإما أن تكون حادثة، وهذا باطل؛ لأنه " يوجب أن يكون القديم قبل حدوثها غير عالم، ولا قادر، ولا حي، ولا سميع، ولا بصير"<sup>(152)</sup>، وأيضًا " لا يحتاج في حدوثها إلى محدث قادر عالم حي، وذلك لا يجوز"<sup>(153)</sup>.

- أما الصفات الذاتية الخيرية، وهي التي مسماها بالنسبة لنا أجزاء وأبعاض، فقد لزم الزيدية والمعتزلة نفيها، وهو ما فعلوه، ف " يجب أن ينفي عنه جميع صفات الأجسام والأعراض، مثل الحدوث والفناء، والجوارح والأعضاء"<sup>(154)</sup>؛ لأن إثبات هذه الصفات له تعالى يقتضي أن يكون تعالى جسمًا، مركبًا مجزئًا، ومفتقرًا إلى بعضه البعض، كسائر المحدثات.

وصفة اليد مثلاً الواردة في الكتاب والسنة: المراد بها النعمة، وقد يراد بها في بعض النصوص القوة والقدرة<sup>(155)</sup>. وكذلك صفات: الوجه والعين والنفس كلها مؤولة.

أما الصفات الفعلية، فقد ذهبت المعتزلة والزيدية إلى نفي جميع الصفات الفعلية عند الله تعالى؛ لأنها تعارض اللوازم التي لزمهم بناء على أخذهم بدليل الجواهر والأعراض، ومن ثم فإثباتها يسد باب معرفة الصانع، فالأفعال " من النزول والصعود والكون في جهة والغم والسرور والألم واللذة وأن يكون حالاً أو محلاً وغير ذلك جميعها من صفات الأجسام والأعراض، والله بخلافها، ويتعالى عنها" (156)، وأيضاً: يلزم من إثبات الأفعال كالنزول والصعود والاستواء على العرش أن يكون تعالى شاغلاً لجهة ومكان (157).

ويعارض إثبات الأفعال لله تعالى دليل الجواهر والأعراض من ناحية ثالثة، وهي أنه إذا ثبتت هذه الأفعال له تعالى، فإما أن تكون قديمة، وإما أن تكون حادثه، والأمران باطلان؛ لأنها لو كانت قديمة، لزم تعدد القدماء، الذي يلزم منه تعدد الآلهة، وهذا كفر وشرك، وأيضاً: لو كانت قديمة، لن تكون وحدها هي القديمة، بل سيكون الأثر الناتج عنها أيضاً قديماً، فمثلاً: لو كان الاستواء على العرش قديماً، كان العرش نفسه قديماً، وهكذا، ولو كانت حادثه، واتصف تعالى بهذه الأفعال بعد أن لم يكن متصفاً بها، فقد حلتها الحوادث، وهذا يسد باب معرفة الصانع؛ لأنه يلزم من حلول الحوادث بذاته تعالى تغييرها، والتغيير دليل الخلق والحدوث (158).

ولما سبق فقد ذهبت المعتزلة إلى نفي علو الله تعالى، وكونه في السماء، والمراد بالنصوص الدالة على ذلك: المستعلي على عباده، القوي عليهم، القاهر لهم (159).

وذهبوا أيضاً إلى تأويل العرش، حتى لا يثبت الاستواء الحقيقي عليه، والعرش " الذي ذكره الله تعالى في القرآن مجاز، يراد به العز والملك" (160).

وإذا انتفى المعنى الحقيقي للعرش، انتفى المعنى الحقيقي للاستواء عليه، فالمراد بالاستواء على العرش: الاستيلاء والاقترار عليه، وذلك مشهور في اللغة (161).

وإثبات النزول حقيقة هو إثبات للمكان والجهة، ومن ثمَّ كان لزاماً عليهم تأويله بغير المعنى الحقيقي، فالنزول الوارد في السنة هو نزول ملك من الملائكة، أو نزول رحمة الله تعالى، لا نزول الباري تعالى نفسه (162).

ويلحق بالنزول الإتيان الوارد في القرآن الكريم، وهو مؤول كذلك، والمراد به: إتيان أمر ربك، أو إتيان وعده ووعيده، أو إتيان ملك من الملائكة (163).

وأما صفات (الولاية والمحبة والرضا والخلة والسخط والكرهية والرحمة والغضب)، فهذه كلها منفية عن الله تعالى؛ لأنها أعراض، و الأعراض دليل الخلق والحدوث، وهو تعالى منزه عن هذا (164).

والمراد بصفات الولاية والمحبة والرضا والكرهية والسخط "إرادة نفع الغير، وكرهية مضرتة، والسخط كراهية نفعه، وإرادة مضرتة" (165).

أما الرحمة والرحمن فـ " هي مستحيلة عليه تعالى، فيراد لآزمهما وهو الإحسان والتفضل " (166).

وأما الخلة فـ " معنى اتخاذ سبحانه إبراهيم خليلاً هو اصطفاؤه له، وتفضيله إياه، وتكريمه، وتعظيمه، وما من به عليه من فضله وإحسانه " (167).

- ولزم الزيدية والمعتزلة على نفي الصفات الفعلية عن الله تعالى مقولة هي من أخطر مقولاتهم، وهي القول بأن كلام الله تعالى مخلوق؛ لأنه فعل من أفعاله تعالى، وأفعاله تعالى كلها مخلوقة، ومن ثم فالقرآن الكريم وجميع الكتب السماوية مخلوقة، وعندهم " المتكلم هو فاعل الكلام، فإذا خلق الله تعالى كلاماً في محل، كان هو المتكلم به، كما خلق في الشجرة، فسمع موسى عليه السلام " (168)، بل نجد الإمام حميدان ابن يحيى يصرح بأن القرآن مخلوق فيقول: " أئمة العترة - عليهم السلام - ومن قال بقولهم يقولون إنه كلام الله تعالى، وإنه أوجده كما أوجد غيره من مخلوقاته، وإنه لا فرق بينه وبين كلام المخلوقين إلا بكونه أفصح، وكونه معجزاً " (169).

والقول إن القرآن كلام الله تعالى حقيقة، وهو صفة من صفاته، وليس بمخلوق، يسد باب معرفة الصانع عند المعتزلة والزيدية؛ لأن الكلام عرض، والأعراض دليل الحدوث والخلق بمن قامت به، وأيضاً: لو ثبت الكلام حقيقة لله تعالى، لكان الله تعالى محلاً، والمحل متحيز محدث، والحدوث دلالة الخلق (170)، وأيضاً: يلزم من إثبات الكلام حقيقة لله تعالى " أن يكون الله تعالى ذا أبعاد " (171)، وهذا كله يسد باب معرفة الصانع، لهذا فإن القول بخلق القرآن ومعرفة ذلك هو من فروض الأعيان عندهم (172).

**المبحث الثالث: أصلا (الوعد والوعيد) و (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).**

**المطلب الأول: أصل (الوعد والوعيد).**

النقطة الأساس في أصل (الوعد والوعيد) عند المعتزلة والزيدية هي " وجوب إنفاذ الوعد والوعيد، وكيفية هذا الإنفاذ "، وهذا الأصل هو المكمل لأصل (المنزلة بين المنزلتين)، الذي فيه الحكم على أهل الكبائر من هذه الأمة في الدنيا، بينما يناقش أصل (الوعد والوعيد) حكمهم في الآخرة.

ذهبت المعتزلة والزيدية إلى القول إنه لا يجوز إخلاف الوعيد (173)؛ لأنه أخو الكذب، ومن ثم فإنه

يجب إنفاذ وعيد الله تعالى الذي توعد به العصاة، ولا يجوز العفو عنهم، ولا إسقاط العقوبة عنهم؛ لأن الحكيم لا يخلف الميعاد (174).

وإذا أنفذ الله تعالى وعيده، فكيف يكون هذا الإنفاذ؟.

يرى المعتزلة والزيدية أنه " لا يجوز أن يجتمع الاستحقاقان لمكلف واحد " (175)، فلا يجوز أن يكون المكلف الواحد من أهل الوعد، ويكون أيضاً من أهل الوعيد، فالثواب والعقاب "الجمع بينهما يكون محالاً" (176).

ويعلل الزيدية والمعتزلة عدم جواز اجتماع الثواب مع العقاب بأنه لكل من الثواب والعقاب صفات لا بدّ من تحققها في كل منهما حتى يكونا ثواباً أو عقاباً؛ ووجود العقاب يقتضي عدم تحقق صفات الثواب في الثواب، ووجود الثواب يقتضي عدم تحقق صفات العقاب في العقاب، فمن صفات الثواب مثلاً: أن يكون حاصلًا على وجه الإعظام، ومن صفات العقاب: أن يكون حاصلًا على وجه الإهانة، ويستحيل أن يكون الإنسان معظماً مهاناً في حالة واحدة (177)، ومن ثم فالجمع بين الثواب والعقاب محال، و على هذا فإن من دخل الجنة، لا يخرج منها إلى النار، ومن دخل النار، لا يخرج منها إلى الجنة؛ حتى لا يكون قد جمع بين الثواب والعقاب.

وإذا كان لا بد من إنفاذ وعيد الله تعالى في العصاة بالعقوبة، وكان وجود هذا العقاب يمنع من وجود الثواب، فالنتيجة أن " كل من أصاب كبيرة فاسق، فاجر، عدو الله، وأنه إذا مات مصرّاً عليها، غير نادم، ولا مستغفر، فإنه من أهل النار، خالدًا مخلدًا فيها، لا يخرج أبدًا منها، ولا راحة له فيها، فهي أبدًا مشواه" (178).

وإذا كانت تمت صياغة أصلي (التوحيد والعدل) على مسألتي معرفة الله تعالى، وأفعال العباد، فكذلك الحال في باب ( الوعد والوعيد)، تمت صياغة وابتناء مسائل هذا الأصل على مسألة " وجوب إنفاذ الوعيد، وكون العقاب دائماً بالإنفاذ":

- و أول مسائل هذا الفصل التي بنيت على قولهم المذكور هي نظرتهم لحقيقة الوعد والوعيد نفسه، فلأنهم قالوا بوجوب إنفاذ الوعد والوعيد صار عندهم " الوعد هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل، وأما الوعيد فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل " (179)، فمفهوم الوعد والوعيد يتضمن (إيصال) الموعود أو المتوعد به، وهو يختلف عن مفهومهما عند أهل السنة، الذين يعتبرون إيصال الموعود أو المتوعد به لا علاقة له بمفهوم الوعد أو الوعيد في اللغة والشرع، وإنما "حقيقة الوعيد بيان أن هذا الفعل سبب في هذا العذاب" (180)، وكونه سبباً في العذاب شيء، ووقوع ووصول العذاب شيء آخر.



- وترتب على تخليد أصحاب الكبائر في النار نفي شفاعة النبي ﷺ وغيره من الأنبياء والمرسلين لهم، فشفاعته ﷺ لا تكون إلا لأهل الإيمان من الأمة، الفائزين إلى الجنة، والشفاعة في أصحاب الكبائر تستلزم خروجهم من النار، فلزم نفيها<sup>(181)</sup>.

- وإذا كان مرتكب الكبيرة الواحدة مخلدًا في النار، لا يخرج منها بحال، والمرتكب لأكثر من كبيرة كذلك، فالنتيجة أنه لا فائدة من التوبة من بعض الذنوب والكبائر دون بعض؛ لأن البقاء على ذنب واحد يخلد في النار، ولأنه أيضًا " من تاب من بعض الذنوب دون بعض فلا شك أنه مصر على الذنب الذي لم يتب منه، والإصرار على بعض المعاصي من الكبائر المحبطة للطاعات"<sup>(182)</sup>، والنتيجة المترتبة على هذا بإجماع المعتزلة والزيدية أن النجاة لا تكون إلا بعموم التوبة<sup>(183)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك، فإن التوبة من ذنب دون ذنب غير مقبولة، بل لا قيمة لها، فإما أن يتوب من جميع الذنوب والمعاصي، أو لا قيمة لتوبته<sup>(184)</sup>؛ لأنه لا بدّ من استمرار الندم في التوبة والاستغفار، واستمرار الإقلاع عن جميع الذنوب والمعاصي<sup>(185)</sup>، وليس هذا فحسب، بل يتعداه إلى أن من ارتكب معصية فإنه لا يثاب على أفعاله الصالحة التي فعلها وقت الإصرار على بعض الذنوب، حتى لو تاب بعد ذلك وأقلع عن جميع الكبائر والمعاصي<sup>(186)</sup>.

والشيء الغريب في هذه المسألة أن المعتزلة والزيدية ساوت بين المعاصي الكبائر والصغائر في وجوب الإقلاع منها جميعًا وإلا لم تقبل التوبة، فحتى لو أقلع عن جميع الكبائر، وبقي مصرًا على صغيرة من الصغائر، لم تقبل توبته، ويعللون هذا بأن "الإصرار على بعض المعاصي من الكبائر المحبطة للطاعات"<sup>(187)</sup>.

- ولزم الزيدية والمعتزلة على قولهم إن من دخل الجنة لا يخرج منها، ومن دخل النار لا يخرج منها، القول إن جنة آدم التي أُسْكِنَهَا ليست هي جنة المأوى، وهو ما قاله بالفعل جمهور المعتزلة والزيدية<sup>(188)</sup>، وذهب بعضهم كأبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصفهاني من المعتزلة، والإمام الهادي والقاسم بن محمد من الزيدية إلى أنها كانت في الأرض، وذهب أبو علي الجبائي من المعتزلة إلى أنها في السماء السابعة، وهي غير جنة المأوى<sup>(189)</sup>.

والمعتزلة والزيدية إنما قالوا هذا القول؛ لأن آدم عليه السلام دخل الجنة، وخرج منها، وهذا يناقض قولهم، إن من دخل الجنة لا يخرج منها، ومن دخل النار لا يخرج منها، فلزمهم أن تكون الجنة التي أسكنها



آدم عليه السلام ليست هي جنة المأوى، وإلا فكيف خرج من الجنة، مع أنّ من دخل الجنة لا يخرج منها؟!.

- ولتأكيد القول إن جنة آدم عليه السلام ليست هي جنة المأوى، ذهب جمهور المعتزلة، ومنهم القاضي عبدالجبار الهمداني و أبو هاشم وضرار بن عمرو و هشام الغوطي، وجمهور الزيدية، ومنهم الإمام الهادي والإمام عبدالله بن حمزة و الأمير أحمد بن سليمان إلى القول إن الجنة والنار لم تخلقا بعد، فهما غير موجودتين الآن، وإنما ينشئهما الله تعالى يوم القيامة، وافقتهم في هذا القول الفرق التي وافقتهم في القول إن من دخل الجنة لا يخرج منها، ومن دخل النار كذلك، وهما الجهمية وجمهور الخوارج<sup>(190)</sup>، وهم إنما قالوا هذا القول لأنه إذا ثبت أن الجنة والنار لم تخلقا بعد، ثبت أن جنة آدم ليست هي جنة المأوى.

ومما يدل على أنّ هذا القول هو أصل المسألة<sup>(191)</sup> أن القائلين إن من دخل الجنة أو النار لا يخرج منها من الفرق هم " المعتزلة والزيدية والخوارج والجهمية"، وهذه الفرق الأربع هي نفس الفرق القائلة إن من دخل الجنة أو النار لا يخرج منها.

وهناك وجه آخر على ترتيب القول بإنشاء الجنة والنار يوم القيامة على القول بعدم الخروج من الجنة أو النار، وهو أن الجنة والنار لو كانتا موجودتين الآن، لفنيتا بقيام القيامة، وعلى هذا فلهما نهاية، و" لو كان للجنة والنار نهاية، لكان لأهلها خروج منهما بتلك النهاية، وقد أخبر الله تعالى في خبر أهل القطع أن أهل كل واحدة منهما لا يفارقونها أبداً، ولا يموتون فيها، وأخبر تعالى أن نعيم أهل الجنة لا ينقص بعد أن خلقهم الله تعالى وأدخلهم إياها، وأن عذاب أهل النار لا ينقطع بخلقهم تعالى لسببه من النار، وإيقاعه لأهلها فيها"<sup>(192)</sup>.

- وترتب ولزم المعتزلة والزيدية على قولهم إن خلف الوعيد لا يجوز، وتقسيم الناس على قسمين: أهل إثابة وأهل عقوبة، القول إن الله تعالى " لا يثيب أحداً إلا بعلمه"<sup>(193)</sup>؛ لأن " الثواب في اصطلاح المتكلمين: المنافع المستحقة المفعولة على وجه التعظيم"<sup>(194)</sup>، وإذا كان الثواب تعظيماً، وتعظيم من لا يستحق التعظيم لا يجوز؛ لأنه خلف للوعيد، فالإثابة بدون عمل على هذا تعظيم لمن لا يستحق التعظيم، ومن ثمّ فالنتيجة الطبيعية أنه لا ثواب إلا على عمل، وهو ما قالته المعتزلة والزيدية بالفعل<sup>(195)</sup>.

وهناك وجه آخر لترتيب نفي الثواب بغير عمل على القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار، وهو أنه لو جاز تعظيم من لم يفعلوا الحسنات وإثابتهم، جازت الشفاعة فيهم، وإدخالهم الجنان<sup>(196)</sup>.

وبقي في الكلام عن أصلي (المنزلة بين المنزلتين) و (الوعد والوعيد)، بيان كيفية ابتنائهما لخدمة أغراض سياسية، فما شأن القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار، ووجوب عذاب العصاة، وعدم جواز الشفاعة

فيهم، وإخراجهم من منزلة الإيمان، بالأحداث السياسية؟! وكيف يمكن أن يخدم هذا القول أغراضًا سياسية لجماعة ما؟!.

والجواب: أن هذين الأصلين بنيا لخدمة الأغراض السياسية من ناحيتين:

**الأولى:** سبق بيان أن هذين الأصلين فرعان عن أصل العدل، وأفعال العباد، وقد ثبت أن أصل العدل و نفي القدر أصل سياسي، تمت صياغته لخدمة المعتزلة والزيدية في حروبهم ضد بني أمية، فالفرع كذلك.

**الثانية:** استخدمت المعتزلة والزيدية - وبالذات الزيدية- هذين الأصلين كسلاح ترغيب وترهيب للعوام، للحاق بهم، والمقاتلة معهم، وكذا الترهيب من مساندة أعدائهم، فبنو أمية ومن والاهم قطعوا الرحم، وقتلوا آل البيت وأتباعهم، واستلبوا الإمامة منهم، وأخذوا أموال الأمة بغير حق، وهذه ذنوب كبائر، ولا شك، فالقول بخروج أصحاب الكبائر من منزلة الإيمان، وتخليدهم في النار، وعدم جواز الشفاعة فيهم حاصله التنفير عن بني أمية، الذين حكم الله تعالى فيهم هو التخليد في النار، وبالطبع سيكون أيضًا هو حكم الله تعالى في أعوانهم، ومن قاتل معهم، وليس هذا الحكم في بني أمية وأتباعهم الأوائل فحسب، بل هو حكم الله تعالى فيمن استلب الإمامة من آل البيت؛ لأنه تعالى حكم بها لهم، ومن ثم فمنازعتهم في الإمامة كبيرة من الكبائر، تترتب عليها أحكام أهل الوعيد المذكورة في هذا الأصل، وليس من فعل هذا فحسب، بل كذلك من ناصره ضد آل البيت. ولتوضيح ما سبق أنقل نصًا من كلام الإمام الهادي في هذا، حيث يقول عمن ظلم آل البيت من الحكام: (ليس يجب على الأمة طاعته، ولا يجب عليهم موالاته، ولا تحل لهم معاونته، ولا يجوز لهم نصرته، بل يجرم عليهم القيام معه، ومكاتفته، ولا يسعهم الإقرار بحكمه، بل يكونون شركاءه إن رضوا بذلك من أفعاله، ويكونون عند الله مذمومين، ولعذابه مستوجبين)<sup>(197)</sup>.

وإذا طالعنا كتب الزيدية وجدنا فيها كمًا هائلًا من الترهيب، واستخدام الوعيد كسلاح ضد خصومهم في مسألة الإمامة، وتحذير العامة وترهيبهم من مساندة أعداء الزيدية، فمنازعة آل البيت في الإمامة، أو الإعانة على ذلك، ذنب لا تمحوه حتى التوبة<sup>(198)</sup>، و " لا شفاعة لمبغض آل محمد وعترته وذريته على الجملة"<sup>(199)</sup>، وقد قال فيهم صل الله عليه وسلم: "ويل لأعداء أهل بيتي، المستأثرين عليهم، لا نالوا شفاعتي، ولا رأوا جنة ربي"<sup>(200)</sup>.

كما استخدمت المعتزلة أصل (الوعيد) للترهيب من عدم المقاتلة معهم ضد خصومهم، فإنه يجب على الإنسان أن يجاهد مع آل البيت بماله ونفسه<sup>(201)</sup>، ومن رفض الجهاد معهم أو اعتقد أنه لا يجب الجهاد معهم فهو من الرافضة<sup>(202)</sup>، وعقوبته بناء على أنه ارتكب كبيرة من الكبائر بعدم القتال معهم هي " كبه

الله على منخريه في النار" (203)، وعليه تنزل جميع أحكام العصاة أهل الكباثر المقررة في أصلي (المنزلة بين المنزلتين) و (الوعيد)، لذا نجد الإمام الهادي يقول بعد أن يذكر ظلم أئمة الجور لآل البيت: "فنعوذ بالله من الرضى بقضاء الظالمين، ونعوذ به من الإعراض عن جهاد الفاسقين" (204).

وكما استخدمت الزيدية (الوعيد) كسلاح ترهيب، استخدمت كذلك (الوعد) كسلاح ترغيب، لحشد الأعوان والأنصار، فمن قاتل مع آل البيت فإن النبي صل الله عليه وسلم قال: "دخرت شفاعةي لثلاثة من أمتي، رجل أحب أهل بيتي بقلبه ولسانه، ورجل قضى لهم حوائجهم لما احتاجوا إليه، ورجل ضارب بين أيديهم بسيفه" (205).

### المطلب الثاني: أصل (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

أصل (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هو أكثر أصول المعتزلة والزيدية خدمة للأغراض السياسية، كما أنه أشدها وضوحًا في ذلك، بل هو أصل سياسي بحت، فإنه لم يقع بين أهل السنة والمعتزلة خلاف في وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولا في وسائله وطرقه وأحكامه، وإنما وقع الخلاف بينهم، وهو المقصود عند المعتزلة والزيدية بهذا الأصل في (حكم الخروج على ولي الأمر أو الحاكم الظالم)، فقد ذهبت المعتزلة والزيدية إلى أن الحاكم الظالم "ليس يجب على الأمة طاعته، ولا تجب عليهم موالاته، ولا تحل لهم معاونته، ولا تجوز لهم نصرته، بل يحرم عليهم القيام معه، و مكاتفته، ولا يسعهم الإقرار بحكمه" (206).

وذهبوا أيضًا إلى أن الحكام الظلمة لا ولاية لهم، ومن ثمّ فمقاتلتهم ليست قتالاً لولي الأمر الظالم؛ لأن الحاكم بارتكابه الظلم تزول إمامته؛ ولأنهم أيضًا متسلطون على الأمة، باغون عليها، فكان حكمهم حكم البغاة؛ لأنهم بغاة، وعلى هذا فتجب مقاتلتهم على أنهم بغاة، وجزم كثير من أئمة الزيدية - كالمؤيد بالله الماروني - بأن حرب البغاة أفضل من حرب الكفار، ومما استدلوا به على هذا أن البغي في دار الإسلام كالمعصية في المسجد، فهي أعظم جرماً من المعصية نفسها خارجة (207).

وتخيّلوا لو أن المعتزلة والزيدية في حروبهم وقتلهم لبني أمية قالوا ما يقوله أهل السنة إنه لا يجوز الخروج على ولي الأمر أو الحاكم المسلم، وإن كان ظالماً، فكيف سيسوغون قتالهم لحكام بني أمية؟! وكيف سيكون حالهم مع أتباعهم وأنصارهم؟! وماذا سيقولون لهم؟! أو كم من الأنصار و الأعوان سيتفرقون عنهم؟! بل يقال: كم سيبقى معهم منهم؟!.

ويضاف إلى ما سبق أيضاً أن الحاكم الظالم عند الزيدية بالذات ليس هو الحاكم الذي يرتكب الظلم في حق الرعية فحسب، بل هو أيضاً الحاكم الذي لا تنطبق عليه شروط الإمامة، ومن أهم شروط الإمامة عندهم أن يكون من أحد البطنين: "من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين" (208) الذين هم من سلالة

أحدهما، ومن ثم فالحاكم وإن كان عادلاً، يضرب به المثل في العدل، ولم يكن منهم، فهو حاكم ظالم، يجب الخروج معهم ضده، وإعادة الإمامة إليهم.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فإنه بعد أن تم استعراض الأصول الخمسة عند المعتزلة والزيدية بشيء من التحليل، وبيان الأوضاع السياسية التي تمت فيها صياغة هذه الأصول، تظهر نتائج البحث واضحة، وبناء على هذه النتائج تظهر توصيات الباحث، وفيما يلي ذكرها:

### أولاً: النتائج:

من خلال البحث تظهر النتائج الآتية:

- 1- الفكر المعتزلي بعيد كل البعد عن فكر الفلاسفة، ويقتصر التشابه بين الفكرين على استخدام بعض الألفاظ الفلسفية التي أخذها المعتزلة من الفلاسفة.
- 2- المعتزلة والزيدية فرقة واحدة، ولا فرق بينهما إلا في مسألة الإمامة، والتي قال فيها المعتزلة بقول أهل السنة، والسبب في هذا الاختلاف هو أن غالب المعتزلة موالٍ، ومن ثم لم تكن لهم مصلحة في موافقة الزيدية القائلين باشتراط النسب في الإمامة، بل مصلحتهم في عدم اشتراط هذا الشرط.
- 3- الاعتقاد تراكمي، بعضه مبني على بعض، فمن اعتقد اعتقاداً ما، في مسألة ما، لزمه اعتقاد أو اعتقادات أخرى، وإلا كان متناقضاً.
- 4- اشتركت الزيدية والمعتزلة في قتال بني أمية، وقد واكب هذا القتال نشوء الفرقتين، وقد تمت صياغة أصول الدين الخمسة عند المعتزلة والزيدية بما يخدمهم في هذا القتال.
- 5- نفى المعتزلة والزيدية خلق الله تعالى أفعال العباد فراراً من القول إن حكم بني أمية من قضاء الله وقدره، ومن ثم يجب التسليم والرضا به، ولأن (أفعال العباد) هي أصل باب العدل، فقد تمت صياغة مسائل أصل العدل على نفى خلق الله تعالى أفعال العباد.
- 6- معرفة الله تعالى هي أصل باب (التوحيد)، وقد ذهبت المعتزلة والزيدية إلى القول إن معرفة الله تعالى نظرية استدلالية، وليست ضرورية فطرية، بناء على نفى القدر؛ لأن هذه المعرفة من أفعال العباد، فعلى هذا يجب أن تكون منهم بالنظر والاستدلال، ولو كانت ضرورية لكان فعلاً لله تعالى، وقد تمت صياغة أصل التوحيد على استدلالية معرفة الله تعالى.
- 7- لكي يثبت المعتزلة والزيدية الصانع بالنظر استخدموا دليل الجواهر والأعراض، وقد لزمهم على هذا الدليل نفى الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن.

- 8- استخدمت المعتزلة والزيدية أصل (الوعد) كسلاح ترهيب للعامة من القتال ضدهم، أو التخلف عن القتال معهم، كما استخدمت سلاح (الوعد) كترغيب في نصرتهم، والقتال معهم.
- 9- اضطرت المعتزلة والزيدية إلى القول بوجوب الخروج على الحاكم المسلم الظالم حتى يسوغوا قتال بني أمية.

### ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

- 1- التنبيه إلى أن بعض المعتقدات قد تم بناؤها لغرض ما، ومصالحة ما، وقد يكون انتقاماً من جهة أو جماعة ما، وقد يكون كذلك كراهية لشخص ما، فيجب التنبيه لهذا، وتحذير الأمة منه.
- 2- يوجد في بعض ما يوزع من أوراق ومنشورات سلاح ترغيب وترهيب، كما وقع مثلاً في ورقة وزعت تتضمن أموراً مخلة بالاعتقاد، وقيل إن من قرأها يجب عليه تصويرها خمس نسخ، وتوزيعها، فإن فَعَلَ وفقه الله، وإلا انسد باب الخير في وجهه، فعلى المسلم عدم الاغترار بهذا، فهذا أسلوب قديم، وباطل.

## الهوامش:

- (1) هذه خطبة الحاجة التي كان يبدأ بها النبي ﷺ، وقد أخرجها أحمد في المسند (1/ 392)، وأبو داود في كتاب النكاح - باب في خطبة الحاجة - ح (2118) ص (1379)، والنسائي في كتاب الجمعة - باب كيفية الخطبة - ح (1405) ص (2180)، والدارمي في كتاب النكاح - باب خطبة النكاح - ح (2248) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (2/ 398) ح (1860)، وله في خطبة الحاجة وأسانيدها رسالة مستقلة (2) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية ص (92).
- (3) ينظر مثلاً: المعتق عواد عبدالله: المعتزلة و أصولهم الخمسة، فقد أكد مؤلفه على هذا القول .
- (4) ينظر مثلاً: السيوطي: صون المنطق عن الكلام ص(9)، السفاريني: لوامع الأنوار البهية ( 10 / 1)، نقلا عن الإمام الذهبي.
- (5) ينظر: القاضي عياض بن موسى اليحصبي: إكمال المعلم ( 1 / 200)، ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص ( 359).
- (6) ينظر: المسعودي: مروج الذهب (3/ 154).
- (7) تنظر هذه القصة في: البغدادي: الفرق بين الفرق ص ( 118)، الشهرستاني: الملل والنحل (1/ 52)، وذكرها المقرئ في الخطط (4/ 165)، غير أنه ذكر أن الذي أجاب قبل الحسن هو عمرو بن عبيد، وليس واصلاً.
- (8) ينظر: الجرجاني: شرح مواقف الإيجي ( 8 / 322).
- (9) ينظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص (328).
- (10) المصدر السابق ص (142).
- (11) المصدر الأسبق ص (147).
- (12) ينظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص (144).
- (13) ينظر: الجرجاني: شرح مواقف الإيجي ( 1 / 252).
- (14) ينظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص (322، 513).
- (15) ينظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص (322)، ابن حجر العسقلاني: فتح الباري (13/ 375).
- (16) ينظر: ابن تيمية: الرد على المنطقيين ص (147).
- (17) ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (10/ 181).
- (18) ينظر: ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك ( 6 / 3244)، الملطي: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (41/1).
- (19) ينظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ( 4 / 233).
- (20) ابن الوزير اليماني: الروض الباسم ( 1 / 96).
- (21) الملطي: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (1/ 37).
- (22) أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين ( 2 / 143).
- (23) روى هذا عن واصل عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة (2/ 438) برقم (977)، وكذب واصلاً.
- (24) ينظر: المعتق عواد عبدالله: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص (29).
- (25) تنظر قصة خروج الإمام زيد واستشهاده في: ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك (7/ 18)، أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص ( 130 - 131)، ابن عساكر: تاريخ دمشق الكبير (11/ 334): الهاروني يحيى بن الحسين الإفاداة في تاريخ الأئمة السادة ص (64)، المقرئ: الخطط (2/ 439).

- (26) ينظر: أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين (1/ 129)، نشوان الحميري: شرح رسالة الحور العين ص (184-185)، البغدادي: الفرق بين الفرق ص (35)، ابن كثير: البداية والنهاية (9/ 331)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (5/ 390)، ابن المرتضى: المنية والأمل ص (101).
- (27) ينظر: أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين (1/ 144)، أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص (139)، الهاروني يحيى بن الحسين: الإفادة في تاريخ الأئمة السادة ص (66)، ابن العماد: شذرات الذهب ص (159).
- (28) ينظر: أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص (138)، ابن الأثير: الكامل في التاريخ (5/ 90).
- (29) ينظر: أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص (152)، الهاروني يحيى بن الحسين الإفادة في تاريخ الأئمة السادة ص (68-72)، المحلي: الحدائق الوردية (1/ 268-272).
- (30) ينظر: أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص (293).
- (31) ينظر: أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين (1/ 154)، البغدادي: الفرق بين الفرق ص (231).
- (32) المحلي: الحدائق الوردية (1/ 307).
- (33) نشوان الحميري: شرح رسالة الحور العين ص (239).
- (34) ينظر: ابن جرير الطبري: تاريخ الأمم والملوك (10/ 29)، أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبين ص (406-409)، المسعودي: مروج الذهب (2/ 183).
- (35) القاضي عبد الجبار الهمداني: فضل الاعتزال ص (66)، الشيرستاني: الملل والنحل للشهرستاني (1/ 53)، ابن المرتضى: المنية والأمل ص (35).
- (36) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية (16/1).
- (37) المقرئزي: الخطط (2/ 352).
- (38) ينظر: الملطي: التنبيه والرد على أهل الأهواء (1/ 33).
- (39) د/ أحمد شوقي العمرجي الحياة السياسية والفكرية للزيدية في المشرق العربي ص (221-222).
- (40) ابن المرتضى: المنية والأمل ص (28)، ولم أجد للحديث سنداً صحيحاً، ولا حتى ضعيفاً.
- (41) المصدر السابق ص (30-31).
- (42) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (39).
- (43) ينظر: الشهرستاني: الملل والنحل (1/ 207).
- (44) ينظر: أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص (645)، الإمام زيد حياته وعصره ص (43).
- (45) ينظر: د/ أحمد العمرجي الحياة السياسية والفكرية للزيدية في المشرق العربي ص (220).
- (46) ينظر: القاضي عبد الجبار الهمداني: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص (68)، المقرئزي: الخطط (2/ 345).
- (47) ينظر: كتابي: "التأصيل العقدي".
- (48) ينظر مثلاً: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (21).
- (49) المصدر السابق نفس الصفحة.
- (50) ينظر: أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (193-195)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة: ص (86).
- (51) ينظر مثلاً: أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (288).

- (52) عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (167/2)، الشهرستاني: الملل والنحل (43/1).
- (53) أحمد الشريفي: شرح الأساس الكبير (7/2)، العجري: مفتاح السعادة (1/600).
- (54) ينظر مثلاً: الزمخشري: الكشاف (123/2)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (314).
- (55) ينظر: عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (147/2)، العجري: مفتاح السعادة (710/2).
- (56) عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (3/2)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (128/1).
- (57) ينظر: الماروني: أحمد بن الحسين: التبصرة في التوحيد والعدل ص (343)، الحاكم الجشمي: رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس ص (96)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل و التوحيد (232/1)، الشريف المرتضى: إنقاذ البشر من الجبر والقدر (329/1).
- (58) ينظر: أحمد بن الهادي: كتاب النجاة ص (36-37)، الحاكم الجشمي: رسالة إبليس ص (61)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (159)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (167)، المؤيدي إبراهيم بن محمد: الإصباح على المصباح ص (82)، الشريف المرتضى: إنقاذ البشر من الجبر والقدر (329/1)، العبدى إسحاق بن محمد: إبطال العناد في أفعال العباد ص (109).
- (59) ينظر: عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (130/1) (31/4)، أحمد الشريفي: شرح الأساس الكبير (28/2)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (23/2)، الشهاري علي بن عبدالله: بلوغ الإرب وكنوز الذهب ص (461).
- (60) تنظر المراجع في الهامش السابق نفس الصفحات.
- (61) ينظر: مجموع رسائل عبدالله بن حمزة (92/2، 97، 120)، أحمد الشريفي: شرح الأساس الكبير (29/2).
- (62) الناقص هو الخليفة الأموي يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لقب بالناقص لأنه نقص عطاء الأجناد، ولد سنة (80هـ)، واستولى على الخلافة بتوثبه على ابن عمه سنة (126هـ)، ولما ولي دعا الناس إلى القول بنفي القدر، وحملهم عليه، وقرب غيلان القدري، لكنه ما متع بالخلافة، فمات بالطاعون بعد ستة أشهر من خلافته، وآخر ما تكلم به (واحسرتاه، واأسفاه)، وهو عند المعتزلة أفضل من عمر بن عبد العزيز للمذهب. ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء (374/5)، تاريخ خليفة ص (368).
- (63) هو الخليفة الأموي العادل عمر بن عبدالعزيز بن مروان؛ لقب بالأشج لأن به شجة في رأسه، كانت المعتزلة تنتحله كذباً. الذهبي: سير أعلام النبلاء (148-114/5).
- (64) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (157)، أحمد الشريفي: شرح الأساس الكبير (29/2).
- (65) هو الخليفة العباسي المتوكل بن الخليفة المعتصم، بويغ بعد موت أخيه الواثق سنة (232هـ)، وكانت خلافته فتحةً لأهل السنة، فقد ولي وقت فتنة القول بخلق القرآن، فكتب برفع الحنة وبسط السنة، اغتيل سنة (247هـ). ينظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد (181-175/7)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (41-30/12).
- (66) ينظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق الكبير (133/51)، ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية (274-275).
- (67) تذكر كتب السير في قتله سببين، قيل إنه قتل لقوله في القدر، بفتوى من العلماء بقتله، وممن أفتى بقتله الأوزاعي، وقيل لخروجه مع الإمام زيد ضد الأمويين، ولا مانع من اجتماع السببين في قتله. ينظر: البخاري: التاريخ الكبير (102/7) رقم (457)، الذهبي: تاريخ الإسلام، حوادث سنة (105هـ) ص (441)، ابن حجر: لسان الميزان (424/4).



- (68) ينظر: الحاكم الجشمي: رسالة إبليس ص (154)، محمد بن الحسن بن القاسم: سبيل الرشاد ص (42)، أحمد حابس: الإيضاح على المصباح ص (86)، وقد اقتضرت على ذكر الألفاظ السابقة، وأعرضت عن غيرها من الألفاظ التي لا يصح أن تذكر حتى على سبيل الحكاية.
- (69) ينظر: القاضي عبد الجبار الهمداني: شرح الأصول الخمسة ص (231)، عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (2/ 10)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (119)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (143)، ابن الملاحمي: الفائق في أصول الدين ص (141)، الماروني أحمد بن الحسين: التبصرة في العدل والتوحيد ص (63-64)، يحيى بن حمزة: المعالم الدينية ص (62-63)، القاسم بن محمد علي: الأساس لعقائد الأكياس ص (79)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (165)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (79)، العبدى إسحاق بن محمد: إبطال العناد ص (109).
- (70) الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (144).
- (71) المصدر السابق ص (157).
- (72) المصدر الأسبق ص (156).
- (73) ينظر مثلاً: عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (2/ 97)، العجري: مفتاح السعادة (3/ 1529).
- (74) ينظر مثلاً: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (143)، القاسم بن محمد بن علي: الأساس لعقائد الأكياس ص (79)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (78).
- (75) ينظر: العجري: مفتاح السعادة (1/ 261-262).
- (76) ينظر: الزمخشري: الكشاف (3/ 621).
- (77) ينظر: الهادي بن الحسين: المجموع ص (236)، الناصر الأطروش: البساط ص (132)، عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (4/ 8).
- (78) ابن القيم: شفاء العليل ص (129-130).
- (79) ينظر: القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (114)، أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير (2/ 255)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (3/ 273).
- (80) العجري: مفتاح السعادة (3/ 1439)، وينظر: الزمخشري: الكشاف (2/ 423).
- (81) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (313)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (187)، شرح الأصول الخمسة ص (784)، القاضي عبد الجبار الهمداني: المغني في أبواب التوحيد والعدل (11/ 34)، مجموع القاسم العياني ص (65)، ابن الملاحمي: الفائق في أصول الدين ص (291)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (271)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (318)، محمد بن الحسن: سبيل الرشاد ص (46)، العجري: مفتاح السعادة (3/ 1439).
- (82) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (253).
- (83) ينظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل (11/ 27)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (187)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (269)، العجري: مفتاح السعادة (3/ 1437).
- (84) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (306)، أحمد بن الهادي: كتاب النجاة ص (95)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (330)، ابن الملاحمي: الفائق في أصول الدين ص (285)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (240)، القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (108).

- (85) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (306)، أحمد بن الهادي: كتاب النجاة ص (98)، ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (285)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (186)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (242)، القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (109).
- (86) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (240)، القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (108).
- (87) ينظر: ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (285)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (186)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (242).
- (88) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المنزلة بين المنزلتين ص (24)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (176)، عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (4/3).
- (89) ولأبي الهذيل العلاف قول ثالث، فقال: لو لم يقتل مات في نفس اللحظة التي قتل فيها، وهذا ليس قول أهل السنة كما قد يبدو.
- (90) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل (3/202).
- (91) ينظر: العجري: مفتاح السعادة (2/984).
- (92) ينظر: القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل (15/63).
- (93) ينظر: أحمد الشريفي: عدة الأكياس ص (117).
- (94) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (563)، الرصاص أحمد بن الحسن: مصباح العلوم ص (223)، العجري: مفتاح السعادة (2/1000).
- (95) الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في التوحيد والعدل (15/28)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (1/136).
- (96) ينظر: أحمد بن الهادي: كتاب النجاة ص (52)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (161)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (224)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (208)، العجري: مفتاح السعادة (2/972).
- (97) ينظر: الهادي بن الحسين: المنزلة بين المنزلتين ص (34-37)، أحمد بن الهادي: كتاب النجاة ص (81)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (242)، ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (242)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (193).
- (98) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل (8/405).
- (99) ينظر: يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/133)، العجري: الأنظار السديدة ص (57)، مفتاح السعادة (1/165).
- (100) تنظر: المصادر المذكورة في الهامش السابق. نفس الصفحات.
- (101) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل (9/166).
- (102) ينظر: يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/133)، العجري: مفتاح السعادة (1/165).
- (103) تنظر: المراجع المذكورة في الهامش السابق. نفس الصفحات.
- (104) ينظر: مجموع كتب ورسائل القاسم العياني ص (56)، البستي أبو القاسم: البحث عن أدلة التكفير والتفسيق ص (81)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (55)، المحيط بالتكليف ص (104)، الزمخشري: الكشاف (1/591)، أحمد بن سلمان: حقائق المعرفة ص (183)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (25)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (53)، العجري: مفتاح السعادة (4/2066).

- (105) ينظر: الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في العدل والتوحيد ص (9)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص(49)، الإصباح على المصباح ص(23).
- (106) ينظر: الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في العدل والتوحيد ص (8)، مجموع كتب ورسائل القاسم العياني ص (56)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (70 - 72)، المحيط بالتكليف ص (28) ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (38)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (36)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (24).
- (107) ينظر: القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (21)، أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير (1/ 207)، الحسين بن بدر الدين: العقد الثمين ص (58).
- (108) ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (7).
- (109) الرصاص أحمد بن الحسن: الخلاصة النافعة ص (203)، وينظر: العجري: مفتاح السعادة (4/ 2037).
- (110) يقصد أن العلم بالله تعالى لا يتأتى إلا بالنظر.
- (111) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (128).
- (112) ينظر: المصدر السابق ص (50)، البصري أبو الحسين: المعتمد في أصول الدين (60/1)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (176).
- (113) ينظر: القاضي عبد الجبار الهمداني: شرح الأصول الخمسة ص(139)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص(176)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/ 348).
- (114) ينظر: الرازي: أساس التقديس في علم الكلام ص(182)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (604).
- (115) رسائل الجاحظ ص (88).
- (116) ينظر: القاضي عبد الجبار الهمداني: شرح الأصول الخمسة ص (604)، الرازي: أساس التقديس في علم الكلام ص(182)، وينظر الرد على هذا الكلام في: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (4/ 104)، ابن القيم: مختصر الصواعق (1/ 222 - 321).
- (117) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص (259).
- (118) ينظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (770)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (176)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/ 349).
- (119) ينظر: القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص (234).
- (120) ينظر: الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (1/ 176)، أحمد الشرفي: عدة الأكياس (1/ 55).
- (121) ينظر المرجعان السابقان نفس الصفحات.
- (122) ينظر المرجعان الأسبقان.
- (123) المصدران الأسبقان.
- (124) ينظر: الزمخشري: الكشاف (1/ 113).
- (125) القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (6).
- (126) أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (27).
- (127) ينظر: أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (31).

- (128) أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير ( 110/1)، عدة الأكياس (40/1).
- (129) أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (28-30).
- (130) الجاحظ: الحيوان (4/206).
- (131) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ( 8/98).
- (132) ينظر مثلاً: أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير (312/1).
- ( 133 ) ينظر هذا الدليل في: ابن المرتضى: مقدمة البحر الزخار ص (52-53)، أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير (312/1-318)، العجري: مفتاح السعادة (2/792-836)، المؤيدي إبراهيم بن محمد الإصباح على المصباح ص(29-36).
- (134) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (69)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (131)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (2/305)، العجري: مفتاح السعادة (2/752)، المؤيدي إبراهيم بن محمد: الإصباح على المصباح ص (60).
- (135) يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (264/1).
- (136) الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (72)، وينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (106)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/274)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (154)، الحسين بن بدر الدين: العقد الثمين في معرفة رب العالمين ص (22-26)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (130)، العجري: مفتاح السعادة (2/861).
- (137) يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (171)، وينظر: الحسين بن بدر الدين: العقد الثمين ص (22).
- (138) ينظر المصدران السابقان.
- (139) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المنزلة بين المنزلتين ص (14)، العياني الحسين بن القاسم: المعجز ص (281)، القاضي عبدالجبار: شرح الأصول الخمسة ص (248-254)، ابن الملاهي: الفائق في أصول الدين ص (55)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (171)، الرصاص أحمد بن الحسن: مصباح العلوم ص (29-30)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص(112)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (171)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص(141)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (77).
- (140) يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص(171).
- (141) ينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (90)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (66)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/278-279)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (146).
- (142) الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام نقلاً عن المعتزلة ص(115)، وينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص(90).
- (143) مجموع رسائل عبدالله بن حمزة ص ( 297-298).
- (144) ابن تيمية: درء التعارض (2/99)، مجموع الفتاوى (17/299)، كتاب النبوات (1/262)، التسعينية (3/770).
- (145) ينظر: القاسم العياني: المجموع ص (139)، الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في العدل والتوحيد ص (18)، السيد حميدان بن يحيى: المجموع ص (350)، ابن الملاهي: الفائق في أصول الدين ص (68)، أحمد الشرفي: شرح الأساس الكبير (360/1)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (74).

- (146) السيد حميدان بن يحيى: المجموع ص (349)، وينظر: القاضي عبدالجبار: شرح الأصول الخمسة ص (194-195)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (155)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (47)، يحيى بن حمزة: المعالم الدينية ص (74)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (1/348).
- (147) مجموع كتب ورسائل الحسين العياني ص (171)، وينظر: السيد حميدان: المجموع ص (236).
- (148) المصادر المذكورة في الهامش السابق.
- (149) أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (526-527).
- (150) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (88)، مجموع كتب ورسائل الحسين بن القاسم العياني ص (171)، السيد حميدان بن يحيى: المجموع ص (236).
- (151) ينظر: أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة في علم الكلام ص (155).
- (152) المرجع السابق نفس الصفحة.
- (153) الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (90).
- (154) ينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (90)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (66)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (1/278)، الرائق في تنزيه الخالق ص (146).
- (155) تنظر المراجع المذكورة في الهامش السابق نفس الصفحات.
- (156) ينظر: القاسم العياني: المجموع ص (1/589)، الحسين بن بدر الدين: العقد الثمين ص (28)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (100)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (100)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (135)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (75).
- (157) الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (74).
- (158) الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (72).
- (159) المصدر السابق ص (78)، وينظر: الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (74).
- (160) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (214)، الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في التوحيد والعدل ص (43)، القاسم الرسي: المجموع (1/666)، مجموع كتب ورسائل عبدالله بن حمزة ص (303).
- (161) ينظر: القاسم الرسي: المجموع (1/590)، الهاروني أحمد بن الحسين: التبصرة في العدل والتوحيد ص (22)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (109-110)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (77)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (169)، الحسين بن بدر الدين: العقد الثمين ص (30).
- (162) تنظر المراجع المذكورة في الهامش السابق. نفس الصفحات.
- (163) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (76)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (92-94).
- (164) ينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (110)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (76)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (90-91).
- (165) ينظر: العجري: مفتاح السعادة (4/2493).
- (166) المصدر السابق (4/2493).
- (167) المصدر الأسبق (1/391).

- (168) ينظر: المرتضى بن الهادي: المجموع ص (466).
- (169) ينظر: الهادي يحيى بن الحسين: المجموع (1/ 51)، ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (185)، الزمخشري: الكشاف (2/ 976) (3/ 595)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (169)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (187)، المعالم الدينية ص (77).
- (170) السيد حميدان: المجموع ص (69).
- (171) ينظر: القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (539-540)، مجموع رسائل عبدالله بن حمزة ص (297).
- (172) ينظر: الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (170).
- (173) ينظر: العجري: مفتاح السعادة (3/ 1513).
- (174) ينظر: القاسم العياني: المعجز ص (135)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (212)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (644)، القاضي عبد الجبار: تنزيه القرآن عن المطاعن ص (331)، الزمخشري: الكشاف (2/ 336)، عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (3/ 33)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (528)، السيد حميدان: المجموع ص (95-96) (175) تنظر: المراجع المذكورة في الهامش السابق. نفس الصفحات.
- (176) ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (421).
- (177) يحيى بن حمزة: المعالم الدينية ص (11)، وينظر: عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (3/ 37)، العجري: مفتاح السعادة (134/1).
- (178) ينظر: ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (422)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (2/ 481-484)، العجري: مفتاح السعادة (4/ 2343).
- (179) الهادي يحيى بن الحسين: المنزلة بين المنزلتين ص (49)، وينظر: عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (3/ 17)، الزمخشري: الكشاف (1/ 413)، ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (502)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (223)، يحيى بن حمزة: الرائق في تنزيه الخالق ص (201-202)، السيد حميدان: المجموع ص (95)، الحوثي محمد بن القاسم: الموعظة الحسنة ص (90)، سبيل الرشاد ص (52).
- (180) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (134-135)، وينظر هذا التعريف أيضًا في: أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (249)، المؤيدي إبراهيم بن محمد: الإصباح على المصباح ص (117).
- (181) ينظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى (12/ 484)، (20/ 255).
- (182) ينظر: الهاروني أحمد بن الحسين: كتاب التبصرة في العدل والتوحيد ص (71)، الحاكم الجشمي: تحكيم العقول ص (215-216)، القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص (689-690)، عبدالله بن حمزة: كتاب الشافي (3/ 258)، أحمد بن سليمان: حقائق المعرفة ص (367)، ابن الملاحي: الفائق في أصول الدين ص (471)، الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (511-512)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (285).
- (183) تنظر هذه المسألة في كتابي "التأصيل العقدي".
- (184) ينظر: أحمد الشرفي: عدة الأكياس (2/ 301)، العجري: مفتاح السعادة (5/ 3084)، الضحيان: قصد السبيل ص (245).

- (185) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (473)، القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص(190)، العجري: مفتاح السعادة (5/3084)، الضحياي: قصد السبيل ص(245).
- (186) ينظر: الزمخشري: الكشاف (3/289).
- (187) ينظر: القاسم العياي: المجموع ص (221).
- (188) ينظر: أحمد الشرفي: عدة الأكياس (2/301).
- (189) ينظر: القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص (206)، العجري: مفتاح السعادة (5/2976)، الضحياي: قصد السبيل ص (379).
- (190) تنظر المراجع في الهامش السابق نفس الصفحات.
- (191) ينظر: عبدالله بن حمزة: المجموع (2/362)، القاسم بن محمد: الأساس لعقائد الأكياس ص(206)، يحيى بن حمزة: التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد (2/473)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (2/57)، الضحياي: قصد السبيل ص(278).
- (192) ذهب ابن القيم في حادي الأرواح ص(55)، وابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية ص (420): إلى أن أصل هذه المسألة هو القول بالتجويز والتعديل على الله تعالى، وهذا ليس صحيحًا، وقد ناقشت هذه المسألة بتوسع في كتابي "التأصيل العقدي".
- (193) الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (2/57).
- (194) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص (181)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (192).
- (195) المصدر السابق نفس الصفحة.
- (196) تنظر المراجع المذكورة في الهامش قبل السابق. نفس الصفحات.
- (197) ينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص(183)، أحمد حابس: الإيضاح شرح المصباح ص (193)، العجري: مفتاح السعادة (1/644).
- (198) الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص (531).
- (199) ينظر: الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (1/306).
- (200) المصدر السابق (2/377).
- (201) المصدر الأسبق (2/374)، ولم أجد للحديث المذكور أصلاً صحيحًا أو ضعيفًا.
- (202) ينظر: الشهاري علي بن عبدالله: كنوز الذهب ص(82)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (2/82).
- (203) المصدر السابق (1/292).
- (204) المصدر الأسبق (2/374).
- (205) الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص(531).
- (206) الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (2/374)، ولم أجد للحديث المذكور سندًا صحيحًا أو ضعيفًا.
- (207) الهادي يحيى بن الحسين: المجموع ص(531)، وينظر: الحسين بن بدر الدين: ينابيع النصيحة ص(443)، الحسيني محمد بن علي: البدر المنير (1/214)، السياغي: المنهج المنير (1/113).
- (208) ينظر: السياغي: المنهج المنير تنمة الروض النظير(1/46).
- (209) هذا موجود في أكثر الكتب الزيدية، ولا يكاد يخلو منه كتاب من كتبهم.

## قائمة المراجع والمصادر:

- 1- الأطروش: الناصر للحق الحسن بن علي (ت: 304هـ)، البساط، تحقيق: عبدالكريم جدبان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.
- 2- بدر الدين: الأمير الحسين (ت: 662هـ)، العقد الثمين في معرفة رب العالمين، تحقيق: يحيى الفضيل، طبعة عام 1972م.
- 3- بدر الدين: الأمير الحسين (ت: 662هـ)، ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة، تحقيق: د/ المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة مركز بدر العلمي، صنعاء، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- 4- البستي: أبو القاسم إسماعيل بن علي (ت: 420هـ)، البحث عن أدلة التكفير والتفسيق، دراسة وتحقيق: د/ إمام حنفي، دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 5- ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم (ت: 728هـ)، الصفدية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، شركة مطابع حنيفة، الرياض، طبعة عام 1396هـ - 1976م.
- 6- الجشمي: المحسن بن كرامة (ت: 493هـ)، تحكيم العقول في تصحيح الأصول، تحقيق: عبدالسلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الثانية، 1429هـ - 2008م.
- 7- الجشمي: المحسن بن كرامة (ت: 493هـ)، رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
- 8- الجويني: أبو المعالي عبد الملك بن محمد (ت: 478هـ) - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق: أسعد تميم - دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة لأولى، 1405هـ - 1985م.
- 9- حابس: أحمد بن يحيى (ت: 1061هـ)، الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين مسألة، مراجعة: حسن اليوسفي، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- 10- ابن الحسين: المهدي أحمد (ت: 656هـ)، مجموع رسائل المهدي أحمد بن الحسين، تحقيق: عبدالكريم جدبان، منشورات مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 11- الحسيني: محمد بن علي (ت: 1068هـ)، البدر المنير في معرفة الله العلي الكبير، تحقيق: د/ عبدالله الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- 12- ابن حمزة: الأمير عبد الله (ت: 614هـ)، العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين، تحقيق: عبدالسلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
- 13- الحنفي: علي بن علي بن أبي العز (ت: 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق ومراجعة: محمد ناصر الدين الألباني، الدار الإسلامي، الأردن، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- 14- الحوثي: محمد بن القاسم (ت: 1309هـ)، الموعظة الحسنة، تعليق: السيد المؤيدي، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 15- الرسي: القاسم بن إبراهيم (ت: 246هـ)، مجموع كتب ورسائل القاسم بن إبراهيم الرسي، دراسة وتحقيق: عبدالكريم جدبان، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.



- 16- الرصاص: أحمد بن الحسن (ت: 621هـ) ، الخلاصة النافعة بالأدلة القاطعة في الفوائد التابعة، دراسة وتحقيق: شمran العنزري (رسالة ماجستير) ، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- 17- الرصاص: أحمد بن الحسن (ت: 621هـ)، مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم، تحقيق: د/المرتضى المخطوري، مكتبة مركز بدر، صنعاء، الطبعة الخامسة، 1424هـ، 2003م.
- 18- الزمخشري: جار الله محمد بن عمر (ت: 538هـ) ، الكشاف، شرحه وذيله وراجعه يوسف الحماري، مكتبة مصر، لفحالة.
- 19- أبو زهرة: محمد ( ت: 1394هـ)، الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي.
- 20- أبو زهرة: محمد ( ت: 1394هـ)، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 21- سليمان: الأمير عبدالله بن حمزة (ت: 614هـ)، كتاب الشافي، منشورات مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 22- ابن سليمان: الأمير عبدالله بن حمزة (ت: 614هـ)، مجموع رسائل عبدالله بن حمزة بن سليمان، تحقيق: عبدالسلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- 23- السياغي: أحمد بن أحمد (ت: 1402هـ)، المنهج المنير تنمة الروض النظر، تحقيق: عبدالله العربي، منشورات مكتبة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1426هـ.
- 24- الشرفي: أحمد بن محمد (ت: 1055هـ)، شرح الأساس الكبير، دراسة وتحقيق: د/ أحمد عارف، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م.
- 25- الشهاري: علي بن عبدالله الحسيني (ت: 1190هـ)، بلوغ الإرب وكنوز الذهب في معرفة المذهب، تحقيق: عبدالله الحوثي، مؤسسة الإمام زيد - صنعاء، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- 26- صبحي: د/ أحمد محمود، الزيدية، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثانية، 1404هـ - 1984م.
- 27- الضحيان: محمد عبدالله، قصد السبيل إلى معرفة الجليل، منشورات مكتبة أهل البيت، صعدة، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- 28- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير ( ت: 310هـ)، تاريخ الأمم والملوك -حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث - بيروت.
- 29- العبدى: إسحاق بن محمد (ت: 1115هـ)، إبطال العناد في أفعال العباد، تحقيق: حسين مقبولي، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة - الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
- 30- العجري: علي بن محمد (ت: 1407هـ)، الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة -تحقيق: عبدالله العزي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
- 31- العجري: علي بن محمد (ت: 1407هـ)، مفتاح السعادة، تحقيق: عبدالله العربي، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 32- عساكر: علي بن الحسن (ت: 571هـ)، تاريخ دمشق الكبير، تحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

- 33- العلوي: يحيى بن حمزة ( ت:745هـ)، الراقق في تنزيه الخالق، دراسة وتحقيق: د/ إمام حنفي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
- 34- العلوي: يحيى بن حمزة ( ت: 745هـ)، التحقيق في تقرير أدلة الإكفار و التفسيق، تحقيق: ناصر محمدي جاد (رسالة ماجستير)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- 35- العلوي: يحيى بن حمزة ( ت:745هـ)، المعالم الدينية في العقائد الإلهية، تحقيق: سيد مختار، دار الفكر المعاصر، طبعة عام 1988م.
- 36- العلوي: يحيى بن حمزة ( ت:745هـ)، التمهيد في شرح معالم العدل والتوحيد، تحقيق: هشام حنفي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- 37- ابن علي: المنصور بالله القاسم بن محمد ( ت: 1029هـ)، الأساس لعقائد الأكياس - تعليق: محمد الهاشمي، منشورات مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1994م.
- 38- العياني: الحسين بن القاسم ( ت:404هـ)، المعجز، دراسة وتحقيق: د/إمام حنفي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 39- العياني: الحسين بن القاسم ( ت:404هـ)، مجموع كتب ورسائل الحسين بن القاسم العياني، عناية: مجد الدين المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت، صعدة، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
- 40- العياني: القاسم بن علي ( ت:393هـ)، مجموع كتب ورسائل القاسم بن علي العياني، تحقيق: عبدالكريم جدران، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- 41- الفضيل: علي عبدالكريم، الزيدية نظرية وتطبيق، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- 42- ابن القاسم: الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ( ت:298هـ)، المنزلة بين المنزلتين، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 43- ابن القاسم: الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ( ت: 298 هـ )، مجموع رسائل الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، تحقيق: عبدالله الشاذلي، تقديم: مجد الدين المؤيدي، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
- 44- ابن القاسم: محمد بن الحسن ( ت:1079هـ)، سبيل الرشاد إلى معرفة رب العباد، تحقيق: إسماعيل المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت، صعدة، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- 45- ابن القيم: محمد بن أبي بكر ( ت:751هـ)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، مراجعة د/ درويش الجويري، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة عام 1424هـ، 2003م.
- 46- المرتضى: الشريف، إنقاذ البشر من الجبر والقدر، موجود ضمن رسائل العدل والتوحيد، دراسة وتحقيق: د/ محمد عمارة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2008م.
- 47- المرتضى: أحمد بن يحيى ( ت:840هـ)، مقدمة كتاب البحر الزخار، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الطبعة الأولى، 1366هـ - 1947م.

- 48- المطهر: أحمد بن سليمان (ت:566هـ)، حقائق المعرفة في علم الكلام، تحقيق: حسن اليوسفي، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.
- 49- الملاحمي: ركن الدين محمد بن محمد (ت:532هـ)، الفائق في أصول الدين - تحقيق ومقدمة: ويلفرد مادلونك ومارتن مكرمت، مؤسسة بزوهشي حكمت وفلسفة إيران ومؤسسة مطالعات إسلامي، طهران، طبعة عام 1386هـ.
- 50- المنصور: محمد بن محمد، القضاء والقدر، مكتبة مركز بدر، صنعاء، الطبعة الثانية، 1424هـ-2003م.
- 51- المؤيدي: إبراهيم بن محمد (ت: 1083هـ)، الإصباح على المصباح في معرفة الملك الفتاح، تحقيق: عبدالرحمن شاتم، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء، الطبعة الأولى، 1422هـ-2002م.
- 52- الهادي إلى الحق: الأمير الناصر لدين الله أحمد (ت: 325هـ)، كتاب النجاة.
- 53- الهادي: المرتضى محمد (ت:310هـ)، مجموع كتب ورسائل المرتضى محمد بن الإمام الهادي، تحقيق: عبدالكريم جدبان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.
- 54- الهاروني: أحمد بن الحسين (ت:411هـ)، التبصرة في العدل والتوحيد - تحقيق: عبدالله الشرفي، مكتبة مركز بدر، صنعاء، الطبعة الأولى، 1423هـ-2002م.
- 55- الهمداني: القاضي عبدالجبار بن أحمد (ت: 415هـ)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: محمد الحضييري، مراجعة: د/إبراهيم مذكور، إشراف د/ طه حسين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- 56- الهمداني: القاضي عبدالجبار بن أحمد (ت:415هـ)، المحيط بالتكليف، تحقيق: عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والتوزيع.
- 57- الهمداني: القاضي عبدالجبار بن أحمد (ت:415هـ)، شرح الأصول الخمسة - تحقيق: د/ عبدالكريم عثمان، تعليق: أحمد بن أبي هاشم، مكتبة وهبة - الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1384هـ-1965م.
- 58- الهمداني: القاضي عبدالجبار بن أحمد (ت:415هـ)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق: فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.
- 59- الوزير: الهادي بن إبراهيم (ت:822هـ)، نهاية التنويه في إزهاق التمويه، تحقيق: أحمد حورية وإبراهيم المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت، صعدة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
- 60- ابن يحيى: السيد حميدان (ت: القرن السابع)، مجموع السيد حميدان بن يحيى، تحقيق: أحمد وهادي الحضري، تقديم مجد الدين المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت، صعدة، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م.

## **The Impact of Political Desires and Interests in Building Belief.**

### **"Zaidi and Mu'tazila as a Model"**

**\* Dr. Khaled Salem Humaid Omar Baoza**

#### **Abstract:**

It is believed that the Mu'tazilites are purely intellectual, not political, and this belief is not accurate. This thought was formulated to serve the Mu'tazilites and the Zaydis in their wars against the Umayyads. The Mu'tazilites were followers of Zaydis in these wars, and they were killed, harassed, and had confiscation of funds and therefore could not say that the acts of the slaves of God's judgment; because in this statement justification for all what the Umayyads did to them, and then the door of justice was all formulated on the basis of denying God's appreciation of the acts of slaves, as well as the origin of monotheism; Knowledge of God is the basis of the door of monotheism. The slaves have to say that it is a theory of inference, obtained through the view of the slave and did, and if it was an innate necessity would have been done by them, and to prove this knowledge they used the manual "gems and symptoms", and obliged them to take this guide deny place and destination, and then vision To Allah Almighty in the Hereafter, as well as obliging them to deny all attributes about Allah Almighty, and to say the creation of the Qur'an.

The origin of the "promise and threat" represents the "carrot and dread", carrots in the house, and fighting with them, and exert their selves and money without them, and intimidation of otherwise, fighting with their enemies, or self-desire or money about them, these are all major, and the owner of the large Khalid Immortalized in fire.

The origin of "the promotion of virtue and the prevention of evil" is the most obvious asset in serving them for their political purposes, in which it is necessary to depart from the unjust ruler - who are the children of illiteracy -. Imagine if the Mu'tazilites and Zaydis said that it is not permissible to go out against the unjust Muslim ruler, how will they justify their fight against the illiterate people ?! All this proves that the Zaydi and the Mu'tazila are political divisions, not intellectuals

## الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد للعلامة حسن بن عمار الشُّرْبُلَالِي (ت: 1069هـ) - دراسة وتحقيق

د. صالح مبارك دعكيك\*\*

د. عيسى مبارك سالم عجرة\*

### الملخص:

البحث الذي بين أيدينا والمعنون: ب" الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد، للعلامة حسن بن عمار الشُّرْبُلَالِي (ت: 1069هـ) دراسة وتحقيق"، يتضمن الكلام على مسألة من مسائل تعارض البيئات في أبواب القضاء، وذلك فيما إذا تعارضت بينة الخارج وبينة الداخل (ذو اليد)، جمع فيها مؤلفها نقولاً كثيرة لأئمة الحنفية تؤيد ما ذهب إليه من ترجيح بينة الخارج على بينة ذي اليد (الداخل)، مع المناقشة لتلك النقول والأقوال، وذكر بعض الإشكالات والتعليقات والإجابة عنها. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وقسمين: الأول للدراسة، والثاني لتحقيق النص.

المقدمة: وفيها لمحة عن مضمون الرسالة والباعث عليها وأهميتها.

القسم الأول: وهو الخاص بالدراسة، ويشتمل على مبحثين: الأول للتعريف بحياة المؤلف الشخصية والعلمية، والثاني: للتعريف بالرسالة المراد تحقيقها.

القسم الثاني: وهو الخاص بنص المخطوط المحقق، ويشتمل على النص محققاً تحقيقاً علمياً وفق قواعد ومناهج تحقيق المخطوطات المتعارف عليها.

### المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً<sup>ع</sup>

وَأَنَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ<sup>ع</sup> وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(2)</sup>.

\* أستاذ الفقه المساعد، بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة - جامعة الريان

\*\* أستاذ الفقه المشارك، بقسم الدراسات الإسلامية، بكلية الآداب - جامعة حضرموت

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٣﴾﴾

أما بعد:

فإن علم الفقه من أشرف العلوم، ومفخرة من مفاخر هذه الأمة، فهو الأساس الذي يستند إليه في بيان الحلال والحرام، والتمييز بين الحق والباطل. لذا فقد قام العلماء الأعلام والفقهاء العظام، بأداء المسؤولية في استنباط المسائل من مظانها خير قيام، واجتهدوا في استخراج الجزئيات من القرآن والسنة واجتهادات الصحابة، فانتشر الفقه وبرع أهله في تدوينه مع تنوع مشاربهم، وتركوا لنا كنوزًا ونفائس ودررًا عظيمة، الكثير منها لازال مخطوطًا بحاجة إلى الإخراج والظهور؛ ليستفيد منها العلماء وطلاب العلم والناس عمومًا.

ومن هذه النفائس الفقهية هذه الرسالة القيمة من رسائل العلامة أبي الإخلاص حسن بن عمار بن يوسف المصري الشُّرْبُلَالِي الحنفي - رحمه الله تعالى - ، تضمنت الكلام على مسألة من مسائل تعارض البيئات في أبواب القضاء، وذلك فيما إذا تعارضت بينة الخارج وبينة الداخل (ذو اليد). وكان الباعث لهذه الرسالة سؤالاً وجه إليه تضمن تعارض بينة الخارج لبينة صاحب اليد، وطلب منه معرفة من تُسمع بينته؟ فأجاب: بأن البينة بينة الخارج.

وكان قد أفتى غير واحد من أهل زمانه من الحنفية بخلاف ذلك، فطلب منه بعض إخوانه النقل في المسألة لأقوال الأئمة. فكتب هذه الرسالة التي جمع فيها نقولاً كثيرة للأئمة الحنفية تؤيد ما ذهب إليه من ترجيح بينة الخارج على بينة ذي اليد (الداخل)، وسماها: "الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد". ولم يكتف المؤلف بمجرد ذكر النقول بل جمع معها المناقشة للأقوال، وذكر بعض الإشكالات والتعليقات والإجابة عنها، على طريقة: فإن قلت: كذا، قلت: كذا .

ونظرًا لأهمية هذه الرسالة في بابها، وكونها لعالم كبير من علماء المذهب الحنفي، اعتنى الكثير من متأجري الحنفية بتحقيقاته وتنقيحاته وتحريراته، ولكونها مخطوطًا لم يحقق بعد تحقيقًا علميًا، فقد قمنا بتحقيق هذه الرسالة لتكون بين يدي طلاب العلم، ليستفيد منها أبناء الأمة.

والله نسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به، إنه سميع قريب مجيب.

القسم الأول: التعريف بالعلامة الشُّرْبُلَالِي وبرسالته: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالعلامة الشُّرُنْبُلَالِي: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياة الشُّرُنْبُلَالِي الشخصية: وتتضمن اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته ومولده ونشأته.

أولاً: اسمه، ونسبه:

هو حسن بن عمار بن علي بن يوسف الوفائي الشُّرُنْبُلَالِي المصري الحنفي<sup>(4)</sup>.

ثانياً: كنيته:

يكنى - رحمه الله - بأبي الإخلاص. وكناه البعض بأبي البركات<sup>(5)</sup>.

ثالثاً: نسبته:

الشُّرُنْبُلَالِي: بضم الشين مع الراء، وسكون النون، وضم الباء نسبة لشبرا بلولة، وهذه النسبة على غير

قياس، والأصل شبرا بلولي نسبة لبلدة تجاه منوف العليا بإقليم المنوفية بسواد مصر<sup>(6)</sup>.

رابعاً: مولده ونشأته:

ولد في شبرا بلولة بالمنوفية بمصر سنة 994هـ. جاء به والده منها إلى القاهرة، وعمره ست سنوات، فنشأ

بها، فحفظ القرآن، وأخذ في الاشتغال بالعلم، ودرّس فيها<sup>(7)</sup>.

المطلب الثاني: حياة الشُّرُنْبُلَالِي العلمية: وتتضمن شيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ومكانته العلمية،

ووفاته:

أولاً: شيوخه:

تتلمذ الشُّرُنْبُلَالِي على يد جمع غفير من العلماء في شتى الفنون والعلوم، منهم على سبيل المثال لا الحصر:

1 - علي بن محمد بن علي بن خليل، نور الدين، الخزرجي السعدي العبادي، المقدسي، الحنفي. العالم

الكبير الحجّة رأس الحنفية في عصره، وأحد أفراد العلم المجمع على جلالته وبراعته وتفوقه في كل فن من

الفنون، ولي المناصب الجليلة كإمامة الأشرفية ومشيخة مدرسة الوزير، ومشيخة الإقراء. ومن مؤلفاته: شرح

نظم الكنز. وشرح الأشباه والنظائر. والشمعة في أحكام الجمعة. (ت: 1004هـ)<sup>(8)</sup>.

2- أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل الشهير بالشليبي المصري الفقيه الحنفي. الإمام المحدث

رأس فقهاء زمنه ومحدثه، وكان له بعلم الحديث اعتناء كبير، وله سهم عال في الفقه والفرائض، وكان سريع

الفهم وافر الاطلاع. (ت: 1023هـ)<sup>(9)</sup>.

3- محمد الحجي المصري، الملقب شمس الدين الحنفي، شيخ الإسلام وأجل علماء الحنفية الكبار في المذهب

والخلاف، وأوحد أفراد الدهر في اللغة والعربية والحديث. (ت: 1041هـ)<sup>(10)</sup>.

4- علي بن زين العابدين محمد بن أبي محمد، أبو الإرشاد نور الدين الأجهوري المالكي. شيخ المالكية في عصره بالقاهرة، وإمام الأئمة وعلم الإرشاد وعلامة العصر، كان محدثاً فقيهاً، درس وأفتى وصنف وألف وعمر كثيراً ورحل الناس إليه من الآفاق للأخذ عنه، فألحق الأحفاد بالأجداد، وألف التأليف الكثيرة، منها شروحه الثلاثة على مختصر خليل في فقه المالكية. (ت: 1066هـ)<sup>(11)</sup>.

#### ثانياً: تلاميذه:

تتلمذ على يد العلامة الشُّرُوبَلَالِي جمع غفير من التلاميذ، أشهرهم:

1- صالح بن علي الصفدي الحنفي، مفتي الحنفية بصغد، كان فقيهاً فاضلاً، حسن التحرير، رحل في مبدأ أمره إلى القدس ثم إلى القاهرة. ورجع إلى وطنه فدرّس وأفاد وألف، ومن التأليف الشهيرة كتابه بغية المبتدئ في اختصار متن الكنز. (ت: 1078هـ)<sup>(12)</sup>.

2- عبد الباقي بن عبد الرحمن بن علي بن محمد المقدسي المصري، من مشاهير الأفاضل، له انهماك على تحصيل العلوم وتقييد الفوائد الغريبة. له تأليف كثيرة، منها: شرح على الكنز في الفقه سماه الرمز. وروضة الآداب. (ت: 1078هـ)<sup>(13)</sup>.

3- أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، العجمي الشافعي الوفايي المصري، شهاب الدين.

الإمام الفاضل، العالم الكامل، كان فقيهاً عالماً بالحديث وعلمه ورجاله، موصوفاً بالخير والصلاح، وكان من أجل علماء مصر، صدوقاً حسن العشرة والمحاضرة، وإليه النهاية في معرفة التاريخ وأيام العرب وأنسابهم. له تأليف، منها: شرح ثلاثيات البخاري، وذيل لب اللباب في تحرير الأنساب. (ت: 1086هـ)<sup>(14)</sup>.

4- أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي الحنفي، شهاب الدين.

عالم مشارك في أنواع من العلوم، دَرَسَ في القاهرة، من علماء الحنفية، كان مدرّساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة، وتولى إفتاء الحنفية. صنف كتباً كثيرة، منها: غمز عيون البصائر، ونفحات القرب والاتصال، والدر النفيس في مناقب الشافعي، وغيرها. (ت: 1098هـ)<sup>(15)</sup>.

5- شاهين بن منصور بن عامر الأرمنائي الحنفي. الإمام العلامة شيخ الشيوخ، أفتقه الحنفية في عصره بالقاهرة، اشتهر بصيته وسارت فتاواه بالبلاد، حفظ القرآن والألفية والشاطبية والرحبية وغيرها، ورحل إلى الأزهر فقرأ بالروايات. (ت: 1100هـ)<sup>(16)</sup>.

6- إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد النابلسي الدمشقي، العلامة الفقيه الحنفي. كان عالماً متبحراً غواصاً في المعاني الدقيقة، قوي الحافظة، وهو أفضل أهل وقته في الفقه، وأعرفهم بطرقه.



من مؤلفاته: الأحكام شرح الدرر في 12 مجلداً، وحاشية على شرح المنهاج لابن حجر في فقه الشافعية، وله مجموع فيه أشياء كثيرة من إنشائه وشعره، ومقدمات دروسه في التفسير. (ت: 1062هـ) (17).

7- حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبيري الحنفي، الإمام العلامة مفتي المسلمين، تفقه على العلامة الشُّرُنْبُلالي ولازمه ملازمة كلية، ولما توفي الشُّرُنْبُلالي في سنة تسع وستين وألف تصدَّر بعده للإفادة والتدريس والإفتاء. (ت: 1096هـ) (18).

8- عبد الحي بن عبد الحق بن عبد الشافي الشُّرُنْبُلالي الحنفي، علامة المتأخرين وقدوة المحققين، ولد ببلده ونشأ بها ثم ارتحل إلى القاهرة واشتغل بالعلوم، اجتهد وحصل واشتهر بالفضيلة والتحقيق، وبرع في الفقه والحديث وأكب عليهما، وشارك في النحو والأصول والمعاني والصرف والفرائض مشاركة تامة. (ت: 1117هـ) (19).

9- فخر الدين بن زكريا بن إبراهيم بن عبد العظيم بن أحمد المقدسي المعري الحنفي، كان عالماً فقيهاً نبياً، رحل إلى القاهرة وأقام بالجامع الأزهر مدة، ورجع إلى القدس وانقطع في آخر أمره للتدريس والافادة بحجرة بالمسجد الأقصى. (ت: 1070هـ) (20).

10- محمد بن تاج الدين بن محمد المقدسي الرملي الحنفي، مفتي الرملة، الإمام العالم الصالح، أخذ ببلده، ثم رحل إلى مصر، وأخذ عن علمائها، ورجع إلى بلده، وصار هو العمدة. (ت: 1097هـ) (21).

11- محمد بن حافظ الدين بن محمد المعروف بالسروري المقدسي الحنفي، كان محققاً بارعاً مشاركاً في فنون عدة، وكان لطيف الطبع، حلو المكالمة، لا يمل الخاطر من تحفه ونوادره. (ت: 1089هـ) (22).

12- محمد بن حسين الملا بن ناصر بن شهاب الدين الأشقر العقيلي الحموي الحنفي الفاضل البارع، كان له صحة فهم، وذكاء، ومشاركة جيدة في علوم متعددة. (ت: 1094هـ) (23).

### ثالثاً: مصنفاة:

- 1 - تيسير المقاصد من عقد الفرائد في شرح منظومة ابن وهبان (24).
- 2- غنية ذوي الأحكام وبغية درر الحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو. وهو من أجل كتبه والمعروف بحاشيته على الدرر والغرر (25).
- 3 - مراقبي السعادة في علم الكلام (26).
- 4- نور الإيضاح ونجاة الأرواح مقدمة في الفروع. وهو الكتاب الذي يدرسه أولاً قبل غيره المبتدئون من طلبة الجامع الأزهر الطالبون للفقهاء الحنفي (27).

- 5- إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح<sup>(28)</sup>، وهو الشرح الكبير لنور الإيضاح.
- 6- مراقي الفلاح بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح<sup>(29)</sup>، وهو الشرح المختصر لنور الإيضاح، وهو أشهر شروح الكتاب.
- 7 - التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية في مذهب السادة الحنفية، عبارة عن ستين رسالة، منها<sup>(30)</sup>:

  - 1 - الابتسام بأحكام الإفحام ونشق نسيم الشام.
  - 2 - إتحاف الأرب بجواز استنابة الخطيب.
  - 3 - إتحاف ذوي الإتيقان بحكم الرهان.
  - 4 - الأثر المحمود لقهر ذوي العهود الجحود.
  - 5 - أحسن الأقوال للتخلص من محذور الفعال.
  - 6 - الأحكام الملخصة في حكم ماء الحمصة.
  - 7 - إرشاد الأعلام لرتبة الجدة وذوي الأرحام في تزويج الأيتام.
  - 8 - الاستفادة من كتاب الشهادة.
  - 9 - إسعاد آل عثمان المكرم ببناء بيت الله المحرم.
  - 10 - إصابة الغرض الأهم في العتق المبهم.
  - 11 - الإقناع في الراهن والمرتهن إذا اختلفا في الرد ولم يذكر الضياع.
  - 12 - إكرام أولي الألباب بشريف الخطاب.
  - 13 - إنقاذ الأوامر الإلهية بنصرة العساكر العثمانية.
  - 14 - إيضاح الخفيات عند تعارض بيئة النفي والإثبات.
  - 15 - إيقاظ ذوي الدراية لوصف من كلف السعاية.
  - 16 - البديعة المهمة المتعلقة بنقض القسمة.
  - 17 - بديعة الهدى لما استيسر من الهدى.
  - 18 - بسط المقالة في تحقيق تأجيل وتعليق الكفالة.
  - 19 - بلوغ الأرب لذوي القرب.
  - 20 - تجدد المسرات بالقسم بين الزوجات.

- 21 - تحفة أعيان الفناء بصحة الجمعة والعيدين في الفناء.
- 22 - تحفة التحرير وإسعاف النادر الغني والفقير بالتخير على الصحيح والتحرير.
- 23 - تحقيق الأعلام الواقفين على مفاد عبارات الواقفين.
- 24 - تحفة الأكمل والهمام المصدر في بيان جواز لبس الأحمر.
- 25 - تحقيق السؤدد باشتراط الربع أو السكنى في الوقف للولد.
- 26 - تذكرة البلغاء النظار بوجود رد حجة الولاية النظار.
- 27 - تنقيح الأحكام في حكم الإبراء والإقرار الخاص والعام.
- 28 - تيسير العليم لجواب التحكيم.
- 29 - جداول الزلال الجارية لترتيب الفوائت بكل احتمال.
- 30 - حسام الحكام المحققين لصد البغاة المعتدين عن أوقاف المسلمين.
- 31 - حفظ الأصغر عن اعتقاد من زعم أن الحرام لا يتعدى لذمتين.
- 32 - الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد. وهي الرسالة التي قمنا بتحقيقها هنا.
- 33 - الدر الثمين في اليمين.
- 34 - الدر الثمين في حمل السفينة.
- 35 - الدر الفريدة بين الأعلام لتحقيق حكم ميراث من علق طلاقها بما قبل الموت بشهر وأيام.
- 36 - الدر اليتيمة في الغنيمة.
- 37 - رقم البيان في دية المفصل والبنان.
- 38 - الزهر النضير على الحوض المستدير.
- 39 - سعادة أهل الإسلام بالمصافحة عقب الصلاة والسلام.
- 40 - سعادة الماجد بعمارة المساجد.
- 41 - العقد الفريد لبيان الراجح من الخلاف في جواز التقليد.
- 43 - غاية المطلب في الرهن إذا ذهب.
- 44 - الفوز بالمال بالوصية مما جمع من المال.
- 45 - قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمدية.
- 46 - المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية.

- 47 - مفيدة الحسنى لدفع ظن الخلو بالسكنى.  
 48 - منة الجليل في قبول قول الوكيل.  
 49 - نزهة أعيان الحزب بالنظر لمسائل الشرب.  
 50 - النظر المستطاب لبيان حكم القراءة في صلاة الجنائز بأمر الكتاب.  
 51 - النعت المقبول في رد الإفتاء بديعة المقتول.  
 52 - النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية.

#### رابعاً: مكانته العلمية:

كان الشُّرُّبُلَالِي - رحمه الله - فقيهاً ذا حذق بالأصول، ومعرفة بالفروع، وضبط للنصوص، وبصر بوجوه الرأي والفتوى، كثير التصنيف، ندي التأليف. وكان من أعيان الفقهاء، سار ذكره، فانتشر أمره، وهو أحسن المتأخرين ملكة في الفقه، وأعرفهم بنصوصه وقواعده، وأنداهم قلماً في التحرير والتصنيف، درس بالأزهر، وأصبح المعول عليه في الفتوى، وتقدم عند أرباب الدولة<sup>(31)</sup>.

قال فيه والد المحي الحموي<sup>(32)</sup>:

والشيخ العمدة الحسن الشُّرُّبُلَالِي مصباح الأزهر وكوكبه المنير المتلالي، لو رآه صاحب السراج الوهاج لاقتبس من نوره، أو صاحب الظهيرة لاختفى عند ظهوره، أو ابن الحسن لأحسن الثناء عليه، أو أبو يوسف لأجله ولم يأسف على غيره ولم يلتفت إليه، عمدة أرباب الخلاف، وعدة أصحاب الاختلاف، صاحب التحريات والرسائل التي فاقت أنفع الوسائل مبدي الفضائل. وكان أحسن فقهاء زمانه وصنف كتباً كثيرة في المذهب<sup>(33)</sup>.

قال عنه مصطفى الحموي<sup>(34)</sup>:

كان فقيهاً عالماً عاملاً صالحاً مشهوراً، كبير القدر عند الناس، متقشفاً متواضعاً، إليه كانت الإشارة في عصره بإقليم مصر في الفقه، وكان مبارك التدريس، ما قرأ عليه أحد إلا انتفع. وله مؤلفات كثيرة، تدل على سعة اطلاعه، وطول طوله وباعه<sup>(35)</sup>.

#### خامساً: وفاته:

كانت وفاته يوم الجمعة بعد صلاة العصر حادي عشر من شهر رمضان سنة (1069هـ) عن نحو خمس وسبعين سنة، ودفن بتربة المجاورين رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته<sup>(36)</sup>.

## المبحث الثاني: التعريف بالرسالة المخطوطة:

وفيه ثلاثة مطالب:

## المطلب الأول: عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف:

اسم هذه الرسالة التي قمنا بتحقيقها كما اسمها مصنفها العلامة الشُّرُنْبُلَالِي: " الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد"، ولا خلاف بين كل من ترجم للعلامة الشُّرُنْبُلَالِي في نسبة هذه الرسالة له، وقد ذكروها ضمن ستين رسالة تحت عنوان: التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية، في مذهب السادة الحنفية.

ومما دل على هذه التسمية والنسبة لمصنفها ما يأتي:

- نص على هذا المصنف في مقدمة هذه الرسالة في معرض كلامه عن الباعث للتصنيف بقوله: وسميته: "الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد".

- ما هو مدون على طرة جميع نسخها بخط واضح لا طمس فيه.

- نسبها إليه كل من:

- صاحب "إيضاح المكنون" بقوله: الحكم المسند بترجيح بينة ذي اليد، لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشُّرُنْبُلَالِي الحنفي<sup>(37)</sup>. لكن أسقط من الاسم كلمة: "غير".

- صاحب "هدية العارفين" عند ذكره لمصنفات الشُّرُنْبُلَالِي، بقوله: الحكم المسند بترجيح بينة ذوي اليد<sup>(38)</sup>. وأيضاً أسقط من الاسم كلمة: "غير"، وأبدل: "ذي" بـ "ذوي".

- صاحب معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» عند ذكره لمصنفات الشُّرُنْبُلَالِي: الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد. ثم ذكر مواطن مجموعة من نسخها بقوله: قيصري راشد أفندي رقم 40 / 1344 ورقة 257 - 260؛ بانكبور خدابخش رقم 13 / 2544 ورقة 6، 1100 هـ؛ مدينة 37 / 375 ورقة 343 - 347، 1067 هـ؛ الظاهرية الفقه الحنفي رقم 40 / 5349 ورقة 377 - 381؛ 1156 هـ (39).

## المطلب الثاني: مصادر الرسالة ومنهج تحقيقها:

## أولاً: مصادر الرسالة:

اعتمد العلامة الشُّرُنْبُلَالِي في رسالته هذه على مصادر عدة ، هي:

- 1- الفتاوى الظهيرية، لظهير الدين، أبي بكر محمد بن أحمد القاضي، البخاري، الحنفي. (ت: 619هـ)<sup>(40)</sup>. حققت أجزاء منها كرسائل جامعية في جامعة الملك سعود.
- 2- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم (ت: 970هـ) وهو أكبر مؤلفاته وأنفعها، ومن أحسن شروح الكنز، وصل فيه إلى آخر كتاب الدعوى، كذا ذكره في بعض تصانيفه. لكن الذي في النسخ المتداولة ما يدل على أنه بلغ إلى باب: الإجارة الفاسدة<sup>(41)</sup>. وقد طُبِعَ طبعات عدة.
- 3- الفصول العمادية في فروع الحنفية، أو فصول العمادي، ويسمى: فصول الأحكام لأصول الأحكام، لجمال الدين بن عماد الدين الحنفي. رتبها على: أربعين فصلاً في المعاملات فقط. وقيل: لأبي الفتح: عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، السمرقندي الحنفي حفيد صاحب الهداية كان حياً سنة 651هـ<sup>(42)</sup>. وقد حُقق كرسائل جامعية في جامعة الأزهر.
- 4- جامع الفصولين في الفروع، لبدر الدين: محمود بن إسرائيل، الشهير: بابن قاضي سماونه، الحنفي. (ت: 823هـ) وهو كتاب مشهور، متداول في أيدي الحكام، والمفتين، لكونه في المعاملات خاصة. جمع فيه بين فصول العمادي، وفصول الأسروشي. وقد طبع قديماً في المطبعة الأزهرية سنة 1300هـ<sup>(43)</sup>.
- 5- الكفاية شرح الهداية، لجلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني (ت: 767هـ). نسبه البعض إلى تاج الشريعة الحبوبي، وهو غلط، فإن له "نهاية الكفاية" لا الكفاية المتداولة<sup>(44)</sup>. وقد طبع قديماً.
- 6- فتاوى رشيد الدين، لرشيد الدين الوتاري محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالصائغ السنجي (ت: 598هـ)<sup>(45)</sup>.
- 7- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق : لفخر الدين عثمان بن علي بن محجن البارعي الزيلعي الحنفي (ت: 743هـ). وهو شرح على كنز الدقائق للنسفي<sup>(46)</sup>، طبع بمصر سنة 1303هـ.
- 8- شرح المجمع : - مجمع البحرين وملتقى النهرين في فروع الحنفية، للإمام، مظفر الدين: أحمد بن علي بن ثعلب، المعروف: بابن الساعاتي، البغدادي، الحنفي، (ت: سنة 694هـ). وله شروح منها:
  - 1- تشنيف المسمع في شرح المجمع، لأحمد بن محمد بن شعبان الطرابلسي المغربي. 2- المستجمع للبدري العيني. 3- المنبع في شرح المجمع، لشهاب الدين أحمد بن إبراهيم العيني<sup>(47)</sup>.

9- ذخيرة الفتاوى، المشهورة: ب (الذخيرة البرهانية)، للإمام، برهان الدين: محمود بن أحمد بن عبد العزيز ابن عمر بن مازة البخاري، (ت:616هـ). اختصرها من كتابه المشهور ب (المحيط البرهاني)<sup>(48)</sup>. وقد حقق كرسائل في جامعة الأزهر.

10- درر الحكام شرح غرر الأحكام، لمحمد بن فرامر بن علي الشهير بملا أو منلا أو المولى خسرو (ت: 885هـ). طبع بمامشه غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام للشيخ حسن الشُّرْبُلَالِي - مطبعة مصطفى وهبي 1294 - ومطبعة شرف 1304هـ<sup>(49)</sup>.

11- الكافي شرح الوافي في الفروع الحنفية، لعبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبي البركات النسفي الحنفي (ت:710هـ)<sup>(50)</sup>. وقد حقق كرسائل جامعية في جامعة الأزهر وجامعة الإمام محمد بن سعود.

### ثانياً: منهج التحقيق:

ترسّمنا في تحقيق المخطوط المنهج المتعارف عليه في تحقيق المخطوطات، وهو على النحو الآتي:

- نسخ المخطوط، مع اعتماد النسخة (أ) أصلاً، والنسخة (ب) للمقابلة .
- المقابلة بين النسختين ( أ ، ب ) .
- إذا كان هناك فرق بين النسختين أو سقط أشرنا له في الهامش بعد وضعه بين معقوفتين [ ]
- مراعاة علامات الترقيم المعاصرة .
- توثيق النقول في مصادرها الأصلية .
- التعريف بالكتب التي ورد ذكرها في الرسالة .
- التعليق على بعض المواضع عند الحاجة .
- وضع بعض العناوين المناسبة للكلام وجعلها بين معقوفين كبيرين [ ] .
- ترجمة الأعلام الواردة في النص المحقق مع الإحالة إلى المصادر التي تناولت الترجمة .

### المطلب الثالث: وصف نسخ المخطوط المعتمدة:

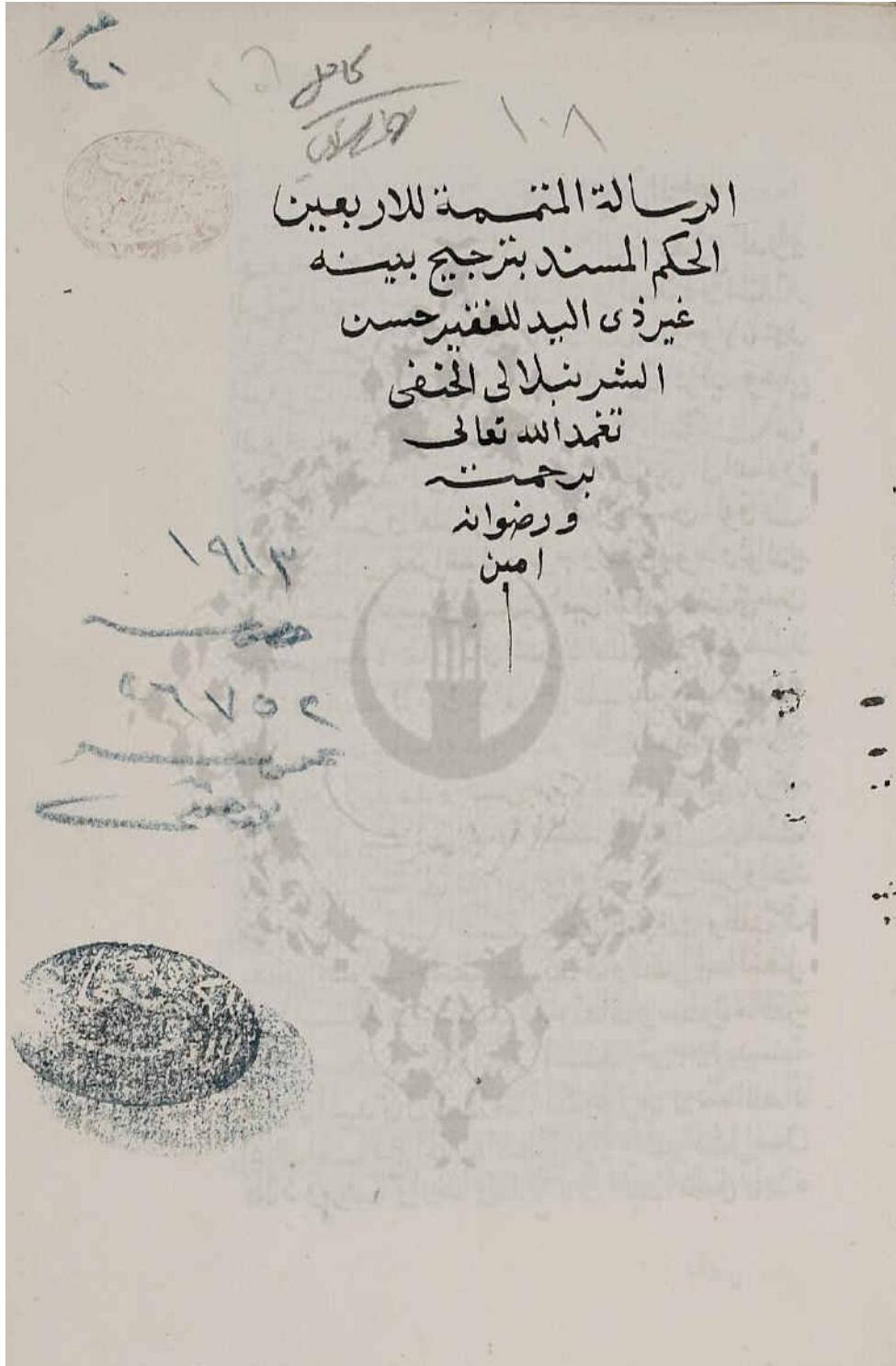
تمكنا من الحصول على نسختين من الرسالة المخطوطة ولم نجد غيرهما:

### النسخة الأولى:

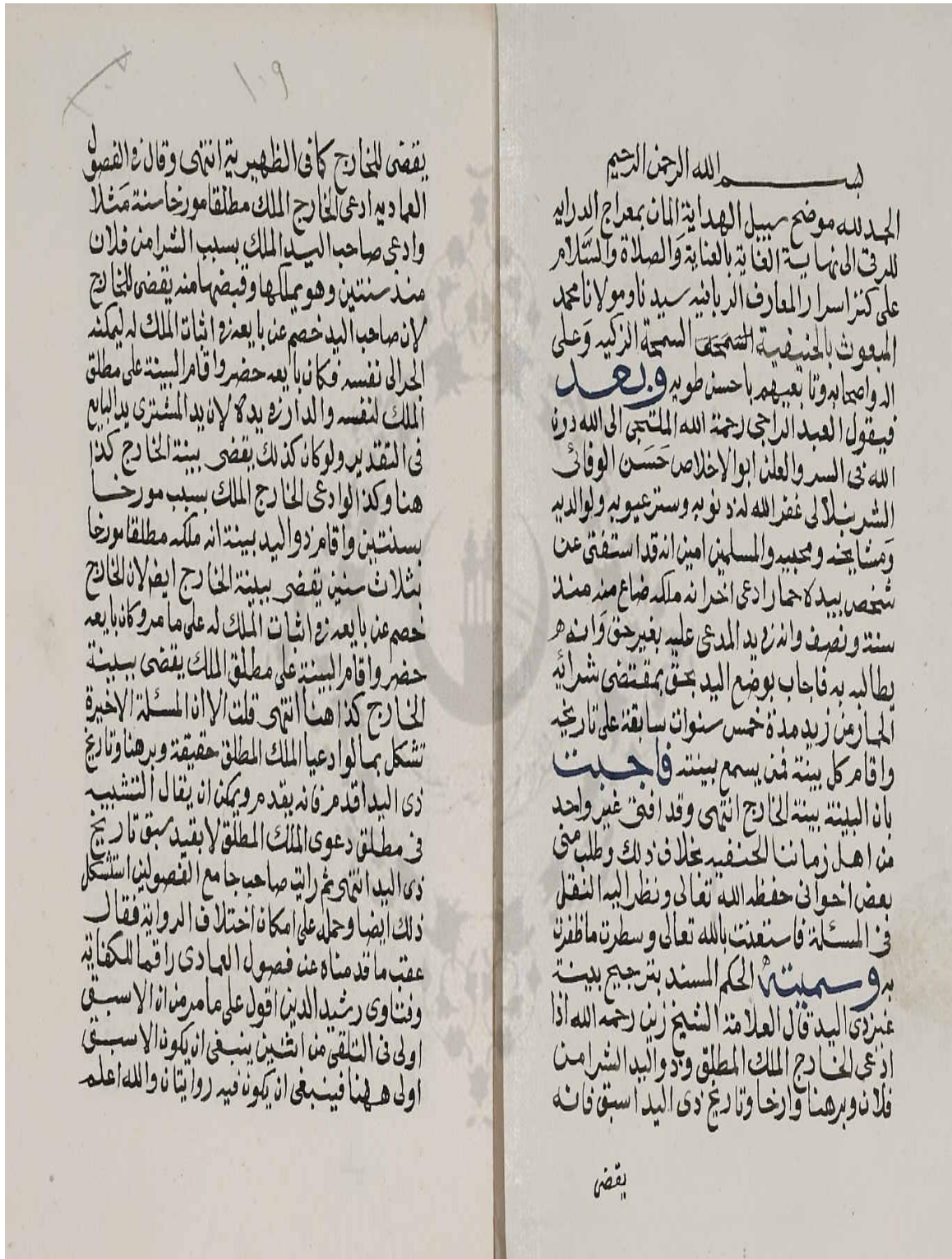
- النسخة الأصل ورمز لها: (أ).
- عدد أوراقها: 6 ورقات.
- في كل صفحة 23 سطرًا.

- كتبت النسخة بالمداد الأسود.
- مصدرها: موقع مخطوطات الأزهر الشريف.
- أول النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم
- الحمد لله موضح سبيل الهداية المان بمعراج الدراية للرقمي إلى نهاية الغاية بالعناية...
- هذه النسخة لهذه المخطوطة هي الرسالة المتممة للأربعين من ضمن رسائل التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية، في مذهب السادة الحنفية.
- النسخة الثانية:**
- رمز لها: (ب).
- عدد أوراقها: 4 ورقات.
- في كل صفحة 31 سطرًا.
- كتبت النسخة بالمداد الأسود، واستعمل الأحمر لبعض الكلمات.
- مصدرها: موقع مخطوطات الأزهر الشريف.
- أول النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين:
- الحمد لله موضح سبيل الهداية المان بمعراج الدراية للرقمي إلى نهاية الغاية بالعناية...
- هذه النسخة لهذه المخطوطة هي الرسالة المتممة للأربعين من ضمن رسائل التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية، في مذهب السادة الحنفية.





صورة عنوان النسخة (أ)



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله موضع سبيل الهداية المان بمعراج الدراية  
 للرفق الى نهاية الغاية بالعناية والصلادة والسلامة  
 على كثر اسرار المعارف الربانية سيدنا ومولانا محمد  
 المبعوث بالحنيفية السمحة الزكية وعلى  
 الواصلين وانا بعبقهم باحسن طوية **وعد**  
 فيقول العبد الراجي رحمة الله المتسبي الى الله وانه  
 الله في السر والعلن ابو الاخلاص حسن الوفاء  
 الشريفي لاني غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه ولوالديه  
 ومساكينه ومحبيه والمسلمين امين انه قد استفتى عن  
 شخص بيده حمار ادعى اخراجه ملكه ضاع منه منذ  
 سنتين ونصف وانزله المدعي عليه بغير حق وانتهى  
 بطالبه به فاجاب بوضع اليد بحق بمقتضى شرعية  
 الجار من زيد مدة خمس سنوات سابقة على تاريخه  
 واقام كل بيعة فمن يسمع بيئته **فاجبت**  
 بان البيعة بيعة الجار انتهى وقد افق غير واحد  
 من اهل زمان الحنفية بخلاف ذلك وطلب مني  
 بعض اخواني حفظه الله تعالى ونظر اليه النقل  
 في المسئلة فاستفتت بالله تعالى وسطرت ما ظفرت  
 به **وميت** الحكم المسند بترجيح بينة  
 غير ذي اليد قال العلامة الشيخ زين رحمه الله اذا  
 ادعى الجار ملك المطلق وذو اليد الشرا من  
 فلان وبرهنا وارخا وتاريخ ذي اليد اسبق فانه

يقضى

صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)





صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)





## القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين]<sup>(51)</sup>

الحمد لله موضح سبيل الهداية المان بمعراج الدراية للرقى إلى نهاية الغاية بالعناية، والصلاة والسلام على كنز أسرار المعارف الربانية سيدنا ومولانا محمد المبعوث بالحنيفية السمحة الزكية وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بأحسن طوية. وبعد فيقول العبد الراجي رحمة الله الملتجى إلى الله دون [ما سواه]<sup>(52)</sup> في السر والعلن أبو الإخلاص حسن الوفايي الشُّرْبُلَالِي، غفر الله له ذنوبه وستر عيوبه ولوالديه ومشايخه ومحبيه والمسلمين آمين.

أنه قد استُفْتِيَ عن شخص بيده حمار ادَّعى [عليه]<sup>(53)</sup> آخر أنه ملكه، ضاع منه منذ سنة ونصف، وأنه في يد المدعى عليه بغير حق، وأنه يطالبه به . فأجاب بوضع اليد بحق بمقتضى شرائه الحمار من زيد مدة خمس سنوات سابقة على تاريخه وأقام كل بينة، فمن يسمع بينته؟ فأجبت: بأن البينة بينة الخارج<sup>(54)</sup>. انتهى وقد أفتي غير واحد من أهل زماننا من الحنفية بخلاف ذلك، وطلب مني بعض إخواني حفظه الله تعالى ونظر إليه النقل في المسألة، فاستعنت بالله تعالى وسطرت ما ظفرت به، وسميته: "الحكم المسند بترجيح بينة غير ذي اليد".

قال العلامة الشيخ<sup>(55)</sup> زين<sup>(56)</sup> رحمة الله: إذا ادعى الخارج الملك المطلق<sup>(57)</sup> وذو اليد<sup>(58)</sup> الشراء من فلان وبرهنا وأرخا، وتاريخ ذي اليد أسبق، فإنه يُقضى للخارج كما في الظهيرية<sup>(59)</sup>. انتهى<sup>(60)</sup> وقال في الفصول العمادية<sup>(61)</sup>: ادعى الخارج الملك مطلقاً مؤرخاً سنة مثلاً، وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء من فلان منذ سنتين، وهو يملكها وقبضها منه، يقضى للخارج؛ لأن صاحب اليد خصم عن بئعه في إثبات الملك له ليتمكنه الجر إلى نفسه، فكأن بئعه حضر وأقام البينة على مطلق الملك لنفسه والدار في يده؛ لأن يد المشتري يد البائع في التقدير، ولو كان كذلك، يُقضى ببينة الخارج، كذا هنا. وكذا لو ادعى الخارج الملك بسبب مؤرخاً بسنتين، وأقام ذو اليد بينة [على]<sup>(62)</sup> أنه ملكه مطلقاً مؤرخاً بثلاث سنين، يُقضى ببينة الخارج أيضاً؛ لأن الخارج خصم عن بئعه في إثبات الملك له على ما مر، وكان بئعه حضر وأقام البينة على مطلق الملك، يقضى ببينة الخارج، كذا هنا<sup>(63)</sup>. انتهى قلت: إلا أن المسألة الأخيرة تشكل بما لو ادعى الخارج المطلق حقيقة وبرهنا، وتاريخ ذي اليد أقدم، فإنه يقدم، ويمكن أن يقال التشبيه في مطلق دعوى الملك المطلق لا بقيد سبق تاريخ ذي اليد. انتهى

ثم رأيت صاحب جامع الفصولين<sup>(64)</sup> استشكل ذلك أيضًا، وحمله على إمكان اختلاف الرواية، فقال عقب ما قدمناه عن فصول العمادي راقمًا<sup>(65)</sup> للكفاية<sup>(66)</sup> وفتاوى رشيد الدين<sup>(67)</sup> : أقول: على ما مر من أن الأسبق أولى في التلقي من اثنين، ينبغي أن يكون الأسبق أولى ههنا، فينبغي أن يكون فيه روايتان، والله أعلم<sup>(68)</sup>. انتهى

وتوضيح ما قلناه من أنه يقضى بينة الخارج بما قال الزيلعي<sup>(69)</sup> فيما إذا ادعى ملكًا مطلقًا ومع أحدهما تاريخ، كان الخارج أولى خلافًا لأبي يوسف<sup>(70)</sup>؛ لأن بينته ثبتت<sup>(71)</sup> غير الظاهر، وبينه ذي اليد لا تثبت غير ما ظهر باليد، والبيانات للإثبات، فكانت بينة الخارج أولى ما لم يثبت ذو اليد التقدم عليه صريحًا بلا احتمال.

ثم قال في جواب أبي يوسف ما نصه: بينة ذي اليد لا تقبل إلا إذا تضمنت الدفع ولم تتضمن هنا؛ لاحتمال أن يكون ملك الخارج أقدم<sup>(72)</sup>. انتهى

ثم قال الزيلعي في محل آخر: دعوى الملك المطلق كما يحتمل أن يكون له من الأصل، يحتمل أن يكون له من جهة صاحب اليد، فأمكن أن يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت لذي اليد بظاهر اليد مستحقًا على ذي اليد، [ فجعل لذلك<sup>(73)</sup> في حق ترجيح بينة الخارج على بينة ذي اليد ]<sup>(74)</sup>. انتهى<sup>(75)</sup> قلت: ولعل ذلك المفتي بخلاف هذا اشتبه عليه هذه المسألة، بما إذا ادعى ملكًا مطلقًا وأرخا وتاريخ ذي اليد أسبق، وفيه بينة واضح اليد أحق . انتهى

ومباينته لما نحن فيه ظاهرة، وتوضيحها بما قال في شرح المجمع<sup>(76)</sup> والفصول العمادي<sup>(77)</sup> نقلًا عن الذخيرة<sup>(78)</sup> : لو قال المدعي هذا الحمار غاب عني منذ شهر، وأقام المدعى عليه بينة على أن هذا الحمار ملكي وفي<sup>(79)</sup> يدي منذ سنة، يُقضى للمدعي، ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه؛ لأن تاريخ المدعي، تاريخ غيبة الحمار عن يده، لا تاريخ ملكه، فكان دعواه في مطلق الملك خالية عن التاريخ، وتاريخ ذي اليد غير معتبر حالة الانفراد، فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج، فيقضى بينة الخارج. ا. هـ

وبما قال في الدرر<sup>(80)</sup> : ادعى أن هذا العبد لي غاب عني منذ شهر، وقال ذو اليد منذ سنة، يُقضى للمدعي، ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه؛ لأن ما ذكر المدعي تاريخ غيبة العبد عن يده لا تاريخ ملكه، فكان دعواه في الملك مطلقًا خاليًا عن التاريخ، وصاحب اليد ذكر التاريخ، لكن التاريخ حالة الانفراد لا

يعتبر عند أبي حنيفة<sup>(81)</sup>، فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج، فيُقضى بينة الخارج. ا.هـ

فإن قلت: هذا يخالف ما نحن فيه؛ لأن واضع اليد يدعي الملك بسبب.

قلت: هو لا يترجح بالسبب على مدعي الملك المطلق كما ذكرته نصاً عن الظهيرية والعمادية؛ وذلك لعدم تضمن دعواه الدفع، على أنه لو كان كل منهما يدعي بسبب الميراث والعين في يد أحدهما والشراء<sup>(82)</sup> من واحد وأرخ أحدهما فقط، فهو للخارج كما سنذكره عن الكافي<sup>(83)</sup>.

فإن قلت: ما ذكر في الظهيرية والعمادية فيما إذا أرخا، وما نحن فيه قد انفرد ذو اليد بالتاريخ.

قلت: تاريخ ذي اليد منفرداً لا يعتبر كما قدمناه.

فإن قلت: ذاك في دعوى مطلق الملك.

قلت: انفرد<sup>(84)</sup> ذي اليد بدعواه بسبب الشراء كدعواه بمطلق الملك هنا لعدم تضمن الدفع كما قدمته، فمن ادعى مخالفته فعليه النقل . انتهى

وقد ذكر في كافي النسفي دعوى الرجلين لعين منقسمة لستة وثلاثين فصلاً غير ما ذكرته عن الظهيرية والعمادية، فإنه لم ينص عليه، فنقلت عباراتهم لتتميم الفائدة؛ حيث قال: اعلم أن الرجلين إذا ادعيا عيناً وبرهنا فلا يخلو؛ إما أن ادعيا ملكاً مطلقاً أو إرثاً أو شراءً، وكل قسم ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو يد<sup>(85)</sup> أحدهما، وكل وجه على أربعة أقسام؛ لأنه إما أن لم<sup>(86)</sup> يؤرخا أو أرخا [تاريخاً واحداً أو أرخا]<sup>(87)</sup>؛ وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر، وجملة ذلك ستة وثلاثون فصلاً.

### [حالة ادعاء الملك المطلق]<sup>(88)</sup>

أما إذا ادعياه ملكاً مطلقاً والعين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً وبرهنا يقضى بينهما نصفين؛ لاستوائهما في الحجة.

وإن أرخا وتاريخ أحدهما أسبق، يُقضى للأسبق؛ لأنه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره، فيُقضى بالملك له، ثم لا يُقضى بعده لغيره إلا إذا تلقى الملك منه، ومن ينازعه لا يتلقى عنه<sup>(89)</sup> فلا يُقضى له به.

وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعند أبي حنيفة لا عبرة للتاريخ، ويُقضى بينهما نصفين؛ لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه؛ لأنه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه، ويحتمل أن يكون متأخراً عنه،



فجعل مقارناً رعاية<sup>(90)</sup> للاحتمالين. وعند أبي يوسف للذي أرخ؛ لأنه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقيناً، ومن لم يؤرخ يثبت للحال يقيناً، وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه. وعند محمد<sup>(91)</sup> يقضى لمن أطلق؛ لأن دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الأصل، ودعوى المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ. ولهذا يرجع الباعه بعضهم على بعض، ويستحق الزوائد المتصلة [به]<sup>(92)</sup> والمنفصلة، فكان المطلق أسبق تاريخاً، فكان أولى.

وهذا إذا كان المدعى في يد ثالث، فإن كان في يدهما فكذا الجواب؛ لأنه لم يترجح أحدهما على الآخر باليد، ولم ينحط حاله عن حال الآخر باليد.

وإن كان في يد أحدهما، فإن أرخا تاريخاً واحداً أو لم<sup>(93)</sup> يؤرخا فهو للخارج؛ لأن بينته أكثر إثباتاً. وإن أرخا وتاريخ أحدهما أسبق، فهو لأسبقهما تاريخاً لما مر. وعن محمد أنه رجع عن هذا القول، وقال لا يقبل<sup>(94)</sup> بينة ذي اليد على الوقت ولا على غيره؛ لأن البينتين قامتتا على مطلق الملك، ولم يتعرضا لجهة الملك، فاستوى التقدم والتأخر، فيقضى للخارج. ولهما<sup>(95)</sup> أن البينة مع التاريخ تتضمن معنى الدفع، فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت، فثبوته لغيره بعد لا يكون إلا بالتلقي منه، فصارت بينة ذي اليد بذكر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج، على معنى أنها لا تصح إلا بعد إثبات التلقي من قبله، وبينته على الدفع مقبولة، وعلى هذا إذا كانت الدار في أيديهما، فصاحب الوقت الأول أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يكون بينهما.

وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فعند أبي يوسف يُقضى للمؤرخ؛ لأن بينته أقدم من المطلق، كما لو ادعى رجلان شراء من واحد وأرخت [بينة]<sup>(96)</sup> أحدهما دون صاحبه كان صاحب التاريخ أولى. وعند أبي حنيفة ومحمد يُقضى للخارج، ولا عبرة للوقت؛ لأن بينة ذي اليد إنما تقبل إذا كانت متضمنة معنى الدفع، وهنا<sup>(97)</sup> وقع الاحتمال في معنى الدفع؛ لوقوع الشك في وجوب<sup>(98)</sup> التلقي من جهته؛ لجواز أن شهود الخارج لو وقتوا لكان أقدم، فإذا وقع الشك في تضمينه معنى الدفع فلا تقبل مع الشك والاحتمال<sup>(99)</sup>.

#### [حالة ادعاء الإرث]<sup>(100)</sup>

وإن ادعى كل واحد منهما الإرث: فإن كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفان؛ لاستوائهما في الحجة.

وإن أرخا وأحدهما أسبق تاريخاً، فهو لأسبقهما تاريخاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الآخر، وكان أبو يوسف يقول أولاً يُقضى به بينهما نصفين في الإرث والمطلق، ثم رجع إلى ما قلنا. وقال محمد في

رواية أبي حفص<sup>(101)</sup> كما قاله<sup>(102)</sup> أبو حنيفة، وقال في رواية أبي سليمان<sup>(103)</sup> لا عبرة للتاريخ في الإرث، فيقضى بينهما نصفين، وإن سبق تاريخ أحدهما؛ لأنهما لا يدعيان الملك ابتداء بل لمورثهما ثم يجزانه إلى أنفسهما، ولا تاريخ لملك المورثين، فصار كما لو حضر المورثان وبرهننا على الملك المطلق، حتى لو كان لملك المورثين تاريخ يقضى لأسبقهما.

وإن أَرَّحَ أحدهما ولم يُؤرِّخ الآخر فُقضى بينهما نصفين إجماعاً؛ لأنهما ادعيا تلقي الملك من رجلين، فلا عبرة للتاريخ. وقيل: يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف.

ولو كان العين في أيديهما فكذا الجواب.

وإن كان العين في يد أحدهما ولم يُؤرِّخا أو أَرَّحا تاريخاً واحداً يُقضى للخارج.

وإن أَرَّحا وتاريخ أحدهما أسبق فهو لأسبقهما تاريخاً، وعند محمد للخارج؛ لأنه لا عبرة للتاريخ هنا.

وإن أَرَّح أحدهما ولم يُؤرِّخ الآخر، فهو للخارج إجماعاً. وقيل: عند أبي يوسف للمؤرِّخ.

#### [حالة الدَّعاء الشراء] <sup>(104)</sup>

وإن ادعيا الشراء من واحد ولم يُؤرِّخا أو أَرَّحا تاريخاً واحداً، فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجة.

وإن أَرَّحا وأحدهما أسبق تاريخاً، يُقضى لأسبقهما تاريخاً اتفاقاً. بخلاف ما لو ادعيا الشراء من رجلين؛ لأنهما لا يثبتان الملك به لبائعهم<sup>(105)</sup>، ولا تاريخ لملك البائعين، فتاريخه لملكه لا يعتد به، وصار كأنهما حضرا وأقاما البينة على الملك بلا تاريخ، فيكون بينهما، أما هنا فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل، وإنما اختلفا في التلقي منه، وهذا الرجل أثبت التلقي لنفسه في وقت لا ينازعه فيه صاحبه، فيقضى له به، ثم لا يقضى به لغيره إلا إذا تلقى منه، وهو لا يتلقى منه.

وإن أَرَّح أحدهما ولم يُؤرِّخ الآخر، فهو للخارج<sup>(106)</sup> اتفاقاً؛ لأنه أثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى به له<sup>(107)</sup> حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه، بخلاف ما لو ادعيا الشراء من رجلين، ووقت أحدهما ولم يوقت الآخر، فإنه يُقضى نصفين؛ لأن كل واحد منهما تمَّ خصم عن بائعه في إثبات الملك له، وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملك بائعه، فلعل ملك البائع الآخر أسبق، فلهذا قضينا بينهما، وهنا اتفقا على أن الملك لبائع واحد، فحاجة كل واحد منهما إلى إثبات سبب الانتقال إليه، لا إلى إثبات الملك للبائع، وسبب الملك في حق من وقت شهوده أسبق، فكان هو بالمدعى أحق.

وإن كان العين في أيديهما، فهو بينهما إلا إذا أَرَّحا وتاريخ أحدهما أسبق، فحينئذ يُقضى لأسبقهما تاريخاً.

وإن كان في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء أَرَّخ أو لم يُؤرِّخ إلا إذا أَرَّخا وتاريخ الخارج أسبق، فيُقضى به للخارج. انتهى عبارة الكافي<sup>(108)</sup>.

وعلمت ما يزيد<sup>(109)</sup> به تصوير المسألة عن حصره في الستة والثلاثين فصلاً<sup>(110)</sup> بما نقلناه عن الظهيرية والعمادية، وقد ذكر في الكافي وغيره<sup>(111)</sup> زيادة تصوير<sup>(112)</sup> بما إذا ادعيا نتاجاً أو أحدهما أو نتاجاً وملكاً مطلقاً أو بسبب إلى غير ذلك مما لا حاجة لنا في إيراده لزيادته على ما يخصنا، ولولا الاحتياج لما ذكرته عن الكافي ما سطرت عبارته، خشية الإطالة مما لا اضطرار إليه فيما يخصنا، فإن الذي قدمته قبله هو عين المسألة.

ولله الحمد والمنة، ونسأله متوسلين بحبيبه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن يدخلنا الجنة وأن يجيرنا من النار، فإنه الكريم الغفار [الحليم الستار]<sup>(113)</sup>.

## الهوامش:

- (1) - سورة آل عمران : 102.
- (2) - سورة النساء : 1 .
- (3) - سورة الأحزاب : 70-71.
- (4) - ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت: 1067 هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسیکا، إستانبول - تركيا ، الطبعة الأولى: 2010 م (33/2) وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت: 1111هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت. (38/2) وفوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر العلامة مصطفى بن فتح الله الحموي (ت: 1123هـ)، دار النوادر - سورية ، الطبعة الأولى 1432هـ (550/3) والتقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر في أخبار القرن الحادي عشر، جعفر بن السيد حسن البرزنجي المدني (ت: 1177هـ)، دار الكتب العلمية ، ط/ الأولى 2018م (ص161) وعقد الجواهر والدرر، محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، تحقيق: إبراهيم أحمد، مكتبة تريم الحديثة، الطبعة الأولى 1424هـ (ص297) والفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (ت: 1304هـ)، الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1324 هـ. (ص58).
- (5) - ينظر: المراجع السابقة .
- (6) - ينظر: فوائد الارتحال ونتائج السفر (551/3) والتقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر (ص163) وعقد الجواهر والدرر، والفوائد البهية في تراجم الحنفية، المراجع السابقة. وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م. (1/292) والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م، (2/208) ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المنفى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت. (3/265).
- (7) - ينظر: المراجع السابقة .
- (8) - ينظر: خلاصة الأثر (180/3 - 185) وعقد الجواهر والدرر (ص29 - 33) والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت (1/491) والأعلام (5/12).
- (9) - ينظر: خلاصة الأثر (282/2 - 283) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (2/522)
- (10) - ينظر: خلاصة الأثر (4/301)
- (11) - ينظر: خلاصة الأثر (3/157 - 160)
- (12) - ينظر: خلاصة الأثر (2/238)
- (13) - ينظر: خلاصة الأثر (2/285 - 287)
- (14) - ينظر: خلاصة الأثر (1/176) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (2/408، 469 - 471) وعقد الجواهر والدرر (ص345) والأعلام (1/92) ومعجم المؤلفين (1/152).
- (15) - ينظر: عقد الجواهر والدرر (ص395) وهدية العارفين (1/164-165) والأعلام (1/239) ومعجم المؤلفين (2/93).
- (16) - ينظر خلاصة الأثر (2/221) وتاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: 1237هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت (1/120).
- (17) - ينظر: خلاصة الأثر (1/408-410) والأعلام (1/317).

- (18) - ينظر: عجائب الآثار (118/1)
- (19) - ينظر: عجائب الآثار (121/1)
- (20) - ينظر: خلاصة الأثر (266/3)
- (21) - ينظر: خلاصة الأثر (412-411/3) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (230/1 - 233)
- (22) - ينظر: خلاصة الأثر (415 - 414/3)
- (23) - ينظر: خلاصة الأثر (459/3) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (311/1)
- (24) - ينظر: خلاصة الأثر (39/2) وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: 1941م، (1865/2) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (33/2) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (551/3) والتقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر (ص162) وعقد الجواهر والدرر (ص297) وهدية العارفين (292/1) والأعلام (208/2)
- (25) - ينظر: المراجع السابقة .
- (26) - ينظر: هدية العارفين (292/1) وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. (464/4).
- (27) - ينظر: كشف الظنون (1982/2) والفوائد البهية (ص58) واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادوارد كرنيليوس فاندريك (ت: 1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البيلاوي، الناشر: مطبعة التأليف (الملال) - مصر، عام النشر: 1313 هـ - 1896 م. (ص147).
- (28) - ينظر: كشف الظنون والفوائد البهية المرجع السابق، وهدية العارفين (293/1) وإيضاح المكنون (126/3)
- (29) - ينظر: الفوائد البهية المرجع السابق، وهدية العارفين (292/1) وإيضاح المكنون (464/4) .
- (30) - ينظر: خلاصة الأثر: (2/39) وهدية العارفين: (5/292 - 293) وإيضاح المكنون (14/3، 17، 21، 24، 33، 37، 57، 77، 89، 113، 115، 126، 134، 154، 159، 182، 182، 195، 227، 241، 402/4، 408، 413، 445) الأعلام (208/2) ومعجم المؤلفين (265/3).
- (31) - ينظر: خلاصة الأثر (2/38) والفوائد البهية (ص59).
- (32) - ينظر ترجمته: خلاصة الأثر (277/3) والأعلام (175/5) ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى 2003م (447/4).
- (33) - خلاصة الأثر (38/2 - 39) .
- (34) - ينظر ترجمته: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت: 1206هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م. (178/4) وعجائب الآثار (71/1 - 72) والأعلام (238/7) وهدية العارفين (443/2) ومعجم المؤلفين (267/12).
- (35) - فوائد الارتحال ونتائج السفر (551/3) . وينظر: التقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر ص162.
- (36) - ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (33/2) وخلاصة الأثر (38/2) وفوائد الارتحال ونتائج السفر (550/3) والتقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر (ص161) وعقد الجواهر والدرر (ص297) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص58) وهدية العارفين (292/1) والأعلام (208/2) ومعجم المؤلفين (265/3).
- (37) - إيضاح المكنون (413/3)

- (38) - هدية العارفين (293/1)
- (39) - معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، إعداد: علي رضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م. (850/2).
- (40) - ينظر: كشف الظنون (1226/2) وأسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاده» الحنفي (ت: 1078هـ)، المحقق: د. محمد التونجي، الناشر: دار الفكر - دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، 1403هـ/ 1983م، (ص221) والفوائد البهية (ص156) وهدية العارفين (111/2) والأعلام (320/5) ومعجم المؤلفين (303/8).
- (41) - ينظر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت: 1010هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الطبعة بدون. (894) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (119/2) وكشف الظنون (1516/2) وهدية العارفين (387/1).
- (42) - ينظر: كشف الظنون (1270/2) وهدية العارفين (560 /1) ومعجم المؤلفين (203/5) ومعجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (1711/3).
- (43) - ينظر: كشف الظنون (566/1) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (308/3) والأعلام (165/7) ومعجم المؤلفين (152/12) ومعجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (1711/3).
- (44) - ينظر: كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، محمود بن سليمان الرومي الكنفوي (ت: 990هـ)، اعتنى به: عبد اللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 2018 م. (291/1) وكشف الظنون (2022/2) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص58) ومعجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» (783/2).
- (45) - ينظر: كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار (75/1).
- (46) - ينظر: الجواهر المضبية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: 775هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة بدون. (519/2- 520) وتاج التراجم، زين الدين أبو العدل قاسم بن فطوينا السوداني الجمالي الحنفي (ت: 879هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992م. (144) والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م. (446 /2) وكشف الظنون (1516/2) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (323/2) والأعلام (210/4).
- (47) - ينظر: كشف الظنون (1599/2).
- (48) - ينظر: كشف الظنون (823/1) وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (306/3) هدية العارفين (404/2) والأعلام (161/7) ومعجم التاريخ (5/3568).
- (49) - ينظر: كشف الظنون (1199/2) والفوائد البهية (ص184) والأعلام (328/6) ومعجم المؤلفين (123/11) ومعجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ - 1928 م. (190/2).
- (50) - ينظر: كشف الظنون (1516/2) وهدية العارفين (464 /1) ومعجم المؤلفين (32 /6).
- (51) - زيادة من (ب) .
- (52) - في (أ): الله ، والمثبت من (ب) .
- (53) - زيادة من (ب) .

- (54) - الخارج: هو البريء عن وضع اليد على عين والتصرف بها تصرف الملاك يعني يطلق الخارج على من لم يضع يده على العين وعلى من لم يتصرف بها تصرف الملاك. ينظر: درر الحكماء في شرح مجلة الأحكام (333/4)
- (55) - سقطت من (ب) .
- (56) - زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم: كان إماماً، عالماً عاملاً، مؤلفاً مُصنفاً، ماله في زمنه نظيرٌ، له تصانيف، منها: (الأشباه والنظائر) و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق) و (الرسائل الزينية) وغيرها (ت: 970هـ) . ينظر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية (864) والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة (137/3 - 183) وشذرات الذهب (358/8) والتعليقات السننية على الفوائد البهية (ص134 - 135) والأعلام (64/3)
- (57) - أي ملك المال، قيد الملك بالمطلق احترازاً عن المقيّد بدعوى النتائج، وعن المقيّد بما إذا ادعى تلقي الملك من واحد وأحدهما قابض، وبما إذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق، فإن في هذه الصورة تقبل بينة ذي اليد بالإجماع. ينظر: العناية شرح الهداية (173/8) ودرر الحكماء شرح غرر الأحكام (344/2)
- (58) - ذو اليد هو الواضع اليد على عين بالفعل أو الذي يشبه تصرفه تصرف الملاك. ينظر: درر الحكماء في شرح مجلة الأحكام (331/4).
- (59) - الفتاوى الظهيرية، لظهير الدين، أبي بكر محمد بن أحمد القاضي، البخاري، الحنفي. (ت: 619هـ). ينظر: كشف الظنون (1226/2).
- (60) - البحر الرائق شرح كنز الدقائق (204/7) .
- 61- الفصول العمادية في فروع الحنفية، ويسمى: فُصول الإحكام لأصول الأحكام ، لجمال الدين بن عماد الدين الحنفي. رتبها على: أربعين فصلاً في المعاملات فقط. وقيل: لأبي الفتح: عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، السمرقندي الحنفي حفيد صاحب الهداية كان حياً سنة 651 إحدى وخمسين وستمائة. : كشف الظنون (1270/2) هدية العارفين (1/ 560) معجم المؤلفين (203/5) ومعجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (1711/3)
- (62) - زيادة من (ب) .
- (63) - الفصول العمادية، عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، صورة مخطوط بالمكتبة الأزهرية برقم (3002)، (ق54/ب).
- (64) - جامع الفصولين في الفروع، لبدر الدين: محمود بن إسرائيل، الشهير: بابن قاضي سماونه، الحنفي. (ت 823هـ) وهو كتاب مشهور؛ متداول في أيدي الحكماء، والمفتين، لكونه في المعاملات خاصة. جمع فيه بين فصول العمادي، وفصول الأسروشي. ينظر : كشف الظنون (566/1).
- (65) - أي بالرمز: بقوله: "في كفا فش".
- (66) - الكفاية شرح الهداية، لجلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني (ت: 767هـ). ينظر: كتابت أعلام الأخيار (291/1) وكشف الظنون (2022/2) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص58)
- (67) - فتاوى رشيد الدين، لرشيد الدين الوتاري محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالصائغ السنجي (ت: 598هـ). ينظر: كتابت أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار (75/1)
- (68) - جامع الفصولين في الفروع، بدر الدين محمود بن اسرائيل بابن قاضي سماونه الحنفي (ت 823هـ) المطبعة الأزهرية، الطبعة الأولى 1300هـ (111/1).

- (69) - عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي، كان فاضلاً مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض وشرح "الكنز" وسماه "تبيين الحقائق" (ت: 743 هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (519/2-520) "تاج التراجم (144) و"الدرر الكامنة" (2/446) الأعلام (210/4).
- (70) - الإمام، المجتهد، العلامة، المحدث، قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي. مولده في سنة ثلاث عشرة ومائة. أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة وهو المقدم من أصحابه، وولي القضاء لثلاثة خلفاء المهدي والهادي والرشيد. (ت: 182هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م. (585/8) والجواهر المضيفة (611/3) وتاج التراجم (ص315) والطبقات السننية في تراجم الحنفية (2697) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص225).
- (71) - في (ب): تُثبت. وهو موافق للتبيين
- (72) - تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (320/4)
- (73) - في التبيين: كَذَلِكَ.
- (74) - سقط من (ب) .
- (75) - المرجع السابق (321/4) .
- (76) - مجمع البحرين، وملتقى النهرين في فروع الحنفية، للإمام، مظفر الدين: أحمد بن علي بن ثعلب، المعروف: بابن السعادي، البغدادي، الحنفي، (ت: سنة 694هـ). وله شروح منها: 1- تشنيف المسمع، في شرح المجمع، لأحمد بن محمد بن شعبان الطرابلسي، المغربي. 2- المستجمع للبدر العيني . 3- المنيع في شرح المجمع، لشهاب الدين أحمد بن إبراهيم العيتابي. ينظر: كشف الظنون (1599/2).
- (77) - الفصول العمادية (ق 52/ب - 53/أ) .
- (78) - ذخيرة الفتاوى، المشهورة: ب (الذخيرة البرهانية)، للإمام، برهان الدين: محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري، (ت: سنة 616هـ). اختصرها من كتابه المشهور ب (المحيط البرهاني). ينظر: كشف الظنون (823/1)، ومعجم التاريخ (5/3568).
- (79) - في (ب): أو في .
- (80) - درر الحكام شرح غرر الأحكام (345/2) .
- (81) - الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد: سنة ثمانين، في حياة صغار الصحابة. عني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك. (ت: 150هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (6/390) و الجواهر المضيفة (49/1) الطبقات السننية في تراجم الحنفية (86/1) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص5) .
- (82) - في (ب): أو الشراء .
- (83) - الكافي شرح الوايي في فروع الحنفية، لعبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبي البركات النسفي الحنفي (ت: 710هـ). ينظر: كشف الظنون (2/1516) وهدية العارفين (1/464) ومعجم المؤلفين (6/32).
- (84) - في (ب): انفراد، وهي الصواب .
- (85) - في (ب): أو في يد .
- (86) - سقطت من (ب)
- (87) - سقطت من (أ) وهي في (ب) والكافي وجامع الفصولين .
- (88) - ينظر للمسألة: شرح «أدب القاضي للخصاف (ت: 261هـ)»، برهان الأئمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري المعروف بالصدر الشهيد (ت: 536هـ)، المحقق: محيي هلال السرحان، الناشر: مطبعة الارشاد، بغداد - العراق، الطبعة الأولى 1397 هـ -



1977م، (236/3) وطريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، محمد بن عبد الحميد الأسمندي (552 هـ)، حققه وعلق عليه محمد زكي عبد البر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة: الثانية، 1428 هـ - 2007 م، (ص402 رقم 165) والغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص الحنفي (المتوفى: 773 هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى 1406-1986 هـ. (ص184) والجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيديّ اليمني الحنفي (المتوفى: 800 هـ)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، 1322 هـ. (211/2) والبنية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م. (325/9) وكمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر، محمد بن ولي بن رسول الإزميري الحنفي (ت: 1165 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2017 م. (101/11) والفقه الإسلامي وأدلته، وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق، الطبعة: الرابعة. (6001/8).

(89) - في الكافي: منه .

(90) - سقط من (ب) .

(91) - العلامة، فقيه العراق، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الكوفي، صاحب أبي حنيفة. ولد: بواسط، ونشأ بالكوفة. وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف. أخذ عنه: الشافعي وأبو عبيد، وآخرون. ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبحره في الفقه، يضرب بذكائه المثل. (ت: 189 هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (9/136) و الجواهر المضيئة (3/122) وتاج التراجم (ص237) والطبقات السننية في تراجم الحنفية (1951) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص136).

(92) - زيادة من (ب) .

(93) - في (ب) : ولم .

(94) - في (ب) : تقبل .

(95) - أي لأبي حنيفة وأبي يوسف .

(96) - سقطت من (أ) . والمثبت من (ب) والكافي.

(97) - في (ب) : وههنا .

(98) - في (ب) : وقوع.

(99) - ينظر للمسألة: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (4/320) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (ت: 844 هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. (ص100) والعناية شرح الهداية (8/263) وفتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: 861 هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. (8/263) وجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: 1078 هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ. (277/2).

(100) - ينظر للمسألة : معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص100) وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م. (6/233) وكمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر (11/104) وقرّة عين الأخيار لتكملة رد المحتار (8/135).

(101) - أحمد بن حفص البخاري، الفقيه العلامة، شيخ ما رواء النهر، فقيه المشرق. ولد سنة 150 هـ. ارتحل في طلب العلم، وصحب محمد بن الحسن مدة، وهو معروف عند الحنفية بأبي حفص الكبير. وقد انتهت إليه رئاسة الأحناف ببخارى. أحد الرواة المشهورين لكتاب

- (الأصل للإمام محمد بن الحسن. (ت: 217هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (157/10) والجواهر المضيفة (166/1) وتاج التراجم (ص94) والطبقات السننية في تراجم الحنفية (191) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص18).
- (102) - في (ب) : قال .
- (103) - موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني، العلامة الإمام، أخذ الفقه عن أبي يوسف ومحمد جميعاً، وروى عنهما الكتب والأمالى. كان صدوقاً محبوباً إلى أهل الحديث وكان من الورع والدين وحفظ الفقه والحديث بالمنزلة الرفيعة، أحد الرواة المشهورين لكتاب الأصل للإمام محمد بن الحسن. (وقد توفي بعد المائتين). ينظر: سير أعلام النبلاء (194/10) والجواهر المضيفة (518/3) وتاج التراجم (ص298) والطبقات السننية في تراجم الحنفية (2564) والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص216).
- (104) - ينظر للمسألة: المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414هـ - 1993م. (58/17) والمحيط البرهاني في الفقه النعماني، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت: 616هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2004م. (30/9) وبدائع الصنائع (237/6) والعناية شرح الهداية (173/8) ولسان الحكام في معرفة الأحكام، أحمد بن محمد بن محمد، ابن الشَّحْنَة الثقفي الحلبي (ت: 882هـ)، الناشر: الباي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1393 - 1973م. (ص230) وكمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر (105/11) والفقه الإسلامي وأدلته (6011/8).
- (105) - في الكافي وجامع الفصولين : لأئمة يثبتان الملك لبايعهما.
- (106) - في الكافي وجامع الفصولين : للمؤرخ .
- (107) - في (ب): له به .
- (108) - الكافي في الفروع (ق 244/ب - 245/أ) .
- (109) - في (ب): نزيد .
- (110) - ذكر ابن نجيم أن هذا التقسيم ليس بحاصر بقوله: هذا التقسيم ليس بحاصر والصواب أن يقال إذا ادعى عينا، فإما أن يدعي ملكا مطلقا أو ملكا بسبب متحد قابل للتكرار أو غير قابل له أو مختلف أحدهما أقوى من الآخر أو مستويان من واحد أو من متعدد أو يدعي أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب أو أحدهما ما يتكرر والآخر ما لا يتكرر فهي تسعة، وكل منها إما أن يبرهن أو يبرهن أحدهما فقط أو لا يبرهان لواحد منهما ولا مرجح أو لأحدهما مرجح، فهي أربعة صارت اثنين وثلاثين وكل منها إما أن يكون المدعى في يد ثالث أو في يدهما أو في يد أحدهما فهي أربعة صارت مائة وثمانية وعشرين، وكل منها على أربعة: إما أن لم يؤرخا أو أرخا واستويا أو سبق أحدهما أو أرخ أحدهما صارت خمسمائة واثني عشر. البحر الرائق (235/7)
- قال صاحب حاشية قرة عيون الأخبار: وقد أوصلها في التسهيل لجامع الفصولين إلى سبعة آلاف وستمائة وسبعين مسألة، وأفردها برسالة خاصة. قرة عين الأخبار لتكملة رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (132/8).
- (111) - ينظر: جامع الفصولين (64/1) البناء شرح الهداية (405/9) والبحر الرائق (243/7) وجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر (278/2) وقررة عين الأخبار لتكملة رد المختار (142/8)
- (112) - في (ب): تصويرها
- (113) - سقط من (ب)

## قائمة المصادر والمراجع:

## القرآن الكريم.

1. أسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاده» الحنفي (ت: 1078هـ)، المحقق: د. محمد التونجي، الناشر: دار الفكر - دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، 1403هـ/ 1983م.
2. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
3. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ادوارد كرنيليوس فانديك (ت: 1313هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البيلاوي، الناشر: مطبعة التأليف (الhalal) - مصر، عام النشر: 1313 هـ - 1896 م.
4. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
5. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
6. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
7. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت .
8. البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العينتاي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
9. تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوْبغا السوداني الجمالي الحنفي (ت: 879هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992م.
10. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: 1237هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت.
11. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشُّلِّي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743 هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشُّلِّي (ت: 1021 هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1313هـ.
12. النقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر في أخبار القرن الحادي عشر، جعفر بن السيد حسن البرزنجي المدني (ت: 1177هـ)، دار الكتب العلمية ، ط/ الأولى 2018م
13. جامع الفصولين في الفروع، بدر الدين محمود بن اسرائيل بابن قاضي سماونه الحنفي، (ت: 823هـ) المطبعة الأزهرية، الطبعة الأولى 1300 هـ .
14. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت: 775هـ)، تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة بدون.
15. الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (المتوفى: 800هـ)، الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، 1322هـ.

16. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحيي الحموي الأصل،  
الدمشقي (ت: 1111هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.
17. درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا أو منلا أو المولى خسرو (ت: 885هـ). دار إحياء  
الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة
18. درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي (ت: 1353هـ)، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجليل،  
الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م
19. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)،  
المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد خان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد/ الهند، الطبعة: الثانية،  
1392هـ/ 1972م.
20. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت:  
1206هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
21. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي  
خليفة» (ت: 1067 هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسيا، إسطنبول - تركيا ، الطبعة الأولى:  
2010 م
22. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: 748هـ)، المحقق : مجموعة  
من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م.
23. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي (ت: 1089هـ)، حققه:  
محمود الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م
24. شرح «أدب القاضي للخصاف (ت: 261هـ)»، بهان الأئمة حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري المعروف  
بالصدر الشهيد (ت: 536هـ)، المحقق: محيي هلال السرحان، الناشر: مطبعة الارشاد، بغداد - العراق، الطبعة الأولى  
1397 هـ - 1977م.
25. الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت: 1010هـ)، تحقيق: د. عبد  
الفتاح محمد الحلوة، دار الرفاعي
26. طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف، محمد بن عبد الحميد الأسمندي (ت: 552هـ)، حققه وعلق عليه محمد زكي  
عبد البر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
27. عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي باعلوي، تحقيق: إبراهيم أحمد، مكتبة  
ترجم الحديثة، الطبعة الأولى 1424هـ.
28. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين الباري (ت: 786هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون  
طبعة وبدون تاريخ.
29. الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة، عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدين، أبو حفص  
الحنفي (ت: 773هـ)، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1406-1986 هـ.
30. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: 861هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة:  
بدون طبعة وبدون تاريخ.
31. الفصول العمادية، عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، صورة مخطوط بالمكتبة الأزهرية برقم (3002).
32. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة بن مصطفى الرُّحَيْلِي، الناشر: دار الفكر - سوربة - دمشق، الطبعة الرابعة.
33. فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، العلامة مصطفى بن فتح الله الحموي (ت: 1123هـ)، دار  
النوادر - سورية ، الطبعة الأولى 1432هـ

34. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبو الحسنات محمد عبد الحي الكنوي الهندي (ت:1304هـ)، الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1324 هـ.
35. قرة عين الأخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، علاء الدين محمد بن محمد أمين المعروف بابن عابدين، (ت: 1306هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
36. الكافي شرح الوافي في الفروع الحنفية، لعبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبي البركات النسفي الحنفي (ت: 710هـ). صورة لمخطوط، مصدرها المدرسة الحنفية:  
<https://archive.org/details/NesefiKafiFAZILAHMEDPS612>
37. كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، محمود بن سليمان الرومي الكفوي (ت:990هـ)، اعتنى به: عبداللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 2018م.
38. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: 1941م.
39. كمال الدراية وجمع الرواية والدراية من شروح ملتقى الأبحر، محمد بن ولي بن رسول الإزميري الحنفي (ت:1165هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2017م.
40. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997م.
41. لسان الحكام في معرفة الأحكام، أحمد بن محمد بن محمد، ابن الشَّحْنَة الثقفي الحلبي (ت:882هـ)، الناشر: الباي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1393 - 1973م.
42. الميسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت:483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414 هـ - 1993م.
43. مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي (ت: 1078هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
44. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت:616هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004م.
45. معجم الأدياء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 2003م.
46. معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»، إعداد: علي الرضا قره بلوط، أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.
47. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إلبان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ - 1928م.
48. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة بدون .
49. معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (ت: 844هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
50. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباياني البغدادي (ت: 1399هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول 1951م.

**The judgment is in favor of a non-manual evidence  
For the sign Hassan bin Ammar al-Sharbalali (1069 H)  
Study and investigation**

Dr. Issa Mubarak Salem Ajra

Dr.. Saleh Mubarak Dikik

**Abstract**

The research in our hands, entitled "The judgment entrusted with the weightless evidence of the great figure, Hassan bin Ammar al-Sharbalali ( 1069 H ), study and investigation," includes the discussion of a matter of conflict of evidence in the flaps of the judiciary, The author of the book, in which the author has collected many copies of the Hanafi Imams who support the weighting of the evidence of the outside on the hand (inside), with the discussion of those quotations and sayings, and mentioned some of the problems and explanations and answer them.

The nature of the research required that it consist of an introduction and two parts: the first for the study and the second for the text.

Introduction: Is a statement of the content of the message and the motivation and importance of studying it .

The first section, which is specific to the study, includes two sections: the first to introduce the author's personal and scientific life; and second: to define the message to be achieved.

The second part is the text of the manuscript, which includes the text, which achieves a scientific investigation according to the rules and methods of achieving the recognized manuscripts

## صيغة الأمر في اللغة ودلالته عند الأصوليين

د. صادق محمد ناجي الأبيض\*

### الملخص:

حاول هذا البحث بيان صيغة الأمر عند الأصوليين، وما تدل عليه من معاني لغوية وأحكام شرعية. فالأصوليون قد اختلفوا بشأن مسائل الأمر هذه، فمنهم من نازع في وجود صيغة الأمر ذاتها، ومنهم من أثبتها وجمهور الأصوليين يثبتونها، ثم نظر الأصوليون في المعاني اللغوية التي تدل عليها هذه الصيغة، فمنهم من اقتصر على معنيين فقط، ومنهم من توسع إلى أن وصلت عنده هذه المعاني إلى ما يزيد على ثلاثين معنىً.

أما في دلالة الأمر على الأحكام فقد اختلف الأصوليون أيضا فيها، فمنهم من قصر هذه الدلالة على حكم الوجوب فقط، ومنهم من قصرها على الندب أو الإباحة، ومنهم من جعلها مشتركة بين هذه الأحكام التكليفية، ومنهم من اختار التوقف في هذه الدلالة حتى ترد القرينة على المعنى المراد. وقد تم بحث كل هذه الأمور المتعلقة بصيغة الأمر في خطة بحثية مكونة من مقدمة ومبحثين وخاتمة كما هي مدونة في أثناء هذا البحث.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإن الشريعة الإسلامية جاءت بالأوامر والنواهي كما جاءت بالقصاص والأمثال، وإن أَلْفَاظَ الأَمْرِ وصيغته قد استعملت في الشريعة الإسلامية لمعانٍ كثيرة وطرق مختلفة ومتنوعة، كما هو جارٍ في عرف العرب وعاداتهم في استعمالهم لهذا اللفظ وهذه الصيغة عند الاقتران بقرائن معينة تبين المعنى المراد، والغرض المقصود من هذا اللفظ هذه الصيغة. وفي حالات كثيرة ترد متجردة من جميع القرائن، وعند تجردها من القرائن فإنها تدل على معنى معين، هو الذي وردت حوله الأدلة الشرعية الكثيرة والمتنوعة، وكذلك استعمال اللغة العربية له، وهو الوجوب. غير أن بعض العلماء والأصوليين نازعوا في هذا الأمر محتجين ومستدلين بأدلة هي في نظرهم كافية للدلالة على ما ذهبوا إليه.

\* استاذ مساعد، بقسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة الريان

وفي هذا البحث عرض وصفي تحليلي لدلالة صيغة الأمر عند الأصوليين من حيث وجود الصيغة من عدمها، وكذلك دلالة الصيغة - في حالة اعتبار وجودها - واستعمالها في المعاني التي ذكرتها الشريعة الإسلامية واستعملها العرب عند وجود القرينة، ثم من حيث دلالتها على المعنى المراد عند عدم وجود قرينة، وما هو الراجح من كلام الأصوليين في ذلك.

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: صيغة الأمر في اللغة ومعناه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صيغة الأمر في اللغة.

المطلب الثاني: معاني صيغة الأمر.

المبحث الثاني: دلالة صيغة الأمر على الحكم الشرعي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بالوجوب.

المطلب الثاني: القائلون بالندب أو الإباحة.

المطلب الثالث: القائلون بالتوقف.

المطلب الرابع: القائلون بدلالة الأمر على الاشتراك بين الأحكام التكليفية.

المطلب الخامس: المذاهب الأخرى.

**منهجية البحث:**

1- اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي.

2- كتبت النصوص القرآنية من المصحف المدني وأضعاً اسم السورة ورقم الآية بعد النص القرآني في متن البحث.

3- خرجت الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بذكره مع رقمه دون الحكم عليه، وإن كان في غير الصحيحين ذكرته برقمه مردفاً ذلك بذكر الحكم عليه من كبار المختصين كابن حجر والألباني وغيرهما.

4- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم عدا الصحابة وأئمة المذاهب الفقهية لشهرتهم.

5- جعلت للبحث ملخصاً بالعربية وآخر بالإنجليزية ثم ختمته بخاتمة لأهم ما توصلت إليه.

6- أردفت البحث بالهوامش ثم المصادر.



## المبحث الأول: صيغة الأمر في اللغة ومعناه:

## تمهيد:

يضع الأصوليون عند بحثهم للأمر سؤالاً مفاده: هل للأمر صيغة معينة في اللغة تدل عليه وماهي هذه الصيغة أم أنه ليس له صيغة محددة ومعروفة، ولا تعرف له صيغة إلا من خلال القرائن الدالة على أن هذا اللفظ يدل على الأمر؟ وبعد اختلافهم في الصيغة اختلفوا - أي المبتون وجود صيغة معينة - في المعاني اللغوية التي تدل عليها هذه الصيغة. وللإجابة عن هذه التساؤلات فإننا نوزع هذا المبحث في مطلبين.

## المطلب الأول: صيغة الأمر في اللغة.

هل للأمر صيغة معينة تدل عليه أم أنه لا توجد صيغة محددة وإنما لا بد من وجود قرينة تدل على أن هذا اللفظ يراد به الأمر؟ اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

**المذهب الأول:** ذهب جماهير العلماء ومنهم الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي<sup>(1)</sup> وجماعة من أهل العلم كما قاله الشيخ أبو حامد<sup>(2)</sup> إلى أن له صيغة تدل على كونه أمراً إذا تجردت عن القرائن، وهو قول البلخي<sup>(3)</sup>، قال ابن السمعاني<sup>(4)</sup>: وبه قال عامة أهل العلم. ذهبوا إلى أن الأمر له صيغة موضوعة في اللغة<sup>(5)</sup>، وتدل عليه حقيقة بلا قرينة، وهي صيغة فعل الأمر: "افعل" ك"اكتب" وما يقوم مقامها من الألفاظ ك: المضارع المجزوم بلام الأمر وهي: "ليفعل" كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: 63] واسم فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: 105] والمصدر النائب عن فعله كقوله تعالى: ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابِ﴾ [محمد: 4]. وصيغ الأمر من الثلاثي "افعل" و "افعل" نحو ﴿وَأَسْمِعْ وَأَنْظُرًا﴾ [النساء: 46]، وافعل نحو: ﴿أَضْرِبِ بَعْضَكَ﴾ [الشعراء: 63] ومن الرباعي فَعْلِلَ نحو قرطس، وافعل نحو ﴿أَسْمِعْ﴾ [مریم: 38]، وفَعَّلَ نحو عَلَّمْ، وفاعل نحو ﴿بَعْدَ﴾ [سبأ: 19]، ومن الخماسي تَفَعَّلَ نحو ﴿تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: 11] وتفعَّلَ نحو تَقْرَطُنْ وتسرول، وتفاعل نحو تقاربوا، وانفعل نحو ﴿أَنْطَلِقُوا﴾ [المرسلات: 29]، وافنعل نحو ﴿وَأَسْتَمِعْ﴾ [ق: 41] وافعل نحو احمر، ومن السداسي استفعل نحو ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ﴾ [غافر: 55]، واففعول نحو اخشوشن، وافعال نحو احمار، وافعنل نحو اقعنسس، وافعول نحو اعلوط. وكذلك المصدر المفعول جزاء الشرط بحرف الفاء كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: 92] أي: فحرروا، وقوله: ﴿فَضْرِبِ الرِّقَابِ﴾ [محمد: 4] أي: فاضربوا الرقاب، وقوله: ﴿فَقَدِيَّةٌ مِّنْ﴾

﴿صِيَامٍ﴾ [البقرة: 196] أي: فافدوا، وقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184] أي: صوموا. (6) وإنما تخصص صيغة "افعل" بالذكر؛ نظراً لكثرة دوراتها في الكلام (7).

واستدل الجمهور على ذلك بأدلة، منها:

الدليل الأول: أن العرب قد وضعوا لما لا يحتاج إليه أسماء كالأسد، والهر، والسيف، والخمر، فمن باب أولى أن يضعوا صيغة للأمر تدل عليه؛ وذلك لأن الحاجة داعية إلى معرفة الأمر؛ لكثرة مخاطبات الناس به، فلا يمكن أن يتخاطبوا بغير صيغة، فدل هذا على أنهم وضعوا له صيغة وهو "افعل" (8).

الدليل الثاني: أن السيد لو قال لعبده: "اسقني ماء"، فلم يسقه، فإنه يستحق - عند أهل اللغة - الذم والتوبيخ، فلو لم تكن هذه الصيغة موضوعة للاستدعاء لما استحق ذلك (9).

الدليل الثالث: أنا نجد في العقل ضرورة أن من وجدت منه صيغة "افعل" يسمى أمراً، أما إذا لم توجد منه هذه الصيغة، فإنه لا يسمى أمراً، ولو كان الأمر أمراً لقيامه في النفس لسمي من لم يوجد منه ذلك أمراً (10).

الدليل الرابع: أن أهل اللغة قد قسموا الكلام على أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، فعبروا عن الأمر بـ"افعل"، وعبروا عن النهي بـ"لا تفعل"، وعبروا عن الخبر بـ"زيد في الدار"، وعبروا عن الاستخبار بقولهم: "هل جاء زيد؟"، ولم يشترطوا لذلك أية قرينة، فدل على أن "افعل" للأمر بمجرد ما من غير قرينة. وهذا التقسيم قد استفاد بين أهل اللسان كاستفاضة سخاء حاتم، وشجاعة عنتر (11).

الدليل الخامس: أنه يسبق إلى الفهم إذا أطلقت صيغة "افعل": أنها للأمر، ولا يسبق إلى الفهم إلا الحقيقة، أما غيره فلا يفهم إلا بواسطة قرينة، فلو كانت صيغة "افعل" مشتركة بين الأمر وغيره لما سبق إلى فهمنا أن السيد إذا قال لعبده: "افعل" أن ذلك أمر، فلما سبق ذلك إلى فهمنا دل على أنه حقيقة في الأمر مجاز في غيره، بخلاف الألفاظ المشتركة فلو قال السيد لعبده: "اصبغ الثوب"، أو قال: "أنت العين" فلا يسبق إلى فهمنا لون دون لون، ولا عين دون عين (12).

المذهب الثاني: أنه ليس للأمر صيغة في اللغة، وإنما صيغة "افعل" مشتركة بين الأمر وغيره، ولا يحمل على أحدهما إلا بقرينة. وهو مذهب أكثر الأشاعرة والمعتزلة. واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

الدليل الأول: أن هذه الصيغة - "افعل" - إما أن تثبت للأمر عن طريق العقل، وإما أن تثبت عن طريق النقل. فإن زعمتم أنها تثبت للأمر عن طريق العقل، فهذا باطل؛ لأن العقل لا مدخل له في اللغات، وإن

زعمتم أنها ثبتت للأمر عن طريق النقل، فهذا باطل أيضاً؛ لأن النقل قسمان: "متواتر" و"آحاد". فإن زعمتم أنها ثبتت للأمر عن طريق التواتر فباطل؛ لأنه لو ثبت ذلك عن هذا الطريق لعلمناه بالضرورة كما علمتموه، وإذا لم نعلمه دلاً على أنه لم تثبت أنها للأمر عن التواتر. وإن زعمتم أنها ثبتت للأمر عن طريق الآحاد فباطل؛ لأن الآحاد لا تثبت به قاعدة أصولية كهذه القاعدة، وهي: أن "افعل" صيغة للأمر؛ لأن الآحاد لا يفيد إلا الظن، والقاعدة الأصولية قطعية، والقطعي لا يثبت بالظني، إذن: لا أصل لإثبات هذه الصيغة.

وقد أجاب الجمهور عن ذلك بأجوبة منها:

الجواب الأول: أن هذا الدليل يقتضي المطالبة بالدليل على أن "افعل" صيغة للأمر، وهذا باطل؛ لأمرين: الأول منها: أن المطالبة بالدليل ليس بدليل. والأمر الآخر: على فرض أن المطالبة بالدليل دليل فإننا قد أقمنا أدلة على أن هذه الصيغة للأمر، وذلك من إجماع عقلاء العرب وأهل اللسان على ذم العبد إذا خالف هذه الصيغة، والذم على المخالفة دليل على أنها تختص بالأمر، وأن أهل اللغة قد فرقوا بين الأمر والنهي والخبر والاستخبار في أن كل واحد منها له صيغة تخصه، وأن "افعل" للأمر، وغير ذلك من الأدلة، ولا يمكن لكم أن تنكروا تلك الأدلة، ومن أنكرها فهو معاند.

الجواب الثاني: قولكم: "إن الظني لا يثبت القواعد الأصولية؛ لأنها قطعية" لا يسلم لكم به إلا إذا كانت القاعدة علمية، أما إذا كانت القاعدة عملية أو وسيلة إلى العمل كهذه القاعدة، فإنها تثبت بالظني؛ قياساً على الفروع.

الجواب الثالث: أنا نقبل هذا الدليل عليكم: فأنتم قلتم: إن "افعل" مشتركة بين الأمر وغيره، فمن أين أثبتتم ذلك: فإن قلتم: ثبت ذلك عن طريق العقل فهذا باطل؛ لما سبق، وإن قلتم: ثبت ذلك عن طريق النقل، فهذا باطل أيضاً؛ لما سبق، فأبي جواب لكم يكون هو جوابنا.

الدليل الثاني: أن هذه الصيغة - وهي: "افعل" - قد ترد والمراد بها الأمر، وقد ترد والمراد بها الإباحة، وقد ترد والمراد بها التعجيز، أو التهديد، وليس حملها على أحد هذه الوجوه بأولى من حملها على الآخر، فوجب التوقف فيها حتى تأتي قرينة ترجح أحد الوجوه؛ قياساً على "اللون". وقد أجاب عنه الجمهور بجوابين: الجواب الأول: أنه إذا وردت صيغة "افعل"، وهي مجردة عن القرائن فهي للاستدعاء، وهو: الأمر، ولا تحمل على غيره من الإباحة والتهديد والتعجيز وغيرها إلا بقرينة واضحة جلية.

الجواب الآخر: أنكم قسمتم صيغة "افعل" على اللفظ المشترك مثل "اللون"، وهذا القياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق؛ حيث إن لفظ "اللون" لم يوضع لشيء معين، أما صيغة "افعل" فإن العرب قد وضعوها لشيء معين، وهو: الاستدعاء، فمثلاً: لو أمر السيد عبده بأن يقوم بتلوين ثوبه، فقام العبد فلونه بأي لون شاء فإنه لا يستحق الذم ولا التوبيخ؛ لأن "اللون" لفظ مشترك بين جميع الألوان، لكن لو أمره وقال: "اسقني ماء" ولم يسقه فإنه يستحق الذم والتوبيخ؛ لأن "افعل" عند الإطلاق لا تحمل إلا على معنى معين، وهو: الاستدعاء<sup>(13)</sup>.

### المطلب الثاني: معاني صيغة الأمر:

أولاً: اختلف العلماء في عدد المعاني التي تدل عليها صيغة الأمر عمومًا: فذكر ابن الساعاتي<sup>(14)</sup> أنها تستعمل في خمسة عشر معنى<sup>(15)</sup>، وقال السيوطي<sup>(16)</sup> في شرح الكوكب الساطع: "أنها ترد لستة وعشرين معنى<sup>(17)</sup>، ومثله ذكر الشوكاني<sup>(18)</sup>. وأوصلها عبدالكريم النملة إلى ثلاثين معنى<sup>(19)</sup>، وأوصلها الزركشي<sup>(20)</sup> إلى ثلاثة وثلاثين معنى<sup>(21)</sup>. وسبب الخلاف أن بعض المعاني متقاربة جدًا، فبعضهم يرى هذين المعنيين أو هذه المعاني معنى واحدًا وبعضهم يراها معنيين مختلفين أو معاني مختلفة. ثانيًا: سنورد معاني صيغة الأمر على مذهب الإمام الزركشي، وهي أكثر عدد وصل إليه، وإلا فالمعاني لا تكاد تنضب كثرة، وكلها تعرف بمخارج الكلام وسياقه وبالدلائل التي يقوم عليها<sup>(22)</sup>، وهي ثلاثة وثلاثون معنى:

أحدها: الإيجاب، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43].

الثاني: الندب، كقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: 33].

الثالث: الإرشاد، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: 2]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَابَرْتُمْ بَيْنَ الرَّشْدِ وَمِثْلِهِ بِقَوْلِهِ: «سافروا تصحوا»، وأشار إلى الفرق بينه وبين الأول، فقال: وفي كل حتم من الله رشد، فيجتمع الحتم والرشد. وسماه الصيرفي<sup>(23)</sup>: الحض، وفرق القفال الشاشي<sup>(24)</sup> وغيره بينه وبين الندب بأن المندوب مطلوب لمنافع الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا، والأول فيه الثواب، والثاني لا ثواب فيه.

الرابع: التأديب، وعبر عنه البعض بالأدب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: 237]، قال: وليس في القرآن غيره. ومثله القفال "بالأمر بالاستنجاء باليسار"<sup>(25)</sup>، و"أكل الإنسان مما يليه"<sup>(26)</sup>. ومثله

ابن القطان<sup>(27)</sup> " بالنهي عن التعريس على قارعة الطريق"<sup>(28)</sup>، قال: فيسمى هذا أدباً، وهو أخص من الندب من وجه وأعم منه من وجه، فإن التأديب يختص بإصلاح الأخلاق، وكل تأديب ندب من غير عكس، وأعم منه كونه يعم المكلف وغير المكلف بخلاف الندب فإنه خاص بالمكلف<sup>(29)</sup>.

الخامس: الإباحة، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: 51]، وقوله: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3].

السادس: الوعد، كقوله تعالى: ﴿وَأَبَشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: 30].

السابع: الوعيد، ويسمى التهديد، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29] بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ﴾ [الكهف: 29]، وقوله: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40] بدليل قوله: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم: 30]. ومنهم من قال: التهديد أبلغ من الوعيد. ومثل محمد بن نصر المروزي<sup>(30)</sup> التهديد بقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ [الزمر: 15]، وقوله لإبليس: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتَ﴾ [الإسراء: 64].

الثامن: الامتنان، كقوله: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 172]، وسماه إمام الحرمين<sup>(31)</sup> الإنعام. وهو وإن كان بمعنى الإباحة لكن الظاهر منه تذكير النعمة، والفرق بينه وبين الإباحة أن الإباحة مجرد إذن، وأنه لا بد من اقتران الامتنان بذكر احتياج الخلق إليه، وعدم قدرتهم عليه، ونحو ذلك، كالتعرض في هذه الآية إلى أن الله تعالى هو الذي رزقه.

التاسع: الإنذار، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا﴾ [إبراهيم: 30]، وقوله تعالى: ﴿ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ [الحجر: 3]، والفرق بينه وبين التهديد من جهتين: إحداهما: الإنذار يجب أن يكون مقروناً بالوعيد كالأية، والتهديد لا يجب فيه ذلك بل قد يكون مقروناً به وقد لا يكون. والأخرى: أن الفعل المهدد عليه يكون ظاهره التحريم والبطلان، وفي الإنذار قد يكون كذلك وقد لا يكون.

العاشر: الإكرام، كقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوها بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر: 46].

الحادي عشر: السخرية، كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: 65]؛ لأنه لا يصح الأمر إلا بالمقدور عليه، وجعله الصيرفي وابن فارس من أمثلة التكوين. قال ابن فارس: وهذا لا يكون إلا من الله تعالى. ومثل بها ابن الحاجب<sup>(32)</sup> للتسخير، ومثل للإهانة بقوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: 50]،

قال: والفرق بينهما أن التسخير عبارة عن تكوينهم على جهة التبديل لمن جعلناهم على هذه الصفة، والإهانة عبارة عن تعجيزهم فيما يقدر عليهم أي: أنتم أحقر من ذلك. وقد نبه الزركشي إلى أن التعبير بـ(السخرية) أفضل من (التسخير)، فإن السخرية الهزء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسَخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسَخَّرُونَ﴾ [هود: 38] ، وأما التسخير فهو نعمة وإكرام كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [إبراهيم: 33].

الثاني عشر: التكوين، كقوله تعالى ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]، وسماه الغزالي والآمدي<sup>(33)</sup>: كمال القدرة. وسماه القفال والشيخ أبو إسحاق<sup>(34)</sup> وإمام الحرمين: التسخير، والفرق بينه وبين السخرية: أن التكوين سرعة الوجود عن العدم، وليس فيه انتقال إلى حال ممتهنة، بخلاف السخرية فإنه لغة: الذل والامتهان.

الثالث عشر: التعجيز، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بُرُوقَ مَنْ﴾ [البقرة: 23] ، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: 34]. والفرق بينه وبين التسخير أن التسخير نوع من التكوين، فإذا قيل: كونوا قردة معناه انقلبوا إليها، والتعجيز إلزامهم بالانقلاب ليظهر عجزهم لا لينقلبوا إلى الحجارة، ومثله الصيرفي والقفال بقوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: 50]، قال: ومعلوم أن المخاطبين ليس في قدرتهم قلب الأعيان، ولم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - ممن يخترع ويسخر، علم أن قوله كونوا كذا، تعجيز، أي: أنكم لو كنتم حجارة أو حديداً لم تمنعوا من جري قضاء الله عليكم. كذا جعله ابن برهان<sup>(35)</sup> والآمدي من أمثلة التعجيز. وقال ابن عطية<sup>(36)</sup> في تفسيره: "عندي في التمثيل به نظر، وإنما التعجيز حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب: كقوله: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: 168] ونحوه، وأما هذه الآية فمعناها كونوا بالتوهم، والتقدير كذا وكذا".

الرابع عشر: التسوية بين شيئين، نحو: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الطور: 16]، هكذا مثلوا به، وعلى هذا فقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ جملة مبينة مؤكدة لقوله: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾؛ لأن الاستواء لما لم يكن بالصريح أردفه مبالغة في الحسرة عليهم، ويحتمل أن يقال: إن صيغة "افعل" أو لا "تفعل" وحدها لا تقتضي التعجيز، ولا استعار لها بالتسوية إلا من جهة أن التخيير بين الشيئين يقتضي استواءهما فيما خير المخاطب به، أو يقال: إن صيغة "افعل" وحدها لم تقتض التسوية لكن المجموع المركب من "افعل" أو

لا "تفعل"، فعلى هذا لا يصدق عليه أن المستعمل صيغة الأمر من حيث هي صيغة الأمر، فلا يصح جعلهم هذا المثال من صيغة "افعل" وعذرهم أن المراد استعمالها حيث يراد التسوية بالكلام الذي هي فيه.

الخامس عشر: الاحتياط، ذكره القفال، ومثله بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «إذا قام أحدكم من النوم فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً»<sup>(37)</sup>، بدليل قوله: «فإنه لا يدري أين باتت يده»، أي: ففعل يده لاقت نجاسة من بدنه لم يعلمها فليغسلها قبل إدخالها لئلا يفسد الماء.

السادس عشر: الدعاء والمسألة، نحو: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران: 147].

السابع عشر: الالتماس، كقولك لنظيرك: افعل. وهذا أخص من إرادة الامتثال الآتي.

الثامن عشر: التمني، كقولك لشخص تراه: كن فلاناً كذا. مثله ابن فارس ونحوه تمثيل الأصوليين، كقول امرئ القيس:

ألا أيها الليل الطويلُ ألا انجلِ .....  
.....

فالمراد بقوله: انجل بمعنى الانجلاء لطوله، ونزلوا ليل الحب لطوله منزلة ما يستحيل انجلاؤه مبالغة، وإلا فانجلاء الليل غير مستحيل، ويجيء من هذا المثال السؤال السابق في التسوية، فإن المستعمل في التمني هو صيغة الأمر مع صيغة "إلا" لا الصفة وحدها، فالأحسن مثال ابن فارس.

التاسع عشر: الاحتقار، كقوله تعالى: ﴿الْقَوْمَ مَا أَنْتُمْ مُّقْتَبُونَ﴾ [يونس: 80]، يعني أن السحر وإن عظم شأنه ففي مقابلة ما أتى به موسى - عليه السلام - حقير.

العشرون: الاعتبار والتنبه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [الروم: 42].

الحادي والعشرون: التحسير والتلهيف. ذكره ابن فارس<sup>(38)</sup> ومثله بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾

[آل عمران: 119]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَحْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: 108].

الثاني والعشرون: التصبير، كقوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ يَخْضَوْا وَيَلْعَبُوا﴾ [الزخرف: 83]، ﴿فَهَلِ الْكَافِرِينَ مِنْهُمْ رُؤْيٌ﴾ [الطارق: 17] ذكرها القفال.

الثالث والعشرون: الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: 82]، المعنى أنهم

سيضحكون ويبكون. ومثله محمد بن نصر المروزي بقوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، أي: أذنتم بحرب. أي: كنتم أهل حرب، ومنه على أحد التأويلين: «إذا لم تستح فاصنع ما



شئت»، أي: صنعت ما شئت، وعكسه ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]، المعنى لترضعن الوالدات أولادهن. وهكذا أبلغ من عكسه؛ لأن الناطق بالخبر مریدٌ به الأمر كأنه نزل المأمور به منزلة الواقع.

**الرابع والعشرون:** التحكيم والتفويض، كقوله تعالى: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: 72]، ذكره إمام الحرمين. وسماه ابن فارس: التسليم. وسماه ابن نصر المروزي: الاستبسال. قال: أعلموه أنهم قد استعدوا له بالصبر، وأنهم غير تاركين لدينهم، وأنهم يستقلون بما هو فاعل في جنب ما يتوقعونه من ثواب الله. قال: ومنه قول نوح: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: 71]، أخبرهم بمواضعهم عليه.

**الخامس والعشرون:** التعجب، ذكره الصفي الهندي<sup>(39)</sup>، ومثله بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: 50]، وجعله القفال وغيره من قسم التعجيز. ومثل ابن فارس للتعجب بقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مریم: 38] وقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ الكهف: 26 وهو أليق.

**السادس والعشرون:** بمعنى التكذيب، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: 38]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَآتُوهَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: 93].

**السابع والعشرون:** المشورة، كقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصفافات: 102] ذكره العبادي والفرق بينه وبين المسألة: أن السؤال يحل محل الحاجة إلى ما يسأل، والمشورة تقع تقوية للعزم.

**الثامن والعشرون:** قرب المنزلة، ذكره الصيرفي ومثله بقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: 49].

**التاسع والعشرون:** الإهانة، كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49]، وقوله تعالى: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: 55]، وقوله: ﴿وَأَجَلْبِ عَلَيْهِمْ بِحِيلِكَ وَرَجِّلِكَ وَشَارِكِهِمْ فِي

الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [الإسراء: 64]، ذكره ابن القطان والصيرفي. قالوا: وليس هذا أمر إباحة لإبليس، وإنما

معناه أن ما يكون مثل ذلك لا يضر عبادي، كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42]. وسماه جماعة بالتهكم. وضابطه: أن يؤتى بلفظ دال على الخير والكرامة، والمراد ضده. وفرق جماعة

بينه وبين التحيير بأن الإهانة إنما تكون بالقول أو بالفعل أو تركهما دون مجرد الاعتقاد، والاحتقار إما مختص به، أو وإن لم يكن كذلك لكنه لا محالة يحصل بمجرد الاعتقاد، بدليل أن من اعتقد في شيء أنه لا

يعبأ به ولا يلتفت إليه، يقال: إنه احتقره، ولا يقال: إنه أهانه، ما لم يصدر منه قول أو فعل ينبئ عنه.



الثلاثون: التحذير والإخبار عما يؤول إليه أمرهم، كقوله تعالى: ﴿ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [هود: 65]. ذكره الصيرفي.

الحادي والثلاثون: إرادة الامتثال، كقولك عند العطش: اسقني ماء فإنك لا تجد من نفسك عند التلفظ به إلا إرادة السقي أعني طلبه، فإن فرض ذلك من السيد لعبده تصور أن يكون للوجوب أو الندب مع هذه الزيادة، وهو إحاف السيد بغرضه. وذلك غير متصور في حق الله تعالى.

الثاني والثلاثون: إرادة الامتثال لأمر آخر، كقوله - صلى الله عليه وسلم -: «كن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل»<sup>(40)</sup>، فإنه لم يقصد الأمر بأن يقتل، وإنما القصد به الاستسلام، وعدم ملابسة الفتن.

الثالث والثلاثون: التخيير، كقوله تعالى: ﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرَضْ ﴾ [المائدة: 42] ذكره القفال. وفيه ما سبق في التسوية<sup>(41)</sup>.

### المبحث الثاني: دلالة صيغة الأمر على الحكم الشرعي:

تمهيد: إن المتتبع لآراء الأصوليين ومذاهبهم في دلالة صيغة الأمر على الحكم الشرعي على الحقيقة وعدم وجود القرائن يجد أنهم اختلفوا في الأحكام التي تدل عليه هذه الصيغة حقيقة وبغير قرائن، فمنهم من يرى أنها على الحقيقة، ومنهم من يرى أنها على الندب، وفريق على الإباحة، وآخرون على الاشتراك، وفريق يرى التوقف حتى ترد القرينة.

وبناءً على ذلك فإننا سنقسم هذا المبحث على خمسة مطالب، على النحو الآتي:

#### المطلب الأول: القائلون بالوجوب:

ذهب الجمهور إلى أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب فقط، وصححه ابن الحاجب، والبيضاوي<sup>(42)</sup>. قال الرازي: وهو الحق<sup>(43)</sup>. وذكر الجويني أنه مذهب الشافعي، وقيل: هو الذي أملاه الأشعري على أصحابه<sup>(44)</sup>.

استدل الجمهور بأدلة، منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴾<sup>(١١)</sup>  
 قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴿ [الأعراف: 11 - 12]، وقال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٣٠)</sup> إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿<sup>(٣١)</sup> قَالَ يَتَّبِعُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴿ [الحجر: 30 - 32]. وجه الدلالة: أن الله تعالى لما أمر الملائكة بالسجود امتثلوا ذلك وأبى إبليس، فذمه الله وطرده،

وأهبطه من الجنة؛ لأن قوله تعالى: (ما منعك) استفهام الغرض منه الإنكار على إبليس، وقصد به ذمه وتوبيخه؛ إذ الاستفهام الحقيقي ممنوع هنا؛ لأن الاستفهام الحقيقي يصدر من الجاهل، وهذا منتف بحق الله تعالى، فالله عالم بسبب ترك إبليس السجود لآدم.

فدل ذلك على أن الأمر للوجوب؛ إذ لو لم يكن السجود واجباً عليه لما استحق الذم والتوبيخ على تركه؛ لأنه لا يذم أحد إلا بسبب تركه لواجب، لأن الواجب هو: ما ذم تاركه مطلقاً، فالصيغة -وهي: افعل- تقتضي الوجوب عند التجرد<sup>(45)</sup>.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63] وجه الدلالة: أن الله حذر الذين يخالفون الأمر بالفتنة والعذاب الأليم، وهذا يدل على أن الأمر المطلق للوجوب؛ لأن الوجوب هو ما ذم على تركه مطلقاً، أو هو ما توعد بالعقاب على تركه مطلقاً، والمخالف هنا قد توعد بالعقاب؛ لأنه خالف أمر الله وأمر رسوله وترك امتثاله، فيكون الأمر المطلق يقتضي الوجوب، فلو كان الأمر المطلق لا يقتضي الوجوب - بأن يقتضي الندب أو الإباحة أو التوقف - لما حذر الشارع من مخالفته<sup>(46)</sup>.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾<sup>(٤٨)</sup> وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ﴾ [المرسلات: 48 - 49]، وجه الدلالة: أن الله تعالى قد ذمهم على تركهم فعل ما قيل لهم افعلوه، وهذا يدل على أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب، لأنه هو الذي يذم على تركه، فلو كان الأمر يقتضي الندب لما ذمهم على ترك المأمور به، كما لا يذم من رخص له في الترك<sup>(47)</sup>.

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 36]، وجه الدلالة: أن الله تعالى أخبر أنه إذا قضى أمراً لم يكن لأحد أن يتخير فيه، وجعل عصيانه ضلالاً، وإذا كانت مخالفة الأمر عصيانياً وضلالاً، فإن ذلك يقتضي وجوب امتثال الأمر، لفلا يعصي، فثبت أن الأمر المطلق يقتضي الوجوب؛ لأنه لو لم يكن للوجوب لما جعل مخالفته عصيانياً وضلالاً<sup>(48)</sup>.

الدليل الخامس: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي، فمر به أبو سعيد بن المعلى فدعاه - صلى الله عليه وسلم - وهو في الصلاة فلم يجبه أبو سعيد، فلما فرغ الرسول - صلى الله عليه وسلم - من صلاته قال له: ما منعك أن تجيب وقد سمعت الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ

وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴿٢٤﴾ [الأنفال: 24]؟ وجه الدلالة أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد لام أبا سعيد على تركه للإجابة بعد أمر الله تعالى بها، بدليل قوله له: (ما منعك)؟، فدل على أن الأمر للوجوب، ولو لم يكن الأمر للوجوب لما لامه على ذلك؛ لأن ما ليس بواجب لا يلام على تركه<sup>(49)</sup>.

الدليل السادس: قوله - صلى الله عليه وسلم -: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"<sup>(50)</sup>. وجه الدلالة: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل المشقة من لوازم الأمر، وإنما تكون المشقة لازماً للأمر إذا كان للوجوب، أي: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما جعل المشقة من لوازم الأمر نفى الأمر الذي فيه مشقة وهو أمر الوجوب؛ لأنه يعاقب ويذم على تركه، وأثبت الأمر الذي ليس فيه مشقة وهو أمر الندب؛ لأنه لا يذم ولا يعاقب على تركه<sup>(51)</sup>.

الدليل السابع: أن بيرة قد أعتقتها عائشة - رضي الله عنهما - فخبرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين مفارقة زوجها وعدم ذلك، فاختارت فراقه، وكان زوجها - وهو مغيث - يحبها، وكان يمشي خلفها في الأسواق وهو يبكي، فلما رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك: ذهب إلى بيرة فقال لها: "لو راجعتيه فإنه أبو أولادك"، فقالت: أتأمرني يا رسول الله؟ فقال: "لا إنما أنا شافع"<sup>(52)</sup>، فقالت: لا حاجة لي فيه. وجه الدلالة: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نفى الأمر مع ثبوت شفاعته - صلى الله عليه وسلم - الدالة على الندب، فدل على أن أمره للوجوب؛ لأنه لو أثبت الأمر: لوجب عليها الامتثال والرجوع إلى زوجها<sup>(53)</sup>.

الدليل الثامن: إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على أن الأمر يقتضي الوجوب؛ حيث إنهم كانوا يسمعون الأمر من الكتاب والسنة، فيحملونه على الوجوب، ولهذا لم يرد عنهم أنهم سألوا النبي - صلى الله عليه وسلم - عن المراد بهذا الأمر<sup>(54)</sup>، بل كانوا يحملون جميع الأوامر على الوجوب إلا إذا اقتربت به قرينة تصرفه عن الوجوب، ولم ينكر بعضهم على بعض في ذلك، فكان إجماعاً، وهذا ثبت في وقائع كثيرة، منها:

الواقعة الأولى: أنه لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا والثامنة بالتراب"<sup>(55)</sup>، أجمع الصحابة على وجوب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات.

الواقعة الثانية: أنهم استدلوا على وجوب الصلاة عند ذكرها بالأمر المطلق الوارد في قوله - صلى الله عليه وسلم -: "من نام عن صلاة أو نسيها فليُصَلِّها إذا ذكرها"<sup>(56)</sup>.

الواقعة الثالثة: أن أبا بكر - رضي الله عنه - استدل على وجوب الزكاة على المرتدين بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا زَكَاةَ﴾ [البقرة: 43] وقال: "والزكاة من حقها" يقصد: إن الزكاة من حق كلمة لا إله إلا الله، ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً.

الواقعة الخامسة: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استدل على وجوب أخذ الجزية من المجوس بقوله - صلى الله عليه وسلم -: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"<sup>(57)</sup>، ولم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً منهم<sup>(58)</sup>.

الدليل التاسع: أن لفظة "افعل" تمنع من الإخلال بالفعل بدليل أن أهل اللغة يعقبون المعصية على الأمر بلفظ "الفاء" فيقولون: "أمرتك فعصيتني"، و "قلت لك افعل فعصيتني"، وقال تعالى ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: 93]، وقال: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: 6]، وقال الشاعر الحسني بن المنذر الرقاشي<sup>(59)</sup> - لما نصح يزيد بن المهلب<sup>(60)</sup> بأن لا يذهب إلى الحجاج بن يوسف، ولكنه خالف نصيحته، وذهب إلى الحجاج فعزله- قال: [أمرتك أمراً جازماً فعصيتني ... فأصبحت مسلوب الإمارة نادماً]<sup>(61)</sup>. فهنا جاءت المعصية عقب الأمر غير الممثل بلفظ "الفاء - التي هي للتعقيب - كما في حروف المعاني - والمعصية توجب العقوبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: 36] فدل هذا على أن المعصية إنما لزمتم المأمور؛ لأجل إخلاله بما أمر به، وهذا يقتضي أن لفظة الأمر - وهي افعل - المجردة عن القرائن تفيد الوجوب، ولو لم تكن مفيدة للوجوب لم تكن بمخالفة ذلك الأمر عاصين<sup>(62)</sup>.

الدليل العاشر: أن السيد لو أمر عبده قائلاً: "اسقني ماء"، فإن امتثل العبد بأن سقاه ماء، فإنه يستحق المدح، وإن لم يمتثل - بأن لم يسقه ماء - فإنه يستحق الذم والعقوبة، فرأى العقلاء من أهل اللغة هذا السيد وهو يعاقب عبده، وسأله عن سبب ذلك فقال لهم: إني أمرته بأن يسقيني ولم يفعل، فإن هؤلاء يتفقون معه على حسن لومه وعقابه؛ نظراً لمخالفته الأمر، فدل ذلك على أنه ما استحق الذم والعقوبة إلا لأنه ترك واجباً؛ لأن الواجب هو الذي يذم على تركه مطلقاً، فلو كان الأمر المطلق لا يقتضي الوجوب: لما استحق العبد المخالف للأمر الذم والعقوبة؛ لأنه لا يعاقب إلا على ترك واجب<sup>(63)</sup>.

الدليل الحادي عشر: إن قول القائل: "افعل" لا يخلو من أربعة أمور فقط هي كما يلي: 1- أن يقتضي المنع من الفعل. 2- أن يقتضي التوقف. 3- أن يقتضي التخيير بين الفعل وعدمه. 4- أن يقتضي أن يفعل لا محالة - وهو الوجوب -.

أما الأول - وهو اقتضاؤه المنع من الفعل - فهو باطل؛ لأنه يكون معنى "افعل": لا تفعل، وهذا نقيض فائدة اللفظ. أما الثاني - وهو: التوقف - فهو باطل؛ لأن قوله: "افعل" حث على الفعل فهو نقيض التوقف وهو: عدم الفعل. أما الثالث - وهو التخيير - فهو باطل؛ لأنه ليس للتخيير ذكر في اللفظ، وإنما اللفظ يتعلق بالفعل دون تركه. فلما بطل الثلاثة الأول: بقي الرابع وهو: أن "افعل" يقتضي أن يفعل لا محالة - وهو الوجوب-<sup>(64)</sup>.

### المطلب الثاني: القائلون بالندب أو الإباحة:

أولاً: القائلون بالندب: ذهب فريق من العلماء إلى أن صيغة الأمر حقيقة في الندب، وبه قال أبو هاشم<sup>(65)</sup>، وعامة المعتزلة، وجماعة من الفقهاء، وهو رواية الشافعي، قال إمام الحرمين: هذا أقرب إلى حقيقة مذهب القوم<sup>(66)</sup>.

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها:

الدليل الأول: أن قوله: "افعل"، وقوله: "أمرتكم" يشترك الوجوب والندب فيه بشيء واحد، وهو: طلب الفعل واقتضاؤه، وأن فعل المأمور به خير من تركه، وهذا القدر المشترك بينهما معلوم مقطوع به، قد تيقنا منه. أما لزوم العقاب بترك فعل المأمور به فغير مقطوع به، بل مشكوك فيه فيجب تنزيل الأمر على أقل ما يشترك فيه الوجوب والندب؛ لأننا قطعنا فيه، وهو طلب الفعل من غير وعيد بالعقاب على الترك وهو: الندب. أما ما شككنا فيه، وهو: لزوم العقاب بترك المأمور به - وهو الوجوب- فإننا نتوقف فيه حتى يرد دليل من خارج.

الدليل الثاني: أنه لو كان لفظ: "افعل" يقتضي الوجوب لما حسن أن يقول العبد لسيدته والولد لوالده: "اعطني درهماً"، فلما كان الجميع يتخاطبون بينهم بذلك دلّ على أنه لا يقتضي الوجوب.

الدليل الثالث: أن السلطان قد يأمر بالقبيح والحسن، ويوصفان بأتهما مأمور بهما على الحقيقة، فلو اقتضى الأمر الوجوب لكان إذا تناول القبيح جعله واجباً.

الدليل الرابع: أنه ليس في الأمر لفظة الوجوب، فلم تقتضه<sup>(67)</sup>.

ثانيًا: القائلون بالإباحة: وذهب فريق من العلماء إلى أن صيغة الأمر "افعل" إذا تجردت عن القرائن تقتضي الإباحة حقيقة، ولا يحمل على غيرها من الوجوب أو الندب إلا بقرينة. وهو مذهب بعض الشافعية كما حكاه عنهم الأستاذ أبو إسحاق في "شرح الترتيب". ودليل هذا المذهب: أن درجات الأمر بالفعل ثلاث: أعلاها: الثواب على الفعل، والعقاب على الترك، وهذا هو الوجوب وأوسطها: الثواب على الفعل، وعدم العقاب على الترك، وهذا هو الندب. وأدناها: عدم الثواب وعدم العقاب على الفعل والترك، وهذا هو الإباحة. فالثالث يفهم منه: جواز الإقدام على الفعل، وهو قدر مشترك بين المراتب الثلاث، وهو: الإباحة، فهي إذن: درجة متيقنة. أما الدرجتان الأولى والثانية - وهما الوجوب والندب - فإنه مشكوك فيهما، فنحن نحمل الأمر على ما تيقنا منه، وهو: الإباحة، ونترك ما شككنا فيه إلى أن ترد قرينة من خارج، فيكون الأمر المطلق يقتضي الإباحة<sup>(68)</sup>.

#### المطلب الثالث: القائلون بالتوقف:

التوقف في معنى صيغة "افعل" لا يثبت حتى يرد دليل أو قرينة تدل على المعنى المراد هو مذهب كثير من الأشاعرة، ونسب إلى أبي الحسن الأشعري، والقاضي الباقلاني<sup>(69)</sup>، والغزالي<sup>(70)</sup>، وصححه الآمدي. واختلف في تفسير ذلك: فمنهم من قال: معناه: أن الصيغة موضوعة لواحد من اثنين هما: الوجوب والندب، ولكن لا يدري عينه. ومنهم من قال: معناه: أننا لا ندري ما وضعت له الصيغة أهو الوجوب، أو الندب، أو الإباحة، أو التهديد، أو: أنها مشتركة بينها بالاشتراك اللفظي. حكى السعد في "التلويح" عن الغزالي، وجماعة من المحققين، أنهم ذهبوا إلى الوقف في تعيين المعنى الموضوع له حقيقة، وحكى أيضًا عن ابن سريج الوقف في تعيين المعنى المراد عند الاستعمال، لا في تعيين الموضوع له عنده؛ لأنه موضوع عنده بالاشتراك للوجوب والندب، والإباحة والتهديد<sup>(71)</sup>.

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها:

الدليل الأول: أن صيغة: "افعل" ترد والمراد بها الإيجاب، وترد والمراد بها الندب، وترد والمراد بها الإباحة، وترد والمراد بها التهديد، وليس حملها على أحد هذه الوجوه بأولى من حملها على الوجه الآخر، فوجب التوقف فيها. الدليل الثاني: لو كانت صيغة "افعل" حقيقة في الوجوب أو الندب، أو الإباحة: لما حسن الاستفهام من المأمور بها فيقول السيد لعبده: "اسقني ماء" فيحسن من العبد أن يقول: هل أمرتني إلزامًا أو ندبًا؟

الدليل الثالث: أن استعمال صيغة "افعل" في الندب والإباحة أكثر من استعماله في الوجوب، ولا يجوز أن يكون موضوعاً للوجوب مع استعماله في غيره أكثر.

الدليل الرابع: إن كون هذه الصيغة وهي: "افعل" موضوعة للوجوب أو الندب أو الإباحة، إما أن يعلم عن طريق العقل، أو النقل، وكل ذلك باطل، فلا دليل على تعيين أحد هذه الأقسام، فتبقى صيغة "افعل" مشتركة بينها، فوجب التوقف، بيان ذلك: إن زعمتم أن العقل دلّ على أحد هذه الأقسام، فهذا باطل؛ لأنه لا مدخل للعقل في اللغات. وإن زعمتم أن النقل دلّ على أحد تلك الأقسام، فهذا باطل - أيضاً-؛ لأن النقل قسمان: "متواتر"، و "آحاد": فإن زعمتم أن المتواتر دلّ على أحد تلك الأقسام، فهذا باطل؛ لأن المتواتر لو أثبت ذلك لعلمناه مثل ما علمتموه، ولقلة التواتر.

وإن زعمتم أن الآحاد دلّ على أحد تلك الأقسام، فهذا باطل أيضاً؛ لأن كون صيغة "افعل" للوجوب أو للندب قاعدة أصولية، والقاعدة الأصولية قطعية، والآحاد ظني، والظني لا يقوى على إثبات القطعي، فثبت أنه لا دليل على تعيين أحد هذه الأقسام، إذن يجب التوقف.

الدليل الخامس: قياس لفظ "افعل" على اللفظ المشترك كالعين والقرء، فكما أنا لا ندري ما المقصود من لفظ "العين"، أهو: المذهب، أو الشمس، أو الجارية، أو الباصرة؟ فكذلك لا ندري ما المقصود بلفظ: "افعل" أهو: الوجوب أو الندب، أو الإباحة؟ فلذلك نتوقف فيها كما توقفنا في اللفظ المشترك.

الدليل السادس: أن صيغة "افعل" لا تفيد شيئاً، وإنما هي معنى قائم في النفس مشتركة بين الأمر وغيره، ولا يحمل على أي شيء إلا بقربة<sup>(72)</sup>.

#### المطلب الرابع: القائلون بالاشتراك بين الأحكام التكليفية:

أولاً: القائلون بالاشتراك اللفظي: وهؤلاء هم على مذاهب:

المذهب الأول: أنها مشتركة بين الوجوب والندب اشتراكاً لفظياً، وهو قول الشافعي في رواية عنه<sup>(73)</sup>.

المذهب الثاني: أنها مشتركة اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والندب والإباحة<sup>(74)</sup>.

المذهب الثالث: أنها مشتركة بين الثلاثة المذكورة والتهديد. وبه قال جمهور الشيعة<sup>(75)</sup>.

المذهب الرابع: أنها مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة والكرهية والتحريم. حكاها في المحصول<sup>(76)</sup>.

المذهب الخامس: أنها مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة والإرشاد والتهديد. حكاها الغزالي ونسبه للأشعري والقاضي، وأصحابهما. قال: وعندهم أنها مشتركة بحكم الوضع الأصلي فيكون حقيقة في كل واحد منهما بظاهره، وإنما يحمل عليه بدليل<sup>(77)</sup>.



المذهب السادس: أنها مشتركة بين جميع المعاني السابقة. نسبه الغزالي لقوم<sup>(78)</sup>.

ودليل هؤلاء جميعًا أن لفظة الأمر "افعل" وما شابهها قد ورد وثبت استعمالها في جميع هذه المعاني - أي الوجوب والندب والإباحة والإرشاد والتهديد والكرهية والتحريم - فوجب أن تكون مشتركة بالاشتراك اللفظي بين جميع هذه المعاني على الحقيقة<sup>(79)</sup>.

ثانيًا: القائلون بالاشتراك المعنوي:

وهؤلاء هم مذهبان:

المذهب الأول: أنها موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب، وهو الطلب، أي ترجيح الفعل على الترك، ونسبه شارح التحرير إلى أبي منصور الماتريدي<sup>(80)</sup>، ومشايخ سمرقند<sup>(81)</sup>. ودليل هؤلاء أن القدر المشترك بين الوجوب والندب هو ترجيح الفعل على الترك، وهذا القدر هو المتيقن من مجموع الأمرين، فأصبح هو الذي ينبغي المصير إليه.

المذهب الثاني: أنها للقدر المشترك بين الوجوب والندب والإباحة، وهو الإذن برفع الحرج عن الفعل، وبه قال المرتضى من الشيعة<sup>(82)</sup>. ودليل هؤلاء أن القدر المشترك بين الوجوب والندب والإباحة هو الإذن في الفعل ورفع الحرج عن فاعله، وهذا القدر هو المتيقن من مجموع الأمور الثلاثة فأصبح هو الذي ينبغي المصير إليه.

**المطلب الخامس: المذاهب الأخرى: وهؤلاء مذهبان:**

المذهب الأول: أن أمر الله للوجوب، وأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - للندب، إلا ما كان موافقًا لنص أو مبيّنًا لمحمل. حكاه القاضي عبد الوهاب في "الملخص" عن شيخه أبي بكر الأبهري<sup>(83)</sup>.

المذهب الثاني: أنه حقيقة في الطلب مجاز فيما سواه. قال الآمدي: وهو الأصح<sup>(84)</sup>.

والراجح هو قول جمهور الأصوليين أن صيغة "افعل" وما جرى مجراها حقيقة في الوجوب؛ وذلك لقوة أدلتهم ووضوحها. قال الإمام الشوكاني: "ولم يأت من خالف هذا بشيء يعد به أصلًا"<sup>(85)</sup>.

**الخاتمة:**

من خلال استعراضنا لكلام العلماء والمتخصصين من أهل الأصول وأقوالهم فيما يتعلق بصيغة الأمر خلصنا إلى النتائج الآتية:

أولاً: الراجح من أقوال العلماء والأصوليين أن للأمر صيغة معينة تدل عليه، وهي صيغة "افعل" وما في معناها من الصيغ التي ذكرناها، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص الكثيرة والأدلة المتظافرة، ورجحته، وقال به الجماهير الغفيرة من العلماء والمختصين بهذا الشأن.

ثانياً: عند الحديث عن صيغة الأمر "افعل" لا يعني أنها هي المقصودة في الكلام دون غيرها، فالمقصود في البحث هي وأخواتها من الصيغ المذكورة في المطلب الأول من المبحث الأول، وإنما ذكرت هي لكثرة دوراتها وشهرتها على أخواتها، فيرمز بها اختصاراً، والمقصود هي وأخواتها.

ثالثاً: خلاف العلماء في عدد المعاني التي تدل عليها صيغة الأمر راجع إلى اختلاف وجهات النظر في بعض المعاني، فبعضهم يرى معنيين أو أكثر معنىً واحداً، وبعضهم يراها أكثر من معنى.

رابعاً: خلاف العلماء في "ما تدل عليه صيغة الأمر حقيقة" وصل إلى ثلاثة عشر مذهباً، ونحن جعلنا المذاهب المتقاربة تحت مطلب واحد كمذاهب العلماء في الاشتراك، وإلا فكل مذهب يختلف عن الآخر. خامساً: الراجح من مذاهب المحققين من أهل الأصول والذي تؤيده النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العرب شعراً ونثراً أن صيغة الأمر إذا تجردت عن القرائن تدل حقيقة على الوجوب. وما ذهب إليه الآخرون مرجوح بالأدلة الواضحة التي ذكرها جمهور الأصوليين، وردوا - أي جمهور الأصوليين - على أدلة المخالفين وبينوا ضعفها.

## الهوامش:

- 1- هو: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو: إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، له كتاب (السنن) في الفقه، و (المسائل) ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها. الأعلام للزركلي (320/3)، الوابي بالوفيات (123/18).
- 2- هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، جامع شتات العلوم النقلية والعقلية، كان أفقه زمانه، من أهم كتبه في الأصول "المستصفى". توفي سنة 505هـ. النجوم الزاهرة (302/5) يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط:3، 1405 هـ / 1985 م ط الرسالة (326/19).
- 3- هو: عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، رأس طائفة من المعتزلة تسمى "الكعبية"، كانت له آراء خاصة في علم الكلام والأصول. توفي سنة 319هـ. انظر: وفيات الأعيان (248/2) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط:1. والبداية والنهاية (284/11) عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (774 هـ). تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، هجر للطباعة والنشر - الجزيرة، ط:1 1417هـ - 1997 م.
- 4- هو: محمد بن منصور بن محمد السمعاني، وهو ابن الإمام المنصور أبي مظفر السمعاني. جمع أشتات العلوم، وتبحر في علم الحديث والرجال وحفظ المتون. توفي سنة 510هـ. طبقات الشافعية للسبكي (5/7)، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلوة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - 1413هـ، ط:3. والبداية والنهاية (194/12) وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (295/1)، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب - بيروت - 1407 هـ، ط:1
- 5- ينظر: التبصرة في أصول الفقه 22/1-25، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق، ط:1 1403هـ. البرهان في أصول الفقه 64/1-74 عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1، 1418هـ.
- 6- انظر: البحر المحيط (274/3 و 275) لبدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، دار الكتي، ط:1، 1414هـ.
- 7- انظر البحر المحيط 275/3
- 8- المهذب للنملة (1318/3) عبدالكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط:1، 1420 هـ - 1999 م
- 9- روضة الناظر وجنة المناظر (140/1)، ابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان، ط:2.
- 10- المهذب للنملة (1319/3).
- 11- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (382/1)، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان

- 12- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع(167/3). حسن العطار، دار الكتب العلمية 1420هـ - 1999م لبنان/ بيروت
- 13- انظر: العدة في أصول الفقه (2140222/1)، القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: 458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نضه : د أحمد بن علي بن سير المبارك، بدون ناشر، ط:2 1410 هـ - 1990 م. البحر المحيط للزركشي (272-269/3)، التبصرة في أصول الفقه (25-22/1) المذهب للنملة (1322/3)
- 14- هو: أحمد بن علي بن تغلب (أو تغلب) مظفر الدين ابن الساعاتي: عالم بفقته الحنفية. له مصنفات منها: مجمع البحرين في الفقه، وبديع النظام أو البديع في أصول الفقه. توفي سنة 678هـ. انظر الأعلام للزركلي (175/1)
- 15- انظر: البديع في أصول الفقه 312/2، تحقيق مصطفى الأزهرى ومحمد حسين الدمياطي، دار ابن القيم، ط:1.
- 16- هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له مؤلفات كثيرة منها الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، وشرحه. توفي سنة 911هـ. انظر ترجمته كاملة في (شرح الكوكب الساطع) تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم الحفناوي.
- 17- انظر: شرح الكوكب الساطع 289/1، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/محمد الحفناوي، دار السلام للطباعة والنشر، ط:2. 1433هـ - 2012م
- 18- ينظر إرشاد الفحول(255/1).
- 19- انظر: المذهب في علم أصول الفقه المقارن (1333-1329/3).
- 20- هو: محمد بن بھادر بن عبدالله التركي المصري الزركشي، الفقيه الأصولي المحدث، كان أبوه تركي الأصل. لقب بالزركشي لأنه تعلم صنعة الزركش في صغره. له مصنفات كثيرة منها البحر المحيط وتشنيف المسامع بجمع الجوامع كلاهما في الأصول. توفي سنة 794هـ. الأعلام للزركلي (60/6)،
- 21- انظر: البحر المحيط في أصول الفقه(284-274/3)، دار الكتبي، ط:1، 1414هـ.
- 22- البحر المحيط (284/3)
- 23- هو: علي بن إسحاق ، أبو الحسن الأشعري، البصري، المتكلم النظار، من مؤلفاته: "الأسماء والصفات" و"الرد على الجسمة". توفي سنة 324هـ. انظر: (فيات الأعيان (446/2) شذرات الذهب (303/2) عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط:1، 1406هـ - 1986 م.
- 24- هو: الإمام محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي الكبير، أول من صنف في الجدل، وشرح رسالة الشافعي. توفي سنة 365هـ. ينظر تهذيب الأسماء واللغات (282/2) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، طبقات الشافعية لابن السبكي (176/2).
- 25- أخرجه البخاري في باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بال، ومسلم في باب الاستطابة.
- 26- أخرجه البخاري في باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، ومسلم في باب آداب الطعام والشراب.

- 27- هو: علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، من حفاظ الحديث، ونقدته. من مصنفاته: "النظر في أحكام النظر" و"نظم الجمان". توفي سنة 621هـ. انظر الأعلام للزركلي (4/331)
- 28- أخرجه مسلم في باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن التعريس في الطريق.
- 29- البحر المحيط للزركشي (3/276)
- 30- هو: محمد بن نصر أبو عبدالله المروزي، كان إماما في الفقه والحديث، من مصنفاته "القسامة" في الفقه. قال أبو بكر الصيرفي: لول م يصنف إلا كتاب القسامة لكان من أئمة الناس. توفي سنة 294هـ. انظر: الأعلام للزركلي (7/125)، والوافي بالوفيات (5/75).
- 31- هو: عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي، المعروف بإمام الحرمين، من مؤلفاته الأصولية "البرهان" توفي سنة 478هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (5/165) ووفيات الأعيان (2/341).
- 32- هو "عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، جمال الدين، فقيه المالكي، المعروف بابن الحاجب، كان بارعا في العلوم الأصولية وتحقيق العربية، ومذهب مالك بن أنس. توفي سنة 646هـ. انظر شذرات الذهب (5/234).
- 33- هو: علي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الأمدي، فقيه أصولي متكلم، صاحب كتاب "الإحكام في أصول الأحكام". توفي سنة 631هـ. انظر شذرات الذهب (5/144) ووفيات الأعيان (2/455).
- 34- هو: الشيخ إبراهيم بن علي بن يوسف، جمال الدين الشيرازي، أحد أعلام المذهب الشافعي. من مؤلفاته في الأصول: "اللمع" وشرحه و"التبصرة". توفي سنة 476هـ. انظر: وفيات الأعيان (1/9) وشذرات الذهب (3/349).
- 35- هو: أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن برهان، الفقيه الشافعي الأصولي المحدث، من مؤلفاته: "الوصول إلى الأصول" و"الوجيز" في أصول الفقه. توفي سنة 715هـ. انظر شذرات الذهب (6/37) والدرر الكامنة (4/132) المحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد/ الهند، 1392هـ/ 1972م.
- 36- هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن تمام بن عطية، الإمام الكبير قدوة المفسرين، كان عارفا بالأحكام والحديث والتفسير بارعا في الأدب. توفي سنة 542هـ انظر الوافي بالوفيات (18/40)
- 37- أخرجه مسلم باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا.
- 38- هو: الإمام العلامة، اللغوي المحدث، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، من مصنفاته "المجمل" توفي سنة 395هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ط: الحديث (12/538)
- 39 هو: محمد بن عبدالرحيم بن محمد، صفي الدين الهندي، من كبار تلاميذ القاضي سراج الدين الأرموي، من مصنفاته: "نهاية الوصول إلى علم الاصول". انظر طبقات الشافعية (5/240) الأعلام للزركلي (6/200).
- 40- أخرجه أحمد (5/110) والآجري في "الشريعة" (ص 42 . 43) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرئي البغدادي (المتوفى: 360هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض / السعودية، ط: 2، 1420 هـ - 1999م. والطبراني في "المعجم الكبير" (1/188) عن حميد بن هلال عن رجل من عبد القيس كان مع الخوارج، سليمان بن

- أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط: 2. وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم 8/101.
- 41- البحر المحيط 284/3.
- 42- هو: القاضي عبدالله بن عمر البيضاوي أبو الخير، كان بارعا في الأصول والتفسير واللغة. من مصنفاته: منهاج الوصول إلى علم الأصول. توفي سنة 685هـ. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (110/7) يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب. الأعلام للزركلي (110/4) و.
- 43- ينظر: المحصول للرازي (66/2)، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض. والرازي هو: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي. إمام زمانه في العلوم العقلية، وأحد الأئمة في علوم الشريعة. له مصنفات كثيرة، منها: المحصول في أصول الفقه، والتفسير الكبير. توفي سنة 606هـ. انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (56/2).
- 44- ينظر: البرهان في أصول الفقه (75/1)، بتحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: 1، 1418هـ - 1997م. الجويني هو: أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني. فقيه شافعي أصولي، له مصنفات كثيرة منها: البرهان، والورقات، ونهاية المطلب. توفي سنة 478هـ. انظر: طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي (176/5).
- 45- ينظر إرشاد الفحول (249/1)، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتب العربي، ط: 1.
- 46- المصدر نفسه.
- 47- المصدر السابق.
- 48- إرشاد الفحول (250/1)، المهذب للنملة (1337/3).
- 49- المهذب للنملة (1338/3).
- 50- أخرجه البخاري برقم 847.
- 51- المصدر السابق (1339/3).
- 52- أخرجه أحمد في مسنده برقم 1844، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م. وأبو داود برقم 2231، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ - 2009 م.
- 53- إرشاد الفحول (251/1).
- 54- ينظر إرشاد الفحول 251/1.
- 55- أخرجه مسلم في صحيحه باب حكم ولوغ الكلب.
- 56- متفق عليه.
- 57- أخرجه البزار في مسنده برقم 1056، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9) وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)

- وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط:1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م). والشافعي في مسنده برقم 430، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1400 هـ . وضعفه الألباني في الإرواء برقم 1248.
- 58- المعتمد (68/1)، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى: 436هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:1، 1403هـ.
- 59- هو: حزين بالمعجمة وقيل حصين بالمهملة بن المنذر الرقاشي يكنى أبا ساسان ويكنى أيضا أبا محمد، تابعي، سمع من أبي موسى، وروى عن علي وعثمان رضي الله عنهم. توفي بين (91-100هـ). انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (2/1196).
- 60- هو: يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي، أبو خالد: أمير، من القادة الشجعان الأجواد. ولي خراسان بعد وفاة أبيه، ثم ولي العراق في خلافة سليمان بن عبد الملك. فتح جرجان وطبرستان. توفي سنة 102. انظر الأعلام (8/189 و190).
- 61- ينظر الإجماع 7/2، العدة في أصول الفقه 252/1.
- 62- ينظر المهذب للنملة (3/1342)
- 63- ينظر إرشاد الفحول (1/248)، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتب العربي، ط:1.
- 64- المصدر السابق.
- 65- هو: عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب أبو هاشم الجبائي، من رؤوس المعتزلة، من كتبه "تفسير القرآن" و"الجامع الكبير". توفي سنة 31هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي (1/301) محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: 945هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 66- ينظر البحر المحيط للزركشي (3/290)
- 67- ينظر: إرشاد الفحول (1/252) البحر المحيط للزركشي (3/290) المهذب للنملة (3/1344 و1345)
- 68- المصادر السابقة.
- 69- هو: محمد بن الطيب بن محمد، القاضي أبوبكر الباقلائي، البصري المالكي، صاحب التصنيفات الكثيرة. من مؤلفاته في الأصول "التقريب والإرشاد" توفي سنة 403هـ. انظر شذرات الذهب (3/168) ووفيات الأعيان (3/400).
- 70- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط:1، 1400، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.
- 71- ينظر البحر المحيط (3/291)، إرشاد الفحول (1/247 و248).
- 72- المهذب للنملة (3/1348 و1349).
- 73- ينظر البحر المحيط (3/290).
- 74- المصدر السابق.
- 75- المصدر السابق.
- 76- المصدر السابق.
- 77- المصدر السابق (3/292).



- 78- المستصفي (205/1)، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط:1، 1413هـ - 1993م. والغزالي هو: محمد بن محمد بن محمد، حجة الإسلام أبو حامد الغزالي. أخذ من إمام الحرمين ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه. له مصنفات كثيرة منها: "المستصفي" و"المنحول" في أصول الفقه. توفي سنة 505هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (293/1) والوفاي بالوفيات (586/1).
- 79- ينظر: إرشاد الفحول (252/1).
- 80- هو: محمد بن محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي، من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد (محلة بسمرقند) من كتبه (مأخذ الشرائع) في أصول الفقه. توفي سنة 333هـ. انظر: الأعلام للزركلي (19/7).
- 81- المرجع السابق.
- 82- المحصول للرازي (68/2)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط:1/1400هـ.
- 83- المرجع السابق.
- 84- البحر المحيط (292/3).
- 85- إرشاد الفحول (253/1) والشوكاني هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بـهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة 1229 ومات حاكماً بها. له 114 مؤلفاً، منها (نيل الاوطار من أسرار متقى الاخبار) و (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) و (إرشاد الفحول في أصول الفقه). توفي سنة 1250هـ. جلاء العينين (55/1)، نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الألوسي (المتوفى: 1317هـ)، مطبعة المدني، عام النشر: 1401 هـ - 1981م.

### المصادر والمراجع

1. الإحكام في أصول الأحكام للآمدني ، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: 631هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان.
2. إرشاد الفحول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتب العربي، ط:1.
3. إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : 1420هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط:2، 1405 هـ - 1985م
4. الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) ، دار العلم للملايين، ط:15 - أيار / مايو 2002 م.
5. البحر المحيط، لبدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، دار الكنتي، ط:1، 1414هـ.
6. البداية والنهاية عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (774 هـ). تحقيق: عبدالله عبدالحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات، هجر للطباعة والنشر ، ط:1 1417هـ - 1997 م.
7. البديع في أصول الفقه، أبو العباس مظفر الدين أحمد بن علي بن تغلب البعلبكي البغدادي المشهور بـ(ابن الساعاتي). تحقيق مصطفى الأزهرى ومحمد حسين الدمياطي، دار ابن القيم ، ط:1.1435هـ، - 2014م.

8. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط: 1، 1418هـ.
9. التبصرة في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق، ط: 1، 1403هـ.
10. تذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
11. الجامع الصحيح المختصر المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، 1407 - 1987.
12. جلاء العينين، نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الألوسي (المتوفى: 1317هـ)، مطبعة المدني، عام النشر: 1401 هـ - 1981 م.
13. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. حسن العطار، دار الكتب العلمية 1420هـ - 199م لبنان، بيروت.
14. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (المتوفى: 275هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي الناشر: دار الرسالة العالمية ط: 1، 1430 هـ - 2009 م.
15. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م ط الرسالة.
16. شرح الكوكب الساطع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/محمد الحفناوي، دار السلام للطباعة والنشر، ط: 2، 1433هـ - 2012م
17. الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرئي البغدادي (المتوفى: 360هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن - الرياض / السعودية، ط: 2، 1420 هـ - 1999 م.
18. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
19. طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. عالم الكتب - بيروت - 1407 هـ، ط: 1
20. طبقات الشافعية للسبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع - 1413هـ، ط: 3.
21. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: 458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نضه: د أحمد بن علي بن سير المبارك، بدون ناشر، ط: 2، 1410 هـ - 1990 م
22. المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط: 1، 1400، تحقيق: طه جابر فياض العلواني.

23. المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط:1، 1413هـ - 1993م.
24. مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط:1، 1421هـ - 2001م.
25. مسند البزار المسمى البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط:1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
26. مسند الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1400هـ.
27. المعتمد، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى: 436هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:1، 1403هـ.
28. المعجم الكبير، عن حميد بن هلال عن رجل من عبد القيس كان مع الخوارج، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط:2.
29. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
30. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط:1، 1420هـ - 1999م.
31. النجوم الزاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
32. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ - 2000م.
33. وفيات الأعيان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط:1.

## The Command Pattern in Arabic Language and its Significance among Fundamentalists

Dr / Sadiq Mohammed Naji Al-Abyadh

### Abstract:

This research attempted to explain the expression of the command pattern among the fundamentalists, and the meaning of language and the legal verdicts. Fundamentalists have disagreed on these issues, some of them who disputed the existence of the same command pattern, and some of them proved it and the public fundamentalist as well. The fundamentalists considered the linguistic meanings indicated by this pattern, some of them limited it to only two concerned, and some expanded until it reached to over thirty meanings.

As for the significance of the matter, the fundamentalists also disagreed. Some of them limited this indication to the rule of duty only, and some of them limited or accepted it , and some of them make it common between these mandatory provisions, and some of them chose to stop in this indication until the context responds to Meaning expressed.

All of these issues were discussed and recorded in the research plan consisting of an introduction, two papers, and a conclusion.

## دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت - من وجهة نظرهم

د. هادي سالم الصبان\*\*

د. نوال محفوظ مرعي\*

### الملخص:

استهدفت هذه الدراسة معرفة دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت - من وجهة نظرهم وفقاً لمتغيرات الجنس، الوظيفة، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، طريقة التنسيق، مستوى الاختبارات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (188) طالباً وطالبة من المتقدمين لبرامج الدراسات العليا للعام الجامعي 2019/2018م، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم استخدام استبانة لقياس دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، مكونة من أربعة مجالات، هي (الدوافع: الأكاديمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والشخصية)، ومعالجة البيانات إحصائياً استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت" وقيمة "ف" ومعامل ارتباط بيرسون، وقد بينت نتائج الدراسة أن مستوى دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا من وجهة نظرهم جاء بدرجة كبيرة، أما على مستوى المجالات فقد جاءت جميعها بدرجة كبيرة باستثناء المجال الاقتصادي كان بدرجة متوسطة، كما بينت انعدام فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الدلالة ( $0.05=\alpha$ ) تعزى لمتغيرات: (الجنس، والوظيفة، والعمر، ومستوى الاختبارات)، بينما توجد فروق دلالة إحصائية لمستوى الدلالة ( $0.05=\alpha$ ) تعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، وطريقة التنسيق، وأوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات منها، أن تعمل الكليات التي بها برامج دراسات عليا لفتح برامج الدكتوراه، وإعداد ورش وندوات علمية في البرامج التي فيها.

الكلمات المفتاحية: الدوافع، طلبة الدراسات العليا، برامج الدراسات العليا، جامعة حضرموت.

### المقدمة:

أصبحت الجامعة في الوقت الراهن مؤسسة اجتماعية تهيئ الفرص لتحقيق المستوى المتكامل للنشء معرفياً ونفسياً ومهارياً، وذلك لإعداد الفرد للمواطنة الصالحة المنتجة والنهوض بالبيئة في جميع مقومات الحياة؛ وهي تعد مجالاً خصباً ومنبعاً غزيراً ومعيناً لا ينضب؛ حيث تسعى معظم المجتمعات إلى توفير أكبر قدر ممكن من الفرص العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية لأبنائها؛ بهدف الكشف عن طاقات

\* أستاذ مساعد، قسم رياض الأطفال، كلية البنات جامعة حضرموت.

\*\* أستاذ مشارك، قسم التربية البدنية والرياضية، كلية التربية جامعة حضرموت .

وإمكانات أبنائها، وإيجاد الطرق والسبل التي تعمل على توجيهها، للوصول بهم للمستوى الأفضل لخدمة الوطن.

وتفاوت المجتمعات في درجة اهتمامها وعنايتها الحقيقية بالتعليم العالي في جامعاتها، والذي ينعكس على تفاوت الأفراد في اتجاهاتهم ودوافعهم نحو الالتحاق بها سلباً، أو إيجاباً تنوعاً، وتخصصاً، ويشير محمد والدمنهوري (2000) أن الدافعية هي توجيه السلوك وجهة معينة دون أخرى، تحرك وتنشط السلوك بعد أن يكون في مرحلة من الاستقرار أو الاتزان النسبي أي أنها تحرك الطاقة الانفعالية، وأخرى تجعل الفرد نشطاً طالما بقيت حاجته قائمة حتى هذه الحاجة ويزيل التوتر الموجود لديه، وتعد الدوافع من المواضيع الهمة لدى الطلاب التي تحدد درجة الجهد المبذول وبجتهن عن المعرفة، وقد أشارت نتائج دراسة أندرهانن وهارولد (Andro & Harold, 2003) إلى أن أقوى الدوافع للطلبة هي رغبتهم في تطوير آفاقهم العلمية والتسويقية وتحسينها، والاستجابة لحوافزهم المهنية، وأيضاً بينت نتائج دراسة مورس (Mores, 2000) أن أهم الدوافع لدى الطلبة هو الحصول على شهادات عليا، والتغلب على ما يواجهونه من تمييز وعنصرية تمارس ضدهم. ونظراً لأهمية الدوافع ارتأى الباحثان إجراء هذه الدراسة لمعرفة دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت، إذا كانت البرامج تراعي العوامل التي تفيد في تنشيط الدافعية لدى الطلبة المتقدمين، ومن ثم الاستفادة من هذه الدراسة لتكون عوناً، ومرجعاً للعاملين في مجال الدراسات العليا والقائمين عليها في الجامعات للاسترشاد بها في وضع البرامج المختلفة، كذلك كون هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة التي أجريت في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا - بحسب علم الباحثين - وخاصة على مستوى الجمهورية اليمنية.

### مشكلة الدراسة:

تحتل مشكلة دوافع السلوك منزلة كبيرة في علم النفس؛ حيث إنها تمثل الأسس العامة لعملية التعلم وطرق التكيف مع العالم الخارجي، ويتفق علماء النفس على أن الدوافع هي محركات السلوك والأساس الأول للسلوك الحيوي على وجه العموم، وتختلف الدوافع من وراء الحصول على الشهادات العليا، بين الحاجة لدخول سوق العمل أو السعي وراء تغيير المنصب الوظيفي، وما بين الطبقة الاجتماعية، حيث إن ارتفاع نسبة الإقبال على الحصول على شهادة الدراسات العليا ينم عن الحراك الاجتماعي في المجتمع العربي

بشكل عام، واليمني بشكل خاص، حيث كان التعليم الجامعي محدودًا ومقتصرًا على قلة قليلة من أبناء المجتمع، إلى أن أصبح الآن ضرورة من ضرورات الحياة.

ومن خلال ملاحظة الباحثين حول تنوع برامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت، وكذلك انتظام العملية التعليمية فيها، وإضافة إلى إجراءات التنسيق والتسجيل للدراسات العليا وكذلك التسجيل الإلكتروني بجامعة حضرموت في محافظة حضرموت وجدنا أن هذه الإجراءات إلى حد ما تتيح فرصًا ميسرة لبعض الطلبة، وأن هذه الإجراءات تحتاج إلى برمجة لكي تسمح لأكثر عدد منهم سهولة التنسيق والتسجيل لبرامج الدراسات العليا، وبقدر اطلاعهما على ما يجري من دراسات وأبحاث في هذا المجال وجدنا أن هناك الكثير من الدراسات التي بحثت في الدوافع ولكن وفي حدود علمهما لم يتطرق أحد الباحثين إلى دراسة دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت في محافظة حضرموت؛ مما دفع الباحثين لتناول هذه المشكلة بالبحث؛ ولكي تُسهم نتائج هذه الدراسة بتزويد القائمين على الدراسات العليا بجامعة حضرموت بمدى الدوافع الموجودة لدى الطلبة في الالتحاق ببرامجها، ومن ثم يمكن الاستفادة منها في عمليات التخطيط والتنفيذ والتطوير للبرامج في الجامعة.

#### أهمية الدراسة:

1. تظهر أهميتها لدى طلبة الدراسات العليا لمعرفة دوافعهم التي تحركهم لحاجتهم وأهدافهم التي يسعون إلى إشباعها التي تسهم في استمرارية مشاركتهم، ورفع مستوياتهم الأكاديمية.
2. تعود هذه الدراسة بالفائدة على القائمين على الدراسات العليا بجامعة حضرموت والجامعات اليمنية، وذلك بعد التعرف على دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم عند وضع البرامج والخطط الخاصة للقبول والتسجيل لبرامج الدراسات العليا؛ ليتسنى لهم التعديل بما يتفق مع هذه الدوافع.

#### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على:

1. دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في جامعة حضرموت من وجهة نظرهم وترتيبها تبعاً لأهميتها.



2. دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت بين أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات (الجنس، الوظيفة، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، طريقة التنسيق، مستوى الاختبارات)

### تساؤلات الدراسة:

1. ما مستوى دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تبعاً لأهميتها وفقاً للأداة ككل والمجالات الفرعية؟
2. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس؟
3. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الوظيفة؟
4. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير العمر؟
5. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟
6. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟
7. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير طريقة التنسيق؟
8. هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير مستوى الاختبارات؟

### مفهوم الدوافع وأهميتها:

لقد قام عدد من العلماء والمفكرين في مجال علم النفس بتعريف الدوافع وتوضيح مفهومها، وقد تباينت الآراء في تحديد ما هو المقصود بالدوافع، إلا أن غالبهم قد أكد على أن الدوافع سواء كانت انفعالات أو ميول أو حاجات أو مثيرات أو استعدادات داخلية هي السبب الرئيس في السلوك، ويشار

إليها في اللغة اللاتينية بكلمة *movere*، وفي اللغة الإنجليزية بكلمة *motive*، تعني يحرك، وهو عبارة عن أي شيء مادي أو مثالي يعمل على تحفيز الأداء والتصرفات وتوجيهها، أي أن كلمة دافع مأخوذة من الفعل الثلاثي دَفَعَ، أي حرك الشيء من مكانه إلى مكان آخر، وفي اتجاه معين (الجفيمان، 2008).

والدافع: هو مفهوم افتراضي وإجرائي يمكن أن نلمس آثاره في سلوكياتنا المعرفية والانفعالية والاجتماعية والفسولوجية، ويتضمن جملة من الحاجات والرغبات والاهتمامات التي تعمل على استثارة الكائن الحي، وتنشيط سلوكه وتوجيهه نحو تحقيق أهداف معينة، ويرتبط بجملة من العناصر المتداخلة وهي الحاجات ، والخوافز، والميولات ومنظومة القيم، والانفعالات والعمليات العقلية المعرفية كالإحساس، والإدراك، والتخيل، والتعلم، والذاكرة، والانتباه، والذكاء، كذلك يرتبط بأنماط وسمات الشخصية وأنماط السلوك والجهاز العصبي والبيولوجي، وتعد الدافعية ذات أهمية كبيرة في العملية التربوية فهي أهم مبادئها، فبدونها لن يكون هناك تعلم، ولذلك فتحسين دافعية الطلاب للتعلم يعد هدفاً تربوياً يسعى إليه فلاسفة التربية وعلماءها والمعلمون؛ حيث إنها تعد وسيلة لتطوير التعلم، ورفع كفاءة الطلاب، وتحسين مهاراتهم وتطويرها، ورفع مستوى أدائهم وتحسينه، وتساعدهم على اكتساب معارف ومهارات جديدة ومعقدة، واستخدام استراتيجيات تعليمية واستخدام طرق فاعلة في معالجة المعلومات، ومن هنا تكمن أهميتها كونها وسيلة وغاية في آن واحد (العتوم وعلاونة الجراح و أبو غزال، 2005).

#### الدراسات السابقة :

القضاة والعسيري (2017) هدفت الدراسة إلى التعرف على دوافع التحاق طلبة جامعة اليرموك ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن، وشارك في الدراسة عشرة من الطلبة (6) ذكور و(4) إناث، وقد استخدم الباحث في الدراسة البحث النوعي من خلال أسلوب المقابلة المعمقة؛ حيث تم مقابلة المشاركين من الطلبة المتحقين ببرامج الدكتوراه والماجستير في التخصصات التربوية بجامعة اليرموك، وتم طرح أسئلة متفرقة في كل جلسة، تتحمل إجابات مفتوحة ومعقدة؛ لإعطاء معنى للظاهرة من وجهة نظر المشاركين بها، ونتج عن تحليل استجابات المشاركين بتركيزها على الدوافع الآتية: التقدم الوظيفي، إيجاد فرص عمل أوسع، والدافع الاجتماعي الذي يركز على تحسين المكانة الاجتماعية، تكوين علاقات اجتماعية، وتشجيع الأهل والأصدقاء لمتابعة الدراسة، ثم تلاه الدافع الاقتصادي الذي ينظر إلى أن الحصول على شهادة عليا سيزيد في مستوى دخل الفرد والترقية الوظيفية وتحسين الظروف المعيشية الشخصية،

والحصول على فرص عمل في الخارج، كما أشارت النتائج إلى دور الدافع النفسي للالتحاق بكلية الدراسات العليا، الذي يعمل على توفير الاستقرار والرضا النفسي وتحقيق الذات، كما أن هناك إشارة إلى سياسات القبول في الجامعات حيث أصبحت أكثر مرونة من السابق وتغيرت المعايير، وهذا فتح الباب على مصراعيه للقبول، مما شجع الطلبة على تزايد الإقبال، وأضافوا إلى أن مستقبل الدراسات العليا واضح في ضوء هذه المعايير والسياسات، حيث سيزيد الطلبة، وسوف يتم فتح تخصصات أخرى في المستقبل.

أما دراسة الربيعان ويوسف (2016) فقد هدفت إلى التعرف على دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا ببرنامج ماجستير التربية الخاصة بالجامعات السعودية، وفقاً لمتغيرات: النوع، والحالة المهنية، والحالة الاجتماعية، والعمر، وتكونت العينة من (317) طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، تم تقسيمها إلى (138 طالباً، 179 طالبة)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتطوير استبانة دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا ببرنامج ماجستير التربية الخاصة، والتي تناولت خمسة مجالات للدوافع، هي: (الدوافع الشخصية، والدوافع الأكاديمية، والدوافع المهنية، والدوافع الاجتماعية، والدوافع الاقتصادية)، وتوصلت النتائج إلى أن أبرز دوافع التحاق الطلبة ببرنامج ماجستير التربية الخاصة بالجامعات السعودية مرتبة كالتالي: (الدوافع الشخصية، والدوافع الأكاديمية، والدوافع المهنية، والدوافع الاجتماعية، والدوافع الاقتصادية)، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير النوع، الحالة المهنية، الحالة الاجتماعية، العمر على هذه الدوافع.

كذلك أجرت الزريقية (2016) دراسة هدفها التعرف على دوافع التحاق الطلبة ببرنامج الماجستير في جامعة نزوى بسلطنة عمان، وترتيبها من وجهة نظرهم وفقاً لمتغيرات الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والتخصص والوظيفة، على عينة متيسرة مكونة من (200) طالب وطالبة بتخصصات الماجستير المختلفة، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات، مكونة من (32) فقرة، موزعة على أربعة مجالات للدوافع، هي: (العلمي، والمهني، والاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي)، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى دوافع التحاق الطلبة بالماجستير كان بدرجة كبيرة على الأداة ككل، أما ترتيب دوافع التحاق الطلبة ببرنامج الماجستير، ف جاء كالتالي: العلمي، فالنفسي، فالاجتماعي، وأخيراً المهني والاقتصادي، وأظهرت النتائج فروقاً ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس في الدوافع في المهني والاقتصادي والنفسي لصالح الإناث، وفي متغير العمر في المجال العلمي لصالح فئة العمر (30-45 سنة)، وفي المجال الاجتماعي لصالح فئة العمر (أقل من 30 سنة)، وفي

متغير التخصص في المجال المهني والاقتصادي لصالح تخصص العلوم التطبيقية، وفي متغير الوظيفة أظهرت فروقاً في مجالات الدافع العلمي والمهني والاقتصادي وكانت لصالح الموظفين الحكومي والخاص، وفي مجال الدافع النفسي لصالح الذين لا يعملون

أما دراسة سمارة والمجالي (2014) فقد هدفت إلى التعرف على دوافع الطلبة الوافدين للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في جامعة مؤتة في الأردن من جهة نظرهم، والكشف عن أثر متغيرات الجنس والعمر والمستوى الدراسي والوضع الاجتماعي والوضع الوظيفي في تصنيفهم للدوافع، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة من الطلبة الوافدين بلغت (211) طالباً وطالبة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وتكونت أداة الدراسة من استبانة تضمنت (29) فقرة توزعت على أربعة مجالات للدوافع، وأظهرت النتائج أن الطلبة الوافدين قد صنفوا دوافع التحاقهم ببرامج الدراسات العليا في أربعة مجالات، حسب أهميتها؛ الدوافع العلمية، الدوافع المهنية، الدوافع النفسية، والدوافع الاجتماعية، ولم تظهر النتائج أثرًا لمتغيرات الجنس والعمر والمستوى الدراسي والحالة الاجتماعية والوضع الوظيفي في تصنيف الطلبة لهذه الدوافع، وأوصى الباحثان بضرورة اهتمام الجامعة بتوفير المصادر، وتقديم التسهيلات الضرورية لطلبة الدراسات العليا، وتمكينهم من اكتساب المعرفة، وإجراء المزيد من الدراسات التي تركز على الدوافع النفسية. دراسة العمري (2005) هدفت لمعرفة دوافع الالتحاق بالدراسات العليا لدى طلبة الجامعات الحكومية الأردنية، وتوصل إلى أن هذه الدوافع كانت مرتبة ترتيباً تنازلياً كالتالي: دوافع نفسية، دوافع ثقافية، دوافع علمية، دوافع اقتصادية، دوافع اجتماعية، وبين من نتائج دراسته أنه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تعزى إلى متغيرات الجنس أو المستوى الأكاديمي أو العمر.

دراسة اندروهانن وهارولد (Hanen & Harlod, 2003) موجهة إلى عينة من طلبة الدراسات العليا في جامعات المملكة المتحدة، هدفت إلى معرفة التغيرات وتحليلها، التي طرأت على نظام التعليم العالي في المملكة المتحدة، الذي أصبح تعليماً جماهيرياً، وإلى معرفة دوافع الطلبة واختياراتهم التي أدت إلى دخولهم التعليم العالي، وأسباب اختيارهم للمعاهد المحددة والبرامج المعنية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أقوى الدوافع لدخول الدراسات العليا لدى أفراد العينة كانت مرتبطة بدرجة كبيرة برغبتهم في تطوير آفاقهم العملية التسويقية وتحسينها، والاستجابة إلى حوافزهم المهنية، أيضاً أشار بعض الطلبة إلى أنهم حفزوا إلى

مواصلة التعليم الجامعي بسبب الضغوط الاجتماعية والعادات، بينما لم يكن هناك دور لمتغير العمر والجنس والطبقة الاجتماعية بالنسبة لنوع المعهد أو الكلية أو البرنامج الذي التحقوا به.

أما دراسة هووارد و لي فين و بوشر (Howar, Le Vene & Bausher, 1990) فهدفت إلى التعرف على دوافع الالتحاق ببرامج الماجستير، ورفع الكفاءة خارج الحرم الجامعي لجامعة مارشال غرب فرجينيا، وذلك لأربعة تخصصات، هي: التعليم التقني، وتعليم الكبار، وتعليم الأعمال، وتعليم التسويق، وتناول الباحثون في هذه الدراسة عينة من الطلبة الذين التحقوا بهذه البرامج، حيث كانت أهم دوافع الالتحاق حسب الترتيب: التقدم الوظيفي، الاهتمام المعرفي، الاتصال الجامعي، فالتحفيز الاجتماعي، ثم خدمة المجتمع، أخيراً توقعات خارجية. وقد اختلفت تلك الدوافع تبعاً لمتغير الجنس؛ إذ اتضح أن الإناث يمكن أن يلتحقن ببرامج الماجستير لدافع التقدم الوظيفي، يليه الاهتمام المعرفي، بينما الذكور لدافع خدمة المجتمع، حسب ما تبين من نتائج الدراسة، وقارنت الدراسة بين التخصصات الأربعة؛ حيث اتضح من نتائجها أن طلبة التعليم التقني وتعليم التسويق وتعليم الكبار كان دافعهم الرئيس هو التقدم الوظيفي، في حين كان دافع عينة تعليم الأعمال الاهتمام المعرفي.

#### التعليق على الدراسات السابقة:

- معظم الدراسات السابقة هدفت للتعرف إلى الدوافع بأشكالها ومستوياتها المختلفة.
- أجريت الدراسات السابقة على عينات مختلفة ومتباينة من طلاب الجامعات وطالباتها.
- معظم الدراسات السابقة استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة للحصول على المعلومات حول أفراد عينة الدراسة.
- وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في:
  - اتباع المنهج البحثي العلمي المناسب.
  - بناء أداة الدراسة.
  - صياغة أهداف الدراسة وتساؤلاتها.
  - اختيار أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة.
- ويعتقد الباحثان أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة بأنها جاءت تحتص بموضوع دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت.

## إجراءات الدراسة :

## أولاً: منهج الدراسة :

اتبع الباحثان في إجراء الدراسة المنهج الوصفي، واستخدما أسلوب الدراسات المسحية بإجراءاتها وخطواتها؛ وذلك لمناسبتها وطبيعة هذه الدراسة.

## ثانياً: أفراد الدراسة:

أفراد الدراسة من جميع الطلبة المتقدمين لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت للعام الجامعي 2019/2018م؛ حيث تم توزيع (200) استبانة على المتقدمين للبرامج، واسترجع منها (188) استبانة، وبنسبة مئوية بلغت (94%) من المجتمع الكلي للدراسة، التي تمثل عينة الدراسة والجدول (1) يوضح توزيع نسبة العينة.

## جدول (1)

توزيع أفراد الدراسة (ن=188)

النسبة المئوية	العدد	الرقم
94%	178	ماجستير
6%	10	الدكتوراه
100%	188	الإجمالي

## الجدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة (ن=188)

النسبة المئوية	العدد	مستويات المتغيرات	متغيرات الدراسة المستقلة
63%	115	ذكر	الجنس
37%	70	أنثى	
63%	119	موظف	الوظيفة
37%	69	لا يعمل	
77%	144	أقل من 35	العمر
19%	36	35 - 45 سنة	
4%	8	46 فأكثر	

متغيرات الدراسة المستقلة	مستويات المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	متزوج	121	64%
	أعزب	67	36%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	178	94%
	ماجستير	10	6%
طريقة التنسيق الإلكتروني	سهل	66	35%
	متوسط	103	55%
	صعبة	19	10%
مستوى الاختبارات (اللغة العربية، مهارات الحاسوب)	سهل	14	7%
	متوسط	151	80%
	صعبة	23	13%

### ثالثاً: أداة الدراسة :

- استخدم استبيان دوافع التحاق الطلبة لجمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالدراسة حيث تم إعادة تصميم استبيان دوافع التحاق الطلبة والتي تكونت في صورتها الأولية من (24) فقرة موزعة، وفي صورتها النهائية إلى (23) فقرة موزعة على أربعة مجالات حسب التوضيح الآتي:
1. مجال الدوافع الأكاديمية ويحتوي على الفقرات رقم (1,2,5,13,14,17,21).
  2. مجال الدوافع الاقتصادية ويحتوي على الفقرات رقم (10,16,18,19,22).
  3. مجال الدوافع الاجتماعية ويحتوي على الفقرات رقم (4,7,8,9,20,23).
  4. مجال الدوافع الشخصية ويحتوي على الفقرات رقم (3,6,11,12,15).
- تكون سلم الاستجابة للفقرات من خمسة تقديرات على طريقة سلم (ليكرت) الخماسي موزعة كما يلي:
    - 1- أوافق بشدة ولها (5) درجات.
    - 2- أوافق ولها (4) درجات.
    - 3- محايد ولها (3) درجات.
    - 4- أوافق ولها (2) درجتان.
    - 5- لا أوافق بشدة ولها (1) درجة.
  - طلب من أفراد الدراسة وضع إشارة (x) أمام الاختيار المناسب لكل فقرة من فقرات الاستبانة.



● درجة الأهمية: تبعاً لسلم الاستجابة ميز الباحثان في تفسير النتائج بين ثلاثة مستويات للمتوسط الحسابي لاستجابة أفراد عينة الدراسة من حيث استخدام المتوسط الحسابي كمؤشر أقوى من النسبة المئوية والمستويات كما يأتي:

● أقل من 2.49 موافق بدرجة قليلة.

● من 2.50 إلى 3.49 موافق بدرجة متوسطة.

● أكبر من 3.50 موافق بدرجة كبيرة.

رابعاً: صدق المحتوى لأداة الدراسة:

قام الباحثان بعرض أداة القياس على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال التربوي والنفسي في جامعة حضرموت وعددهم (8)، ومراجعة ملاحظاتهم حول صلاحية الفقرات الخاصة بكل مجال، ومدى مناسبتها لأهداف البحث، وسلامة صياغتها اللغوية ووضوحها، وقد تم حذف فقرة واحدة، وإجراء بعض التعديلات على صياغة بعض الفقرات، لتخرج أداة القياس في صورتها النهائية.

خامساً: ثبات أداة الدراسة:

تم توزيع أداة القياس على عينة استطلاعية مكونة من (10) طلاب من داخل مجتمع الدراسة، ولم يتم إدراجها في ضمن عينة الدراسة، وإعادة التوزيع مرة أخرى بفواصل أسبوعين تقريباً، ثم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين التطبيقين حيث بلغ من (0.76 – 0.87) للمجالات و(0.83) للأداة الكلية.

سادساً: المعالجات الإحصائية :

تم تنفيذ المعالجات الإحصائية باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهي:

- النسبة المئوية.
- المتوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- اختبار (ت) (T Test) لوسطين حسابيين مستقلين.
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لإخراج معامل الثبات.
- اختبار شففيه في حال كون الفروق في تحليل التباين ذات دلالة إحصائية.

## نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن ما يأتي عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد أن قام الباحثان بجمع البيانات وتحليلها، وتم عرض تلك النتائج وفقاً لأسئلة الدراسة.

السؤال الأول: ما مستوى دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تبعاً لأهميتها وفقاً للأداة ككل والمجالات الفرعية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية كما في جدول (3).

## الجدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأداة الكلية والمجالات الفرعية لدى عينة الدراسة (ن=188)

رقم الفقرة في الاستبانة	المجال	الفرقة	المتوسط	الانحراف	مستوى الدافعية
1	مجال الدوافع الأكاديمية	الدراسات العليا في هذه الجامعة ستوفر لي فرصة أوسع لزيادة اطلاعي وثقافتي.	4.62	0.61	كبيرة
2		السمعة الأكاديمية لهذه الجامعة جيدة.	4.11	0.72	كبيرة
5		كادرها التدريسي متميز فعلاً كما علمت.	4.01	0.84	كبيرة
13		أسس القبول في الجامعة مرنة بالمقارنة بالجامعات الأخرى.	3.91	0.90	كبيرة
14		علمت بمراعاة أعضاء هيئة التدريس وتقديرهم لظروف الطلبة الوافدين من الناحية الأكاديمية.	3.64	0.85	كبيرة
17		شروط التخرج فيها ميسرة.	3.47	0.87	متوسطة
21		لا أفضل دراسة هذا التخصص إلا في هذه الجامعة.	3.51	1.09	كبيرة
		المجال ككل	3.79	0.49	كبيرة
10	مجال الدوافع الاقتصادية	الرسوم الدراسية في هذه الجامعة أقل من الجامعات الأخرى.	3.30	1.07	متوسطة
16		خريجون هذه الجامعة يمكنهم الحصول على فرص عمل بسهولة.	3.14	1.03	متوسطة
18		التسهيلات الميسرة للطلاب/ة المتقدم/ة من حيث السكن والمواصلات...إلخ.	2.90	0.99	متوسطة
19		أخ أو قريب لي تم قبوله فيها، ويمكن أن نعيش معاً.	2.90	1.09	متوسطة

رقم الفقرة في الاستبانة	المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف	مستوى الدافعية
22		أرغب في الدراسة؛ لوجود منح دراسية تقدم لهذه الجامعة من جهات داعمة.	3.68	1.13	كبيرة
المجال ككل					
4	مجال الدوافع الاجتماعية	الأجواء آمنة ومريحة في هذه المحافظة.	4.14	0.97	كبيرة
7		بحسبوني على شهادة عليا من هذه الجامعة؛ يضمن لي مكانة اجتماعية لائقة داخل منطقتي.	4.37	0.66	كبيرة
8		المجتمع اليميني - بشكل عام- يتمتع بالانفتاح واحترام طلبة الدراسات العليا ومساعدتهم.	3.93	0.89	كبيرة
9		القيم والعادات والتقاليد في المحافظة- بشكل خاص- تشجع على الالتحاق بهذه الجامعة.	3.91	0.89	كبيرة
20		أرغب في إتاحة لي فرصة الدراسة المختلطة مع الجنس الآخر.	2.61	1.18	متوسطة
23		أرغب في إتاحة لي فرصة الدراسة المختلطة مع الجنس الآخر.	3.78	1.12	كبيرة
المجال ككل					
3	مجال الدوافع الشخصية	توفر هذه الجامعة المناخ العلمي الذي يساعد الطلبة على إجراء بحوثهم.	3.66	0.91	كبيرة
11		وجدت تعامل مسؤولي الجامعة الأكاديميين والإداريين جيداً.	4.22	0.79	كبيرة
12		من محفزات الدراسة، أن الشهادة التي تمنحها هذه الجامعة معتمدة في الخارج.	4.23	0.81	كبيرة
15		الخدمات فيها متوفرة بشكل ملحوظ.	3.53	0.86	كبيرة
6		سمعت الكثير عن إيجابيات هذه الجامعة.	3.87	0.79	كبيرة
المجال ككل					
الأداة الكلية					
			3.72	0.44	كبيرة

يبين الجدول (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة والمجالات والأداة ككل، ومن خلال ملاحظة القيم الواردة في الجدول نجد أن مستوى الدوافع للأداة ككل كان بدرجة كبيرة، أما على مستوى المجالات فقد جاء المجال الاقتصادي بدرجة متوسطة، بينما جاء للمجالات الأخرى بدرجة كبيرة

على النحو الآتي: مجال الدوافع الشخصية ، مجال دوافع الأكاديمية، مجال الدوافع الاجتماعية، مجال دوافع الاقتصادية ، حيث المتوسط والانحراف ( $3.90 \pm 0.57$ )، ( $0.49 \pm 3.79$ )، ( $0.49 \pm 3.79$ )، ( $0.61 \pm 3.19$ ) على التوالي.

من خلال النتائج يتضح أن مستوى الدوافع للأداة ككل كان بدرجة كبيرة، وهذا يبين أن الطلبة لديهم دافعية كبيرة للالتحاق ببرامج الدراسات العليا رغبة منهم في تحقيق أهدافهم في اكتساب معارف ومهارات جديدة في تخصصاتهم ورفع كفاءتهم وتطويرها، أما على مستوى المجالات فقد جاء مجال الدوافع الاقتصادية بدرجة متوسطة، ويمكن عزو تلك النتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها اليمن حالياً، وتطلبات الحياة اليومية للطلاب، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من القضاة والعسيري (2017)، الربيعان ويوسف (2016)، الزريقة (2016) سمارة والمجالي (2014).

السؤال الثاني: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير الجنس؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، كما هو موضح في الجدول (4):

#### الجدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير الجنس (ن=188)

المجال	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	ذكر	118	3.8801	.51013	186	-.542-	.589
	أنثى	70	3.9204	.46124			
الدوافع الاقتصادية	ذكر	118	3.2119	.59127	186	.749	.455
	أنثى	70	3.1429	.64169			
الدوافع الاجتماعية	ذكر	118	3.8051	.52311	186	.584	.560
	أنثى	70	3.7619	.42805			

المجال	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الشخصية	ذكر	118	3.9542	.57134	186	1.598	.112
	أنثى	70	3.8171	.56440			
الكل	ذكر	118	3.7314	.45304	186	.658	.511
	أنثى	70	3.6876	.42097			

• قيمة (ت) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 1.97$ .

يبين الجدول (4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الجنس عند مستوى الدلالة (0.05) بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على المجالات، إذ بلغت قيمة (ت) في المجالات (الدوافع الأكاديمية، الدوافع الاقتصادية، الدوافع الاجتماعية، الدوافع الشخصية) (0.542، 0.749، 0.584، 1.598) على التوالي، ويعزى ذلك إلى التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية، ومنها اليمن إتاحة الفرص للإناث في التعليم، وأصبحت المرأة تتبوأ أعلى الدرجات الوظيفية في المجتمع اليمني؛ وذلك لالتحاقها ببرامج الدراسات العليا، وأصبحن ينافسن الذكور في مقاعد الدراسة، وهذا يعطي فرصاً متساوية للتعليم للذكور والإناث، وكذلك الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، وقد اتفقت مع غالب نتائج الدراسات السابقة دراسة الربيعان ويوسف (2016)، سمارة والمجالي (2014)، دراسة العمري (2005)، هنين وهارولد (Hanen & Harlod, 2003). واختلفت مع الزريقية (2016)، حيث إن دوافع الالتحاق في المجالين الاقتصادي والنفسي لصالح الإناث، كذلك لم تتفق مع نتائج هووارد و لي فين و بوشر & Howar, Le Vene (1990) (Bausher, 1990) في متغير الجنس؛ حيث بينت أن الإناث يمكن أن يلتحقن ببرامج الماجستير لدافع التقدم الوظيفي والمعرفي، بينما الذكور لدافع خدمة المجتمع، وعدم الاتفاق ربما يعود لاختلاف خصائص العينة والمجتمعات.

السؤال الثالث: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير الوظيفة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، والجدول رقم (5) يوضح البيانات الآتية:

## الجدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير الوظيفة (ن=188)

المجال	متغير الوظيفة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	موظف	119	3.8547	.48212	186	-1.484-	.139
	لا يعمل	69	3.9648	.50353			
الدوافع الاقتصادية	موظف	119	3.1697	.58376	186	-.484-	.629
	لا يعمل	69	3.2145	.65558			
الدوافع الاجتماعية	موظف	119	3.7801	.47287	186	-.327-	.744
	لا يعمل	69	3.8043	.51920			
الدوافع الشخصية	موظف	119	3.8739	.55654	186	-.922-	.358
	لا يعمل	69	3.9536	.59621			
الكل	موظف	119	3.6905	.42777	186	-1.003-	.317
	لا يعمل	69	3.7574	.46239			

• قيمة (ت) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 1.97$ .

يبين الجدول (5) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) وفقاً لمتغير الوظيفة بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على الأداة ككل؛ حيث بلغت قيمة ت (-1.003)، أما على المجالات بلغت قيمة (ت) في (الدوافع الأكاديمية، الدوافع الاقتصادية، الدوافع الاجتماعية، الدوافع الشخصية)، (-1.484، 0.484، 0.327، 0.922) على التوالي.

ويُعزى ذلك إلى أن غالب المتقدمين لبرامج الدراسات العليا موظفون بدوائر حكومية أو خاصة، والذي انعكس على النتائج، فكونهم موظفين فهذا يدفعهم لتطوير أنفسهم بما يخدم وظائفهم وتحسين أدائهم، واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة كل من الربيعان ويوسف (2016)، سمارة والمجالي (2014)، ولم تتفق مع دراسة الزريقية (2016) في متغير الوظيفة التي أظهرت فروقاً في مجالات الدافع

العلمي والمهني والاقتصادي، وكانت لصالح الموظفين في القطاع الحكومي والخاص، وفي مجال الدافع النفسي لصالح الذين لا يعملون، وهذا ربما يعود لاختلاف آراء النظر ووجهاته.

السؤال الرابع: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير العمر؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ف)، والجدول رقم (6) يوضح البيانات الآتية:

### جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ف) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير العمر (ن=188)

المجال	متغير العمر	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( ف )	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	أقل من 35	144	3.8859	.47653	.256	.774
	من 35 - 45	36	3.9444	.55199		
	46 فأكثر	8	3.8393	.52593		
الدوافع الاقتصادية	أقل من 35	144	3.1958	.58583	.103	.902
	من 35 - 45	36	3.1444	.71970		
	46 فأكثر	8	3.2000	.56569		
الدوافع الاجتماعية	أقل من 35	144	3.7731	3.7731	.421	.657
	من 35 - 45	36	3.8565	3.8565		
	46 فأكثر	8	3.7708	3.7708		
الدوافع الشخصية	أقل من 35	144	3.9028	.54554	.163	.850
	من 35 - 45	36	3.9278	.67975		
	46 فأكثر	8	3.8000	.55549		
الكل	أقل من 35	144	3.7101	.41401	.120	.887
	من 35 - 45	36	3.7440	.53581		
	46 فأكثر	8	3.6739	.49573		

• قيمة (ف) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 2.3$



يبين الجدول (6) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير العمر مستوى الدلالة (0.05) بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على الأداة ككل والمجالات الفرعية، إذ بلغت قيمة (ف) لمجالات (الدوافع الأكاديمية، الدوافع الاقتصادية، الدوافع الاجتماعية، الدوافع الشخصية)، (0.256-، 0.103، 0.421، 0.163) على التوالي.

ويمكن تفسير تلك النتيجة إلى كون معظم الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا أعمارهم أقل من (35) عاماً، وهذا قد يكون أثر على درجة الاستجابة على أداة الدراسة، كذلك أن الالتحاق بالدراسات العليا قد يكون مطلب الجميع بمختلف الأعمار؛ كونهم مدركين أهمية التعليم بجميع مراحلها، وأهمية مرحلة الدراسات العليا لما ستضيفه على تقديرهم لذاتهم وتميزهم في تخصصهم العلمي، واتفقت هذه مع نتائج دراسة كل من القضاة والعسيري (2017)، الربيعان ويوسف (2016)، سمارة والمجالي (2014).

السؤال الخامس: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، والجدول (7) يوضح البيانات الآتية:

### الجدول (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية (ن=188)

المجال	متغير الحالة الاجتماعية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	متزوج	121	3.9374	.49996	186	1.591	.113
	عزب	67	3.8188	.47025			
الدوافع الاقتصادية	متزوج	121	3.2099	.61852	186	.724	.474
	أعزب	67	3.1433	.59575			
الدوافع الاجتماعية	متزوج	121	3.7934	.50554	186	.165	.869
	أعزب	67	3.7811	.46167			
الدوافع الشخصية	متزوج	121	3.9719	.58669	186	*2.240	.026
	أعزب	67	3.7791	.52355			

المجال	متغير الحالة الاجتماعية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الكل	متزوج	121	3.7492	.45277	186	1.430	.154
	اعزب	67	3.6535	.41434			

• قيمة (ت) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 1.97$ .

يبين الجدول (7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية عند مستوى الدلالة (0.05) بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على مستوى الأداة ككل وجميع المجالات باستثناء مجال الدوافع الشخصية؛ حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.240)، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن عدد المتزوجين أعلى من غير المتزوجين والتي لم تأخذ مستوى معنوياً لدى عينة البحث في المجالات باستثناء مجال الدوافع الشخصية التي بينت الفروقات بينهم وذلك للاستقرار الأسري للمتزوجين. واتفقت هذه مع نتائج كلٍ من القضاة والعسيري (2017)، الربيعان ويوسف (2016)، سمارة والجالي (2014).

السؤال السادس: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ت)، والجدول (8) يوضح البيانات الآتية:

#### الجدول (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ت) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي (ن=188)

المجال	متغير المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	بكالوريوس	3.9109	.48544	186	1.869	.063
	ماجستير	3.6143	.54315			
الدوافع الاقتصادية	بكالوريوس	3.2067	.60090	186	1.967	.05
	ماجستير	2.8200	.68280			

المجال	متغير المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الدوافع الاجتماعية	بكالوريوس	3.7968	.48880	186	.923	.357
	ماجستير	3.6500	.49969			
الدوافع الشخصية	بكالوريوس	3.9315	.56770	186	*2.920	.004
	ماجستير	3.4000	.37712			
الكل	بكالوريوس	3.7325	.43445	186	*2.318	.022
	ماجستير	3.4043	.45924			

• قيمة (ت) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 1.97$ .

يبين الجدول (8) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى الدلالة (0.05) بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على مستوى الأداة ككل ومجال الدوافع الشخصية حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.920)، والفروق لصالح البكالوريوس، ويعزى ذلك إلى تنوع تخصصات برامج الماجستير وكثرتها في الجامعة عن غيرها في الجامعات اليمنية في الوقت الحالي التي تمر به اليمن؛ حيث أن كثيراً من الجامعات توجد لديها برامج لدرجة الماجستير كثيرة ولكنها مغلقة، أو غير مستقرة لأسباب الأوضاع التي تمر بها اليمن، وبالتالي زيادة الفرص في مواصلة دراستهم في جامعة حضرموت، ولما تتمتع به المحافظة من استقرار في غالب المجالات، ساهم ذلك في زيادة الدافعية لديهم لتحقيق هدفهم.

السؤال السابع: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير طريقة التنسيق؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ف)، والجدول

(9) يوضح البيانات الآتية:

## الجدول (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ف) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير طريقة التنسيق (ن=188)

المجال	متغير طريقة التنسيق	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( ف )	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	سهل	66	3.9567	.53568	1.512	.223
	متوسط	103	3.8391	.45690		
	صعبة	19	3.9850	.50146		
الدوافع الاقتصادية	سهل	66	3.3061	.56592	2.056	.131
	متوسط	103	3.1126	.59913		
	صعبة	19	3.1684	.76670		
الدوافع الاجتماعية	سهل	66	3.8990	.48028	*3.149	.045
	متوسط	103	3.7104	.47598		
	صعبة	19	3.8333	.53576		
الدوافع الشخصية	سهل	66	3.9576	.62118	1.574	.210
	متوسط	103	3.8408	.54331		
	صعبة	19	4.0526	.51572		
الكل	سهل	66	3.8004	.44405	*2.702	.070
	متوسط	103	3.6480	.42209		
	صعبة	19	3.7826	.48912		

• قيمة (ف) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 2.3$

يبين الجدول (9) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير طريقة التنسيق عند مستوى الدلالة (0.05) في دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على الأداة ككل.

كذلك يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الدوافع الطلبة للدراسات العليا في المجال الاجتماعي، ولمعرفة الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات بين المتوسطات كما في الجدول (10):

## الجدول (10)

يبين نتائج اختبار شيفيه للمقارنات بين متوسطات كل مجموعتين من مجموعات طرق التنسيق

النتيجة عند مستوى 0.05	القيمة الاحتمالية	فروق المتوسطات	المتوسطات الحسابية	متغير طرق التسجيل	
دالة	.049	0.1886	3.7104	متوسط	سهل
غير دالة	.873	0.06567	3.8333	صعب	
دالة	.049	-0.1886-	3.8990	سهل	متوسط
غير دالة	.596	-0.1229-	3.8333	صعب	
غير دالة	.873	-0.06567-	3.8990	سهل	صعب
غير دالة	.596	0.1229	3.7104	متوسط	

ويبين الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التنسيق لصالح التنسيق السهل، ويمكن

تفسير ذلك بأن الاجراءات التي تستخدم حاليًا في الجامعة واضحة وسهلة.

السؤال الثامن: هل توجد فروق في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت تعزى لمتغير مستوى الاختبارات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار (ف)، والجدول

(11) يوضح البيانات الآتية:

## الجدول (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (ف) لمعرفة الفروق تبعاً لمتغير مستوى الاختبار (ن=188)

المجال	متغير مستوى الاختبار	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( ف )	مستوى الدلالة
الدوافع الأكاديمية	سهل	14	3.9694	.57738	1.519	.222
	متوسط	151	3.9130	.48766		
	صعبة	23	3.7329	.45032		

المجال	متغير مستوى الاختبار	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( ف )	مستوى الدلالة
الدوافع الاقتصادية	سهل	14	3.4286	.56491	1.211	.300
	متوسط	151	3.1695	.61871		
	صعبة	23	3.1478	.56638		
الدوافع الاجتماعية	سهل	14	3.9048	.40675	.441	.644
	متوسط	151	3.7826	.49291		
	صعبة	23	3.7609	.51939		
الدوافع الشخصية	سهل	14	3.9571	.53308	.155	.857
	متوسط	151	3.9060	.57076		
	صعبة	23	3.8522	.61561		
الكل	سهل	14	3.8323	.41348	.837	.435
	متوسط	151	3.7158	.44853		
	صعبة	23	3.6389	.40457		

• قيمة (ف) الجدولية عند مستوى  $0.05 = 2.3$

يبين الجدول (11) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير مستوى الاختبارات بين دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا على الأداة الكلية والمجالات.

#### الاستنتاجات:

ومن خلال حيثيات هذه الدراسة نستنتج الآتي:

1. أن مستوى دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم جاءت بدرجة كبيرة.
2. لا توجد فروق دالة في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات: (الجنس، والوظيفة، والعمر، ومستوى الاختبارات).

3. توجد فروق دالة في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية في مجال الشخصية، بينما المجالات الثلاثة الأخرى لا توجد فيها فروق دالة.

4. توجد فروق دالة في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالي الدوافع الشخصية والاقتصادية.

5. توجد فروق دالة في دوافع التحاق الطلبة لبرامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت من وجهة نظرهم تعزى لمتغير طريقة التنسيق في مجالي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في مستوى السهل والمتوسط.

#### التوصيات:

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بما يأتي:

- 1- أن تعمل الكليات التي بها برامج دراسات عليا لفتح برامج الدكتوراه، وإعداد ورش وندوات علمية في البرامج التي فيها.
- 2- على الكليات الاهتمام بتطوير المساقات الدراسية وتحديثها نظرًا لأن الطلبة الملتحقين يولون الجانب العلمي أهمية.
- 3- اهتمام الجامعة بتوفير المصادر، وتقديم التسهيلات الضرورية لطلبة الدراسات العليا لتمكينهم من اكتساب المعرفة، والوصول إلى المعلومات.
- 4- إجراء دراسات مقارنة بين دوافع الطلبة بجامعة حضرموت وجامعات أخرى بالجمهورية اليمنية.

## المراجع:

- 1) الجفيمان، محمد عبدالله (2008)، علم النفس التربوي، المكتبة الإلكترونية السعودية.
- 2) الربيعان ، عبد الله بن علي يوسف، الطيب محمد زكي (2016)، دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا ببرامج ماجستير التربية الخاصة بالجامعات السعودية، مجلة التربية الخاصة، مجلد (5) العدد (17)  
a . <https://platform.almanhal.com/details/article/92588.90>
- 3) الرزيفية، سعاد بنت جمعة (2016)، دوافع التحاق طلبة الدراسات العليا ببرامج الماجستير بجامعة نزوى في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان.
- 4) العتوم، عدنان يوسف و علاونة، شفيق فلاح و الجراح، عبدالناصر ذياب و أبو غزالة، معاوية محمود (2006)، علم النفس التربوي النظرية والتطبيق، ط1، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 5) العمري، بسام (2005) دوافع الالتحاق بالدراسات العليا لدى طلبة الجامعات الحكومية الأردنية كما يراها طلبة الدراسات العليا للعام الدراسي 2003/2002 . دراسات العلوم التربوية. (11) 32 .
- 6) سمارة، نواف أحمد و المجالي، فايز محمد (2014)، دوافع التحاق الطلبة الوافدين ببرامج الدراسات العليا في جامعة مؤتة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (15) العدد (3) ص: 329-352.
- 7) القضاة، محمد فرحان والعسيري، محمد علي (2017)، الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن- دراسة ميدانية توعوية في جامعة اليرموك، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد (10) العدد (29) ص: 161-180.
- 8) محمد، أحمد شعبان والدمنهوري، ناجي محمد (2000) علم النفس التعليمي. مصر ، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- 9) Andro Hanen and Harlod Silver.(2003). Innovations in Teaching and Learning in Higher Education, University of Plymouth, Higher Education Studies, London.
- 10) Howard ,RD Gordon, Le Vene A, Cason & Bausher, S. Rebecca.(1990). Assessment of the Motivational Technical and Adult Education Programs off Campus Credit Programs, Report. Marshal University. West Virginia, USA.
- 11) Moras, M. (2000) Perceived experiences which facilitated and motivated Mexican Americans from a migrant background obtain a graduate degree. Unpublished master's thesis University of Colorado, USA.



## Students' Motivations of Joining the Postgraduate Programs at Hadhramout University from the students' Perspectives.

Dr. Nawal Mahfouh Marei

Dr. Hadi Salem Al-Sabban

### Abstract

This study aims at knowing the students' motivations of joining the postgraduate programs at Hadhramout university from their perspective according to the variables of age, gender, job, marital status, educational qualification, coordination method, and levels of tests. The study adopts the descriptive and survey method. The study sample consists of 188 male and female applicants who are willing to join the postgraduate programs in 2018/2019. In order to achieve the study objectives, a questionnaire is used to measure the motivations which covers the four types of the academic, economic, social and personal motivations. The data analysis has statistically adopted the arithmetic means, standard deviations, T value, F

## تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في السوق المحلية بمحافظة حضرموت (دراسة ميدانية)

د. محمد حميد عوض عفيف\*\*

د. غسان سعيد سالم باجليدة\*

### الملخص:

تستهدف الدراسة تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت القطاع الخاص بساحل حضرموت في الجمهورية اليمنية، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تقيس مدى توافر خصائص الجودة لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث المحتوى والهيئة، بالإضافة الى دراسة مدى تأثير المنشأة المستخدمة للنظام وحجمها ونوع النظام المستخدم وتخصص المستخدمين، على جودة المخرجات، بالإضافة إلى دراسة مدى رضا المستفيدين على تلك المخرجات.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم تصميم استبانة وزعت على مستخدمي الأنظمة المحاسبية المحوسبة، حيث وزعت 63 استبانة اعتمد عليها لغايات التحليل 50 استبانة. أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في المنشآت الخاصة في ساحل حضرموت تتميز بجودة المخرجات بمستوى متوسط، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين النظم المستخدمة عائدة إلى مجموعة من المتغيرات الديموغرافية، منها تخصص المستخدمين، وحجم المنشأة، ونوعية النظام المستخدم، كما أثبتت نتائج الدراسة أن غالب المستخدمين من هذه الأنظمة راضون عن جودة تلك المخرجات، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات موجهة إلى الشركات المنتجة للنظم، والمستخدمين، والمنشآت بهدف تحسين جودة المخرجات.

### 1- المقدمة:

أصبح استخدام تقنية المعلومات في مجال نظم المعلومات المحاسبية في الفترة الأخيرة، وظهور ما بات يعرف بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أمرًا شائعًا؛ وذلك لتوفير الوقت والجهد من قبل الأفراد. بناء عليه اتجهت الكثير من المنشآت وخصوصًا منشآت القطاع الخاص إلى اقتناء أحدث التقنيات في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وذلك للحصول على مخرجات (معلومات) تساعد على تسير أعمالهم، وتدعم

\* أستاذ مشارك في المحاسبة - قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

\*\* أستاذ مساعد في الحاسبات والمعلومات - قسم نظم المعلومات الإدارية - كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

عمليات اتخاذ القرارات الملائمة، وذلك من خلال توفير مخرجات تتميز بمجموعة من المواصفات أو الخصائص، التي تؤهلها لأن تكون مناسبة لعملية اتخاذ القرار.

تمثل المعلومات التي تنتجها نظم المعلومات الحاسوبية المخرجات الرئيسة لتلك الأنظمة وبالتالي لا بد أن تتمتع هذه المخرجات بجودة عالية وذلك وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات الحاسوبية، مثل: الدقة، والوقتية، والملاءمة، والموثوقية، وغيرها من الخصائص؛ وذلك لكي تسهم في عملية الرقابة وتقييم الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة، لذا تقوم عدد من المنشآت التي تستخدم تلك الأنظمة؛ الحاسوبية المحوسبة بتقييم جودة مخرجات تلك الأنظمة وذلك للتأكد من مدى توفر عناصر الجودة اللازمة في هذه المخرجات.

## 2- مشكلة الدراسة

واكبت الكثير من منشآت قطاع الأعمال الخاصة في الجمهورية اليمنية بشكل عام وفي محافظة حضرموت تحديداً التطورات التقنية في بيئة الأعمال وخاصة تلك المتعلقة بالتحول من الأنظمة الحاسوبية اليدوية أو التقليدية إلى الأنظمة الحاسوبية المحوسبة وذلك للحصول على مخرجات تلبي احتياجات المستخدمين المختلفين لهذه الأنظمة، إلا أنه ونظراً لحدثة هذا التحول لم تخضع هذه الأنظمة للتقييم اللازم؛ وذلك للتعرف على مدى تلبية مخرجاتها لاحتياجات المستخدمين من المعلومات التي تساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة ودقة، وتساهم في تعزيز عمليات اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

بناء على ما سبق فالدراسة الحالية هي محاولة لتقييم جودة مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة من حيث المحتوى والشكل، وكذلك مدى رضا المستخدمين عن هذه الأنظمة، والتعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بمخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة، عائدة إلى حجم المنشآت التي تستخدم هذه الأنظمة، ونوع النظام المحوسب المستخدم، وتخصص مستخدمي هذه النظم. بشكل أدق تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

هل تتميز مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) بالجودة اللازمة من حيث المحتوى والشكل؟

هل مستخدمو النظم الحاسوبية المحوسبة راضون عن مخرجات هذه النظم؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة مخرجات النظم الحاسوبية المحوسبة عائدة إلى حجم المنشآت المستخدمة للنظام ونوع النظام الحاسوبي المحوسب المستخدم وتخصص مستخدمي النظام؟

### 3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مدى توافر عناصر أو سمات الجودة في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت ومدى رضا مستخدمي هذه النظم على جودة المخرجات، ويمكن صياغة أهداف الدراسة على النحو الآتي:

التعرف على مدى توافر عناصر أو خصائص الجودة في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث المحتوى لتلك المخرجات وهيئتها.

التعرف على مدى رضا مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على محتوى وهيئة مخرجات تلك النظم.

التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة المخرجات عائدة إلى حجم المنشآت المستخدمة للنظام ونوع النظام المحاسبي المحوسب المستخدم وتخصص مستخدمي النظام.

### 4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع حيوي مهم، يتعلق بتقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وخاصة كون السوق المحلي في محافظة حضرموت حديث عهد بهذه الأنظمة، الأمر الذي يجعل من عملية تقييم مخرجات الأنظمة المحوسبة أمرًا مهمًا. زيادة على ذلك أن تقييم مخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة يفيد عددًا من الأطراف، لعل أولها منتج ومسوق هذه الأنظمة؛ كون الدراسة توفر لهم تغذية عكسية حول منتجاتهم، ومدى وملاءمتها للسوق المحلي، ورضا المستخدمين لهذه الأنظمة؛ وذلك لتجاوز أي قصور يتعلق بمخرجات الأنظمة المحوسبة، كما أن مستخدمي هذه الأنظمة معيّنون بنتائج هذه الدراسة؛ وذلك للتعرف على احتياجاتهم المختلفة من المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المحوسب.

### 5- حدود الدراسة :

المقصود بحدود الدراسة هو تحديد البعد المكاني والزمني لتطبيق هذه الدراسة، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فالدراسة تتناول تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في شركات القطاع الخاص ومؤسساته بأنشطتها المختلفة التجارية والصناعية والخدمية وقطاع المقاولات والبنوك وشركات الصرافة وغيرها من الأنشطة التجارية في محافظة حضرموت الساحل. أما فيما يتعلق بالحدود

الزمانية للدراسة فيمكن عد الفترة المحصورة بين 2018/4/15 حتى 2018/11/25م مناسبة لهذا الغرض؛ وذلك لكونها المدة التي أُبجرت فيها هذه الدراسة بدءًا من توزيع استبانة الدراسة على عينة الدراسة وجمعها، ومن ثم تحليل النتائج، وانتهاءً بإنجاز البحث وطباعته.

#### - الإطار النظري والدراسات السابقة:

##### - أولًا: الإطار النظري :

تم التطرق في هذا الجزء وبشكل موجز إلى مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والعناصر، التي تتكون منها تلك النظم وأهم الخصائص التي تتصف بها هذه النظم، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لتحقيقها.

##### - مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة Accounting Information Systems :

وفقا ل (Amidu et al., 2011) يشير مصطلح نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لوصف النظام المحاسبي الذي يعتمد على تقنية الحاسب لمسك البيانات المالية ومعالجتها في المنظمات، وتسمى أيضًا بالمحاسبة الإلكترونية. كما عرف (دهمان، 2012م) نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بأنه عبارة عن " نظام محوسب يتم إعدادة بواسطة مختصين؛ ليقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات المحاسبية؛ لاستعماله من قبل متخذي القرار في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية." كما أشار (Turner, 2009) إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تشير إلى مدى اعتمادها على أجهزة الحاسوب والبرمجيات؛ لتتبع العمليات التجارية، وتسجيل البيانات المحاسبية، الأمر الذي يتطلب معرفة المفاهيم الأساسية للحاسوب.

##### - عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تتكون نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من مجموعة من العناصر تتمثل في: (Romney and Steibart, 2015).

العنصر البشري؛ وذلك لتشغيل النظام .

توفير البيانات، التي تعكس كافة عمليات المنشأة وأنشطتها .

مجموعة التعليمات والإجراءات والقواعد، التي يتم على أساسها معالجة البيانات ومن ثم حفظها .

البنية التحتية لتقنية المعلومات وكافة الوسائل الإلكترونية، التي تتطلبها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

- إجراءات الرقابة الداخلية والأمان؛ وذلك لحماية البيانات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية.
- خصائص نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية :
  - لكي يكون نظام المعلومات المحاسبي المحوسب فاعلاً لا بد من توافر مجموعة من الخصائص: (الرفاعي وآخرون 2009، ميده 2009):
  - السرعة والدقة وذلك لتوصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب؛ لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة.
  - تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة التي تساعد في تحقيق وظائفها في التخطيط والرقابة وغيرها من الوظائف.
  - ضمان معالجة البيانات المالية وفقاً لمعايير إعداد القوائم المالية (IFRS)؛ مما يساعد في التقليل من الخطأ أو الغش.
  - أن يكون النظام المحوسب يتميز بالمرونة الكافية؛ وذلك لتسهيل عملية تحديثه وتطويره ليواكب التغيرات التي تحدث في المنشأة.
  - أهداف نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية :
  - لكل نظام معلومات مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، وبالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي المحوسب فهو مصمم ليحقق الأهداف التالية: (الشريف 2006؛ Turner et al., 2016)
  - إنتاج التقارير اللازمة التي تساعد على تحقيق أهداف المشروع سواءً بشكل يومي أو اسبوعي.
  - توفير التقارير عالية الدقة من حيث جودة مخرجاتها.
  - تقديم التقارير اللازمة والمناسبة من حيث توقيتها؛ وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.
  - تحقيق الهدف الرقابي لأصول المنشأة وممتلكاتها، وذلك من خلال توفير أدوات الرقابة اللازمة.
  - التوازن بين تكلفة انتاج النظام والأهداف، التي يسعى النظام لتحقيقها.
  - **ثانياً: الدراسات السابقة :**
  - تناولت العديد من الدراسات موضوع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية وجودتها في العديد من الدول العربية منها والأجنبية، إلا أنه يلاحظ أن موضوع تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحوسبية لم يُنَظَر بالبحث الكافي في الجمهورية اليمنية بشكل عام ومحافظه حضرموت على وجه التحديد،

ويمكن استعراض أهم الدراسات التي تناولت تقييم جودة مخرجات الأنظمة المحاسبية المحوسبة من الأحداث إلى الأقدم وذلك كما يلي:

#### دراسة (نصير، 2018م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تساهم به أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في القرارات الإدارية المختلفة (الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية) في قطاع المستشفيات في المملكة الأردنية الهاشمية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان لهذا الغرض تم توزيعه على عينة من المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين (109 شخص) في كل من مستشفى الجامعة الأردنية، ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي.

أظهرت النتائج الأثر الإيجابي الذي تلعبه الأنظمة المحاسبية المحوسبة المستخدمة في قطاع المستشفيات الأردنية في تحسين القرارات الإدارية المختلفة الاستراتيجية منها والتكتيكية والتشغيلية.

#### دراسة (لهرواة، 2017)

هدفت الدراسة إلى تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز جودة المعلومة، وذلك من خلال دراسة مدى توفر الخصائص التي تحقق الجودة العالية في المعلومات المالية، وطبقت الدراسة المنهج التحليلي، مع تعزيز الدراسة بدراسة حالة ميدانية " المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية snvi - وحدة ورقلة" في الجزائر. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن المؤسسة قيد الدراسة تمتلك نظام معلومات محاسبي، يتسم بالكفاءة والبساطة والوضوح، من خلال مخرجاته التي تتميز بكفاءتها ومصادقتها وتوافر كل خصائص المعلومة الجيدة بتلك المخرجات.

#### دراسة (البديري، 2017م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة مخرجات المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي هذه المعلومات، وأثر خصائص الجودة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة للمستخدمين، وقد تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات العراقية باستخدام استبيان، ثم إعداده لهذا الغرض، وخلصت الدراسة إلى أهمية توافر خصائص الجودة المختلفة في المعلومات المحاسبية، وأن الشركات عينة الدراسة تعتمد بشكل كبير على المعلومات ذات الجودة العالية في اتخاذ قراراتها المختلفة.

### دراسة (النتر 2015م)

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتسليط الضوء على مدى تمتع نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة، المستخدمة في قطاع التأمين التكافلي في فلسطين بعناصر الجودة اللازمة في مخرجات هذه الأنظمة، وقد قام الباحث بإعداد استبيان لهذا الغرض تم توزيعه على عينة من العاملين في الشؤون المالية والإدارات المختلفة بهذا القطاع. وخرجت الدراسة بجملة من النتائج المهمة منها أن نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة المستخدمة في قطاع التأمين التكافلي في فلسطين تركز على عناصر الجودة وخصوصاً خاصية الملاءمة وذلك من خلال إنتاج معلومات ملائمة للمستخدمين من حيث توقيتها، وإمكانية التحقق منها، وكذلك القدرة التنبؤية لهذه المعلومات. كما بينت الدراسة أن من أهم عناصر الجودة الأخرى التي تتميز بها تلك الأنظمة هي خاصية الثقة وذلك من خلال صدق تمثيل هذه المعلومات للواقع وخلوها من التحيز.

### دراسة (Alhosban and Maqableh, 2014)

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (37 شركة)؛ وذلك للتعرف على الدور الذي تلعبه الأنظمة المحاسبية الحوسبة المطبقة في تلك الشركات على الكثير من القرارات الاستراتيجية التي تتخذها تلك الشركات، مثل قرار قياس تكلفة الإنتاج، وقرار تسعير المنتجات. أظهرت نتائج الدراسة العلاقة الإيجابية بين أنظمة المعلومات المحاسبية الحوسبة المستخدمة في الشركات الصناعية وبين قرارات الشركة المتعلقة بتحديد تكاليف الإنتاج وتسعير المنتجات، وكذلك في عملية احتساب تكلفة المخزون.

### دراسة (البواب والعلمي، 2014م)

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تمت في الجمهورية اليمنية؛ وذلك للتعرف أهمية جودة نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة، وأثرها في تحسين جودة المخرجات من المعلومات المحاسبية وذلك بالتطبيق على قطاع النفط في الجمهورية اليمنية، حيث قام الباحثان بتوزيع استبيان على عينة من 67 من المحاسبية العاملين في المركز الرئيس للشركات النفطية في العاصمة صنعاء، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها الإدراك الكبير من المحاسبين العاملين بتلك الشركات بأهمية استخدام النظم المحاسبية الحوسبة، وكذلك الأثر الإيجابي لتلك النظم على جودة المعلومات المحاسبية التي تنتجها تلك النظم، إلا أن الدراسة أظهرت الاستخدام الجزئي وليس الكلي لتلك الأنظمة وخاصة في الوحدات ذات الطابع الاقتصادي مقارنة



بالوحدات الإدارية في تلك الشركات. أظهرت الدراسة كذلك جملةً من الصعوبات التي تحول دون تطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة بشكل متكامل، منها عدم توافر قواعد البيانات، وكذلك عدم توفر شبكات اتصالات سواء على المستوى الداخلي للشركات أو على مستوى الفروع.

#### دراسة (Dandago and Rufai, 2014)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على قطاع المصارف النيجيرية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبيان تم تصميمه لتحقيق أهداف الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة الايجابية بين تطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قطاع المصارف النيجيرية وبين تحسين أداء المصارف، وذلك من خلال تقليل التكاليف، وتسهيل إجراءات المعاملات المصرفية، كما ساهمت الأنظمة المحوسبة في تقديم المعلومات ذات الجودة العالية.

#### دراسة (Shkurti and Madhi, 2014)

هدفت هذه الدراسة التي تم إجراؤها على قطاع البنوك الصناعية في ألبانيا إلى التعرف على مدى فعالية الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وعلاقتها مع الكفاءة التشغيلية للبنوك، والوقت المستغرق في العمل، وكذلك في زيادة الثقة في السياسات المالية للبنوك، وتنوع الخدمات المالية التي تقدمها تلك البنوك. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الأنظمة المحاسبية المحوسبة في قطاع البنوك الصناعية في ألبانيا قد حققت لها الكثير من المنافع المتعلقة بأدائها، وتقليل الوقت والتكاليف، وزيادة ثقة المتعاملين، كما أثر استخدام الأنظمة المحوسبة على إدارة تلك البنوك واستراتيجيتها.

#### دراسة ( نور الدين، 2009م)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على عملية اتخاذ القرار في شركة الزوايا للتنمية والاستثمار (شركة قابضة)، كدراسة حالة في جمهورية السودان، وذلك بالاعتماد على الاستبانة لجمع المعلومات المتعلقة بالنظام المحاسبي المحوسب وخصائصه، ومدى استخدامه من قبل الشركات التابعة، وأثر ذلك الاستخدام على عملية اتخاذ القرار.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها اعتماد الشركات التابعة على الأنظمة المحاسبية المحوسبة مما كان له الأثر الإيجابي في الحصول على المعلومات الملائمة وذات المصدقية التي تساعد في الوصول إلى القرارات

الرشيده، زيادة على ذلك، فتطبيق الأنظمة المحاسبية الحوسبة في الشركات التابع لشركة الزوايا للتنمية والاستثمار في السودان زادت من فعالية الرقابة الداخلية، ووفرت الكثير من الجهد والوقت.

#### دراسة (Sajady et al., 2008)

قام الباحثون في هذه الدراسة بتقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، وتقييم الأداء، وكذلك في فعالية عملية الرقابة الداخلية، وتسهيل معاملات الشركات، وتحسين عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية في إيران. وقد تم تطوير استبانة لهذا الغرض وزعت على المدراء الماليين في الشركات المدرجة في بورصة طهران تم استرداد 87 استبانة منها صالحة للتحليل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة أدى إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل المدراء إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية في تلك الشركات التي طبقت تلك النظم، أدى تطبيق النظام إلى تسهيل العمليات المالية، وأيضاً التأثير الإيجابي على جودة التقارير المالية التي ينتجها النظام. من جهة أخرى لم يؤدّ تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المطبق في الشركات الإيرانية إلى إحداث أي أثر في الأداء المالي لتلك الشركات.

ويمكن القول إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن:

كل الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة عن بيئة الدراسة الحالية وهي الجمهورية اليمنية وبشكل أدق محافظة حضرموت حيث حداثة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في منشآت القطاع الخاص، الأمر الذي يجعل من عملية تقييم مخرجات هذه الأنظمة مسألة في غاية الأهمية.

اعتمدت الدراسة الحالية في تقييمها لجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة على معيارين مهمين لجودة المخرجات، المعيار الأول؛ يتمثل في جودة محتوى المخرجات (مثلاً دقة وحداثة وتنوع المخرجات)، والمعيار الثاني؛ يتعلق بشكل أو هيئة المخرجات (مثلاً عرضها بأكثر من هيئة وبأساليب جمالية وواضحة)، الأمر الذي يختلف عن العديد من الدراسات السابقة.

إضافة على تقييم جودة مخرجات النظم المحاسبية الحوسبة، تقوم الدراسة الحالية بدراسة رضا المستخدمين عن مخرجات هذه النظم.

تناول الدراسة الحالية الفروقات في تقييم جودة المخرجات بين المستخدمين من المتخصصين في حقل المحاسبة وغيرهم من غير المتخصصين في حقل المحاسبة. زيادة على ذلك، الفرق بين جودة مخرجات نظام

يمن سوفت (أحد أشهر الأنظمة المنتشرة في السوق المحلي) والأنظمة المحاسبية الأخرى المستخدمة، وكذا الفرق في تقييم جودة المخرجات بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم.

**فرضيات الدراسة:**

بناء على ما تم استعراضه في الإطار النظري والدراسات السابقة تتمثل فرضيات الدراسة في:

### الفرضية الرئيسية الأولى :

لا تتميز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والإلكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بعناصر الجودة اللازمة.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان وذلك كما يلي:

1.1 لا يتميز محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والإلكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بالجودة اللازمة .

1.2 لا تتميز هيئة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والإلكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بالجودة اللازمة .

### الفرضية الثانية :

لا يوجد رضا بين مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت الساحل عن مخرجات هذه الأنظمة .

### الفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، عائدة إلى حجم المنشآت المستخدمة للنظام، ونوع النظام المحاسبي المحوسب المستخدم، وتخصص مستخدمي النظام.

### منهجية الدراسة :

### أسلوب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة ولتقييم خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في محافظة حضرموت من قبل منشآت القطاع الخاص وكذلك مدى رضا مستخدمي هذه الأنظمة، فقد تم تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض وذلك بالاستعانة بالكثير من الدراسات سابقة، وكذلك تعديل وإضافة

بعض الأسئلة، ومن ثم تحكيها من قبل متخصصين في المحاسبة، وأيضاً متخصصين في تقنية المعلومات ونظمها، وعلوم الحاسب، تكونت الاستبانة في شكلها النهائي من ثلاثة أقسام وذلك كما يلي:

خصص القسم الأول من الاستبانة للمعلومات الشخصية للمستجيبين، المتعلقة بالمؤهل الدراسي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة في التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في المنشأة بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمنشآت محل الدراسة من حيث حجم تلك المنشآت (مقاساً بعدد العاملين فيها)، ونوع النشاط التي تزاوله تلك المنشآت (تجاري، صناعي، بنوك،... الخ)، ونوع البرنامج أو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم في تلك المنشآت.

القسم الثاني من الاستبانة خصص للتعرف على خصائص مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (سواء أكانت ورقية أو الكترونية). أما القسم الثالث والأخير من الاستبانة فقد خصص للتعرف على مدى رضا مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عن هذه الأنظمة كما هو مبين في الجدول رقم 1 أدناه.

جدول (1) يوضح أقسام الاستبانة وعدد التساؤلات التي تقيس كل متغير

القسم	المتغيرات	الأسئلة
الأول	بيانات عامة عن المستفيد (المؤهل، التخصص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم، سنوات الخبرة، نوع النشاط، عدد أفراد المنشأة)	
الثاني	جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث المحتوى	9-1
	جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث الهيئة	14-10
الثالث	رضا المستخدم	16-15

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من الخيار موافق إلى حد كبير جداً إلى الخيار موافق إلى حد قليل جداً للقسمين الثاني والثالث من الاستبانة، والجدول رقم 2 يبين الأوزان المعتمدة لكل خيار من الخيارات الخمسة وذلك كما يلي:

جدول (2) الأوزان المعتمدة لكل خيار من الخيارات الخمسة

درجة الموافقة	موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

ولتحديد مستوى جودة خصائص مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدمة (من حيث المحتوى والهيئة) عالٍ أو متوسط أو ضعيف فقد تم الاعتماد على المؤشرات التالية كما هي مبينة في الجدول رقم 3، وكما تم اعتمادها في دراسة (رحاحلة وصيام، 2005م)

جدول (3) يبين مستوى توافر خصائص الجودة

أقل من 3	أقل من 3.5-3	أقل من 4-3.5	أقل من 4.5-4	5-4.5	المتوسط
ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالٍ	عالٍ جداً	مستوى وجود الميزة

#### مجتمع الدراسة وعينته :

تكون مجتمع الدراسة من جميع منشآت القطاع الخاص بأنشطتها المختلفة، أكانت تجارية (البيع والشراء) أم صناعية أم قطاع البنوك وشركات الصرافة والمقاولات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية في ساحل حضرموت، وبالذات تلك التي تتركز في المدن الرئيسة التي يوجد بها نشاط اقتصادي، على الرغم من استخدام بعض المؤسسات الحكومية في محافظة حضرموت الساحل لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فإن الباحثين يجدون شركات ومؤسسات القطاع الخاص هي الأكثر ملاءمة لتطبيق هذه الدراسة؛ وذلك للانتشار الواسع لتطبيق هذه المنشآت للأنظمة المحاسبية المحوسبة، واختلاف طبيعة النشاط بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يؤثر بدوره على اختلاف طبيعة وحجم ونوعية المعلومات التي تولدها النظم المحاسبية المحوسبة في القطاعين.

من المهم الإشارة إلى أن الباحثين حاولوا جاهدين الوصول إلى رقم تقريبي للمنشآت، التي تستخدم أنظمة محاسبية محوسبة في محافظة حضرموت، وذلك بالتواصل مع بعض الشركات الرائدة التي تنتج برامج محاسبية محوسبة التي تستحوذ على نصيب الأسد من العملاء في المحافظة إلا أنهم لم يزودونا بعملائهم من الشركات المختلفة، الأمر الذي جعلنا نعتمد على التوزيع المباشر للشركات، التي تستخدم أنظمة محاسبية محوسبة، وذلك من خلال سؤالهم إذا كانوا يستخدمون أنظمة محاسبية محوسبة أم لا، وإذا كانت الإجابة بنعم نسلم الاستبيان لاستكمالها، وقد تم توزيع 64 استبياناً على المنشآت، التي تستخدم نظم معلومات محاسبية محوسبة تم استرداد 50 استبياناً.

والجدول رقم 4 يبين خصائص المستجيبين على الاستبيان من حيث مؤهلاتهم وتخصصهم وسنوات الخبرة في التعامل في التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي الخوسب.

جدول رقم (4) يبين خصائص عينة الدراسة

السؤال	الإجابات	التكرار	النسبة
المؤهل	دبلوم بعد الثانوية	12	24%
	بكالوريوس	32	64%
	ماجستير	2	4%
	أخرى (ثانوية)	4	8%
التخصص	محاسبة	32	64%
	إدارة أعمال	6	12%
	مالية ومصرفية	2	4%
	تقنية معلومات	2	4%
	(علمي - ثانوي)	4	8%
	هندسة مدنية	2	4%
	هندسة اتصالات	2	4%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	36	72%
	من 5 وأقل من 10 سنوات	12	24%
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	2	4%
	من 15 سنه فأكثر	0	0%

كما هو ملاحظ من الجدول رقم 4 فما يقارب ثلثي العينة (64%) هم من حملة شهادة البكالوريوس ومتخصصين في مجال المحاسبة تحديداً، وحوالي الثلث (32%) لديه شهادة الثانوية العامة ودبلوم ما بعد الثانوية، ولم يشكل حملة تخصص تقنية المعلومات سوى 4% من عينة الدراسة، وهذا يبين حرص المنشآت على تعيين متخصصين في المحاسبة للتعامل مع البرامج المحاسبية المحوسبة؛ لكونهم الأفراد المؤهلين لذلك. أما فيما يتعلق بخبرة المستجيبين في التعامل مع البرامج المحاسبية المحوسبة، فالأغلبية منهم (72%) لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات في التعامل مع هذه البرامج، وهذا يؤكد تعامل الشركات بهذه الأنظمة منذ فترة

قصيرة فقط، ومما يؤكد ذلك عدم وجود أي مستجيب لديه خبرة تزيد عن 15 سنة في التعامل مع هذه البرامج.

أما فيما يتعلق بخصائص الشركات عينة الدراسة من حيث نوع النشاط وعدد العاملين في المنشأة ونوع النظام المحاسبي المستخدم، فالجدول رقم 5 يبين تلك الخصائص .

جدول رقم (5) يبين خصائص الشركات المستجيبة

النسبة	التكرار	الإجابات	السؤال
%52	26	يمن سوفت	نظام المعلومات المحاسبي المستخدم
%12	6	الإبداع سوفت	
%4	2	الأمين	
%20	10	العربي	
%4	2	الرائد	
%4	2	كردوس المحاسبي	
%4	2	أنظمة تخطيط موارد المنشأة	
%72	36	تجاري (بيع وشراء)	نوع النشاط
%4	2	صناعي	
%8	4	بنوك	
%4	2	مقاولات	
%12	6	منشأة خدمية	
%24	12	أقل من 3	عدد العاملين في المنشأة
%36	18	من 4 إلى 9 أشخاص	
%32	16	من 10 إلى 50 شخصاً	
%8	4	أكثر من 50 شخصاً	

كما هو واضح من الجدول رقم 5 فأكثر من نصف المنشآت (52%) عينة الدراسة يستخدمون برنامج يمن سوفت، وتنوعت باقي المنشآت بين البرامج الأخرى، وتوجد فقط شركتان تستخدمان برامج تخطيط موارد المنظمة أو ما يعرف ب ERP. أما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية للمنشآت عينة البحث فقد حقق أعلى قيمة نشاط البيع والشراء (النشاط التجاري) بنسبة (72%)، وتنوعت باقي المنشآت بين الأنشطة الأخرى (صناعي، بنوك، مقاولات، خدمات)، بينما كان حجم المنشآت (حسب عدد العاملين) بين المتوسط إلى الصغير، فقد شكل عدد المنشآت الصغيرة (عدد العاملين أقل من 9) 60% من عينة

الدراسة، بينما شكلت المنشآت المتوسطة الحجم (عدد العاملين من 10 إلى 50 عاملاً) 32%، أما المنشآت الكبيرة (أكثر من 50 عاملاً) فقد شكلت فقط 8% من عينة الدراسة، وهذا الأمر عائد إلى أن النشاط التجاري في حضرموت يتميز بوجود الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقارنة بالشركات الكبيرة.

**اختبار الفرضيات:**

الفرضية الفرعية رقم 1 (جودة المخرجات من حيث المحتوى)

تنص هذه الفرضية على أنه: لا يتميز محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت الساحل بالجودة اللازمة.

الجدول 6 أدناه يستعرض نتائج التحليل الإحصائي لجودة المخرجات من المحتوى حيث يحوي العمود الأول جمل قياس الجودة للمخرجات من حيث المحتوى وباقي الأعمدة عبارة عن المقاييس الإحصائية المستخدمة ونتائجها.

جدول رقم (6) نتيجة قياس جودة المخرجات من حيث المحتوى

رقم	تنصف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بجودة المخرجات من حيث المحتوى:	الانحراف المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى تحقق الميزة	قيمة t	مستوى الدلالة
1	الدقة العالية وخلوها من الأخطاء	3.72	1.26	متوسط	20.83	0.000
2	الحداثة حسب حالة النظام اللحظية	3.60	0.903	متوسط	28.17	0.000
3	الإيجاز والشمولية	3.60	0.947	متوسط	26.86	0.000
4	التنوع حسب المستخدم وطبيعة الوظيفة التي يقوم بها	3.68	0.843	متوسط	30.84	0.000
5	دعم عملية اتخاذ القرارات	3.24	1.04	ضعيفة	22.00	0.000
6	تزويد مختلف المستويات الإدارية بتقارير مخصصة حسب حاجتها	3.34	1.07	ضعيفة	21.21	0.000
7	تساهم في تحسين الأداء للمنشأة	3.64	1.10	متوسط	23.35	0.000
8	تساهم في إنجاز الوظائف بكفاءة وجودة عالية	3.80	0.947	متوسط	28.35	0.000
9	تساهم بتسريع إنجاز المهام اليومية الروتينية	3.92	1.17	متوسط	23.58	0.000
	كل الجمل	3.60	0.135	متوسط	31.39	0.000

يبين الجدول رقم (6) الفقرات التي تعكس جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي من حيث المحتوى وهي أحد الخصائص المهمة لجودة مخرجات النظام؛ حيث جاءت الفقرة رقم 9 التي تعكس مساهمة النظام بتسريع إنجاز المهام الروتينية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 92 و3، وبمستوى دلالة عالٍ



(Sig) (0,000)، الأمر الذي يعكس موافقة المستجيبين بشكل متوسط. على أن محتوى مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المستخدمة في السوق المحلي بساحل حضرموت تساهم بتسريع إنجاز المهام اليومية الروتينية، بينما حققت الفقرة رقم 8 التي تتعلق بمساهمة مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في إنجاز الوظائف بكفاءة وجودة عالية على الترتيب الثاني من حيث أهميتها، وبمستوى دلالة عالٍ جدًا أيضًا (0.000)، ثم جاءت الفقرة رقم 1 المتعلقة بتميز المخرجات بالدقة العالية، وخلوها من الأخطاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية بمتوسط حسابي 3,72، تلتها الفقرة رقم 4 التي تعكس تنوع مخرجات النظام الحاسبي حسب المستخدم وطبيعة الوظيفة التي يقوم بها في الترتيب الرابع من حيث الأهمية بمتوسط حسابي 3,68، وبمستوى دلالة عالٍ أيضًا (0.000). بشكل عام كل الفقرات التسع التي تعكس خصائص محتوى مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة المستخدمة في السوق المحلي بساحل حضرموت تحصلت على متوسط حسابي 3.60 بمستوى دلالة لا اختبار T المحسوبة بقيمة (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على تميز محتوى مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص بساحل حضرموت بالجودة اللازمة، ولكن بمستوى متوسط، الأمر الذي يمكننا معه نفي الفرضية العدمية التي افترضناها في بحثنا وإثبات الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يتميز محتوى مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت الساحل بالجودة اللازمة .

## الفرضية الفرعية رقم 2

تنص هذه الفرضية على أنه: لا يتميز شكل مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بالجودة اللازمة.

جدول رقم (7) نتيجة قياس جودة المخرجات من حيث الهيئة

رقم	تتصف مخرجات نظام المعلومات الحاسبي المحوسب بجودة المخرجات من حيث هيئة المخرجات Information Quality 2- Format	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى تحقق الميزة	قيمة t	مستوى الدلالة
10	يتم عرضها بأكثر من هيئة إلكترونية أو ورقية	3,30	1,40	ضعيفة	17.10	0.000
11	يتم عرضها بأكثر من طريقة عرض وبأساليب جمالية فاعلة	3,12	1,22	ضعيفة	18.0	0.000

0.000	25.75	متوسط	1,09	3,96	يتم عرضها بصورة موجزة وواضحة	12
0.000	19.69	متوسط	1,20	3,50	يتم عرضها بصورة تراعي المستويات الإدارية المختلفة	13
0.000	21.30	متوسط	1,20	3,64	تدعم النماذج القياسية المختلفة لأشكال التقارير الرسمية وغير الرسمية	14
0.000	26.17	ضعيفة	0.096	3,49	كافة الجمل مجتمعة	

من الجدول رقم 7 أعلاه، يتضح أن الفقرة رقم 12 التي تعكس بعرض مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بصورة موجزة وواضحة قد حققت أعلى متوسط حسابي 3,96 من بين الفقرات الخمس التي تعكس جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة من حيث الهيئة التي تشكل الوجه الآخر لجودة المخرجات إلى جانب المحتوى، بينما جاءت الفقرة رقم 14 التي تظهر دعم المخرجات بهيئتها للنماذج القياسية لأشكال التقارير الرسمية وغير الرسمية في الترتيب الثاني بمتوسط 3,64 وبمستوى دلالة مرتفع (0.000)، بينما جاءت الفقرة رقم 11 التي تعكس عرض المخرجات بأكثر من هيئة وأسلوب في أدنى متوسط حسابي (3.12)، وهو يعكس مستوى ضعيفاً من الجودة. إجمالاً كل الفقرات الخمس التي تعكس جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث الهيئة تحصلت على متوسط حسابي 3,49، الأمر الذي يعكس المستوى الضعيف لجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث الهيئة الذي يمكننا معه إثبات الفرضية العدمية التي افترضناها في بحثنا التي كانت تنص على أنه:

لا يتميز شكل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بالجودة اللازمة .

### الفرضية الرئيسة الأولى (جودة مخرجات النظام المحاسبي المحوسب)

وقد نصت هذه الفرضية على أنه:

لا تتميز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بعناصر الجودة اللازمة.

## جدول رقم (8) نتائج قياس خصائص جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحسوب:

الخاصية	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التحقق	قيمة t	مستوى الدلالة
جودة المخرجات من حيث المحتوى	3,60	0.135	متوسط	31.39	0.000
جودة المخرجات من حيث الهيئة	3,49	0.096	ضعيفة	26.17	0.000
جودة المخرجات	3.54	0.115	متوسط	30.62	0.000

كما يوضح الجدول رقم 8 الذي يعكس كل خصائص جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحسوب (جودة مخرجات نظم المعلومات من حيث المحتوى، جودة المخرجات من حيث الهيئة) فقد حققت خاصية جودة المخرجات من حيث المحتوى الترتيب الأول بمتوسط حسابي 3.60، وبمستوى دلالة (0.000)، ومن ثم جودة المخرجات من حيث الهيئة بمتوسط حسابي 3.49، وبمستوى دلالة (0.000). بشكل عام تحصلت الخاصيتان اللتان تعكسان جودة المخرجات مجتمعة على متوسط حسابي 3.54، وبلغت قيمة T المحسوبة 30.62 بمستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعكس توافر خصائص أو عناصر جودة المخرجات في نظم المعلومات الحاسوبية المحسوبة المستخدمة في منشآت الأعمال في ساحل حضرموت بشكل متوسط. الأمر الذي يجعلنا نرفض الفرضية العدمية السابقة ونثبت فرضيتنا البديلة كما يلي:

تتميز مخرجات نظم المعلومات الحاسوبية المحسوبة (الورقية والالكترونية) في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت بعناصر الجودة اللازمة.

## الفرضية الثانية

تقيس هذه الفرضية مدى رضا المستخدمين عن مخرجات أنظمة المعلومات الحاسوبية المحسوبة المستخدمة، حيث نصت الفرضية على أنه: لا يوجد رضا بين مستخدمي نظم المعلومات الحاسوبية في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت الساحل عن مخرجات هذه الأنظمة.

احتوى هذا الجزء من الاستبانة على فقرتين تعكسان مدى رضا مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ساحل حضرموت عن المخرجات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، سواءً أكانت ورقية أم إلكترونية، وكذلك مدى الرضا عن النظام بشكل عام.

الجدول رقم (9) أدناه يبين المستوى المتوسط لرضا المستخدمين عن مخرجات النظم وعن النظم بشكل عام، حيث بلغ المتوسط العام للفقرتين 3.82 بانحراف معياري قيمته 0.33، وبمستوى دلالة عالٍ جداً (0.000)، مما يجعلنا ننفي الفرضية العدمية التي فرضناها سابقاً، وثبتت الفرضية البديلة وذلك كما يلي: يوجد رضا بين مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت القطاع الخاص في محافظة حضرموت الساحل عن مخرجات هذه الأنظمة .

جدول رقم (9) يوضح نتائج قياس رضا المستخدمين على مخرجات نظم المعلومات المحوسبة

مستوى الدلالة	قيمة t	مستوى التحقق	الانحراف المعياري	المتوسط	رضا المستخدم
0.000	28.92	متوسط	0.968	3.96	أنا راضٍ عن المخرجات (أكانت ورقية أو إلكترونية) التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المنشأة
0.000	18.22	متوسط	1.44	3.72	أنا راضٍ بشكل إجمالي عن نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المنشأة
0.000	27.64	متوسط	0.33	3.82	رضا المستخدم

### الفرضية الثالثة

تقيس هذه الفرضية وجود أي فروقات عائدة إلى عوامل تتعلق بحجم المنشأة المستخدمة للنظام ونوع النظام المحاسبي المستخدم وتخصص مستخدمي النظام فيما يتعلق بجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة، حيث نصت الفرضية على الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عائدة إلى حجم المنشآت المستخدمة للنظام ونوع النظام المحاسبي المحوسب المستخدم وتخصص مستخدمي النظام.

### أولاً: الفروقات في جودة المخرجات حسب حجم المنشآت

تم تقسيم المنشآت إلى ثلاث مجموعات أو فئات، تشمل الفئة الأولى المنشآت الصغيرة، التي يبلغ عدد العاملين فيها أقل من 9 أشخاص، والمنشآت المتوسطة الحجم، التي يبلغ عدد العاملين فيها من 10 إلى

50 شخصًا والمنشآت الكبيرة الحجم، التي يبلغ عدد الأفراد فيها أكثر من 50 شخصًا. الجدير ذكره أن 60% من عينة الدراسة هم من مستخدمي نظم المعلومات المحوسبة في المنشآت الصغيرة، و32% من عينة الدراسة هم من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت المتوسطة الحجم، و8% فقط من عينة الدراسة هم من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت الكبيرة الحجم. الجدول 10 أدناه يبين آراء مستخدمي النظم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم فيما يتعلق بجودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

كما هو واضح من الجدول 10 فمستخدمو أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت الصغيرة والكبيرة الحجم يقيمون مستوى جودة مخرجات هذه الأنظمة من حيث المحتوى بمستوى متوسط (المتوسط الحسابي في المنشآت صغيرة الحجم 3.78 والمتوسط الحسابي للمنشآت الكبيرة 3.50)، على عكس تقييم مستخدمي المنشآت متوسطة الحجم الذين رأوا أن جودة مخرجات محتوى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كان بمستوى ضعيف (3.29)، الأمر الذي يظهر التباين بين المنشآت (مقاسًا بعدد العاملين بها) فيما يتعلق بتقييمهم لجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث المحتوى.

جدول (10) يبين جودة محتوى مخرجات النظم المحاسبية المحوسبة بالنسبة للمنشآت حسب حجمها.

رقم	تصف محتوى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ( سواء أكانت ورقية أو إلكترونية) الذي تستخدمه المنشأة بالخصائص الآتية:	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الكبيرة
		المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
1	الدقة العالية وخلوها من الأخطاء	4.00	3.00	4.50
2	الحداثة حسب حالة النظام اللحظية	3.73	3.25	4.00
3	الإيجاز والشمولية	3.8	3.00	4.50
4	التنوع حسب المستخدم وطبيعة الوظيفة التي يقوم بها	3.6	3.87	3.50
5	دعم عملية اتخاذ القرارات	3.26	3.50	2.00
6	تزويد مختلف المستويات الإدارية بتقارير مخصصة حسب حاجتها	3.53	3.00	2.00
7	تساهم في تحسين الأداء للمنشأة	3.93	3.25	3.00
8	تساهم في إنجاز الوظائف بكفاءة وجودة عالية	4.06	3.37	3.50
9	تساهم بتسريع إنجاز المهمات اليومية الروتينية	4.13	3.37	4.50
	جودة المخرجات من حيث المحتوى	3.78	3.29	3.50

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين جودة المخرجات من حيث هيئة المخرجات، فالجدول 11 يبين الفروق بين تقييم مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم لجودة المخرجات من حيث الهيئة.

كما يبين الجدول رقم 11 فمستخدمو نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت كبيرة الحجم التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 شخصاً يقيمون شكل مخرجات تلك النظم أو هيئتها بأنها تتصف بالجودة العالية جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل الفقرات الخمس التي تعكس جودة الشكل 4.50، على العكس من ذلك بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم، فقد أجمع مستخدمي نظم المحاسبية في تلك المنشآت على أن شكل المخرجات التي تنتجها النظم المستخدمة أو هيئتها تتصف بضعف الجودة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجودة شكل المخرجات في المنشآت الصغيرة الحجم (3.48) وفي المنشآت متوسطة الحجم (3.36)، الأمر الذي يظهر التباين في تقييم جودة شكل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أو هيئتها. قد يكون الأمر عائداً إلى أن المنشآت الكبيرة الحجم غالباً تستخدم البرامج الكبيرة، مثل نظم تخطيط موارد المنشأة، أو ما يعرف اختصاراً بأنظمة ال(ERP)، وغالباً ما تكون هذه البرامج ذات جودة وكلفة عالية، عكس بعض البرامج التي تستخدم في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. بشكل عام يمكن الخروج بنتيجة مفادها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لجودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت من حيث المحتوى والهيئة تبعاً لحجم المنشآت المستخدمة لتلك النظم.

جدول (11) يبين جودة شكل مخرجات النظم المحاسبية المحوسبة بالنسبة للمنشآت حسب حجمها

رقم	تتصف مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بجودة المخرجات من حيث الهيئة :		
	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الكبيرة
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي
10	3.20	2.90	5.00
11	3.26	2.80	3.00
12	4.06	3.66	5.00
13	3.40	3.50	5.00
14	3.46	3.90	4.50
	3.48	3.36	4.50

ثانيًا: الفروقات في جودة المخرجات حسب نوع النظام المحاسبي المستخدم نظرًا لأن حوالي 52% من عينة الدراسة هم من مستخدمي نظام يمن سوفت، و 48% من العينة يستخدمون برامج أخرى غير برامج يمن سوفت ( يتم الرجوع للجدول 5) فقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى لمستخدمي نظام يمن سوفت، والمجموعة الأخرى لباقي الأنظمة المحاسبية المستخدمة وعددها 6 برامج مختلفة؛ وذلك لاختبار أية فروق إحصائية بالنسبة لجودة المخرجات، عائدة إلى نوع النظام المحاسبي المحوسب المستخدم.

كما يوضح الجدول 12 فروقًا ذات دلالة إحصائية في جودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة عائدة إلى نوع النظام المحاسبي المستخدم. فمستخدمو أنظمة يمن سوفت أفادوا أن مستوى جودة المخرجات من حيث محتواها كان ضعيفًا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات التسع التي تعكس جودة محتوى المخرجات 3.42 ولم تحصل أي من الفقرات التسع على متوسط يعكس مستوى جودة عاليًا، بل إن معظم الفقرات كانت بين المستوى الضعيف والمتوسط وهو يعكس مستوى منخفض لمحتوى المخرجات التي ينتجها النظام. بينما أفاد مستخدمي البرامج الستة الأخرى أن مستوى الجودة لمحتوى مخرجات برامجهم المحاسبية المحوسبة كان متوسطًا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرات التي تعكس جودة محتوى المخرجات 3.79، وحصلت الفقرتان 1 و 8 على متوسط يعكس مستوى جودة عاليًا، الأمر الذي يجعلنا نقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عائدة لجودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت بين مستخدمي أنظمة يمن سوفت ومستخدمي الأنظمة الأخرى.

جدول (12) يبين جودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية حسب نوع البرنامج المستخدم

رقم	تتصف محتوى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم بالخصائص الآتية:	نظام يمن سوفت			باقي النظم الأخرى		
		المتوسط	الانحراف	التباين	المتوسط	الانحراف	التباين
1	الدقة العالية وخلوها من الأخطاء	3.46	1.36	1.85	4	1.10	1.21
2	الحداثة حسب حالة النظام اللحظية	3.69	0.837	0.701	3.5	0.978	0.956
3	الإيجاز والشمولية	3.46	0.947	0.898	3.75	0.944	0.891
4	التنوع حسب المستخدم وطبيعة الوظيفة التي يقوم بها	3.46	0.947	0.898	3.91	0.65	0.427

0.949	0.974	3.41	1.19	1.09	3.07	5	دعم عملية اتخاذ القرارات
0.775	0.88	3.41	1.51	1.23	3.07	6	تزويد مختلف المستويات الإدارية بتقارير مخصصة حسب حاجتها
0.840	0.916	3.83	1.53	1.24	3.46	7	تساهم في تحسين الأداء للمنشأة
0.521	0.722	4	1.20	1.09	3.61	8	تساهم في إنجاز الوظائف بكفاءة وجودة عالية
0.75	0.868	4.3	1.69	1.30	3.58	9	تساهم بتسريع إنجاز المهمات اليومية الروتينية
0.055	0.136	3.79	0.158	0.180	3.42		جودة المخرجات من حيث المحتوى

أما من حيث جودة هيئة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة بالنسبة لأنظمة يمن سوفت مقارنة بالأنظمة المحاسبية الأخرى، فالجدول رقم 13 يوضح أن مستخدمي أنظمة يمن سوفت يرون أن هيئة المخرجات التي تنتجها برامج يمن سوفت كانت ضعيفة الجودة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل الفقرات الخمس التي تعكس جودة هيئة المخرجات 3.21، الأمر الذي يعكس مستوى متدنياً من الجودة، بينما رأى مستخدمو الأنظمة المحاسبية الأخرى أن مستوى الجودة لشكل مخرجات برامجهم المحاسبية كان متوسطاً (المتوسط الحسابي 3.80)، وأن الفقرتين رقم 12 و 14 تحصلتا على مستوى تقييم عالٍ من حيث جودة عرض المخرجات بصورة واضحة ودعم النماذج القياسية للتقارير الرسمية وغير الرسمية، بينما لم تحصل أي من الفقرات الخمس على مستوى تقييم عالٍ بالنسبة لبرامج يمن سوفت، الأمر الذي يجعلنا نخرج بنتيجة مفادها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة هيئة المخرجات التي تنتجها الأنظمة المحاسبية الأخرى مقارنة بنظام يمن سوفت الشائع الاستخدام في الجمهورية اليمنية.

جدول (13) يبين جودة هيئة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية حسب نوع البرنامج المستخدم

رقم	تتصف هيئة أو شكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم بالخصائص الآتية:	نظام يمن سوفت			باقي النظم الأخرى		
		المتوسط	الانحراف	التباين	المتوسط	الانحراف	التباين
10	يتم عرضها بأكثر من هيئة إلكترونية أو ورقية	3.00	1.326	1.76	3.58	1.34	1.81
11	يتم عرضها بأكثر من طريقة عرض وبأساليب جمالية فاعلة	2.84	1.317	1.73	3.416	1.05	1.12
12	يتم عرضها بصورة موجزة وواضحة	3.76	1.21	1.46	4.166	0.916	0.84
13	يتم عرضها بصورة تراعي المستويات الإدارية المختلفة	3.15	1.189	1.41	3.83	1.23	1.53



1.04	1.021	4.00	1.66	1.28	3.30	14 تدعم النماذج القياسية المختلف لأشكال التقارير الرسمية وغير الرسمية
0.157	0.174	3.80	0.024	0.062	3.215	جودة المخرجات من حيث الهيئة

ثالثاً: الفروقات في جودة المخرجات حسب تخصص المستخدمين

كما أشرنا سابقاً فإن 32 شخصاً من المستجيبين هم من المتخصصين في المحاسبة، وهم يمثلون 64% من عينة الدراسة، بينما 18 شخصاً من المستجيبين من تخصصات أخرى غير المحاسبة، وهم يشكلون 36% من باقي عينة الدراسة (ارجع الجدول رقم 4 للتفاصيل)، وللتعرف على وجود أية فروق في تقييم جودة مخرجات المعلومات المحاسبية المحوسبة حسب تخصص المستخدمين، قمنا بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى من متخصصي المحاسبة، والمجموعة الثانية من تخصصات غير المحاسبة.

كما يبين الجدول رقم 14 أدناه أن هناك فروقاً بين آراء مستخدمي النظم المحاسبية المحوسبة من المحاسبين وغير المحاسبين فيما يتعلق بتقييمهم لجودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وفقاً للمحاسبين فمحتوى مخرجات النظم المحاسبية المستخدمة تعد ضعيفة الجودة (المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة 3.34) ولم تحصل أي من الفقرات التسع على مستوى جودة عالٍ ولا عالٍ جداً، والفقرات رقم 1 و 2 و 3 و 5 و 7 تحصلت على مستوى ضعيف، بينما الفقرات 4 و 8 و 9 تحصلت على مستوى ضعيف، والفقرة 6 جاءت بمستوى ضعيف جداً من حيث التقييم من قبل المستخدمين من المحاسبين.

إجمالاً يرى المحاسبون من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت أن محتوى المخرجات التي تنتجها تلك الأنظمة كان ضعيفاً ولا يلبي احتياجاتهم من مخرجات تتصف بجودة المحتوى بشكل عالٍ. أما المستخدمون من غير متخصصي المحاسبة فهم يرون أن محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يتميز بمستوى عالٍ من الجودة (المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة 4.06)، وأن الفقرات 1 و 2 و 6 و 7 و 8 و 9 تعكسان مستوى عالياً من جودة محتوى المخرجات، والفقرات الأخرى 3 و 4 و 5 تعكس مستوى متوسطاً من جودة المحتوى، وهذا يعكس الفارق في تقييم جودة المخرجات بين متخصصي المحاسبة من مستخدمي النظم من غير المتخصصين في حقل المحاسبة، وهذا قد يكون عائداً إلى أن متطلبات جودة المحتوى للمحاسبين تكون ذات معايير عالية وفقاً لخلفياتهم

المعرفية، على عكس غير المتخصصين في حقل المحاسبة الذين يمكن أن تكون متطلباتهم لمعايير الجودة منخفضة.

جدول (14) يبين جودة محتوى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية حسب تخصص المستخدمين

رقم	تتصف محتوى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم بالخصائص الآتية:	محاسب			تخصص غير محاسب		
		المتوسط	الانحراف	التباين	المتوسط	الانحراف	التباين
1	الدقة العالية وخلوها من الأخطاء	3.37	1.28	1.66	4.33	0.97	0.941
2	الحداثة حسب حالة النظام اللحظية	3.37	0.87	0.758	4.00	0.84	0.705
3	الإيجاز والشمولية	3.43	0.948	0.899	3.88	0.900	0.810
4	التنوع حسب المستخدم وطبيعة الوظيفة التي يقوم بها	3.62	0.87	0.758	3.77	0.808	0.653
5	دعم عملية اتخاذ القرارات	3.00	0.95	0.903	3.66	1.08	1.176
6	تزويد مختلف المستويات الإدارية بتقارير مخصصة حسب حاجتها	2.75	0.915	0.838	4.11	0.758	0.575
7	تساهم في تحسين الأداء للمنشأة	3.37	0.941	0.887	4.11	1.23	1.51
8	تساهم في إنجاز الوظائف بكفاءة وجودة عالية	3.50	0.879	0.774	4.33	0.84	0.705
9	تساهم بتسريع إنجاز المهام اليومية الروتينية	3.68	1.22	1.51	4.33	0.97	0.941
	جودة المخرجات من حيث المحتوى	3.34	0.157	0.115	4.06	0.149	0.088

أما من حيث جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من حيث الهيئة، فالجدول رقم 15 يوضح أن تقييم مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية هيئة المخرجات التي تنتجها تلك النظم من قبل متخصصي المحاسبة كان ضعيفاً (المتوسط الحسابي للفقرات ككل 3,34)، بمعنى آخر أن المحاسبين يرون أن الأنظمة المستخدمة في منشأتهم تنتج معلومات محاسبية ضعيفة الجودة في هيئتها التي تصدر بها، وأن معظم الفقرات الخمس التي تعكس جودة شكل المخرجات كانت بين ضعيف ومتوسط الجودة. من جهة أخرى رأى المستخدمون من غير متخصصي المحاسبة أن هيئة المخرجات التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشأتهم جاءت بمستوى جودة متوسط مما يعكس الفرق في آراء المجموعتين (المحاسبين وغير المحاسبين) فيما يتعلق بجودة هيئة المخرجات التي تنتجها الأنظمة المحاسبية المحوسبة المستخدمة. إجمالاً وبعد استعراض الفروقات في تقييم جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت حسب حجم المنشآت ونوع الأنظمة المحاسبية المستخدمة

وحسب تخصص المستخدمين نُخلص إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عائدة إلى تلك المتغيرات، الأمر الذي يجعلنا نرفض الفرضية العدمية الثالثة التي افترضناها وثبتت الفرضية البديلة على النحو التالي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية من حيث جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة عائدة إلى حجم المنشآت المستخدمة للنظام ونوع النظام المحاسبي المحوسب المستخدم وتخصص مستخدمي النظام.

جدول (15) يبين جودة هيئة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية حسب تخصص المستخدمين

رقم	تتصف هيئة أو شكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المستخدم بالخصائص الآتية:			محاسب			غير محاسب		
	المتوسط	الانحراف	التباين	المتوسط	الانحراف	التباين	المتوسط	الانحراف	التباين
10	3.37	1.28	1.66	3.11	1.49	2.22	يتم عرضها بأكثر من هيئة إلكترونية أو ورقية		
11	2.81	1.02	1.06	3.66	1.37	1.88	يتم عرضها بأكثر من طريقة عرض وبأساليب جمالية فاعلة		
12	3.75	1.10	1.22	4.33	0.97	0.941	يتم عرضها بصورة موجزة وواضحة		
13	3.31	1.22	1.51	3.77	1.26	1.59	يتم عرضها بصورة تراعي المستويات الإدارية المختلفة		
14	3.62	1.07	1.14	3.66	1.45	2.11	تدعم النماذج القياسية المختلف لأشكال التقارير الرسمية وغير الرسمية		
	3.37	0.109	0.065	3.711	0.209	0.263	جودة المخرجات من حيث الهيئة		

### النتائج والتوصيات

بعد استعراض اختبار فرضيات الدراسة، يمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة كما يلي:

تتميز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت بمستوى متوسط من الجودة من حيث محتواها.

لا تتميز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت بالجودة اللازمة من حيث الشكل أو الهيئة .

بشكل عام، تتميز مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ( من حيث المحتوى والشكل) بمستوى متوسط من الجودة اللازمة.

مستخدمو نظم المعلومات الحاسوبية الحوسبة المستخدمة في منشآت القطاع الخاص في ساحل حضرموت راضون عن المخرجات التي تنتجها تلك الأنظمة.

هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتقييم جودة محتوى المخرجات حسب حجم المنشآت (مقاسة بعدد العاملين فيها)، حيث رأى مستخدمو المنشآت الصغيرة والكبيرة الحجم أن محتوى المخرجات كان متوسط الجودة، بينما رأى المستخدمون في المنشآت المتوسطة الحجم بأن محتوى المخرجات كان ضعيف الجودة.

مستخدمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم رأوا بأن شكل المخرجات التي تنتجها الأنظمة الحوسبة أو هيئتها كان ضعيف الجودة، على عكس مستخدمي المنشآت كبيرة الحجم الذين رأوا ان هيئة المخرجات التي تنتجها الأنظمة الحاسوبية في منشأتهم أو شكلها كانت عالية الجودة.

من حيث نوع الأنظمة الحاسوبية المستخدمة، أظهرت الدراسة أن جودة محتوى المخرجات لأنظمة بمن سوفت وشكلها كانت ضعيفة الجودة مقارنة بالأنظمة الأخرى التي كانت متوسطة الجودة من حيث المحتوى والشكل.

من حيث تخصص المستخدمين، خلصت الدراسة إلى أن مستخدمي نظم المعلومات الحوسبة من المحاسبين يرون أن جودة المحتوى والشكل كان ضعيفاً، بينما رأى غير المحاسبين أن الأنظمة الحاسوبية الحوسبة تنتج معلومات ذات محتوى عالي الجودة ومتوسط الجودة من حيث الشكل أو الهيئة.

بناء على النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يمكن تقسيم التوصيات التي خرجت بها الدراسة الحالية على النحو الآتي:

أولاً: توصيات خاصة بمنتجات الأنظمة الحاسوبية الحوسبة ومسوقها:

بالنسبة لمنتجات البرامج الحاسوبية الحوسبة ومسوقها وخاصة المنتجين المحليين، يمكن التوصية بالآتي:

التركيز على جودة المخرجات التي تنتجها أنظمتهم الحاسوبية وخاصة فيما يتعلق بشكل المخرجات أو هيئتها بما يتلاءم والاحتياجات المتنوعة للمستخدمين لتلك المخرجات.

إعادة تقييم أنظمتهم الحاسوبية الموجودة في السوق المحلي من حيث جودة مخرجاتها وذلك من خلال استطلاع آراء مستخدميها وذلك لإمكانية تعديل البرامج الحالية أو تلافي أوجه القصور في الإصدارات الجديدة مستقبلاً.

التواصل المستمر مع المستخدمين، وتوفير خدمات ما بعد البيع؛ وذلك لضمان استمرار تسويق برامجهم ومساعدة المستخدمين في التغلب على المشاكل التي تحدث أثناء تطبيق تلك الأنظمة

ثانيًا: توصيات خاصة بمستخدمي الأنظمة المحاسبية المحوسبة :

بالنسبة للمستخدمين سواء أكانوا منشآت أم أفرادًا، يمكن التوصية بالآتي:

على المنشآت اختيار البرامج التي تلبي احتياجاتها التي تتناسب مع طبيعة نشاطها التجاري وحجمه وذلك بأخذ آراء المختصين وخاصة المحاسبين منهم.

التقييم المستمر لأنظمتهم المحاسبية المستخدمة؛ وذلك لإمكانية تعديلها من قبل المنتجين وخصوصًا بالنسبة للبرامج المنتجة محليًا وتلافي أوجه القصور في حالة تغيير البرامج القديمة.

ثالثًا: توصيات عامة للباحثين والمهتمين :

بالنسبة للباحثين والمهتمين بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، يمكن التوصية بالآتي:

إجراء مزيد من البحوث لتقييم أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة من زوايا مختلفة، مثل أثر جودة النظم المحاسبية على عمليات اتخاذ القرارات، وكذلك التهديدات التي تواجهها تلك الأنظمة، وكذلك خطط مواجهة الطوارئ لتلك الأنظمة في حالة اختراقها أو توقفها.

نظرًا لكون عينة الدراسة لم تكن كبيرة بالشكل الكافي، يمكن إجراء دراسات مستقبلية على عينة أكبر ولقطاعات أكثر وتوسيع رقعة الدراسة جغرافيًا.

## المراجع:

## أولاً: المراجع العربية

1. البديري، حسين جميل (2017) " أثر جودة المعلومات في القوائم المالية على قرارات مستخدميها" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 1، العراق
2. البواب، عاطف والعلمي، منير (2014) "أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، الجزء الثاني، الأردن.
3. التتر، محمد منصور (2015) " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. الرفاعي، خليل والرمحي، نضال وجمال محمود (2009) "أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين"، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.
5. الشريف، حرية شعبان (2006) " مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. دهمان، أسامة كمال (2012) "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. هراوة، ... (2017) "تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز جودة المعلومات المالية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
8. ميده، ابراهيم (2009) " العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشركات الصناعية الاردنية (دراسة ميدانية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، ص 525 - 552.
9. نصير، أحمد أرشيد (2018) " دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات في المستشفيات الجامعية الأردنية (دراسة ميدانية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، الأردن.
10. نور الدين، معتز (2009) " أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات القابضة والتابعة على اتخاذ القرار"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alhosban, A and Maqableh, A (2014). The Role of Computerized Accounting Information in Product Pricing and Cost Measurement in Jordanian Industrial Corporations. International Journal of Sciences:Basic and Applied Research, Vol 15(1).
2. Amidu et al., (2011). Accounting Information System. 6 edition.

3. Dandago, Kabiru I. and Rufai, Abdulla hisani (2014). Information Technology and Accounting Information in the Nigerian Banking Industry. Asian Economic and Financial Review, Vol 4 (5).
4. Shkurti, Rezarta and Madhi, Endri (2014). A survey of The Accounting Information Systems Used by The Banking Industry in Albania. Journal of Information Systems and Operations Management.
5. Rahahleh, M. Y., & Siam, W. Z.. (2005). Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks. Al-Manarah (13)2, pp.61-99.
6. Romney, Marshal and Steinbart, Paul Johan (2015). Accounting Information Systems. 13th, Pearson Education Inc, New Jersey, USA.
7. Sajady, H and Dastiger, M and Nejad, Hshem (2008). Evaluation of The Effectiveness of Accounting Information System. International Journal of Information Science and Technology. Vol 6 (2).
8. Turner, Leslie and Weickgenannt, Andrea and Copeland, Mary (2009). Accounting Information System: Control and Process. First Edition, Wiley, USA.
9. Turner, Leslie and Weickgenannt, Andrea and Copeland, Mary (2016). Accounting Information System: Control and Process.3th Edition, Wiley, USA.

## Evaluation of the Output Quality of the of Computerized Accounting Information Systems in the Local Market in Hadhramout Governorate

Dr. Ghassan Saeed Salem Bajlida

Dr. Mohammed Hamid Awad Afif

### .Abstract

The study aims to evaluate the quality of the outputs of the computerized accounting information systems in the private sector in the coast of Hadhramout in the Republic of Yemen through a set of dimension that measure the quality of the outputs of computerized accounting information systems in terms of content and the format, as well as studying the impact of systems and organization size and users specialization on the quality of outputs.

To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive methodology was used. A questionnaire was designed and distributed to the users of the computerized accounting systems, where 63 questionnaires were distributed, but only 50 out of them have been approved for purpose of the analysis. The results of the study showed that the quality of computerized accounting information systems in the private sector in the coast of Hadhramout was acceptable . In addition, there are statistically significant differences between the systems used related to demographic variables, and the results of the study showed that the users of these systems were satisfied with the quality of outputs.





## التحليل المالي بالنسب المالية وخصوصيات تطبيقه في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي

د. سالم يسلم لرضي\*

### الملخص:

يتناول البحث دراسة استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي من خلال الاعتماد على التقارير السنوية للمصرف المذكور، حيث يركز البحث على بيان أهمية التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال تحديد مؤشرات تتوافق وطبيعة عمل هذه المصارف، ويوضح البحث العلاقة بين التحليل المالي وتقييم الأداء في المصرف الإسلامي، وأثر ذلك في ربحية المصرف. ومن خلال نتائج التحليل تم التوصل إلى أن للنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تأثيراً معنوياً في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع. وأوصى البحث بضرورة تبني المصارف الإسلامية لبرامج التحليل المالي، وربطها بالأساليب الإحصائية لتقييم أدائها، والتنبؤ باتجاهات هذا الأداء مستقبلاً.

### مقدمة:

يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية، حيث تتزايد هذه الأهمية يوماً بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارات هذه المنشآت والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية التي يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف في أدائها. وتعتبر المصارف الإسلامية إحدى هذه المنشآت المالية، التي لها طبيعة خاصة في المعاملات المالية، تختلف عن المصارف التقليدية؛ حيث إنها لا تتعامل في استثمار مواردها بالقرض الربوي وتوظيفها، بل تتعامل وفق صيغ ووسائل تتوافق مع أحكام الشريعة، الإسلامية لذلك يتطلب الأمر توفير مؤشرات مالية تتلاءم وطبيعة هذه المصارف.

### مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل يتطلب تقييم أداء المصارف الإسلامية مؤشرات خاصة تتوافق وطبيعة هذه المصارف في ظل خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي وماهي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم هذا الأداء؟

\* أستاذ مساعد، بقسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة سيئون

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في أهمية التحليل المالي بالنسب المالية للمصارف الإسلامية، ثم إن التوجهات الحديثة تجاه الرغبة في التعامل مع هذه المصارف يفرض إيجاد مؤشرات لهذه المصارف تتوافق وطبيعة عملها، ولهذا تكون هذه الأهمية من خلال:

1- المساهمة في مساعدة إدارات هذه المصارف في القيام بعملية التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم أدائها بتوفير مؤشرات مالية تتفق ونشاط هذه المصارف.

2- تسليط الضوء على أهم مؤشرات التحليل المالي، التي تستخدم تقييم أداء المصارف الإسلامية.

**أهداف البحث:**

1- تحديد مؤشرات مالية تستخدم في عملية التحليل المالي تتوافق وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

2- تحليل نشاطات هذه المصارف وتقييمها من خلال استخدام هذه المؤشرات.

3- الخروج بالنتائج والتوصيات في هذا المجال.

**فرضيات البحث:**

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وضع الباحث الفرضية الرئيسة الآتية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) والأداء المالي (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع) للمصرف الإسلامي.

ومنها تنفرع الفرضيات الآتية:

1- الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) للمصرف الإسلامي.

2- الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في الأداء المالي (معدل العائد على الودائع) للمصرف الإسلامي.

**متغيرات البحث وكيفية قياسها:**

صُنفت متغيرات البحث إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل:

شملت هذه المجموعة المؤشرات المالية الآتية:

- 1- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كمؤشر على سيولة المصرف الإسلامي.
- 2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع كمؤشر آخر على سيولة المصرف الإسلامي
- 3- معدل توظيف الموارد كمؤشر على توظيف الأموال في المصرف الإسلامي.
- 4- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول كمؤشر على قدرة المصرف الإسلامي على جذب المدخرات.
- 5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمؤشر على إدارة المخاطر في المصرف الإسلامي.

المجموعة الثانية: المتغير التابع:

تعتبر مؤشرات الربحية والعائد من المؤشرات التي تعكس الأداء المالي للمصرف الإسلامي، التي سيتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع.

**منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية، ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية الصادرة عن بنك سبأ الإسلامي؛ للبحث في أثر كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول (x1)، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (x2)، ومعدل توظيف الموارد (x3)، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (x4)، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (x5) في الأداء المالي (معدل العائد على الأصول (y1)، معدل العائد على الودائع (y2) للمصرف الإسلامي.

**الدراسات السابقة:****1- دراسة OSHKE & SUMAINA، 2015م:**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا باستخدام النسب المالية، وتوصلت إلى أنه يوجد أثر إيجابي للربحية على تقييم الأداء، وأثر سلبي للسيولة على تقييم الأداء. [1].

**2- دراسة الجعافرة، 2012م:**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية، توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية أثرت على اتخاذ القرارات التمويلية لديها وبين وضع نجاحها مقارنة بإجمالي عدد القرارات. [2].

**3- دراسة أمانة عاصي، 2010م:**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء، توصلت الدراسة إلى وجود زيادة مستمرة في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل إتباع استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، كما توصلت إلى عدم ارتفاع معدلات نسبة الملاءة المالية بالنسبة لأصول المصرف الإسلامي وودائع. [3].

**4- دراسة عمر شيخ عثمان، 2009م:**

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بينهما. [4].

**5- دراسة إبراهيم عبدالحليم عباده، 2007م:**

هدفت الدراسة إلى إبراز أهداف البنوك الإسلامية، وعوامل نجاحها، والخروج بمعايير أداء لها من خلال الأهداف التي تنطلق منها، واستخدمت الدراسة النسب المالية في تحليل المؤشرات التي تؤثر في أداء البنوك الإسلامية، توصلت إلى أن بنوك العينة جميعها تتجه نحو التمويل بالمراجحة، مما يؤدي إلى تراجع مستوى أدائها في المستقبل. [5].

**6- دراسة BASHIR، 1999م:**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إجمالي الموجودات ومؤشرات الأداء (حق الملكية إلى رأس المال، والعائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية، والعائد على الودائع)، وتوصلت الدراسة إلى أن مقاييس أداء البنوك الإسلامية تزداد بنسبة أقل من زيادة الحجم (إجمالي الموجودات). [6].

**تقسيمات البحث:**

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور أساسية، حيث يمثل المحوران الأول والثاني أدبيات نظرية حول تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية، والتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية، أما المحور الثالث فيتمثل في دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لبنك سبأ الإسلامي؛ بغرض تقييم الأداء المالي للبنك للسنوات المالية (2012-2016م)؛ وذلك لتعذر الحصول على القوائم المالية للسنوات ما بعد 2016م نتيجة التأخير في إعداد التقارير المالية من قبل البنك بسبب الظروف الحالية التي تمر بها اليمن، وذلك كما يأتي:

المحور الأول: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية.

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي خلال السنوات المالية (2012-2016م).

**المحور الأول: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية:****1- مفهوم تقييم الأداء المالي:**

يركز الأداء المالي على استخدام نسب بسيطة، بالاستناد إلى مؤشرات مالية، يُفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط أي مشروع اقتصادي، يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى؛ لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت [7].

ويُعَدُّ تقييم الأداء المالي للمنظمة مقياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة، في ضوء معايير محددة سلفاً، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف بتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم الكشف عن أهميتها للإدارة من خلال:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من قياس النتائج ومقارنتها، مما يسمح بالحكم على الفعالية.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة [8].

وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزاً واسعاً من قبل أصحاب المصالح الذين من بينهم المالكون والمودعون والمقرضون؛ لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي للمصارف، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات [9].

ويُقصد بتقييم الأداء المالي تحليل الأداء المالي عن طريق القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما تحتويه من بيانات عن فترة سابقة؛ بقصد الحصول على معلومات، تبين الوضع المالي للمصرف، ومدى كفاءة إدارة السيولة والتوظيف والإدارة [10].

### المحور الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية:

يُعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءمة رأس المال والربحية في هذه البنوك. [11].  
و تُعد النسبة المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل؛ بفهم أفضل لظروف الشركة (المصرف) [12]، أي أنه توجد هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات هذه العلاقات؛ حيث إن ناتج كل نسبة مالية لا يمكن فهم مدلوله أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنته ببعض المعايير القياسية؛ إذ يمكن الحكم على الأداء من خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار. [13].

و تعود أسباب الاعتماد على التحليل المالي بالنسب المالية إلى الآتي: [14]

- 1- إن إعداد النسبة المالية لا يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والقدرة لكن تحليل النتائج يحتاج وتفسيرها إلى مهارة وقدرة عالية، وهذه هي التي تميز المحلل المالي الكفؤ من المحلل المالي الأقل كفاءة.
- 2- لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة من النسب.

و من الأسس الواجب توافرها في المؤشرات المالية ما يأتي: [15]

- 1- ضرورة أن تتسم بسهولة والوضوح.
  - 2- أن تراعي طبيعة النشاط، وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة لحسابها.
  - 3- أن تكون شاملة لأنشطة المصرف، وأن تقدم صورة واضحة للأداء.
- ومن النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية مايلي: [18، 17، 16، 19، 14، 21، 20، 22، 23].

#### جدول رقم (1)

مجموعة من النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية

المدلول	القانون	مجموعات النسب
نسب السيولة:		
تعكس الأرصدة النقدية التي تمثل تعطيلاً في توظيف موارد المصرف في حالة الزيادة أو أن المصارف بحاجة أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة في حالة انخفاض هذه النسبة.	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي و المصارف الأخرى/ إجمالي الأصول	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول

تدل على نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف أو مدى سيولة هذه الاستثمارات.	الودائع تحت الطلب/ إجمالي الأصول	نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول
تقيس قدرة موجودات المصرف السائلة أي النقد وما في حكمه على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل.	الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات	نسبة السيولة السريعة
تقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه التي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.	إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع
تقيس قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواءً أكانت هذه الالتزامات ودائع أم غيرها من الالتزامات.	الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات	نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات
<b>نسب توظيف الأموال:</b>		
تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع و لذلك يُضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.	الاستثمارات + القروض/ إجمالي الودائع	معدل استثمار الودائع
تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويُعدُّ ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه.	القروض/ إجمالي الودائع	نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع
يقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد.	مجموع القروض و السلفيات والاستثمارات المالية/ مجموع الودائع	معدل توظيف الودائع
يبين مدى استخدام البنوك للموارد المتاحة لها من ودائع ورأس المال والاحتياطيات في منح القروض والسلفيات وفي الاستثمار المباشر.	مجموع الاستثمارات و القروض والسلفيات/ مجموع الودائع وحقوق الملكية	معدل توظيف الموارد



نسب القدرة على جذب المدخرات:		
تشير إلى نسبة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع وزيادتها تعني قدرة المصرف على جذب العملاء. أي تهدف هذه النسبة إلى قياس وزن الودائع الجارية بين إجمالي ودايع المصرف.	الودائع الجارية/ إجمالي الودائع	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع
تقيس مدى الاعتماد على الودائع كحصة من التمويل الكلي ومدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف.	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول
تقيس هذه النسبة وزن الودائع المشاركة في ناتج النشاط الاستثماري للبنك الإسلامي، بمعنى أدق تحديد نسبة العنصر الفاعل من الودائع والذي يأخذ شكل الودائع الاستثمارية بأنواعها المختلفة، إن ارتفاع هذه النسبة يساعد على قيام البنك بأنشطته الاستثمارية بنجاح ويمكنه من إجراء التوظيف متوسط الأجل و العكس صحيح في حالة الانخفاض.	مجموع الودائع الاستثمارية/ إجمالي الودائع	نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع
نسب إدارة المخاطر:		
تشير إلى ما توفره مصادر التمويل الذاتية من أموال لامتلاك الأصول التي يستخدمها المصرف في عملياته المصرفية وكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي وبالتالي تعتبر مؤشراً على قوة المصرف.	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
تُعد مقياساً أساسياً للتعرف على قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من الأموال المملوكة له، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة الانخفاض. وعلى أساس هذه النسبة يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل و أبعاد المخاطرة التي يتعرض لها كل من الملاك وأصحاب الودائع.	حقوق الملكية/ إجمالي الودائع	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

تبين نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات وتبين ضرورة العمل على وجود إدارة استثمار مؤهلة تأهيلاً كاملاً.	الموجودات الاستثمارية/ إجمالي الموجودات	نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات
<b>نسب الربحية:</b>		
تعدُّ مقياساً جيداً للربحية وللشفافية الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الأرباح.	صافي الربح/ إجمالي الموجودات $100 \times$	العائد على الموجودات
يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد يفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يتمكن من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.	صافي الربح/ حقوق الملكية $100 \times$	معدل العائد على حقوق الملكية
يستخدم في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحده من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق للبنك بعد دفع الضرائب.	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الودائع $100 \times$	معدل العائد على الودائع
يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواءً أكانت ذاتية أم خارجية من صافي الربح المتحقق وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الموارد $100 \times$	معدل العائد على الموارد

الجدول من إعداد الباحث

## المحور الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي خلال السنوات المالية (2012 - 2016م):

لأجل تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي تم اعتماد مجموعة من النسب المالية المستخرجة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لهذا البنك و الملائمة لطبيعة البحث، و تتمثل هذه النسب في الآتي:

### جدول رقم (2)

النسب المالية المستخدمة في البحث و طريقة قياسها

المجموعة	المؤشرات	رمز النسبة	كيفية القياس
نسب السيولة	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	X1	(النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي و المصارف الأخرى/ إجمالي الأصول) $100 \times$
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	X2	إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع $\times 100$
نسب توظيف الأموال	معدل توظيف الموارد	X3	مجموع القروض و السلفيات والاستثمارات المالية/ مجموع الودائع
نسب قدرة المصرف على جذب المدخرات	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	X4	(إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول) $100 \times$
نسب إدارة المخاطر	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	X5	(حقوق الملكية/ إجمالي الأصول) $100 \times$
نسب الربحية	معدل العائد على الأصول	Y1	(صافي الربح/ إجمالي الموجودات) $100 \times$
	معدل العائد على الودائع	Y2	(صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الودائع) $\times 100$

الجدول من إعداد الباحث

ويمكن بيان أداء هذا البنك من خلال الآتي:

1- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول (X1):

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة بلغت (56%) سنة 2016م، متجاوزة بذلك المتوسط العام الذي بلغ (43%)، وهي أفضل السنوات أداءً، ثم تليها السنوات 2012م ، 2015م؛ حيث بلغت

النسبة لهما (44%)، (43%) على التوالي، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2014م؛ حيث بلغت (31%)، تليها سنة 2013م بنسبة (39%) وهما أدنى من المتوسط العام؛ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النقدية الجاهزة والأرصدة النقدية الأخرى مقابل الزيادة في الأصول.

#### 2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (X2):

يوضح الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة كانت في سنة 2016م؛ حيث بلغت (63%)، تليها بعد ذلك سنة 2013م بنسبة (65%)، ثم سنة 2012م، وقد بلغت نسبتها (59%)، متجاوزة هذه النسب المتوسط العام البالغ (54%)، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2014م؛ حيث كانت (41%)، تليها سنة 2015م بنسبة (44%) وهما أدنى من المتوسط العام.

#### 3- معدل توظيف الموارد (X3):

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أعلى معدل كان في سنة 2012م، حيث بلغ (2.9)، ثم تليها السنتان 2013م، 2014م، فقد بلغ معدلها (2.8)، (2.6) على التوالي وهذه المعدلات أعلى من المتوسط العام مما يعكس أداءً أفضل في هذه السنوات الثلاث، أمّا أدنى معدل فكان في سنة 2016م؛ حيث كان (1.7)، ثم سنة 2015م وبمعدل (1.8) وهما أقل من المتوسط العام.

#### 4- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (X4):

يُبين الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة كانت في سنتي 2016م و 2015م؛ حيث بلغت نسبتها (55%)، (52%) على التوالي، وهما تفوقان المتوسط العام البالغ (42%) مما يعبر عن أداءً أفضل فيهما، أما أقل نسبة كانت في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث كانت (33%) لكل منهما، وتليها سنة 2014م فقد بلغت نسبتها (37%) وهي أدنى من المتوسط العام؛ وذلك بسبب الانخفاض في ودايع البنك مقابل الزيادة في الأصول.

#### 5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X5):

من الجدول رقم (3) يُلاحظ أن أعلى نسبة كانت في سنة 2012م؛ إذ بلغت (6%)، وهي تفوق المتوسط العام الذي بلغ (5%) بذلك فهي أفضل السنوات أداءً، ثم تلتها السنوات 2014م، 2015م، 2016م بنسبة (5%) لكل منها؛ إذ جاءت مساوية للمتوسط العام، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2013م؛ حيث كانت (4%)، وهي أدنى من المتوسط العام؛ نتيجة انخفاض حقوق الملكية مقابل الزيادة الكبيرة في الأصول.

## 6- معدل العائد على الأصول (Y1):

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى معدل عائد كان في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث بلغ (0.03%)، ثم تلتها سنة 2016م بمعدل (0.0003%)، وكان معدل هذه السنوات الثلاث يفوق المتوسط العام البالغ (- 2.5%)؛ وذلك لتحقيق البنك صافي ربح وإن كان منخفضاً خصوصاً في سنة 2016م، أما أدنى معدل فكان في سنة 2014م؛ إذ بلغ (- 0.82%)، تليها بعد ذلك سنة 2015م بمعدل (- 0.48)، وهما أقل من المتوسط العام؛ وذلك بسبب أن البنك حقق خسائر في هاتين السنتين مقابل حصول زيادة في إجمالي الأصول.

## 7- معدل العائد على الودائع (Y2):

يُبين الجدول رقم (3) أن أعلى معدل عائد كان في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث بلغ (0.09%)، ثم تلتها سنة 2016م بمعدل (0.0006%)، وكان معدل هذه السنوات الثلاث يفوق المتوسط العام البالغ (- 0.58%)؛ وذلك لتحقيق البنك صافي ربح وإن كان منخفضاً خصوصاً في سنة 2016م، أما أدنى معدل فكان في سنة 2014م؛ إذ بلغ (- 2.2%)، وهو أقل من المتوسط العام؛ وذلك بسبب أن البنك حقق خسارة في هذه السنة مقابل الزيادة في إجمالي الودائع، تليها بعد ذلك سنة 2015م بمعدل (- 0.9)؛ لعدم تحقيق أي ربح في هذه السنة.

## جدول رقم (3)

## المؤشرات المستخدمة في البحث

المتوسط العام	السنوات					المؤشر
	2016م	2015م	2014م	2013م	2012م	
43	56	43	31	39	44	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول%
54	63	44	41	65	59	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع%
2.4	1.7	1.8	2.6	2.8	2.9	معدل توظيف الموارد%
42	55	52	37	33	33	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول%
5	5	5	5	4	6	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول%
(0.25)	0.0003	(0.48)	(0.82)	0.03	0.03	معدل العائد على الأصول%
(0.58)	0.0006	(0.9)	(2.2)	0.09	0.09	معدل العائد على الودائع%

الجدول من إعداد الباحث

## اختبار فرضيات البحث:

1- نتائج أثر المؤشرات ( $X_5 \leftarrow X_1$ ) على معدل العائد على الأصول ( $Y_1$ ) في بنك سبأ الإسلامي:

يتبين من الجدول رقم (4) أدناه أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (0.954)، ومعامل التحديد المعدل بلغ (0.881)، وبلغ معامل التحديد (0.911)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (91.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهذا يعني أن جودة معادلة الانحدار جيدة.

## الجدول رقم (4)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج معدل العائد على الأصول

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.954	0.911	0.881	0.1257790

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

ويلاحظ من الجدول رقم (5) معنوية النموذج المستخدم في اختبار تأثير العوامل المستقلة المذكورة سابقاً في معدل العائد على الأصول؛ حيث بلغت قيمة F (معامل فيشر) 30.592، ومستوى المعنوية (0.012)، وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح (0.05)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة خطية بين معدل العائد على الأصول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.

## الجدول رقم (5)

تحليل التباين للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع الأول (معدل العائد على الأصول)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	0.484	1	0.484	30.592	0.012
البواقي	0.047	3	0.016		
الإجمالي	0.531	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

## معاملات انحدار النموذج:

## الجدول رقم (6)

نموذج الانحدار المتعدد لتأثير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الأصول

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std.Error	معامل الانحدار المعياري Beta	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	1.971	0.313		6.304	0.008	معنوية
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (X2)	-0.031	0.006	-0.954	-5.531	0.012	معنوية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

يتضح من الجدول رقم (6) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول؛ لأن مستوى المعنوية 0.012  $\text{sig} =$  أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، كما تؤثر نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع إيجابياً في معدل العائد على الأصول؛ حيث إن المتغير المستقل (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع) تفسر 91.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهذا تفسيرٌ منطقيٌّ. وقد تمّ استبعاد المتغيرات المستقلة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من النموذج نظراً لتأثيرها الضعيف على معدل العائد على الأصول. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7). ويعني ذلك قبول فرضية العدم القائلة إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على الأصول.

## الجدول رقم (7)

المتغيرات المستثناة من النموذج

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	0.227	-1.115	0.381	غير معنوية
معدل توظيف الموارد	0.104	0.515	0.658	غير معنوية

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-0.114	-0.579	0.621	غير معنوية
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-0.186	-1.096	0.387	غير معنوية

أما معادلة انحدار معدل العائد على الأصول على نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تُعطى بالعلاقة الآتية:

$$y_1 = 1.971 + (-0.031)X_2$$

2- نتائج أثر المؤشرات ( $X_1 \leftarrow X_5$ ) على معدل العائد على الودائع ( $Y_2$ ) في بنك سبأ الإسلامي:

يتبين من الجدول رقم (8) أدناه أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (0.898)، ومعامل التحديد المعدل بلغ (0.742) وبلغ معامل التحديد (0.807)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (80.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الودائع)، وهذا يعني أن جودة معادلة الانحدار جيدة.

الجدول رقم (8)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج معدل العائد على الودائع

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.898	0.807	0.742	0.4757420

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

ويلاحظ من الجدول رقم (9) معنوية النموذج المستخدم في اختبار تأثير العوامل المستقلة المذكورة سابقاً في معدل العائد على الودائع؛ حيث بلغت قيمة F (معامل فيشر) 12.525، ومستوى المعنوية (0.038)، وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح (0.05)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة خطية بين معدل العائد على الودائع ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيمة المتغير التابع.



## الجدول رقم (9)

تحليل التباين للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع الثاني ( معدل العائد على الودائع)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	2.835	1	2.835	12.525	0.038
البواقي	0.679	3	0.226		
الإجمالي	3.514	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

معاملات انحدار النموذج:

## الجدول رقم (10)

نموذج الانحدار المتعدد لتأثير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الودائع

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std.Error	معامل الانحدار المعياري Beta	ت المحسوبة T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	4.772	1.182		4.036	0.027	معنوية
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (X2)	- 0.076	0.021	- 0.898	- 3.539	0.038	معنوية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

يتضح من الجدول رقم (10) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الودائع؛ لأن مستوى المعنوية  $0.038 = sig$  أصغر من مستوى الدلالة المقترح  $0.05$ ، كما تؤثر نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع إيجابياً في معدل العائد على الودائع؛ حيث إن المتغير المستقل (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع) تفسر  $80.7\%$  من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل العائد على الودائع) وهذا تفسيرٌ منطقيٌّ.

وقد تمَّ استبعاد المتغيرات المستقلة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من النموذج؛ نظراً لتأثيرها الضعيف على معدل العائد على الودائع. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11). ويعني ذلك قبول فرضية العدم القائلة إنه

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على الودائع.

## الجدول رقم (11)

المتغيرات المستثناة من النموذج

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-0.337	-1.128	0.376	غير معنوية
معدل توظيف الموارد	0.203	0.722	0.545	غير معنوية
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-0.211	-0.765	0.524	غير معنوية
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-0.178	-.611	0.603	غير معنوية

أما معادلة انحدار معدل العائد على الودائع على نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تُعطى بالعلاقة الآتية:

$$y_2 = 4.722 + (-0.076)X_2$$

## النتائج:

1- تعدد المؤشرات المالية مهمة وضرورية حيث إنه لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحليل المالي لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول، فيما لا يوجد تأثير بين النسب الأخرى ومعدل العائد على الأصول في المصرف الإسلامي عينة البحث.

3- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الودائع، فيما لا يوجد تأثير بين النسب الأخرى ومعدل العائد على الودائع في المصرف الإسلامي عينة البحث.

**التوصيات:**

- 1- ضرورة القيام بتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بشكل دوري، والعمل على تشجيع وتطوير الصيرفة الإسلامية وتطويرها.
- 2- ضرورة تبني المصارف الإسلامية لبرامج التحليل المالي، وربطها بالأساليب الإحصائية؛ لتقييم أدائها، والتنمؤ باتجاهات هذا الأداء مستقبلاً.
- 3- العمل على استخدام مؤشرات مالية أخرى لتقييم أداء المصارف الإسلامية في اتجاهات أخرى.

## المراجع:

- 1- OSHOKE,A.S.,SUMAINA,J. Performance Evaluation Through Ratio Analysis. Journal Of Accounting and Finance Management, VOL.1,NO 3, 2015, February, 1- 10.
- 2 الجعافرة، أحمد ياسين، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.
3. عاصي، أمارة محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، 2010م.
4. شيخ عثمان، عمر محمد، إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، 2009م.
5. عباده، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، 2007م، ص195.
- 6\_ BASHIR, ABDEL-HAMEED m, Risk and Profitability Measures in Islamic Banks; the case of Two Sudanese banks, Islamic Economic studies, VOL.6, NO.2, 1999.
7. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006م، ص3.
8. السعيد، فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، السعودية، 2000م، ص74.
9. الموسوي، حيدر يونس، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009م، ص42.
10. عباده، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2008م، ص340.
11. رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص270.
12. HORNE, C.J. Financial Management and Policy, McGraw- Hill, Ten edition,1995, P;758.
13. KIESO,DoNALD,& PUAL, KIMMET& JERRY WEGANDT. Financial Accounting, John Wiley Rsons, USA,2000,P;12
14. RICHARD.A- BREALY, Fundamentals Of Corporate Finance Altemate, Third Edition, University of Southern, California, 2008, P;134.
15. فهد، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص58-61، 332.
16. العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية . أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2008م، ص33.
17. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، 2004م، ص117-118، 128، 129، 148، 150.

18. الصابر، خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد فرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م، ص 23.
19. طالب، ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م، ص 85.
20. النشري، مصطفى، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الأول، العدد الثاني، 2008م، ص 33، 34.
21. قدوري، أبو أحمد، صاحب، رضا، مشعل فائق، إدارة المصارف، العراق، جامعة الموصل، 2005م، ص 352.
22. مصطفى، فهمي الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008م، ص 44.
23. حماد، طارق عبدالعال، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001م، ص 81.

## الملاحق:

## ملحق رقم (1)

البيانات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات تقييم أداء المصرف الإسلامي عينة البحث

(بالآلف ريال)

2016	2015	2014	2013	2012	
65159961	42889283	27842340	49053952	35291561	إجمالي النقدية
103494051	96523843	67392226	75620545	59950422	مجموع الودائع
666	(878714)	(1499238)	70553	54310	صافي الربح
105226108	78923269	57384595	103441323	81265742	النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى
178469313	175572510	173891803	211953574	172706157	مجموع القروض والسلفيات والاستثمارات المالية
10319622	8646620	9725750	11616433	11486560	حقوق الملكية
188788935	184219130	183617553	263570007	184192717	إجمالي الأصول

## ملحق (2)

مخرجات برنامج التحليل الاحصائي

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.954 <sup>a</sup>	.911	.881	.1257790

a. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.484	1	.484	30.592	.012 <sup>b</sup>
Residual	.047	3	.016		
Total	.531	4			

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.971	.313		6.304	.008
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	-.031-	.006	-.954-	-5.531-	.012

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Excluded Variables<sup>a</sup>

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-.227 <sup>-b</sup>	-1.115-	.381	-.619-	.662
معدل توظيف الموارد	.104 <sup>b</sup>	.515	.658	.342	.974
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-.114 <sup>-b</sup>	-.579-	.621	-.379-	.983
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-.186 <sup>-b</sup>	-1.096-	.387	-.613-	.964

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898 <sup>a</sup>	.807	.742	.4757420

a. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	2.835	1	2.835	12.525	.038 <sup>b</sup>
1 Residual	.679	3	.226		
Total	3.514	4			

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع

b. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4.772	1.182		4.036	.027
1 نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	-.076-	.021	-.898-	-3.539-	.038

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع



Excluded Variables<sup>a</sup>

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-.337 <sup>b</sup>	-1.128-	.376	-.624-	.662
معدل توظيف الموارد	.203 <sup>b</sup>	.722	.545	.455	.974
1 نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-.211 <sup>b</sup>	-.765-	.524	-.476-	.983
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-.178 <sup>b</sup>	-.611-	.603	-.397-	.964

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع

b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

---

**Financial analysis using financial ratios and its application in evaluating the  
Islamic banks performance  
A case study of Saba Islamic Bank**

Dr. Salem yuslam lardi

**Abstract:**

This study investigates the use of financial analysis tools in evaluating the performance of Islamic banks by using annual reports of Saba Islamic Bank. Specifically, this study focuses on the importance of financial analysis that uses financial ratios to evaluate the performance of Islamic banks through identifying indicators that are more suitable in such banks. It also shows the relationship between financial analysis and the performance of Islamic banks as proxied by bank profitability. This study finds that the ratio of cash to total deposits has a significant effect on the bank profitability, measured by return on assets and return on deposits. This study also concludes that Islamic banks should adopt financial analysis and connect it with statistical methods to evaluate and predict the current and future performance.



## دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت - اليمن

د. هاني سالمين بلعفير\*

### الملخص:

يستهدف البحث التعرف إلى أهم الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية الموجودة والمتداولة في أسواق محافظة حضرموت. وإلى التعرف على دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة للبحث مكونة من (145) مفردة. وقام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان عليها، واستطاع استرجاع (112) استبانة منها بشكل سليم، وهي تشكل ما نسبته (77.2%) من الاستمارات الموزعة، وبالتالي فهي كافية لإجراء البحث. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط طردي معنوي أقل من المتوسط للمتغير المستقل المتمثل في (عناصر المزيج التسويقي مجتمعة) في المتغير التابع المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت). كما أظهرت نتائج البحث أن هناك علاقة ارتباط طردي معنوي ضعيف بين المتغيرات المستقلة الفرعية المتمثلة في عناصر (المنتج، السعر، الترويج) والمتغير التابع المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت). كما تبين من البحث وجود علاقة ارتباط طردي معنوي متوسط بين المتغير المستقل الفرعي المتمثل في (عناصر التوزيع) والمتغير التابع المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت).

### مقدمة:

تعد عناصر المزيج التسويقي من أهم الأساليب التي يمكن من خلالها للمنظمات إضاعة طريقها نحو النجاح المستمر والنمو والعمل في الأسواق بأقدام راسخة، والتفوق على المنافسين مع الاستمرار في التفوق. لذلك فإن المنظمات الناجحة تعمل على استخدام هذه العناصر بشكل فاعل، لإدراكها التام للدور الكبير التي تحده في مجال تسويق منتجاتها في الأسواق المستهدفة. من جانب آخر تظهر إحصاءات منظمة الصحة العالمية اهتمام الأفراد في جميع أنحاء العالم بشراء المنتجات العشبية والأدوية الطبية الشعبية؛ حيث

\* أستاذ مساعد، بقسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت.

تشير الأدبيات العلمية والتقارير الرسمية والصحافة أن 80 ٪ من السكان الآسيويين والأفريقيين يستخدمون الطب التقليدي لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية<sup>(1)</sup>

" ونظراً لأهمية الأدوية والأعشاب الطبية بالنسبة لشريحة كبيرة من المستهلكين في محافظة حضرموت فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه عناصر المزيج التسويقي الأربعة، المتمثلة في (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج) في إنعاش أسواق الأعشاب والأدوية الطبية في م/ حضرموت، خاصة مع تنامي استهلاك الأفراد في هذه الأسواق لهذه المنتجات، وتنامي أعداد المحلات التجارية المتخصصة في تسويق هذه المنتجات، وتنامي أعداد المحلات التجارية الأخرى، التي تباع هذه المنتجات كالبقالات والصيدليات ومحلات بيع منتجات التجميل وغيرها، حسب ما شهدته الباحثة في أثناء قيامه بالتجوال في أسواق محافظة حضرموت.

#### مشكلة البحث:

يستخدم الناس منتجات الأدوية العشبية منذ قرون من أجل السلامة، وتكتسب هذه المنتجات شعبية في السوق العالمية في الآونة الأخيرة بسبب تحول الاتجاه العام من الأدوية الاصطناعية إلى الأدوية العشبية؛ لما تحظى به هذه الأدوية من تقدير كبير في جميع أنحاء العالم كمصدر غني بالعوامل العلاجية للوقاية من الأمراض والعلل<sup>(2)</sup>. هذا وتقدر منظمة الصحة العالمية (WHO) أن السوق العالمية لهذه المنتجات تبلغ حوالي 83 مليار دولار سنوياً<sup>(3)</sup>. ونظراً لكثرة انتشار الأفراد الذين يمارسون مهنة العلاج الشعبي، ونظراً لانتشار محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في الأسواق الشعبية في اليمن، ومنها أسواق محافظة حضرموت، ول محدودية البيانات المتعلقة بظروف أسواق الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت، للأهمية الكبيرة لعناصر المزيج التسويقي في عملية تسويق أي منتج، ومنها منتجات الأدوية والأعشاب الطبية، ولعدم وجود أي دراسة تتعلق بمعرفة دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت. فإن الباحثة قام بتحديد مشكلة بحثه بالتساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت؟

ويمكن تجزئة هذا التساؤل الرئيس إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو دور المنتج في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت؟
- ما هو دور السعر في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت؟
- ما هو دور التوزيع في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت؟
- ما هو دور الترويج في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت؟

### فرضيات البحث:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.
- ويمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسة إلى الفرضيات الفرعية الآتية:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام المنتج كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام السعر كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام التوزيع كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1- إيجاد إطار نظري يشمل على معلومات تتعلق بالمزيج التسويقي وعناصره المختلفة، ومعلومات تتعلق بالسوق وأنواعه؟
- 2- التعرف على أهم الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية الموجودة والمتداولة في أسواق محافظة حضرموت.
- 3- التعرف على دور عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.

4- الوصول إلى استنتاجات من شأنها توضيح العلاقة بين عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.

#### مجتمع البحث وعينته:

يشمل مجتمع الدراسة جميع المستهلكين لمنتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت، والذين يصعب حصرهم، بسبب غياب الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بعددهم. وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة (قصدية) مكونة من (145) مستهلكاً من مختلف الأجناس والأعمار. وقد قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان عليهم، واستطاع استرجاع (112) استبانة منهم بشكل سليم، وهي تشكل نسبة (77.2%) من الاستمارات الموزعة، وبالتالي فهي كافية لإجراء البحث.

#### مصادر البحث:

قام الباحث بالاعتماد على نوعين من المصادر عند جمع بيانات البحث، هي كالآتي:

1- المصادر الأولية: وقد قام الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان في عملية جمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي من الدراسة. كما قام بالاعتماد على أسلوب الملاحظة في بعض الحالات التي تستدعي ذلك.

2- المصادر الثانوية: قام الباحث بالاعتماد على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات العلمية المحكمة والرسائل العلمية، والمواقع الإلكترونية الموثوق بها، وغيرها من المصادر، باللغتين العربية والإنجليزية.

#### منهج البحث:

قام الباحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قام أولاً بوصف متغيرات البحث، ومن ثم قام بتحليل العلاقة بين عناصر المزيج التسويقي وعملية إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وقد استخدم في عملية التحليل مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالأوساط الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الانحدار الخطي البسيط، ومعامل الارتباط وغيرها. واستعان ببرنامج الـ SPSS في عملية تحليل بيانات الجانب العملي من البحث.

#### الدراسات السابقة:

يمكن استعراض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وهي على النحو الآتي:

### 1- Study Mafimisebi and Other (2013): The Expanding Market for Herbal, Medicinal and Aromatic Plants In Nigeria and the International Scene :

هدفت الدراسة التي جاءت بعنوان (توسيع سوق النباتات العشبية والطبية والعطرية في نيجيريا والمشهد الدولي) إلى استعراض الأسواق العالمية الخاصة بالمنتجات النباتية العشبية الطبية والعطرية، مع التركيز على: تحديد المنتجات وتصنيفها، حجم السوق ونطاقه، أنظمة السوق واللاعبين فيه، المعايير الرئيسية للسوق. وقد اتضح من خلال الدراسة أن سوق المنتجات النباتية العشبية الطبية والعطرية يتكون من فئة صغار السن وصغار السن نسبياً. كما أوضحت الدراسة أن هناك سوقاً صغيراً للمنتجات النباتية العشبية الطبية والعطرية على مستوى العالم، لكنه متنامٍ، كما بينت الدراسة أن هناك مشاكل في تصنيف بعض هذه المنتجات.

### 2- Study Study Pramod Chandra, Vinay Sharma(2018): Strategic Marketing Prospects for Developing Sustainable Medicinal and Aromatic Plants Businesses in the Indian Himalayan Region:

هدفت الدراسة التي جاءت بعنوان (آفاق التسويق الاستراتيجي لتطوير أعمال النباتات الطبية والعطرية المستدامة في منطقة الهيمالايا الهندية) إلى دراسة آفاق التسويق الاستراتيجي المتعلق بتطوير الأعمال المستدامة للنباتات الطبية والعطرية في منطقة الهيمالايا الهندية باعتبار النباتات الطبية والعطرية من الموارد الرئيسة للأدوية العشبية في العالم ومستحضرات التجميل والأغذية الصحية وغيرها من صناعات المنتجات الطبيعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الممارسات الحالية للشركات التابعة لخطة عمل البحر المتوسط في أوتاراخند لا تتفق مع متطلبات صيانة النباتات، وأصبحت صناعة هذا النشاط في المنطقة في وضع محفوف بالمخاطر، ومع ذلك إذا نظر واضعو السياسات إلى نقاط القوة والفرص في الصناعة ويمكنهم التأثير بشكل إيجابي على تنميتها المستدامة.

### 3- Study Alok Sharma, and Other (2008): Herbal Medicine for Market Potential in India: An Overview:

وقد هدفت الدراسة التي جاءت بعنوان (إمكانات الأدوية العشبية في الهند "لمحة عامة") إلى معرفة سوق الأدوية العشبية في الهند. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها أن المنتجات العشبية الطبية تكتسب شعبية في السوق العامة، إلا أن حصة الهند من سوق المنتجات العشبية الطبية العالمية لم تصل إلى المستوى المطلوب. تتناول هذه الدراسة التدابير التي سيتم اعتمادها للترويج العالمي لمنتجات الأعشاب الهندية. كما



بينت الدراسة أن الهند لديها إمكانيات كبيرة ممكن أن تكون مورد للمنتجات الطبية العشبية ليس فقط لتلبية الاحتياجات المحلية، ولكن أيضاً للاستفادة من إمكانيات التصدير الهائلة، لتكون المورد العالمي للأدوية العشبية المطابقة للمواصفات الدولية.

#### 4- Study Manish Gunjan, and Other(2015): Marketing Trends & Future Prospects Of Herbal Medicine In The Treatment Of Various Disease:

تهدف هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (اتجاهات التسويق والتوقعات المستقبلية لطب الأعشاب في علاج الأمراض المختلفة) إلى معرفة الاتجاهات والآفاق المستقبلية للأعشاب الطبية في الهند. وقد تبين من خلال الدراسة أن الفترة الأخيرة قد شهدت تحولاً في الاتجاه العالمي من الأدوية الاصطناعية إلى الأدوية العشبية، نمت مبيعات النباتات الطبية بما يقرب من 25 % في الهند في السنوات العشر الماضية. كما تبين من خلال الدراسة أن الهند تستخدم حوالي 7000 منتج طبي شعبي. كما تبين من خلال الدراسة أن السوق الدولية لتجارة الأدوية ذات الصلة بالنباتات لديها معدل نمو قدره 7 % سنوياً، حصة الصين منها 6 مليارات دولار ، في حين تبلغ حصة الهند مليار دولار أمريكي، كما تبين أن قيمة الصادرات السنوية الهندية من النباتات الطبية بلغت 1200 مليون روبية هندية<sup>(4)</sup>

#### Study Bahram Ranjbarian, Ali Kazemi (2013): Investigating the Impact of Herbal Medicines Marketing Mix and Physicians' Product Involvement on Prescription of these Drugs

تهدف الدراسة التي جاءت بعنوان (التحقيق في تأثير مزيج تسويق الأدوية العشبية ومشاركة الأطباء وصف هذه الأدوية) إلى دراسة تأثير المزيج التسويقي للأدوية العشبية واشتراك الأطباء في وصف هذه الأدوية في أصفهان في إيران. أثبتت النتائج أن المزيج التسويقي ومكوناته يؤثر على وصف الأدوية العشبية من قبل الأطباء. كما تبين من خلال الدراسة أن إيران بلد ذو إمكانيات عالية لزراعة النباتات الطبية، إلا أن استخدام الأدوية العشبية في إيران منخفض نسبياً. كما تبين من خلال الدراسة أن المصنعون للأدوية الشعبية يحاولون تنسيق مطالب السوق المستهدفة واحتياجاتها والتي تسمى تسويق الأدوية العشبي<sup>(5)</sup>.

#### 5- 6- Study Tinde van Andel, and Other (2012): Ghana's herbal market:

تهدف هذه الدراسة التي جاءت بعنوان (سوق الأعشاب في غانا) إلى وصف حجم سوق الطب العشبي الغاني وتحديدده، والأنواع المتداولة في هذا السوق، من أجل تقييم قيمتها الاقتصادية. وقد أوضحت الدراسة أن ما تم بيعه في أسواق الأعشاب في غانا يقدر بنحو 951 طنًا من الأدوية العشبية الخام في عام

2010م بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 7.8 مليون دولار أمريكي. لكن البيانات المتعلقة بالإيرادات ضعيفة. يكشف المسح الكمي للسوق أن التجارة في الأدوية العشبية الغانية لها أهمية اقتصادية كبيرة<sup>(6)</sup>.

7- Diana\_Quiroz, and Other (2014): Quantifying the domestic market in herbal medicine in Benin, West Africa.:

هدفت الدراسة التي جاءت بعنوان (قياس السوق المحلية لطب الأعشاب في بنين، غرب أفريقيا) إلى قياس السوق المحلية في طب الأعشاب في بنين، غرب أفريقيا وتوثيق تنوع سوق النباتات الطبية في هذا البلد، وتحديد وزن الأنواع المتداولة من أجل تقييم قيمتها الاقتصادية، وإجراء تقييم أولي لمدى تعرضها للاستخراج التجاري. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن سوق النباتات الطبية المحلية في بنين ذات أهمية اقتصادية كبيرة، ويتم فيه تقديم كمية من حوالي 655 طن متري بقيمة 2.7 مليون دولار للبيع سنوياً. كما بينت الدراسة أن المعتقدات الروحية التقليدية هي القوة الدافعة الرئيسة وراء تجارة الأدوية العشبية<sup>(7)</sup>.

Study Hanlidou, R Karousou, V Kleftoyanni, SKokkini (2004): The herbal market of Thessaloniki (N Greece) and its relation to the ethnobotanical tradition:

تهدف الدراسة التي جاءت بعنوان (سوق الأعشاب في سالونيك (شمال اليونان) وعلاقته بالتقاليد العرقية) إلى دراسة سوق الأعشاب في سالونيك (شمال اليونان) وعلاقته بالتقاليد القديمة. وقد بينت الدراسة أن سوق ثيسالونيك العشبية يضم متاجر تقليدية ومتاجر حديثة وأكشاك السوق المفتوحة. تم العثور على عدد 172 تصنيفاً من الأعشاب. كما تبين من نتائج الدراسة أن تجارة الأعشاب في هذا السوق لا تزال تعتمد على التقاليد العرقية الباطنية، التي يرجع تاريخها إلى العصور القديمة<sup>(8)</sup>.  
دراسة خنفر (2016م) بعنوان: أثر عناصر المزيج التسويقي الدوائي على قرار شراء الأدوية محلية الصنع (دراسة تطبيقية في مدينة عمان)<sup>(9)</sup>:

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدى تأثير عناصر المزيج التسويقي الدوائي على القرار الشرائي لدى المرضى (المستهلكين) المراجعين للصيديات لشراء الأدوية محلية الصنع خارج الوصفة الطبية من حيث (المنتج الدوائي، السعر الدوائي، التوزيع الدوائي، الترويج الدوائي). وقد أبرزت نتائج الدراسة وجود أثر لعناصر المزيج التسويقي الدوائي على القرار الشرائي للمرضى المراجعين للصيديات.

## مفهوم المزيج التسويقي :

إن أول من قدم رمز المزيج التسويقي 4Ps هو الأستاذ في جامعة هارفارد Neil Borden ، في مقال بعنوان " مفهوم المزيج التسويقي " في مجلة بيزنس ريفيو<sup>(10)</sup>.

ويعرف المزيج التسويقي بأنه: مجموعة من الأنشطة التي توجه لتسليم قيمة للزبون لنيل رضاه وكسب ولائه، وهذه الأنشطة تتضمن تحديد مواصفات المنتج وشكله وجودته وحجمه وتشكيلته واسمه وعلامته ثم تحديد السعر المناسب لبيعه، ثم الترويج له وتوزيعه في المكان وفي الزمان المناسب للمستهلك<sup>(11)</sup>. كما يعرف بأنه " مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها لإدارة والتأثير على المبيعات ويطلق على هذه الصيغة التقليدية PS4<sup>(12)</sup>".

ووفقاً لمجلة (2008) Palmatier ، فإن المزيج التسويقي هو وظيفة تنظيمية، ومجموعة من العمليات لإنشاء علاقة جيدة مع العملاء ، وخلق قيمة لهم وإدارة علاقات العملاء حتى يحقق الربح للمنظمات وأصحاب المصلحة<sup>(13)</sup>.

أما البعض فيرى أن المزيج التسويقي هو الأداة التسويقية والسياسة المستعملة لتنفيذ الخطة التسويقية، أي طرح المنتجات أو الخدمات إلى السوق. أو هو مجموعة من الأنشطة المتكاملة والمتفاعلة والمخططة<sup>(14)</sup>. أو هو " وصف مجموعة متنوعة من عناصر التسويق المختلفة التي يجب أن تأتي معاً لإنتاج خطة تسويقية فعالة"<sup>(15)</sup>.

## عناصر المزيج التسويقي:

يمكن التطرق إلى عناصر المزيج التسويقي الأربعة كما يلي:

إن الأساليب التسويقية لا تقتصر على شكل واحد، بل هي تشمل كل ما يسمى ب" عناصر المزيج التسويقي"، بما فيها عنصر تخطيط المنتج/الخدمة، التسعير، التوزيع، والترويج، وكل واحد من هذه العناصر له أهميته التي لا تقل عن أهمية العناصر الأخرى، ذلك أن هذه العناصر يكمل بعضها بعضاً، ولا يمكن نجاح عنصر دون العناصر الأخرى، لذلك فإن استخدام هذا المزيج يجب أن يكون بتناسق وتناغم بحيث يستخدم كل عنصر في الوقت المناسب، المكان المناسب، والشكل المناسب<sup>(16)</sup>. وعموماً فإن عناصر المزيج التسويقي الأكثر قبولاً وتداولاً هي تلك العناصر التي اقترحها ماك كارثي عام (1960م) والمعروفة ب" 4P" وهي المنتج، السعر، التوزيع، الترويج<sup>(17)</sup>. ويمكن التطرق إلى هذه العناصر كما يأتي:

**المنتج:**

المنتج هو مجموعة من الخصائص المادية والمعنوية، التي تساعد في إشباع حاجات المستهلك ورغباته. ويعتمد تقييم المستهلك لهذا المنتج على مدى تحقيقه للإشباع المرغوب فيه لتلك الحاجات أو الرغبات<sup>(18)</sup>. أو هو أي سلعة أو خدمة تقوم الشركة بتقديمها للسوق المستهدف متمثلة في المواصفات، الخصائص التي يرغب فيها السوق، وبالجودة الملائمة لرغبات المستهلكين<sup>(19)</sup>. ومفهوم المنتج يشير إلى أن المستهلكين سيكونون لصالح المنتجات التي تقدم لهم جودة أكبر، أداء، أو ميزات مبتكرة<sup>(20)</sup>. ويرى الباحث أن المنتج هو الشيء الوحيد الذي تسخر جميع الأنشطة التسويقية لخدمته. فالأنشطة المتعلقة بتصميم، وتغليف، وتبيين، وتسعير، وتوزيع، وترويج المنتج، وكذلك الأنشطة المتعلقة ببحوث المستهلك، وبحوث السوق وغيرها، تعمل من أجل هدف واحد هو خدمة المنتج إلى حين تسليمه إلى المستهلك بأفضل صورة.

**السعر:**

هو عبارة عن الوحدات النقدية، التي تدفع من قبل المشتري لغرض حصوله على منتج أو خدمة، وخلال فترة زمنية معينة<sup>21</sup>. ويعرف السعر بأنه "عملية مواءمة المنافع التي يحصل عليها المشتري أو المستهلك بالقيم النقدية التي يمكن أن يدفعها"<sup>(22)</sup>. لذلك يتطلب الأمر من المنظمات التي تريد استخدام السعر كعنصر منافسة "أن تأخذ بعين الاعتبار، تحديد الأسعار وفقاً لسعر المنافس الرئيس. وزيادة على ذلك، يمكن استخدام السعر لتعزيز مكانة المنتج<sup>(23)</sup>. والتسعير هو العنصر الثاني من عناصر المزيج التسويقي. ويرى الباحث أنه أهم العناصر المؤثرة على أعمال منشآت الأعمال المختلفة، فالنجاح في تحديد مستواه بدقة يؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من النجاح والتفوق وزيادة أرباح المنظمة، والفشل يؤدي إلى عواقب قد تؤدي إلى فشل تسويق المنتج في السوق.

**التوزيع:**

هو النشاط الذي يساعد على تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك، أو المستعمل بكفاءة وفعالية من خلال قنوات التوزيع، وبالكمية والنوعية وفي الوقت الملائم<sup>(24)</sup>. أو هو عملية إيصال المنتجات إلى المستهلك النهائي، أو المشتري الصناعي، وذلك عن طريق مجموعة من الأفراد والمؤسسات، التي يتم عن طريقها خلق المنافع الزمنية والمكانية والحيازية للسلع<sup>(25)</sup>. ويعد التوزيع من الأنشطة التسويقية ذات الأهمية البالغة، نظراً لكبر حجم الإنفاق المخصص له، وللفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها مقارنة مع بقية عناصر

المزيج التسويقي الأخرى. فهو العنصر الوحيد الذي يعنى بتوصيل المنتجات المختلفة من حين إنتاجها إلى حين توصيلها إلى المستهلك.

### الترويج :

يعرف الترويج بمعناه الواسع بأنه مجموعة الأنشطة المصممة للتأثير على جمهور المستهلكين بهدف دفعهم إلى شراء سلع المنشأة أو خدماتها<sup>(26)</sup>. وهو ذلك الجزء من الاتصالات التي تتكون من رسائل الشركة، والتي تهدف إلى تحفيز الوعي، والاهتمام، والشراء للمنتجات والخدمات المختلفة<sup>(27)</sup>. ويرى الباحث أن الترويج يعد الأداة التي تمكن المنظمة من الوصول إلى مستهلكيها في كل مكان، وعلى المستوى المحلي والدولي، وزيادة مستوى إدراكهم ووعيهم بالمنتج، وإقناعهم بشرائه. ونظراً لأهمية الترويج في وقتنا الحاضر بفضل تطور وسائل الاتصال، فقد قام علماء إدارة التسويق بتصميم أربعة عناصر له، سميت عناصر المزيج الترويجي، هي: الإعلان، والدعاية، وتنشيط المبيعات، والبيع الشخصي. وهناك من يزيد في هذه العناصر بإضافة العلاقات العامة، والتسويق المباشر. إلا أن الأربعة المذكورة تعد محل إجماع من قبل جميع كتاب التسويق.

### السوق:

مثل غيره من المفاهيم تعددت التعريفات التي تطرقت لتعريفه؛ وذلك نتيجة لاختلاف وجهات كتاب التسويق وآرائهم، مما أدى إلى ورود مجموعة كبيرة من التعريفات المتعلقة بتعريف هذا المفهوم، والتي يرى كل كاتب من كتابها أنها تعطي معنى شاملاً لمفهوم السوق. ومع اختلاف وجهات النظر بين الكتاب إلا أن الصياغة النهائية لهذا المفهوم تكاد تعطي معنى واحداً بغض النظر عن اختلاف الكلمات التي صيغت بها عبارات كل تعريف.

فقد عرف السوق: بأنه "مجموعة المشترين الحاليين والمرتقبين، الذين لديهم حاجات أو رغبات غير مشبعة، ولديهم القدرة على الشراء، والذين يمكن خدمتهم وإشباعهم من جانب المنشأة"<sup>(28)</sup>. وهناك من يعرف السوق بأنه: مجموعة من المشترين والبائعين الذين التعامل فيما بينهم (شخصياً، عبر الهاتف، عن طريق البريد، أيًا كان) لأكثر من منتج معين، أو فئة المنتج<sup>(29)</sup>.

## أهمية دراسة السوق:

تقوم دراسة السوق على فكرة أساسية، مفادها أنّ النجاعة الاقتصادية للمنظمة تعتمد على مدى قدرتها على تلبية حاجات السوق، وإعادة هيكلة نشاطاتها استجابة لتطوراتها، والعمل على تلبية حاجات العميل وإرضائه. وتعد دراسة السوق إحدى السبل التسويقية الأساسية، التي تساعد المنظمات على التكيف مع التغيرات البيئية الداخلية والخارجية، وتسمح لها بالتعرف على حاجات العملاء ورغباتهم، وتقدير حجم الطلب المستقبلي، وتتبع خطى المنافسين سواء الداخليين أو الخارجيين<sup>(30)</sup>.

وتكمن أهمية دراسة السوق في كونها الأساس الذي تبنى عليه الاستراتيجية التسويقية؛ حيث "إن من أولويات إعداد الاستراتيجية التسويقية المناسبة وتصميمها هو القيام بتحديد القطاعات السوقية الممكنة، واختيار القطاعات المستهدفة، وقياس حجم الطلب المتوقع لها، ويتم اختيار المزيج التسويقي المناسب لهذه القطاعات والتي يجب النظر إلى كل قطاع على أنه هدف تسويقي تسعى المنظمة للوصول إليه"<sup>(31)</sup>.

## أنواع الأسواق:

تقسم الأسواق إلى نوعين، هما:

### 1- الأسواق الاستهلاكية:

وتتكون من مجموعة من الأفراد، الذين يرغبون في شراء السلع، التي تشبع حاجاتهم الشخصية أو العائلية، ويقدرّون على شرائها، ولا يشترونها بقصد تحقيق الأرباح.

### 2- الأسواق الصناعية:

وهي تلك المجموعة من المشترين، الذين يشترون السلع والخدمات، من أجل استخدامها إما في عمليات إنتاجية لاحقة وإما في إعادة بيعها أو تستعمل لتسهيل عملية الإنتاج<sup>(32)</sup>.

## استراتيجيات التعامل مع الأسواق:

يمكن التطرق إلى أهم استراتيجيات التعامل مع الأسواق، وهي على النحو الآتي:

1- استراتيجية تجزئة السوق: وهي عملية تتمثل في تجميع المشترين ذوي الحاجات والرغبات المتشابهة نسبياً في مجموعات أو قطاعات سوقية، على أساس إن الحاجات والرغبات وكذلك المشكلات التي تتواجد داخل كل قطاع سوقي هي حاجات ورغبات ومشكلات متجانسة، وهذا ما يساعد المنشآت في وضع وتصميم

استراتيجيات وبرامج تسويقية تتلاءم وحاجات المشترين في القطاع أو القطاعات السوقية التي ترغب في خدمتها<sup>(33)</sup>.

2- استراتيجية السوق الموحد: وهذه الاستراتيجية تعني أن المنظمة تقوم بخدمة السوق بشكل كلي، أي تقدم منتجًا بتصميم معين، وبسعر معين، وبطريقة توزيع معينة، وتروج له بأسلوب معين، لكل المستهلكين في السوق. وتستخدم هذه الاستراتيجية عندما تتشابه رغبات المستهلكين في السوق وحاجاتهم، وعندما تقوم المنظمة بالإنتاج النمطي الكبير. واستخدام هذه الاستراتيجية غير مكلف كثيراً مقارنة بالاستراتيجية السابقة، لكن فاعليتها أقل من الاستراتيجية السابقة.

3- استراتيجية التركيز على قطاع أو جزء معين من السوق: وبموجبها تقوم المنظمة بتقسيم الكلي إلى قطاعات أو أجزاء معينة، ثم تقوم بالتركيز على قطاع أو جزء معين وخدمته. هذه الاستراتيجية مفيدة لأنها تحد من المنافسة، لكنها لا تناسب المنظمات الراغبة بالنمو والتطور، ولا تناسب المنظمات التي ترغب بحصة سوقية كبيرة.

الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية :

في غابر الأزمان استخدم الإنسان أوراق الشجر، واستخدم ألواناً شتى من الأعشاب والنباتات للتداوي من الأمراض. وازدهر الطب العربي(الشعبي) بعد مجيء الرسول عليه الصلاة والسلام، الذي أمر بالتداوي، وطلب العلاج بقوله " تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وضع له شفاءً غير داء واحد ، قالوا ما هو ؟ قال : الهرم " <sup>(34)</sup> . والأعشاب والأدوية الطبية هي جزء مهم من الطب الشعبي، وتعرف منظمة الصحة (WHO) العالمية الطب الشعبي بأنه ( ممارسات طبية متفاوتة تستخدم أساليب ومعارف وعقائد متنوعة الروحية والطرق اليدوية والتمارين التي تطبق مفردة أو بالمشاركة بقصد المحافظة على الصحة، وكذلك بقصد تشخيص الأمراض ومعالجتها أو اتقائها )<sup>(35)</sup>.

وفي السنوات الأخيرة، اتجه التفكير العلمي للعلاج لكثير من الأمراض المختلفة باستعمال الدواء الشعبي المعروف بالطب البلدي أو الشعبي. Folkloric Medicine، مما جعل الدول المتقدمة صناعات مثل: ألمانيا، وفرنسا، وبعض الدول الأخرى، مثل: الصين، والهند. أن تلجأ إلى النباتات الطبية والعطرية لاستخدامها في علاج أمراضها المختلفة لعدم ظهور هذه الآثار الجانبية أثناء تداولها وتناولها لفترات طويلة؛

لحفاظ على الصحة العامة لشعوبها، والاهتمام والتركيز على المنتج الطبيعي من النباتات المختلفة والنامية برّياً في أقاليمها المختلفة والمزروعة اقتصادياً في أراضيها الزراعية<sup>(36)</sup>.

وبموجب التشريعات الوطنية لسنوات، والمتعلقة بتنظيم تسويق المنتجات العشبية في الاتحاد الأوروبي اختلف الوضع القانوني لهذه المنتجات العشبية، ففي دولة واحدة عضو في الاتحاد الأوروبي، يتم تنظيم المنتج كمكمل غذائي، بينما في الدول الأخرى الأعضاء يعد المنتج نفسه منتجاً طبيّاً، وبالتالي يخضع للقانون الطبي، لتوفير حرية الحركة لهذه المنتجات في السوق الداخلية<sup>(37)</sup>. وتمتلك الهند موارد كبيرة من المنتجات العشبية، ستمكّنها في حالة الاستفادة منها في التصدير بأن تكون المورد العالمي للأدوية العشبية المطابقة للمواصفات الدولية<sup>(38)</sup>.

### الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت:

تشير الدراسات إلى أن البيئة تزخر بأصناف عديدة من الأعشاب والنباتات العلاجية، وبعضها مستمد من أوراق الأعشاب وفروعها، أو أوراق الشجر وفروعها، وبعضها الآخر من البذور والثمار، فإن بعض الناس لازال يعتمد على الطب الشعبي سواء أكان اعتماداً كلياً في كل الأمراض أم في بعضها. فمن السكان من يلجأ للمجرب لبراعته في تقويم العظام المكسورة، كذلك المصاب بالعين والمغص وأمراض الرأس كالصداع وآلام الظهر، وكذلك الأمراض النفسية وعرق النساء، والعقم والأرق، والشلل، والرقبة، والروماتيزم ... الخ . الأستاذ الباحث المؤرخ عبد القادر محمد الصبان - رحمه الله تعالى - ذكر في كتابه العادات والتقاليد تحت عنوان الطب الشعبي عدداً من الأعشاب والأدوية الشعبية المتعارف عليها في حضرموت وبعض فوائدها<sup>(39)</sup>. ويمكن التطرق إلى بعض الأعشاب والأدوية التي يتداوى بها في حضرموت كما يلي:

جدول رقم (1) يبين أنواع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية المستخدمة في حضرموت .

الرقم	نوع الدواء الشعبي	فوائده العلاجية
1	شجرة الحرمل	علاج أوجاع الركبة غالباً ولغير ذلك
2	شجرة القطب	تستعمل لعلاج الرواسب
3	شجرة الزيتون الدهنية	تستعمل للفق في الصدر وتوضع في الصدر كلزقة



الرقم	نوع الدواء الشعبي	فوائده العلاجية
4	الشمار	يستعمل لعلاج انتفاخ البطن
5	شجرة باشويكوك	تستعمل لوجع البطن
6	شجرة الخضيراء	تستعمل لانجباس دم الحيض
7	شجرة ضرع الكلبة	تستعمل في برء الجروح والبثور
8	السنا	يستعمل لإسهال البطن كمسهل
9	الصبر	يستعمل لكثير من الأشياء، كقطع البلغم وللبثور ولغير ذلك
10	اللبن المشنن	يستعمل للجنين إذا وقف عن الحركة .
11	بول وروث الناقة	لكثير من الأشياء (الأمراض) .
12	قشر الرمان	يستعمل لعلاج الحريق .
13	ذري البطيخ (بزره)	يستعمل للتداوي من حرارة البطن .
14	الدوم (النبق)	يستعمل لعلاج الشهاق (السعال الديكي) .
15	الحلبة	تستخدم لعلاج تقطع البول والرواسب .
16	الحلف	يستخدم لعلاج خشع العين ولعلاج العين من أي إصابة
17	المرد	يستعمل لعلاج حكة الجسم وغير ذلك .
18	الكمون	يستخدم لعلاج انتفاخ البطن .
19	الثوم	يستعمل لأشياء كثيرة منها ضغط الدم ووجع الرأس.
20	المبترع	وهو الزنجبيل يستعمل لعلاج أوجاع البطن .

المصدر : عبدالقادر محمد الصبان - عادات وتقاليد بالأحقاف - المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف فرع محافظة حضرموت/ المكلا - مديرية سيئون - 1980م - ص168-169 .

## الجانب العملي للبحث:

أولاً : البيانات المتعلقة بمعرفة الخصائص الشخصية لعينة البحث:

جدول رقم (2) يبين الخصائص الشخصية لعينة البحث .

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
1	العمر	20 - 30 سنة	53.1%
		31 - 40 سنة	12.4%
		41 - 50 سنة	22.1%
		51 - 60 سنة	9.7%
		61 سنة فأكثر	2.7%
2	الجنس	ذكر	58.9
		أنثى	41.1
3	المستوى التعليمي	ملم	1.8%
		ابتدائية	7.1%
		ثانوية	24.1%
		بكالوريوس	57.1%
		دراسات عليا	9.8%
4	سنوات الخدمة	من 1 - 5 سنوات	15.2%
		من 6 إلى 10 سنوات	9.8%
		من 11 إلى 20 سنة	14.3%
		من 21 إلى 30 سنة	14.3%
		أكثر من 30 سنة	4.5%
		بدون	42.0%

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن الفئة العمرية من (20 - 30 سنة) هم الأكثر تعاملًا وشراء لمنتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/حضرمت، حيث بلغ تكرارهم (60) ونسبة 53.1% من

إجمالي العينة المبحوثة، أما الفئة العمرية من (41- 50 سنة) فقد جاءوا في المرتبة الثانية وبلغ تكرارهم (25) وبنسبة 22.1% من إجمالي العينة المبحوثة. واحتلت الفئة العمرية من (31- 40 سنة) المرتبة الثالثة بتكرار بلغ (14) وبنسبة (12.4). واحتلت بقية الفئات نسباً منخفضة كما هو موضح في الجدول أعلاه رقم (2).

كما يتبين من الجدول رقم (2) أن الرجال هم أكثر استخداماً للأدوية والأعشاب الطبية؛ حيث بلغ تكرار فئة الرجال (66) وبنسبة (58.9%) من إجمالي العينة المبحوثة، بينما بلغ تكرار النساء (46) وبنسبة (41.9%) من إجمالي عينة البحث.

كما يتبين من خلال الجدول رقم (2) أن الفئة التي تحمل مؤهل علمي بكالوريوس كانت هي الفئة الأكثر استخداماً للأدوية والأعشاب الطبية وبتكرار (64) وبنسبة (57.1)، ثم تلتها الفئة التي تحمل مؤهل الثانوية، حيث بلغ تكرار هذه الفئة (27) وبنسبة (24.1). أما فئة الدراسات العليا وفئة ابتدائية وفئة ملم فكانت تكراراتها على التوالي (11)، (8)، (2)، وبنسبة (9.8)، (7.1)، (1.8) على التوالي. ويتبين من خلال الجدول رقم (2) أن الأفراد الذين لا توجد لديهم وظائف هم الأكثر استخداماً؛ حيث بلغ تكرار الفئة الوظيفية بدون (47) وبنسبة (42%)، ثم تلتها في الترتيب الفئة الوظيفية ذات سنوات الخدمة (1-5) سنوات بتكرار بلغ (17) وبنسبة (15.2%)، ثم تلت ذلك الفئتان الوظيفيتان التي تعمل من (11-20 سنة) ومن (21-30 سنة) وبتكرار (16) وبنسبة (14.3) لكل فئة. أما الفئة الوظيفية من (10-6 سنة) والفئة الوظيفية من (أكثر من 30 سنة) فقد بلغت تكراراتها على التوالي (11) و(5) وبنسبة (9.8%) و(4.5%) على التوالي.

#### ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

يمكن التطرق إلى التحليل الوصفي لمتغيرات البحث كما يأتي:

#### 1- التحليل الوصفي لعناصر المزيج التسويقي مجتمعة:

جدول رقم (3) يبين التحليل الوصفي لعناصر المزيج التسويقي مجتمعة.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	عنصر المنتج	3.48	1.104	69.6
2	عنصر السعر	3.68	0.982	73.6

69.6	1.104	3.48	عنصر التوزيع	3
61.8	0.991	3.09	عنصر الترويج	4
68.6	1.045	3.43	الإجمالي	

يتضح من خلال الجدول رقم (3) المتعلق بالمتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر عناصر المزيج التسويقي مجتمعة (3.43)، وهذا يعني أن إدراك العينة المبحوثة عن توافر المتغير المستقل المتمثل في عناصر المزيج التسويقي مجتمعة عند مستوى (موافق)، حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (3.40-4.20). كما تشير قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير المستقل المتمثل في عناصر المزيج التسويقي مجتمعة (1.045)، وهو يشير إلى تباعد طفيف في تجانس آراء العينة المبحوثة، وقد يكون السبب في ذلك هو اختلاف الخصائص الديموغرافية للعينة المبحوثة ومستوى وعيهم. كما تشير أهمية النسبة إلى أن (68.6%) من عينة البحث يرون أن عناصر المزيج التسويقي مجتمعة متوفرة عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

## 2- التحليل الوصفي لعنصر المنتج كإحدى عناصر المزيج التسويقي:

جدول رقم (4) يبين التحليل الوصفي لعنصر المنتج كإحدى عناصر المزيج التسويقي.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بتغليف منتجاتها من الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بشكل جيد.	3.51	1.099	70.2
2	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بتصميم أغلفة متفاوتة الحجم لكل نوع من أنواع الأدوية الطبية الشعبية التي تقوم بتسويقها.	3.86	0.925	77.2
3	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بوضع علامة تجارية على منتجاتها التي تقومون بتسويقها .	3.33	1.118	66.6
4	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بوضع شريط تبين يحتوي على كل البيانات التي يحتاجها المستهلك عن المنتجات التي تقوم بتسويقها.	3.24	1.274	64.8
	الإجمالي	3.48	1.104	69.6

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر عنصر المنتج كأحد عناصر المزيج التسويقي بلغ (3.48)، وهذا يشير إلى إدراك العينة المبحوثة بتوافر المتغير المستقل الفرعي، المتمثل في عنصر المنتج عند مستوى (موافق)؛ حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (3.40 - 4.20). كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير المستقل الفرعي الأول، المتمثل في عنصر المنتج (1.104)، وهي تشير إلى تباعد طفيف في تجانس آراء العينة المبحوثة، وقد يكون السبب في ذلك هو اختلاف الخصائص الديموغرافية للعينة المبحوثة ومستوى وعيهم. كما تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن أهمية النسبة لعنصر المنتج قد بلغت (69.6%)، وهذا مؤشر على أن (69.6%) من عينة البحث يرون أن عنصر المنتج متوفر عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

### 3- التحليل الوصفي لعنصر السعر كأحد عناصر المزيج التسويقي:

جدول رقم (5) يبين التحليل الوصفي لعنصر السعر كأحد عناصر المزيج التسويقي.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	أسعار الأدوية الشعبية التي يبيعها محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية رخيصة مقارنة بالأدوية الطبية المباعة في الصيدليات.	4.30	0.899	86
2	أسعار الأدوية الشعبية التي يبيعها محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية ثابتة لفترات زمنية طويلة، مقارنة بالأدوية الطبية المباعة في الصيدليات.	3.74	1.020	74.8
3	تعطى خصومات ومسموحات سريعة للمستهلكين وفق اعتبارات كثيرة منها: حجم الشراء، نوع المستهلك، وغيرها من الاعتبارات المتعارف عليها في مجال الخصومات السعوية.	3.23	0.995	64.6
4	يحصل المرضى على فوائد ومزايا كبيرة جراء استخدام منتجات محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية وبأسعار منخفضة	3.47	1.013	69.4
	الإجمالي	3.68	0.982	73.6

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر عنصر السعر كأحد عناصر المزيج التسويقي بلغ (3.68)، وهذا يعني إدراك العينة المبحوثة عن توافر المتغير المستقل الفرعي الثاني، المتمثل في عنصر السعر عند مستوى (موافق)، حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (3.40 - 4.20).

كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير المستقل الفرعي الثاني، المتمثل في عنصر السعر (0.982)، وهي تشير إلى تقارب طفيف في تجانس آراء العينة المبحوثة. تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن أهمية النسبة لعنصر المنتج قد بلغت (73.6%)، وهذا مؤشر على أن (73.6%) من عينة البحث يرون أن عنصر السعر متوفر عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

#### 4- التحليل الوصفي لعنصر التوزيع كإحدى عناصر المزيج التسويقي:

جدول رقم (6) يبين التحليل الوصفي لعنصر التوزيع كإحدى عناصر المزيج التسويقي.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	توجد لدى محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية فروع بالقرب من محل إقامتكم.	3.27	1.239	65.4
2	توجد لدى محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية فروع بالقرب من عيادات الأطباء الشعبيين المشهورين في محافظة حضرموت.	3.51	1.013	70.2
3	الاستجابة المتعلقة بتسليم الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية التي يحتاجها المستهلك سريعة .	4.22	0.817	84.4
4	تعمل محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية على تخزين منتجاتها في أماكن آمنة.	3.50	0.968	70
	الإجمالي	3.62	1.009	72.4

بالرجوع إلى الجدول رقم (6) فإن المتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر عنصر التوزيع كأحد عناصر المزيج التسويقي قد بلغ (3.62)، وهذا يوضح أن إدراك العينة المبحوثة عن توافر المتغير المستقل الفرعي الثالث المتمثل في عنصر التوزيع عند مستوى (موافق)، حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (3.40 - 4.20). كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير المستقل الفرعي الثالث المتمثل في عنصر التوزيع (0.982)، وهي تشير إلى تباعد طفيف في تجانس آراء العينة المبحوثة، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الخصائص الديموغرافية للعينة المبحوثة ومستوى وعيهم. كما تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أن أهمية النسبة لعنصر التوزيع قد بلغت (72.4%)، وهذا مؤشر على أن (72.4%) من عينة البحث يرون أن عنصر التوزيع متوفر عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

## 5- التحليل الوصفي لعنصر الترويج كإحدى عناصر المزيج التسويقي:

جدول رقم (7) يبين التحليل الوصفي لعنصر الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بالإعلان عن منتجاتها بشكل مستمر في أكثر من وسيلة إعلامية (إذاعة، صحف، البروشورات، مواقع تواصل اجتماعي وغيرها).	2.74	1.080	54.8
2	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية باستمرار باستخدام الجانب الدعائي (نشر الأخبار، المقالات، الصور، والفيديوهات، وغيرها) عن منتجاتها في أكثر من وسيلة إعلامية.	2.75	1.095	55
3	يقوم الباعة في محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية باستخدام أفضل أنواع المعاملة الحسنة مع الزبائن.	4.13	0.788	82.6
4	تقوم محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية بتنشيط مبيعاتها عبر وسائل عديدة منها: الخصومات السعرية، البيع بالأجل، لمستهلكيها المميزين، منح العملاء أدوية مجانية، وغيرها من وسائل تنشيط المبيعات المتعارف عليها.	2.74	1.002	54.8
	<b>الإجمالي</b>	3.09	0.991	61.8

يشير الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر عنصر الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي بلغ (3.09)، وهذا يعني أن إدراك العينة المبحوثة عن توافر المتغير المستقل الفرعي الرابع، المتمثل في عنصر الترويج عند مستوى (غير متأكد)؛ حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (2.60 - 3.40). كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير المستقل الفرعي الرابع، المتمثل في عنصر التوزيع (0.991)، وهي تشير إلى تقارب طفيف في تجانس آراء عينة البحث. كما تبين بيانات الجدول رقم (7) إلى أن أهمية النسبة لعنصر التوزيع قد بلغت (61.8%)، وهذا مؤشر على أن (61.8%) من العينة المبحوثة يرون أن عنصر الترويج متوفر عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

## 6- التحليل الوصفي لمتغير إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في

## محافظة حضرموت:

جدول رقم (8) يبين التحليل الوصفي لمتغير إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	يزداد عدد الزبائن الذين يشترون الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في أسواق محافظة حضرموت.	4.13	0.777	82.6
2	تزداد كمية المشتريات التي تشتريها من النوع الواحد من الأعشاب والأدوية الطبية في أسواق محافظة حضرموت.	3.60	0.953	72
3	تزداد أنواع الأعشاب والأدوية الطبية التي تشتريها من المحلات التجارية التي تبيع الأعشاب والأدوية الطبية في أسواق محافظة حضرموت.	3.66	0.823	73.2
4	تزداد أعداد المحلات التجارية التي تقوم ببيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في أسواق محافظة حضرموت.	3.39	1.113	67.8
5	تزداد الأعشاب والأدوية الطبية المعروضة في المحل التجاري الواحد في أسواق محافظة حضرموت بشكل مستمر.	3.59	0.991	71.8
6	تزداد ثقتكم بالأعشاب والأدوية الطبية المباعة في أسواق محافظة حضرموت بشكل متزايد.	3.71	1.054	74.2
7	تزداد ثقة أسررك ومعارفك بالأعشاب والأدوية الطبية المباعة في أسواق محافظة حضرموت بشكل متزايد.	3.70	1.038	74
8	الفترة الزمنية التي تقضيها بين كل عملية شراء في أسواق محافظة حضرموت قصيرة.	3.08	1.049	61.6
9	تفضل استخدام الأعشاب والأدوية الطبية المباعة في أسواق حضرموت بشكل أفضل من الأدوية المصنعة في مصانع الأدوية.	3.43	1.292	68.6
10	تتوافر في أسواق محافظة حضرموت كل أنواع الأعشاب والأدوية الطبية العشبية التي ترغب بشرائها.	3.41	1.212	68.2



م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
11	تزداد المنافسة بين المحلات التجارية التي تبيع الأعشاب والأدوية الطبية في أسواق محافظة حضرموت.	3.41	0.945	68.2
12	يشكل قطاع تسويق الأعشاب والأدوية الطبية مكانة كبيرة بين القطاعات السوقية الأخرى بمحافظة حضرموت.	3.36	0.985	67.2
13	تسمح أسواق محافظة حضرموت لكل محل من محلات بيع الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية باستخدام أكثر من استراتيجية سوقية.	3.21	0.832	64.2
14	يمكن تجزئة سوق الأعشاب والأدوية الطبية العشبية الكلي في محافظة حضرموت إلى قطاعات فرعية، بحيث يمكن اعتبار كل قطاع سوقي فرعي أنه سوق مستهدف بذاته.	3.48	1.004	69.6
15	سوق الأعشاب والأدوية الطبية العشبية في م/ حضرموت مجدي من النواحي الاقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض كلف الدخول إليه.	3.94	0.919	78.8
	<b>الإجمالي</b>	3.54	0.999	70.8

من الجدول رقم (8) يتبين أن المتوسط العام لإجابات عينة البحث حول توافر إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت بلغ (3.54)، وهذا يعني أن إدراك العينة المبحوثة عن توافر المتغير التابع عند مستوى (موافق)، حيث تنتمي هذه القيمة إلى فئة المقياس (3.40 - 4.20). كما بلغت قيمة الانحراف المعياري العام للمتغير التابع، المتمثل في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت (0.999)، وهي تشير إلى تقارب طفيف في تجانس آراء العينة المبحوثة. وتشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن أهمية النسبة للعنصر المستقل " إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت " قد بلغت (70.8%)، وهذا مؤشر على أن (70.8%) من عينة البحث يرون أن انتعاشاً في سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.

## ثالثاً: نتائج اختبار الفرض الرئيسية وفروعها:

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية للبحث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يعمل على معرفة دور عناصر المزيج التسويقي مجتمعة في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت. ووفق المعادلة الآتية:  $y = a + bx$

حيث إن:

$y$  يمثل المتغير التابع وهو (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت).

$x$  يمثل المتغير المستقل وهو (عناصر المزيج التسويقي مجتمعة).

$a$  وهو يمثل ثابت الانحدار.

$b$  وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة أو بسبب التغير الذي يحدث في المتغير المستقل.

ويمكن التطرق إلى نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وفروعها كما يأتي:

## 1- اختبار الفرضية الرئيسية للبحث:

جدول رقم (8) يوضح أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة

دور عناصر المزيج التسويقي مجتمعة في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
عناصر المزيج التسويقي	ثابت الانحدار a	2.11	0.41	0.17	6.99	22.33	0.000
	معامل الانحدار b	0.41			4.77		
$y = 2.11 + 0.41x$							

ويتبين من خلال نتائج الجدول رقم (8) أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل في (عناصر المزيج التسويقي مجتمعة) في المتغير التابع المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.41)، وهذا يعني أنه كلما زادت عناصر المزيج التسويقي مجتمعة بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت بمقدار (0.41) من الوحدة. كما تشير بيانات الجدول

رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.41)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي معنوي أقل من المتوسطة، بمعنى أنه كلما زاد استخدام عناصر المزيج التسويقي مجتمعة، كلما أدى إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت. ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.17) إلى أن 17% من التغيرات والتأثيرات تعمل على (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت) ترجع إلى عناصر المزيج التسويقي مجتمعة، بينما 83% من التأثيرات ترجع إلى متغيرات وأسباب وعوامل أخرى. ويشير اختبار  $f$  إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة مستوى دلالة  $f$  (0.000) وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك دورًا إيجابيًا لعناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت لكن بشكل أقل من المتوسط. وبهذا فإنه تم نفي الفرضية الرئيسة للدراسة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية طردية قوية بين استخدام عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

## 2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث:

جدول رقم (9) يوضح أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور عنصر المنتج

كأحد عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
عنصر المنتج	ثابت	3.11	0.22	0.05	17.09	5.77	0.018
	معامل الانحدار a	0.12			2.40		
<b><math>y = 3.11 + 0.12x</math></b>							

ويتبين من خلال نتائج الجدول رقم (9) أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل في عنصر المنتج في المتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية

الشعبية في م / حضرموت)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.12)، وهذا يعني أنه كلما زاد عنصر المنتج بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت بمقدار (0.12) من الوحدة. كما تشير بيانات الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.22)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي معنوي ضعيف، بمعنى أنه كلما زاد استخدام عنصر المنتج، كلما أدى إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت ولكن بمستوى ضعيف. ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.05) إلى أن 5% من التغيرات والتأثيرات تحدث على (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت) ترجع إلى عنصر المنتج، بينما 95% من التأثيرات ترجع إلى متغيرات وأسباب وعوامل أخرى. ويشير اختبار f إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة مستوى دلالة f (0.018).

وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك دورًا إيجابيًا ضعيفًا لعنصر المنتج في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وبهذا فإنه قد تم نفي الفرضية الفرعية الأولى للدراسة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام المنتج كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

### 3- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث:

جدول رقم (10) يوضح أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور عنصر السعر

كأحد عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
عنصر السعر	ثابت الانحدار a	2.79	0.29	0.08	11.52	9.81	0.002
	معامل الانحدار b	0.20			3.13		
<b><math>y = 2.79 + 0.20x</math></b>							

ويتبين من خلال نتائج الجدول رقم (10) أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل في عنصر السعر في المتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية

الطبية الشعبية في م/ حضرموت)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.20)، وهذا يعني أنه كلما زاد عنصر السعر بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت بمقدار (0.20) من الوحدة. كما تشير بيانات الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.29)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي معنوي ضعيف، بمعنى أنه كلما زاد استخدام عنصر السعر، كلما أدى إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت ولكن بمستوى ضعيف. ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.08) إلى أن 8% من التغيرات والتأثيرات تعمل على (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت) ترجع إلى عنصر السعر، بينما 92% من التأثيرات ترجع إلى متغيرات وأسباب وعوامل أخرى. ويشير اختبار  $f$  إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة مستوى دلالة  $f$  (0.002) وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك دورًا إيجابيًا ضعيفًا لعنصر السعر في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وبهذا فإنه قد تم نفي الفرضية الفرعية الثانية للدراسة التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام السعر كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

#### 4- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للبحث:

جدول رقم (11) يوضح أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور عنصر التوزيع

كأحد عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد $R^2$	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
عنصر التوزيع	ثابت	2.39	0.44	0.19	10.40	25.89	0.000
	معامل الانحدار b	0.38			5.09		
$y = 2.39 + 0.38x$							

ويتبين من خلال نتائج الجدول رقم (11) أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل في عنصر التوزيع في المتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية

الشعبية في م / حضرموت)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.38)، وهذا يعني أنه كلما زادت عنصر التوزيع بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت بمقدار (0.38) من الوحدة. كما تشير بيانات الجدول رقم (11) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.44)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي متوسطة، بمعنى أنه كلما زاد استخدام عنصر التوزيع، كلما أدى إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت ولكن بمستوى متوسط. ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.19) إلى أن 19% من التغيرات والتأثيرات تعمل على (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت) ترجع إلى عنصر السعر، بينما 81% من التأثيرات ترجع إلى متغيرات وأسباب وعوامل أخرى. ويشير اختبار f إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة مستوى دلالة f (0.000) وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك دورًا إيجابيًا أقل من المتوسط لعنصر التوزيع في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وبهذا فإنه قد تم نفي الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام التوزيع كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

#### 5- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول رقم (12) يوضح أهم نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور عنصر الترويج

كأحد عناصر المزيج التسويقي في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م / حضرموت

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة sig
عنصر الترويج	ثابت الانحدار a	3.20	0.16	0.03	16.03	2.93	0.009
	معامل الانحدار b	0.10			1.71		
<b><math>y = 3.20 + 0.10x</math></b>							

ويتبين من خلال نتائج الجدول رقم (12) أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للمتغير المستقل، المتمثل في عنصر الترويج في المتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت)؛ حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.10)، وهذا يعني أنه كلما زادت عنصر الترويج بمقدار وحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت بمقدار (0.10) من الوحدة. كما تشير بيانات الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.16)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردي ضعيف، بمعنى أنه كلما زاد استخدام عنصر الترويج، كلما أدى إلى زيادة إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت ولكن بمستوى ضعيف. ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.03) إلى أن 3% من التغيرات والتأثيرات تعمل على (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت) ترجع إلى عنصر الترويج، بينما 97% من التأثيرات ترجع إلى متغيرات وأسباب وعوامل أخرى. ويشير اختبار  $f$  إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة مستوى دلالة  $f$  (0.009)

وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك دورًا إيجابيًا ضعيفًا لعنصر الترويج في إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت. وبهذا فإنه قد تم نفي الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية معنوية قوية بين استخدام الترويج كأحد عناصر المزيج التسويقي وإنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

### نتائج البحث:

يمكن التطرق إلى أهم نتائج البحث كما يأتي:

1- إن الفئة العمرية من (20-30 سنة)، الرجال الفئتين ذات المؤهل بكالوريوس والمؤهل دراسات عليا، الأفراد الذين لا توجد لديهم وظائف، هم الأكثر استخداماً للأدوية والأعشاب الطبية في محافظة حضرموت.

2- إن (68.6%) من عينة البحث يرون أن عناصر المزيج التسويقي مجتمعة متوفرة عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.

- 3- إن (69.6%) من عينة البحث يرون أن عنصر المنتج متوفر، و(73.6%) يرون أن عنصر السعر متوفر، و(72.4%) يرون إن عنصر التوزيع متوفر، و(61.8%) يرون أن عنصر الترويج متوفر - عند تسويق الأدوية والأعشاب الطبية في أسواق محافظة حضرموت.
- 4- إن (70.8%) من عينة البحث يرون أن هناك انتعاشاً في سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت.
- 5- وجود علاقة ارتباط طردي معنوي أقل من المتوسطة بين المتغير المستقل، المتمثل في (عناصر المزيج التسويقي مجتمعة)، والمتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).
- 6- وجود علاقة ارتباط طردي معنوي ضعيف بين المتغير المستقل الفرعي الأول، المتمثل في (عنصر المنتج)، والمتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت).
- 7- علاقة ارتباط طردي معنوي ضعيف بين المتغير المستقل الفرعي الثاني، المتمثل في (عنصر السعر)، والمتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في م/ حضرموت).
- 8- وجود علاقة ارتباط طردي متوسطة بين المتغير المستقل الفرعي الثالث، المتمثل في (عنصر التوزيع)، والمتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).
- 9- وجود علاقة ارتباط طردي ضعيف بين المتغير المستقل الفرعي الرابع، المتمثل في (عنصر الترويج)، والمتغير التابع، المتمثل في (إنعاش سوق منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية في محافظة حضرموت).

### توصيات البحث:

يمكن التطرق إلى أهم توصيات البحث كما يأتي:

- 1- على محلات إنتاج منتجات الأعشاب والأدوية الطبية وبيعها في محافظة حضرموت أن تهتم بشكل أكبر بعنصر المنتج، وتعمل على فحصه عند المتخصصين في علم الأدوية والصيدلة، لفصل العناصر المضرة عن العناصر المفيدة في المنتجات التي تقوم بتسويقها، والاهتمام بالعلامات التجارية، وكتابة البيانات المتعلقة بهذه المنتجات، واختيار العبوات الجذابة وغير المضرة بالبيئة عند تغليف هذه المنتجات.



- 2- على القائمين على إنتاج منتجات الأعشاب والأدوية الطبية وبيعها في محافظة حضرموت العمل بشكل أكبر وعلمي على تخفيض كلف إنتاج هذه المنتجات لينعكس ذلك على سعر بيعها، وتتمكن من منافسة منتجات الأدوية المصنعة. وعليها إيجاد عبوات مختلفة لكل منتج حتى تكون منتجاتها في متناول جميع شرائح المجتمع في الأسواق التي تخدمها.
- 3- يجب أن تقوم محلات إنتاج منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية وبيعها بفتح فروع أكثر في جميع مناطق حضرموت وحتى في الأرياف والمناطق النائية، والقيام بالاتفاق مع كثير من الموزعين ومحلات بيع هذه المنتجات وأصحاب البقالات من أجل تصريف كميات كبيرة من منتجاتها.
- 4- على القائمين على إنتاج الأعشاب والأدوية الطبية وبيعها الاهتمام بشكل كبير بالترويج عن منتجاتهم، واستخدام كل وسائل الترويج، كالإعلان والدعاية، والبيع الشخصي، وتنشيط المبيعات، واستخدام كل الوسائل المتاحة خاصة الوسائل الحديثة، كالمواقع الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.
- 5- يجب أن تقوم محلات إنتاج منتجات الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية وبيعها بالاهتمام بعملية تخزين هذه المنتجات، فعملية الخزن دور كبير في الحفاظ على سلامة هذه المنتجات من التلف، خاصة أن محافظة حضرموت من المحافظات الحارة في أغلب فصول السنة، وأن تقوم بفصل المنتجات عن بعضها البعض في المخازن حتى لا تتفاعل مع بعضها ويحصل أثر سلبي على صحة المستهلك في محافظة حضرموت وغيرها من الأسواق المستهدفة.
- 6- على القائمين على منشآت ومحلات إنتاج الأعشاب والأدوية الطبية الشعبية وتسويقها في محافظة حضرموت القيام بدراسة أسواق المحافظة وأسواق المحافظات الأخرى المجاورة، والبحث عن الأعشاب والأدوية التي تحتاجها هذه الأسواق، والعمل على توفيرها وفقاً لحاجات ورغبات المستهلكين، بعد عملية إخضاعها للفحص من قبل المختصين في مجال الصيدلة.

## الهوامش:

- (1) - Oyinlola Oyebode, Ngianga-Bakwin Kandala, Peter J Chilton, Richard J Lilford - Use of traditional medicine in middle-income countries: a WHO-SAGE study- Health Policy and Planning, Volume 31, Issue 8, October 2016- p984.
- (2) - Alok Sharma, C. Shanker, Lalit Kumar Tyagi, Mahendra Singh and, Ch.V.Rao - Herbal Medicine for Market Potential in India: An Overview- Academic Journal of Plant Sciences 1 (2): 26-36, 2008-p26.
- (3) - Manish Gunjan, Thein Win Naing, Rahul Singh Saini, Dr. Amaluddin Bin Ahmad, Dr. Jegathambigai Rameshwar Naidu, Ishab Kumar- Marketing Trends & Future Prospects Of Herbal Medicine In The Treatment Of Various Disease- World Journal Of Pharmaceutical Research - Vol 4, Issue 09, 2015,Pp 138.
- (4) - Manish Gunjan, Thein Win Naing, Rahul Singh Saini, Dr. Amaluddin Bin Ahmad, Dr. Jegathambigai Rameshwar Naidu, Ishab Kumar- Marketing Trends & Future Prospects Of Herbal Medicine In The Treatment Of Various Disease- World Journal Of Pharmaceutical Research - Vol 4, Issue 09, 2015,Pp 132-155.
- (5) - Bahram Ranjbarian, Ali Kazemi - Investigating the Impact of Herbal Medicines Marketing Mix and Physicians' Product Involvement on Prescription of these Drugs-International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences- November 2013, Vol. 3, No. 11- p207-213.
- (6) -Tinde van Andel, Britt Myren, Sabine van Onselen - Ghana's herbal market - Journal of Ethnopharmacology- Volume 140, Issue 2, 27 March 2012, Pages 368-378
- (7) - Diana Quiroz, Alexandra Towns, Sènan Ingrid Legba, Jorik Swier, Solène Brière, Marc Sosef, Tinde van Andel - Quantifying the domestic market in herbal medicine in Benin, West Africa -Journal of Ethnopharmacology - Volume 151, Issue 3, 12 February 2014, Pages 1100-1108.
- (8) - Hanlidou, R Karousou, V Kleftoyanni, SKokkini -The herbal market of Thessaloniki (N Greece) and its relation to the ethnobotanical tradition- Journal of Ethnopharmacology- Volume 91, Issues 2–3, April 2004, Pages 281-299.
- (9) - د. اياد عبد الاله خنفر - اثر عناصر المزيج التسويقي الدوائي على قرار شراء الادوية محلية الصنع (دراسة تطبيقية في مدينة عمان) - مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية- المجلد(7)- العدد(2) - السنة 2016م - ص 65-78- كذلك نشر نفس البحث في: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات - العدد (9) - ص 154 - 174.
- (10)- Elaine biech – Marketing your onsulting Services ( A business of Consulting Resource) –John Wiley & Sons, Inc. – 2003 –p3 .
- (11) - د. انيس أحمد عبد الله - ادارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون- الطبعة الاولى- دار الجنان للنشر والتوزيع - عمان 2016م- ص16.

- (12)- Philip Kotler-Marketing Insights From A to Z – John Wiley & Son, Inc. – Hoboken, New Jersey -2003-P108.
- (13)- Bahram Ranjbarian, Ali Kazemi - Investigating the Impact of Herbal Medicines Marketing Mix and Physicians' Product Involvement on Prescription of these Drugs-International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences- November 2013, Vol. 3, No. 11- p 208.
- (14) - د. زكية مقري - جمعة الطيب - تأثير السياسات التسويقية على رضا المريض (دراسة استطلاعية للمرضى المقيمين بمستشفى باتنة - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - العدد (9) - السنة 2009م - ص 83.
- (15)- Elaine biech – Marketing your consulting Services ( A business of Consulting Resource) –John Wiley & Sons, Inc. – 2003 –p3 .
- (16) - يخلف نجاح، د. سعودي محمد الطاهر - اثر المزيج التسويقي على ولاء الزبون- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيلس - مجلة الاقتصاد الصناعي - العدد 12 (3) جوان 2017م - ص 333.
- (17) - د. هباش فارس - سياسات المزيج التسويقي في المؤسسة الاقتصادية بين الخلفية النظرية والممارسة الفعلية - دراسة على بعض المؤسسات بولاية سطيف - مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات - ص 234.
- (18) - د. ناجي معلا - د. رائف توفيق - اصول التسويق " مدخل تحليلي " - الطبعة الرابعة - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان 2010م - ص 27.
- (19) - د. زكريا أحمد عزام، د. عبد الباسط حسونه، د. مصطفى سيعد الشيخ - مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق - الطبعة الثانية - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان 2009م / 1430هـ - ص 47
- (20) - Philip Kotler – Kevin Lane Keller – A framework For Marketing management Third Edition – Pearson Prentice Hall- New Jersey – 2007- p7.
- (21) - د. محمود جاسم محمد الصميدعي - استراتيجيات التسويق " مدخل كمي وتحليلي " - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان 1431هـ / 2010م - ص 214.
- (22) - د/هاني حامد الضمور . تسويق الخدمات - الطبعة الثانية - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان 2004م - ص 141.
- (23) - Eric Viardot - Successful marketing strategy for high-tech firms - Third Edition - Artech House, INC. –Boston -2004 –p251.
- (24) - محمد عبد الرحمن أبو منديل - واقع استخدام المزيج التسويقي و أثره على ولاء الزبائن /دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية (من وجهة نظر الزبائن في قطاع غزة) - رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الإسلامية - غزة 2008م - ص 70.
- (25) - د. أحمد شاکر العسكري- د. خليل ابراهيم الكنعاني - التوزيع " مدخل لوجستي دولي " - دار وائل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - عمان 2008م - ص 15.
- (26) - د. محمد صالح المؤذن - مبادئ التسويق - الطبعة الرابعة - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان 2011م / 1432هـ - ص 412.
- (27) - Philip Kotler - – Marketing Insights From A to Z - John Wiley & Sons, Inc. – Hoboken/ New Jersey- 2003 –p18 .-
- (28) - د. أحمد النواصرة - الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق - دار أسامة للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى - عمان 2010م - ص 159.

(29) - Philip Kotler - – Marketing Insights From A to Z - John Wiley & Sons, Inc. – Hoboken/ New Jersey- 2003 –p108

(30) - بن ساعدة فاطنة - د. الهواري جمال - دراسة السوق ودورها في خلق اداء تسويقي فعال حالة البنوك التجارية - مجلة الابتكار والتسويق - العدد (2) - ص 298.

(31) - د. محمود جاسم محمد الصميدعي - استراتيجيات التسويق " مدخل كمي وتحليلي " - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان 1431هـ / 2010م - ص 146.

(32) - د. ناجي معلا - إدارة التسويق " مدخل تحليلي استراتيجي متكامل " - الطبعة الأولى - إثراء للنشر والتوزيع - عمان 2008م - ص 66-67.

(33) - د. محمد صالح المؤذن - مبادئ التسويق - الطبعة الرابعة - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان 2011م / 1432هـ - ص 278.

(34) - الموقع الرسمي لديوان محافظة حضرموت : <http://www.hadhramaut.info/view/8368.aspx>

(35) - منظمة الصحة العالمية - استراتيجية منظمة الصحة العالمية في الطب الشعبي 2002-2005م - جنيف 2002م - ص 7.

(36) - د/ الشحات نصر أبو زيد - النباتات والاعشاب الطبية - الطبعة الثانية - الدار العربية للنشر والتوزيع - القاهرة - مدينة نصر 2000م - ص 23-24 .

(37) - Pieter A. Hooyenga, Renger F. Witkamp, Kees Groen -Herbal products: Marketing strategies and legislation- International Journal of Green Pharmacy- Vol 3 , No 4, 2009-p270.

(38) - Alok Sharma, C. Shanker, Lalit Kumar Tyagi, Mahendra Singh and, Ch.V.Rao - Herbal Medicine for Market Potential in India: An Overview- Academic Journal of Plant Sciences 1 (2): 26-36, 2008-p32.

(39) - الموقع الرسمي لديوان محافظة حضرموت : <http://www.hadhramaut.info/view/8368.aspx>

#### مراجع البحث:

#### المراجع باللغة العربية:

1. أحمد النواصرة - الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، عمان 2010م.
2. أحمد شاكر العسكري- د. خليل إبراهيم الكنعاني - التوزيع " مدخل لوجستي دولي " - دار وائل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - عمان 2008م.
3. أنيس أحمد عبد الله - إدارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون- الطبعة الأولى- دار الجنان للنشر والتوزيع - عمان 2016م.
4. اياد عبد الإله خنفر - اثر عناصر المزيج التسويقي الدوائي على قرار شراء الأدوية محلية الصنع (دراسة تطبيقية في مدينة عمان) - مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية- المجلد(7)- العدد(2) - السنة 2016م - ص 65-78- كذلك نشر نفس البحث في: مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات - العدد (9)- ص 154-174.

5. بن ساعدة فاطنة - د. الهواري جمال - دراسة السوق ودورها في خلق أداء تسويقي فعال حالة البنوك التجارية - مجلة الابتكار والتسويق - العدد (2).
6. زكية مقري - جمعة الطيب - تأثير السياسات التسويقية على رضا المريض (دراسة استطلاعية للمرضى المقيمين بمستشفى باتنة - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - العدد (9) - السنة 2009م.
7. الشحات نصر أبوزيد - النباتات والأعشاب الطبية - الطبعة الثانية - الدار العربية للنشر والتوزيع - القاهرة - مدينة نصر 2000م.
8. عبد القادر محمد الصبان - عادات وتقاليد بالأحقاف - المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف فرع محافظة حضرموت/ المكلا - مديرية سيئون - 1980م.
9. كريا أحمد عزام، د. عبد الباسط حسونه، د. مصطفى سيعد الشيخ - مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق - الطبعة الثانية - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان 2009م/ 1430هـ.
10. محمد صالح المؤذن - مبادئ التسويق - الطبعة الرابعة - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان 2011م/ 1432هـ.
11. محمد صالح المؤذن - مبادئ التسويق - الطبعة الرابعة - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان 2011م/ 1432هـ.
12. محمد عبد الرحمن أبو منديل - واقع استخدام المزيج التسويقي و أثره على ولاء الزبائن /دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية (من وجهة نظر الزبائن في قطاع غزة) - رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الإسلامية - غزة 2008.
13. محمود جاسم محمد الصميدعي - استراتيجيات التسويق " مدخل كمي وتحليلي " - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان 1431هـ/ 2010م.
14. محمود جاسم محمد الصميدعي - استراتيجيات التسويق " مدخل كمي وتحليلي " - دار الحامد للنشر والتوزيع - عمان 1431هـ/ 2010م.
15. منظمة الصحة العالمية - إستراتيجية منظمة الصحة العالمية في الطب الشعبي 2002-2005م - جنيف 2002م.
16. الموقع الرسمي لديوان محافظة حضرموت: <http://www.hadhramaut.info/view/8368.aspx>
17. الموقع الرسمي لديوان محافظة حضرموت: <http://www.hadhramaut.info/view/8368.aspx>
18. ناجي معلا - إدارة التسويق " مدخل تحليلي استراتيجي متكامل " - الطبعة الأولى - إثراء للنشر والتوزيع - عمان 2008م. ص 66-67.
19. ناجي معلا - د. رائف توفيق - أصول التسويق " مدخل تحليلي " - الطبعة الرابعة - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان 2010م.
20. هاني حامد الضمور . تسويق الخدمات - الطبعة الثانية - دار وائل للنشر والتوزيع - عمان 2004م.
21. هباش فارس - سياسات المزيج التسويقي في المؤسسة الاقتصادية بين الخلفية النظرية والممارسة الفعلية - دراسة على بعض المؤسسات بولاية سطيف - مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات.

22. يخلّف نجّاح، د. سعودي محمد الطاهر - اثر المزيج التسويقي على ولاء الزبون- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيلس - مجلة الاقتصاد الصناعي - العدد 12 (3) جوان 2017م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 23- Alok Sharma, C. Shanker, Lalit Kumar Tyagi, Mahendra Singh and, Ch.V.Rao - Herbal Medicine for Market Potential in India: An Overview- Academic Journal of Plant Sciences 1 (2): 26-36, 2008.
- 24- Alok Sharma, C. Shanker, Lalit Kumar Tyagi, Mahendra Singh and, Ch.V.Rao - Herbal Medicine for Market Potential in India: An Overview- Academic Journal of Plant Sciences 1 (2): 26-36, 2008.
- 25- Bahram Ranjbarian, Ali Kazemi - Investigating the Impact of Herbal Medicines Marketing Mix and Physicians' Product Involvement on Prescription of these Drugs-International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences- November 2013, Vol. 3, No. 11.
- 26- Bahram Ranjbarian, Ali Kazemi - Investigating the Impact of Herbal Medicines Marketing Mix and Physicians' Product Involvement on Prescription of these Drugs-International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences- November 2013, Vol. 3, No. 11.
- 27- Diana Quiroz, Alexandra Towns, Sènan Ingrid Legba, Jorik Swier, Solène Brière, Marc Sosef, Tinde van Andel - Quantifying the domestic market in herbal medicine in Benin, West Africa -Journal of Ethnopharmacology - Volume 151, Issue 3, 12 February 2014.
- 28- Elaine biech - Marketing your consulting Services ( A business of Consulting Resource) -John Wiley & Sons, Inc. - 2003 .
- 29- Elaine biech - Marketing your consulting Services ( A business of Consulting Resource) -John Wiley & Sons, Inc. - 2003.
- 30- Eric Viardot - Successful marketing strategy for high-tech firms - Third Edition - Artech House, INC. -Boston -2004.
- 31- Hanlidou, R Karousou, V Kleftoyanni, SKokkini -The herbal market of Thessaloniki (N Greece) and its relation to the ethnobotanical tradition- Journal of Ethnopharmacology- Volume 91, Issues 2-3, April 2004.
- 32- in Ahmad, Dr. Jegathambigai Rameshwar Naidu, Ishab Kumar- Marketing Trends & Future Prospects Of Herbal Medicine In The Treatment Of Various Disease- World Journal Of Pharmaceutical Research - Vol 4, Issue 09, 2015.
- 33- Manish Gunjan, Thein Win Naing, Rahul Singh Saini, Dr. Amaluddin Bin Ahmad, Dr. Jegathambigai Rameshwar Naidu, Ishab Kumar- Marketing Trends & Future Prospects Of Herbal Medicine In The Treatment Of

- Various Disease- World Journal Of Pharmaceutical Research - Vol 4, Issue 09, 2015.
- 34- Oyinlola Oyebode, Ngianga-Bakwin Kandala, Peter J Chilton, Richard J Lilford - Use of traditional medicine in middle-income countries: a WHO-SAGE study- Health Policy and Planning, Volume 31, Issue 8, October 2016.
- 35- Philip Kotler – Kevin Lane Keller – A framework For Marketing management Third Edition – Pearson Prentice Hall- New Jersey – 2007.
- 36- Philip Kotler-Marketing Insights From A to Z – John Wiely &Son,Inc. – Hoboken ,New Jersey -2003-P108.
- 37- Pieter A. Hooyenga, Renger F. Witkamp, Kees Groen -Herbal products: Marketing strategies and legislation- International Journal of Green Pharmacy- Vol 3 , No 4, 2009.
- 38- Tinde van Andel, Britt Myren, Sabine van Onselen-Ghana's herbal market - Journal of Ethnopharmacology- Volume 140, Issue 2, 27 March2012.

## **The Role of Marketing Mix Elements in Refreshing the Herbs and Folk Medicines Product Market in Hadhramout Governorate – Yemen**

Dr.. Hani Salmeen Belafir

### **Abstract:**

The aim of this research is to identify the most important herbs and medical medicines available in the markets of Hadhramout Governorate. And to identify the role of the elements of the marketing mix in the revival of the market of herbal products and medical medicines in the province of Hadhramout. A random sample of 145 consumers was selected. The researcher distributed the questionnaire forms, and retrieved (112) of them correctly, constituting 77.2% of the distributed forms. The results of the study were: a significant correlation between the independent variable (the components of the marketing mix) in the dependent variable of (revitalizing the market of herbal products and medical medicines in Hadhramout governorate). The results of the study showed a weak relationship between the independent variables (product, price, promotion) and the dependent variable (activating the market of herbal products and medical medicines in Hadhramout). The study also showed a moderate relationship between the independent variable (distribution) and the dependent variable (revival of the market of herbal products and folk medicine in Hadhramout governorate).





# استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013)

د. محمد أحمد سالم بلحويصل\*\*

د. صفاء عبدالله معطي\*

## الملخص:

تستهدف هذه الدراسة استخدام بيانات البانل (Panel) في تقدير دالة النمو الاقتصادي المتمثلة في هذه الدراسة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك بتقديم كيفية الاختيار وتوضيحها والتوفيق بين النماذج الثلاثة المتمثلة بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model)، وقد تم الاعتماد في ذلك على معيار معامل التحديد واختبار فيشر ودارين واتسون في اختيار أفضل نموذج جزئي من النموذج العام من خلال دراسة ثلاثة متغيرات مستقلة تؤثر في النمو الاقتصادي، حيث شملت الدراسة على أربعة قطاعات اقتصادية، هي: الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات وذلك للفترة من 2006-2013م. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) أفضل من نموذجي الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) والآثار العشوائية (Random Effect Model) في تقدير العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات.

\* أستاذ مشارك، بقسم الإحصاء والمعلوماتية، كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن

\*\* أستاذ مساعد، بقسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

## المقدمة:

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات التي تستخدم في قياس النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، فمنذ القدم سعت المجتمعات لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وذلك من خلال البحث عن الوسائل والعوامل الكفيلة برفعه، والتي بالطبع ستعكس على الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. ولهذا فقد عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليلها على المستوى النظري والتطبيقي المؤثرة في النمو الاقتصادي؛ وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على دور متغيري التجارة الخارجية المتمثلة بالصادرات والواردات كمتغيرات تفسيرية (مستقلة) في دالة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

ويتناول هذا البحث دراسة أثر الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة (تفسيرية) على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في بعض القطاعات الاقتصادية المتمثلة بقطاع الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك ، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية ، وكذا قطاع المعلومات والاتصالات في الجمهورية اليمنية للفترة (2006-2013).

ولغرض تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على أربعة محاور رئيسة تتمثل في منهجية الدراسة، والإطار النظري لنموذج تحليل البانل والتحليل الوصفي للصادرات والواردات والجانب التطبيقي المتمثل في التحليل القياسي لأثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات البانل.

## مشكلة الدراسة:

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل الاقتصادية، وتعد التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي، وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام التحليل الإحصائي والقياسي لبيانات البانل.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- معرفة تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات في الجمهورية اليمنية من قطاعات الزراعة والحراجة والصيد و صيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام أسلوب التحليل الوصفي.
- 2- إلقاء الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل الإحصائي والقياسي لبيانات البائل.
- 3- قياس العلاقة بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي باستخدام أسلوب تحليل بيانات البائل.
- 4- الكشف عن المشاكل القياسية في النموذج المقدر والمتمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات التباين وطرق معالجتها
- 5- التعرف على كيفية الاختيار والتوفيق بين النماذج الثلاثة المتمثلة بنموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابتة ( Fixed Effect Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) .

## فرضيات الدراسة:

- 1- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 0.05.
- 2- لا يعاني النموذج المقدر للعلاقة بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 0.05
- 3- لا يعاني النموذج المقدر للعلاقة بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية 0.05
- 4- نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) في تقدير العلاقة من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي.

5- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) في تقدير العلاقة من الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي.

#### أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية الدراسة الاقتصادية تأتي هذه الدراسة كدراسة جزئية لتسليط الضوء على أهمية استخدام بيانات البانل في دراسة انعكاسات الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة على النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي) من أجل رسم سياسات اقتصادية فعالة .

#### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى منهج التحليل القياسي ممثلاً في أسلوب البانل لتحليل العلاقة بين الصادرات والواردات والنتائج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية.

#### أولاً: الاطار النظري لتحليل بيانات البانل.

##### 1. مفهوم نموذج بيانات البانل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة [3]. بمعنى يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية ، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...). المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد [13]. تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم من يطلق عليها "البيانات المدججة" ، ومنهم من يطلق عليها "البيانات الطولية" Longitudinal data، ويمكن تعريفها بأنها البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المكررة لظاهرة ما حول (n) من المقاطع العرضية-Cross Sections) خلال سلسلة زمنية (T) معينة (Time series) ، يمتاز هذا النوع من البيانات بأنها تتغير على مستويين، التغير على مستوى العرض (الأفقي) والمتمثل بالبيانات المقطعية-Cross

(sections data)، والتغير على مستوى الطول (العمودي) والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية (Time Series Data).

إن قراءة البيانات المقطعية عبر الزمن تتم بأسلوبين، الأول قراءة بيانات فترة من فترات السلسلة الزمنية لكل المقاطع

العرضية، والثاني قراءة بيانات مقطع من المقاطع العرضية لكل فترات السلسلة الزمنية. ويمكن إعطاء

إحدى صور ترتيب البيانات الطولية (Longitudinal data)

استطاعت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أن تكسب اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية؛ نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حدٍ سواء.

## 2. أهمية بيانات البانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول إن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف: بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وبالتالي فهي تكتسب أهمية بالغة نوجزها في النقاط الآتية [20] [16]:

- 1) الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم، مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي إن معطيات البانل يبعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.
- 2) القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- 3) يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث إن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته بأنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، أي أنه يتيح التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

4) تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابياً على دقة المقدّرات، أي تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتياً، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

5) تُعدّ معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

6) في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، "Heteroscedasticity" فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها؛ لأن كل واحد من المصادر المهمة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ"، الخاص بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية [18].

7) توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضاً تُعدّ مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقير. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال ( بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى) [10]

8) تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة [12].

وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (unobserved heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. وفي هذه الدراسة فإن منهج البانل سوف يأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات أو الآثار الفردية (individual effects) الخاصة بكل قطاع من القطاعات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة بالزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك،

والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات، مثل الحالة الاقتصادية للقطاع، وحجم العمالة والمساهمة، وغيرها من الخصائص المقطعية، التي ينفرد بها كل قطاع من القطاعات الأربعة، والتي تؤثر بدورها في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو في الأقل خلال فترة الدراسة. كما يمكننا أيضاً الأخذ في الحسبان الآثار الزمنية (time effects) بين القطاعات والتي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها.

ومن خلال العرض السابق يمكن استعراض إيجابيات التحليل وسلبياته باستخدام بيانات البائل على النحو المبين في الجدول (1) :

### جدول (1) : إيجابيات بيانات البائل وسلبياته [9]

الإيجابيات	السلبيات
1. عدد كبير من المشاهدات .	1. وجود مشاهدات مفقودة مما يؤدي إلى اضطرابات في نوعية التقدير.
2. الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس .	2. معطيات بانل غير أسطوانية حيث يوجد هناك نقص سواء في الأفراد أو الفترات أو في كليهما معاً.
3. يمكن الأخذ بالاعتبار تأثيرات المميزات غير الملاحظة.	3. لا يتم معالجتها بكل برامج الحاسوب الخاصة بالقياس الاقتصادي.
4. انخفاض خطر التعدد الخطي.	
5. إبراز آثار المدى الطويل والقصير.	
6. انخفاض تحيز تقدير المعلمات.	

### 3. النماذج الأساسية في تحليل بيانات البائل:

تضم الصياغة الأساسية لانحدارات البائل (نماذج البيانات الطولية) والمقدمة من قبل جرين W.Green في العام 1993م ثلاثة نماذج ممكنة تبعاً لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية  $ai$  الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتاً عبر الزمن وخاصاً بكل وحدة مقطعية . ليكن لدينا  $n$  من المشاهدات المقطعية مقاسة في  $T$  من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:



$$Y_{i,t} = \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \quad , i = 1,2,3, \dots, n \quad t \\ = 1,2, \dots, T \quad \dots \dots (1)$$

حيث إن :

$Y_{i,t}$  و  $X_{i,t}$  : المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية  $ai$  خلال الفترة الزمنية  $t$ .  
 $U_{i,t}$  : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.  
 وبالتالي يمكن استعراض النماذج الثلاثة التي يمكن تشكيلها تبعاً لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية  $ai$  على النحو الآتي :

(1) إذا كان الأثر الفردي  $ai$  هو نفسه من أجل جميع الوحدات المقطعية فإن النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي [4] (Pooled OLS regression)، ويتم تقديره حسب طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary List Square).

ويعد نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج البيانات الطولية؛ حيث تكون فيه جميع المعاملات  $\beta_0$  و  $\beta_{0,i}$  ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي، ويكتب بالصيغة الآتية:

$$Y_{i,t} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \quad , i = 1,2,3, \dots, n \quad t \\ = 1,2, \dots, T \quad \dots \dots (2)$$

حيث إن :

$$var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2 , \quad E(\varepsilon_{i,t}) = 0$$

$Y_{i,t}$  و  $X_{i,t}$  : المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية  $ai$  خلال الفترة الزمنية  $t$ .  
 $U_{i,t}$  : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج، التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.  
 فإذا كانت خصائص القطاعات (دول أو منشآت .. الخ) (Individual Effects) ثابتة ومحددة لكل القطاعات فإنه تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3)، ويمكن الحصول على تقدير متسق (Consistent) وكفاء لمعاملات النموذج (Efficient) [14].  
 ويمكن إيضاح هذه المعادلة بشيء من التفصيل على النحو الآتي :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{0,1} \\ \beta_{0,2} \\ \cdot \\ \cdot \\ \beta_{0,n} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_n \end{bmatrix} \quad \dots \dots \dots (3)$$

2) إذا كان هناك اختلاف في الأثر الفردي  $\alpha_i$  عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتجزأ إلى

نموذجين أساسيين، هما:

أ. نموذج التأثيرات الثابتة\* (Fixed Effect Model) [7] :

ويكون فيه الأثر الفردي  $\alpha_i$  عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية (بكل قطاع في هذه الدراسة)، والهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع  $\beta_0$  تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_i$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة الآتية:

$$Y_{i,t} = \beta_{0,i} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \quad , i = 1,2,3, \dots, n \quad t = 1,2, \dots, T \quad \dots \dots \dots (4)$$

حيث إن :

$$var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad , \quad E(\varepsilon_{i,t}) = 0$$

$Y_{i,t}$  و  $X_{i,t}$  : المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية  $\alpha_i$  خلال الفترة الزمنية  $t$ .

$U_{i,t}$  : تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

و يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن ( Time

Invariant) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (بلدان أو منشآت أو... إلخ) لغرض تقدير

معلمات النموذج في المعادلة (5) والسماح لمعلمة القطع  $\beta_0$  بالتغير بين المجاميع المقطعية [11].

توجد طرق عدة لتقدير هذا النموذج إلا أنه عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية

الخطية التامة، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (List

Square Dummy Variables؛ حيث يتم إدراج متغيرات وهمية (Dummy Variable) عددها  $(N - 1)$

في النموذج، وهذه المتغيرات تأخذ القيمتين (0 و 1) لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد [14] ، ويتم إعادة صياغة المعادلة (4) على النحو الآتي :

$$Y_{i,t} = a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} , i = 1,2,3,,n \quad t = 1,2,,T \quad \dots (5)$$

حيث يمثل المقدار  $a_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\beta_0$  ليصبح النموذج كما يأتي :

$$Y_{i,t} = \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} , i = 1,2,3,,n \quad t = 1,2,,T \quad \dots (6)$$

ويمكن إيضاح هذه المعادلة بشيء من التفصيل على النحو الآتي :

$$\dots (7) \begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} i & 0 & \cdot & \cdot & 0 \\ 0 & i & \cdot & \cdot & 0 \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \cdot \\ 0 & 0 & \cdot & \cdot & i \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_1 \\ a_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ a_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ X_n \end{bmatrix} \beta + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

### ب. نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model):

في نموذج التأثيرات الثابتة يتم افتراض أن حد الخطأ  $\varepsilon_{i,t}$  ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساوٍ  $\sigma^2$  أي  $E(\varepsilon_{i,t}) = 0$  ،  $var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2$  ، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت، أي متجانس (Homoskedastic) لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. إلا أنه إذا احتل أحد هذه الفروض فإن نموذج التأثيرات العشوائية يعد نموذجًا ملائمًا للتقدير [11]؛ لكون نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع (Intercept)  $\beta_0$  كمتغير عشوائي له معدل مقداره  $\mu$  أي :

$$\beta_{0(i)} = \mu + V_i , \quad i = 1,2, \dots, n \quad \dots (8)$$

وبتعويض معادلة (8) في معادلة (4) تم الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية على النحو الآتي :

$$Y_{i,t} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \quad , i = 1,2,3, \dots, n \quad t$$

$$= 1,2, \dots, T \quad \dots (9)$$

حيث إن :

$V_i$  : يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$

$\varepsilon_{i,t}$  : حد الخطأ العشوائي، حيث يضم الخطأ العشوائي  $\varepsilon_{i,t}$  ثلاثة مركبات، تتمثل في الأثر الفردي  $a_i$  وخصائص البعد الزمني  $U_t$  والمركبة الثالثة  $U_{i,t}$  تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن، أي إن  $\varepsilon_{i,t} = a_i + U_t + U_{i,t}$  ، وكما هو ملاحظ يعد الأثر الفردي  $a_i$  ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)

بسبب أن النموذج في المعادلة (9) يحوي مركبين للخطأ، هما  $V_i$  و  $\varepsilon_{i,t}$ .

وبالتالي فإن هذا النموذج يمتلك خواص رياضية تتمثل في

$$var(V_i) = \sigma_V^2 , \quad E(V_i) = 0 \quad var(\varepsilon_{i,t}) = \sigma_\varepsilon^2 , \quad E(\varepsilon_{i,t}) = 0$$

فإن في حد الخطأ المركب  $\varepsilon_{i,t}$  و  $V_i$  في نموذج التأثيرات العشوائية يمتلك خواص رياضية على النحو الآتي:

$$\therefore W_{i,t} = V_i + \varepsilon_{i,t}$$

$$\therefore E(W_{i,t}) = 0 \quad , \quad var(W_{i,t}) = \sigma^2_V + \sigma^2_\varepsilon$$

يتم الاعتماد في تقدير نماذج التأثيرات العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized

List Square)، التي تفترض ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedastic)، ويكون الخطأ من النوع الأبيض،

أي عشوائي (Whit Error) ، بالتالي يفترض هذا الاختبار عدم وجود (Heteroskedasticity) في النموذج،

مما يعني أن تقدير هذا النموذج يكون متسقاً [11] [14].

#### 4. الاختبارات الإحصائية للبيانات :

##### 1) اختبار استقرار البيانات (Stationary Test)

تشكل السلاسل الزمنية غير المستقرة مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي؛ كون الخواص الإحصائية

لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة [2]، ويعطي انحداراً وهمياً للعلاقات تحت

التقدير. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية، ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. زاد اهتمام الأدب المتخصص في الاقتصاد القياسي في السنوات الأخيرة بدراسة الاستقرارية؛ لأنها تعطينا أفضل السلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث تعد إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل السلاسل غير المستقرة ومعالجتها بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقوة الاختبارات [1].

وقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطورة لتحليل جذر الوحدة لبيانات البانل وفحصها ( panel unit root tests). وتمتاز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل بأنها تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية لأنها تتضمن محتوى معلوماتياً مقطوعاً وزمنياً معاً، والذي بدوره ينعكس في الحصول على نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية، إلا أن هناك مشكلاً تختص به معطيات البانل أصبح اليوم أساسياً في أدبيات اختبار جذر الوحدة، ويتعلق الأمر بالارتباط بين الأفراد، بحيث إن السؤال المطروح فيما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بقية مختلف الأفراد في البانل. ويمكن التمييز بين جيلين من الاختبارات، هما:

أ. اختبارات الجيل الأول: تركز على الأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي (عدم تجانس معلمات النموذج).

ب. اختبارات الجيل الثاني: تطرق بقدر الإمكان إلى الخصوصيات الأكثر عمومية؛ لتشمل حالات متعددة الارتباط بين المفردات (بشكل خاص نماذج العوامل المشتركة). والجدول الآتي يعكس أهم هذه الاختبارات بحسب الجيلين:

جدول(2): اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
1. نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive) تحت الفرضية التعاقبية $H_1$	- اختبار Levin and Lin (1992-1993) - اختبار Levin, Lin and Chu (2002) - اختبار Hanis and Tzavalis (1999)
2. نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive):	- اختبار Im, Pesaram and Shin (1997, 2002, 2003) - اختبار Wu and Maddala (1999) - اختبار Choi (1999-2001) - اختبار Hadri (2000)

اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)	3. اختبار تسلسلي أو تعاقبي
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
اختبار Bai and Ng (2001)	1. اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية:
اختبار Moon and Perron (2004)	
اختبار Phillips and Sul (2003)	
اختبار Pesaran (2003)	
اختبار Choi (2002)	
اختبار O'connell (1998)	2. مقاربات وطرق أخرى
اختبار Chang (2002,2004)	

المصدر/ بدر اوي شهيناز ، " تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في البلدان النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 2014-2015 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

وستقتصر هذه الدراسة على دراسة أهم اختبارات الجيل الأول، لأن نموذج الأخطاء المركبة يعتمد على فرضية استقلال الاضطرابات في البعد الفردي، وهي على النحو المبين أدناه :

### 1. اختبار Levin, Lin and Chu (2002) [LLC]:

وينبثق من اختبار ديكي فولر DF؛ حيث كانت انطلاقة Levin و Lin في تحليل بيانات البانل غير المستقرة من اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية من نوع Dickey-Fuller الصاعدة .  
ومن أجل إجراء هذا الاختبار تم وضع ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة ، كما تم بناء عليها وضع مقترح من قبل Levin, Lin and Chu لاختبار الفرضيات وفقاً لما هو وارد في الجدول (3) :

جدول (3) : ملخص نماذج اختبار جذر الوحدة والفرضيات المقترحة ل(Levin, Lin and Chu)

المقترح اختبار الفرضيات	اختبارات جذر الوحدة	النموذج
$H_0: P = 0$ $H_1: P < 0$	$\Delta Y_{i,t} = PY_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$	الأول
$H_0: P = 0 , \alpha_i = 0 \forall i = 1,2, \dots, n$ $H_1: P < 0 , \alpha_i \in R \forall i = 1,2, \dots, n$	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + PY_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$ $i = 1,2, \dots, n$ $t = 1,2, \dots, T$	الثاني

$H_0: P = 0 , \beta_i = 0 \forall i = 1, 2, \dots, n$ $H_1: P < 0 , \beta_i \in R \forall i = 1, 2, \dots, n$	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + PY_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$ $i = 1, 2, \dots, n \quad t = 1, 2, \dots, T$	الثالث
---	--	--------

المصدر / إعداد الباحثين

ويلاحظ مما ورد في الجدول:

- أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي، وهي فرضية مقبولة في كل اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقارنة.

- عدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات، وهي مشكلة أساسية في الاقتصاد القياسي لبيانات البانل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديون Levin, Lin and Chu تجانس جذر الانحدار الذاتي Autoregressive (Pi = PJ = P)، وبالتالي عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركة المتغيرة  $Y$  فإما أن نقبل فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات، أو نرفض الفرضية من أجل مجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيس لهذا الاختبار.

- فرضية العدم في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل (Pi = P = 0) مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة (  $\alpha_i = 0$  )، أما النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج الثاني مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل (  $\beta_i = 0$  )

- عند إجراء اختبارات الاستقرارية يجب مراعاة أن هذا الاختبار يُعدُّ المتغيرات مستقرة إذا كانت  $t\text{-critical} > t\text{-statistics}$  حيث  $P\text{-value} < 0.05$ ، وتصاغ الفروض الإحصائية بشكل عام على النحو الآتي:

$H_0$ : (البيانات المقطعية لديها جذر وحدة)

$H_1$ : (البيانات المقطعية ليس فيها جذر وحدة)

## 2. اختبار Im, Pesaram and Shin (2003) [IPS]:

جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لعلماء الاقتصاد Im, Pesaran and Shin في السنوات ( 1997، 2002، 2003) لمعالجة المشكلة الاساسية التي تقف أمام اختبار Levin, Lin and Chu والتي تكمن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة  $H_1$ ، والتي تقتضي بوجود انحدار ذاتي مشترك  $P_i$  لكل الأفراد، فقد سمح اختبار Im, Pesaram and Shin بمعالجة هذه الفرضية، وهذا الاختبار أيضاً يندرج ضمن نماذج الجليل الأول . وقد عُده هؤلاء الاقتصاديون أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي.

إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج الثاني الخاص بكل من (LLC) وغياب ارتباط بين البقية، ويكتب بالصيغة والفرضيات [17] بحسب ماهو موضح على النحو الآتي في الجدول (4):

جدول (4) : ملخص نماذج اختبار جذر الوحدة والفرضيات المقترحة ل(Im, Pesaram and Shin)

مقترح اختبار الفرضيات	اختبارات جذر الوحدة
$H_0: P = 0 , \forall i = 1,2,\dots,n$ $H_1: P < 0 , \forall i = 1,2,\dots,n$ $H_1: P = 0 , \forall i = n_1 + 1, n_1, \dots, n$	$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + PY_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t}$ $i = 1,2, \dots, n \quad t = 1,2, \dots, T$

المصدر / إعداد الباحثين

## 2) اختبارات الارتباط الخطي (Multicollinearity Tests) [5]:

للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية ( المستقلة) محل الدراسة يتم استخدام اختبارات الارتباط الخطي (Multicollinearity test) ، ويجب مراعاة أن هذا الاختبار يُعدُّ أن المتغيرات المستقلة – التفسيرية – غير مرتبطة خطياً إذا كان  $P\text{-value} > 0.05$  ، وتصاغ الفروض الإحصائية لهذا الاختبار على النحو الآتي :

$H_0$ : (عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة)

$H_1$ : (وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة)

ويتم إجراء هذا الاختبار من خلال الخطوات الآتية :



## 1. تحليل الارتباط (Correlation Analysis) بين المتغيرات المستقلة - التفسيرية - باستخدام

### اختبار سبيرمان:

يتم إجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار سبيرمان لإيجاد معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة ومعنويتها، فإذا كانت :

أ. قيمة P-value أكبر من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 .

ب. قيمة P-value أصغر من مستوى المعنوية 0.05 فهذا يعني رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة عند مستوى معنوية 0.05 .

## 2. اختبار VIF (Variance Inflation Factor) [5] :

للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة كما أشار اختبار سبيرمان (Spearman) يتم إجراء اختبار معامل التضخيم للبيانات (VIF) من خلال تقدير الانحدار لكل متغير من المتغيرات التفسيرية، ومن ثم حساب قيمة (VIF) لكل متغير بناءً على قيمة معامل التحديد ، فإذا أشارت النتائج الى :

1. أن قيمة ( $VIF < 2.5$ ) فإنه يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، ورفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات عند مستوى معنوية المعتمد وهو في هذه الدراسة 0.05.

2. أن قيمة ( $VIF > 2.5$ ) فإنه يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات عند مستوى معنوية المعتمد وهو في هذه الدراسة 0.05.

## 4. اختبارات تحديد النموذج الملائم:

### 1) اختبار إحصائية فيشر (Fisher) المقيدة [6]:

يقوم اختبار فيشر (Fisher) على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الانحدار التدريجي والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعى للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة يُعدُّ النموذج

التجميعي هو الأكثر ملاءمةً، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. ويتم حساب قيمة إحصاء  $F$  وفقاً للصيغة الآتية:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / n - 1}{(1 - R_{FEM}^2) / (nT - n - k)}$$

حيث إن :

$k$  : عدد المعلمات المقدرة .

$R_{FEM}^2$  : معامل التحديد عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

$R_{PM}^2$  : معامل التحديد عند تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتي:

$H_0$ : ( نموذج الانحدار التجميعي مناسب )

$H_1$ : ( نموذج التأثير الثابت مناسب )

فإذا كانت :

أ. قيمة إحصائية  $F$  المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية  $F$  الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة  $P$ -Value

معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم رفض فرض العدم

القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب وقبول الفرض البديل

الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب .

ب. قيمة إحصائية  $F$  المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية  $F$  الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة  $P$ -Value غير

معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم قبول فرض العدم

القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب، ورفض الفرض البديل

الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب .

## 2) اختبار هوسمان (Hausman Test)

يقوم اختبار هوسمان (Hausman) على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملاءمة للبيانات المقطعية فإنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار هوسمان؛ وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملاءمة لتقدير النموذج، سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أو نماذج التأثيرات العشوائية. ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند إلى عدم وجود ذلك الارتباط، وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متنسقة، ولكن مقدرتا التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرتا التأثيرات الثابتة هي فقط متنسقة وأكثر كفاءة، وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتي:

$$H_0: E(a_i/X_{j(i,t)}) = 0 \text{ أي (نموذج التأثيرات العشوائية مناسب)}$$

$$H_1: E(a_i/X_{j(i,t)}) \neq 0 \text{ أي (نموذج التأثير الثابت مناسب)}$$

ويكون القرار الإحصائي بين أحد احتمالين :

1. إذا كانت قيمة P-Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، نرفض فرض العدم الذي ينص أن نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model هو النموذج المناسب، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابت Fixed Effect Model هو النموذج المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS في التقدير.

2. إذا كانت قيمة P-Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05) نقبل فرض العدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية Effect Random Model هو النموذج المناسب، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابت Fixed Effect Model هو النموذج المناسب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في التقدير.

وبالتالي تكون صيغة الاختبار هوسمان (Hausman) على النحو الآتي [19]:

$$H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' [var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث إن :

.  $(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$  : تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

$var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ : هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة

والتأثيرات العشوائية بحيث تتبع  $H$  تحت فرضية العدم توزيع مربع كاي  $(\chi^2)$  عند درجة حرية  $K$ ، أي

عدد المتغيرات المستقلة.

### 3) اختبار Wald [8]:

يسمح اختبار والد (Wald) بالتحقق مما إذا كانت معاملات المتغيرات الصورية الخاصة بنموذج التأثيرات

الثابتة مساوية للصفر كفرضية أولية.

والتي تصاغ فيها الفروض على النحو الآتي:

$H_0$ : (جميع المتغيرات الصورية = 0 = نموذج الانحدار التجميعي)

$H_1$ : (جميع المتغيرات الصورية  $\neq 0$  = نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال إحصاء F-Statistic إذا كانت :

1. القيمة الاحتمالية ل إحصاء F-Statistic أكبر من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم قبول فرض العدم

الذي ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model لأن جميع

المتغيرات الصورية تساوي صفرًا، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج المناسب هو نموذج

التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model ، وهذا أيضًا ما يؤيده إحصاء Chi-square

2. لقيمة الاحتمالية ل إحصاء F-Statistic أقل من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم رفض فرض العدم الذي

ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model لأن جميع المتغيرات

الصورية تساوي صفرًا، وقبول الفرض البديل الذي ينص أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة

Fixed Effect Model ، وهذا أيضًا ما يؤيده إحصاء Chi-square

ثانياً: الإطار التطبيقي لتحليل بيانات البائل.

### 1. متغيرات الدراسة :

تناولت الدراسة بيانات أربعة قطاعات اقتصادية، هي: الزراعة والحراجة والصيد و صيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات، وذلك للفترة من 2006-2013م ، وكانت البيانات على النحو المبين في الجدول (5) .

جدول (5): متغيرات الدراسة

القطاع بحسب السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الواردات Imports	الصادرات Exports
الزراعة والحراجة و الصيد وصيد الأسماك Agriculture, forestry and fishing			
2006	463085	130848	21680
2007	555467	190722	31366
2008	664194	254618	18563
2009	788900	213850	40981
2010	892519	219858	47659
2011	1020434	278188	63428
2012	1110605	367543	53067
2013	1213501	317382	72984
التعدين واستغلال المحاجر Mining and quarrying			
2006	2821090	1762	1111187
2007	2998976	1763	989540
2008	3878970	146	23453
2009	2284302	3472	1021730
2010	3210838	7832	992576
2011	3605433	7253	985128
2012	3069434	7422	1144672
2013	3368116	13593	698229
الصناعات التحويلية Manufacturing			
2006	249349	1043841	183268
2007	309842	1479745	235058

القطاع بحسب السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الواردات Imports	الصادرات Exports
2008	341377	3778	1175019
2009	472512	1588542	207336
2010	573265	1861464	417386
2011	514685	1750142	475240
2012	583615	2042543	316763
2013	602088	2555032	793952
المعلومات والاتصالات Information and communication			
2006	84079	20309	59
2007	89361	21610	426
2008	99409	38680	255
2009	123495	55749	83
2010	124492	5850	190
2011	120448	1804	18
2012	136015	3866	14
2013	143762	1551	43

المصدر/ سلسلة كتاب الإحصاء السنوي (2008-2013)، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

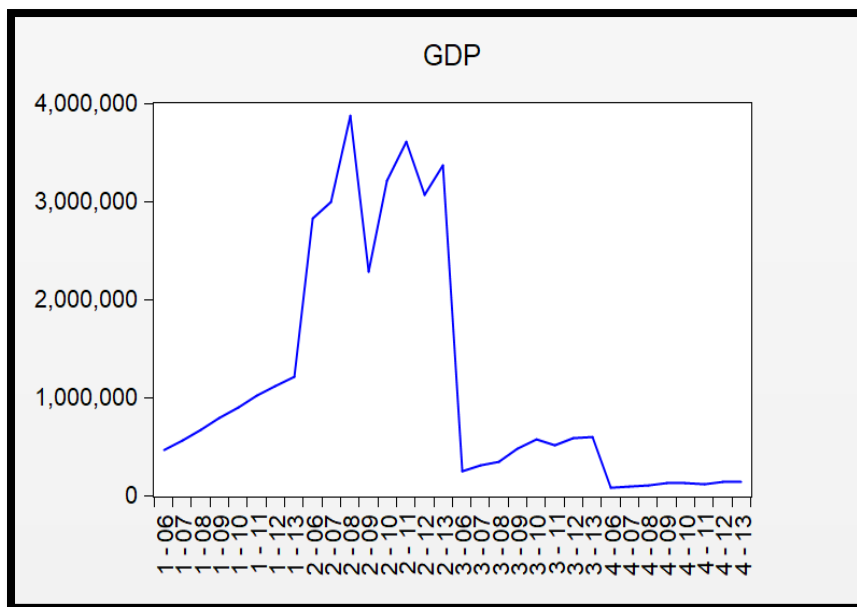
## 2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يمكن تعريف متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

### 1) المتغير المستقل : النمو الاقتصادي ( الناتج المحلي الإجمالي GDP):

للتعبير عن هذا المتغير تم استخدام الناتج الداخلي الخام معبراً عنه بملايين الريالات، ورمزنا له بالرمز (GDP)، ويتميز الناتج المحلي الإجمالي فيه بعدم الاستقرار، وهو ما عكسه الشكل (1) الذي يعكس التطور في الناتج المحلي الإجمالي في البلد خلال الفترة (2006-2013) في القطاعات الأربعة المتمثلة بالزراعة والحراثة والصيد و صيد الأسماك ، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية ، وكذا قطاع المعلومات والاتصالات والمبينة في الجدول رقم (5).

شكل (1): التطور في الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات محل الدراسة  
خلال الفترة (2006-2013)

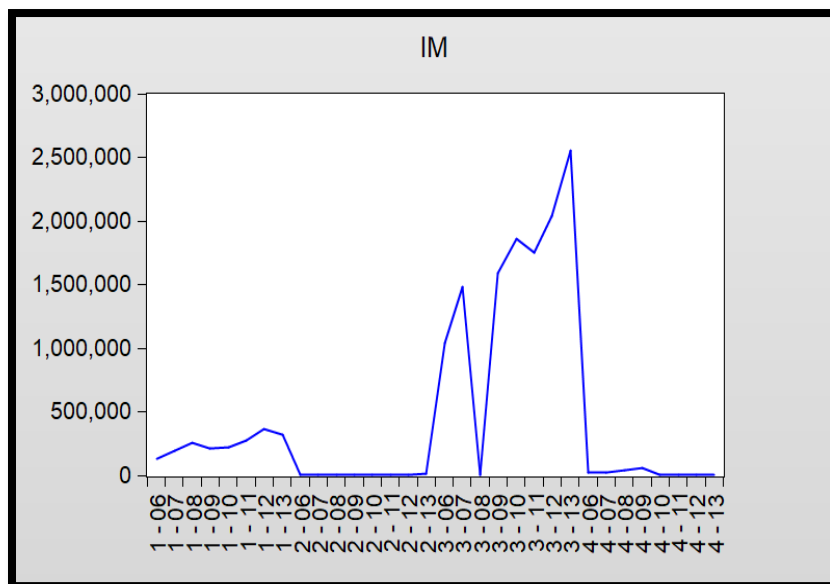


المصدر/ إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول (5) باستخدام برنامج EViews

(2) المتغير التابع: الواردات (Imports)

في هذا المتغير تم تناول الواردات من القطاعات الأربعة المتمثلة بالزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية، وكذا قطاع المعلومات والاتصالات بملايين الريالات وهو ما أوضحته بيانات جدول رقم (5). وتتميز الواردات من القطاعات الأربعة المذكورة الإجمالي بعدم الاستقرار والتذبذب، وهذا ما عكسه الشكل (2) الذي يصف التطور في الواردات من القطاعات الأربعة في البلد خلال الفترة (2006-2013).

شكل (2): التطور في الواردات في القطاعات محل الدراسة  
خلال الفترة (2006-2013)



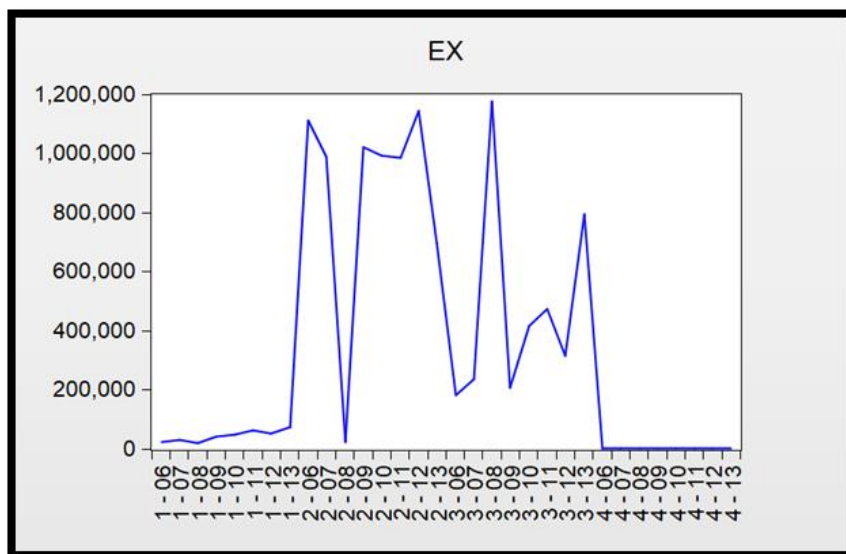
المصدر/ إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول (5) باستخدام برنامج EViews

(3) المتغير التابع : الصادرات (Exports):

في هذا المتغير تم تناول الصادرات في القطاعات الأربعة المتمثلة بالزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، وقطاع التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع الصناعات التحويلية، وكذا قطاع المعلومات والاتصالات بملايين الريالات وهو ما أوضحته بيانات جدول رقم (5) ، وتتميز الصادرات في القطاعات الأربعة المذكورة الإجمالي بالتذبذب وهذا ما عكسه الشكل (3) الذي يصف التطور في الصادرات في القطاعات الأربعة خلال الفترة (2006-2013) .



شكل (3): التطور في الصادرات في القطاعات محل الدراسة  
خلال الفترة (2006-2013)



المصدر/ إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول (5) باستخدام برنامج EViews

3. التحليل القياسي للعلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي.

إن نمذجة العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي يمكن تلخيصه في المراحل الآتية :

المرحلة الأولى: اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) لمتغيرات الدراسة :

ويتم إجراء هذا الاختبار على النحو الآتي :

■ أولاً: الفروض الإحصائية:

تمت صياغة الفرضيات الإحصائية، أي مدى تحقق الفرضية (متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي) على النحو الآتي:

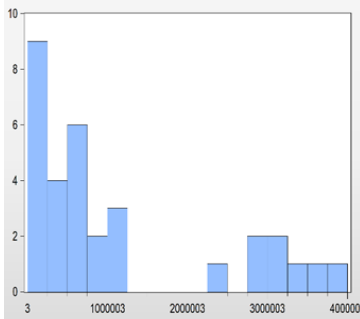
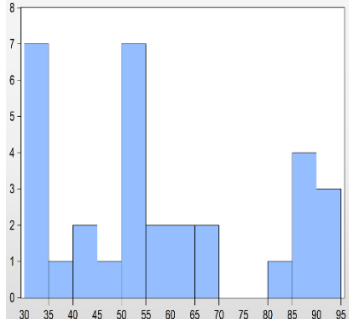
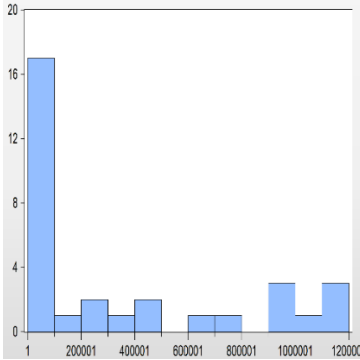
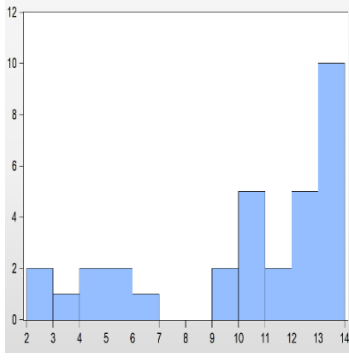
$H_0$ : ( متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي )

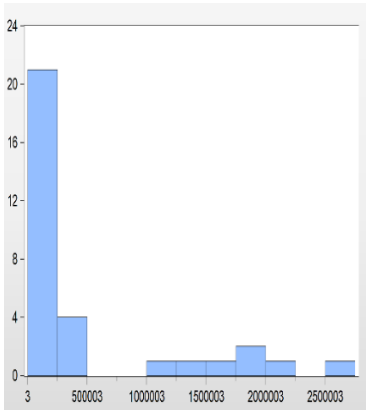
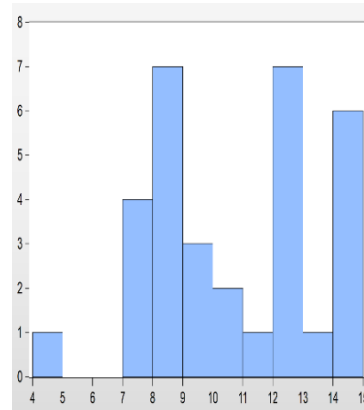
$H_1$ : ( متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي )

### ■ ثانيًا: اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera

من الجدول (6) يتضح أن القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera متغيرات الدراسة (المفسرة)، المتمثلة في الواردات والنواتج القومي الإجمالي أقل من مستوى المعنوية (0.05) المعتمد في الدراسة، مما يعني رفض فرض العدم الذي ينص على أن المتغيرات تتوزع توزيعاً طبيعياً ، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن المتغيرات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى معنوية (0.05). بينما يتضح أن القيمة الاحتمالية لمتغير الصادرات أكبر من مستوى المعنوية المعتمد مما يعني قبول فرض العدم القائل بالتوزيع الطبيعي للمتغير، ونرفض الفرض البديل القائل بعدم خضوع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (0.05) ، وعليه تم اللجوء إلى طريقة التحويل باللوغاريتم النيباري وذلك على النحو المبين في الجدول (6) ، ومن ثم تم إعادة اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات بعد إجراء التحويلات من اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) بعد إجراء طريقة التحويل التي جعلت كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه أصبح بالإمكان الانتقال للمرحلة التالية لتسهيل إجراء اختبارات البانل Panel المناسب لبيانات الدراسة.

جدول (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque - Bera لمتغيرات الدراسة قبل وبعد التصحيح

م	قبل التحويل		بعد التحويل اللوغارتمي النيابي	
	المؤشرات	المدرج التكراري	المؤشرات	المدرج التكراري
GDP	Series: GDP Sample 2006 2013 Observations 32  Mean 1141052. Median 578440.0 Maximum 3878970. Minimum 84079.00 Std. Dev. 1239947. Skewness 1.083810 Kurtosis 2.576318  Jarque-Bera 6.504115 Probability 0.038695		Series: LNGDP Sample 2006 2013 Observations 32  Mean 57.58961 Median 53.53944 Maximum 94.75779 Minimum 30.01969 Std. Dev. 21.12446 Skewness 0.436572 Kurtosis 1.936368  Jarque-Bera 2.524925 Probability 0.282956	
EX	Series: EX Sample 2006 2013 Observations 32  Mean 347542.3 Median 68206.00 Maximum 1175019. Minimum 14.00000 Std. Dev. 432842.3 Skewness 0.867578 Kurtosis 2.069097  Jarque-Bera 5.169799 Probability 0.075404		Series: LNEX Sample 2006 2013 Observations 32  Mean 10.27920 Median 11.12783 Maximum 13.97679 Minimum 2.639057 Std. Dev. 3.767194 Skewness -0.860450 Kurtosis 2.297235  Jarque-Bera 4.607166 Probability 0.099900	

<i>IM</i>	<p>Series: IM Sample 2006 2013 Observations 32</p> <p>Mean 452836.2 Median 47214.50 Maximum 2555032. Minimum 146.0000 Std. Dev. 740542.9 Skewness 1.572123 Kurtosis 4.014349</p> <p>Jarque-Bera 14.55358 Probability 0.000691</p>		<p>Series: LNIM Sample 2006 2013 Observations 32</p> <p>Mean 10.78739 Median 10.74585 Maximum 14.75358 Minimum 4.983607 Std. Dev. 2.701182 Skewness -0.118755 Kurtosis 1.905144</p> <p>Jarque-Bera 1.673494 Probability 0.433117</p>	

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (5) باستخدام برنامج EViews

جدول (7): متغيرات الدراسة بعد التصحيح

القطاع بحسب السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الواردات Imports	الصادرات Exports
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك			
2006	9.984145456	50.08390858	11.78179162
2007	10.35347978	52.89291215	12.15857215
2008	9.828925631	55.80697527	12.44751966
2009	10.62086382	58.76335549	12.27303011
2010	10.77182677	60.97969405	12.30073716
2011	11.05766068	63.47978924	12.53605242
2012	10.87931055	65.11302728	12.8145956
2013	11.19799552	66.8670312	12.66786137
التعدين واستغلال المحاجر			
2006	13.92093937	86.12417653	7.474204806
2007	13.80499547	87.71864149	7.474772182
2008	10.06275370	94.75779064	4.983606622
2009	13.83700783	80.83995368	8.152486076
2010	13.80805886	89.53349097	8.965973184
2011	13.80052686	92.70159975	8.889170455
2012	13.95062869	88.33188327	8.912203842
2013	13.45630241	90.82723891	9.517310233
الصناعات التحويلية			
2006	12.11870484	41.59511116	13.85841774
2007	12.36758757	44.39582044	14.20738033
2008	13.97679488	45.70569080	8.236950048
2009	12.24209594	50.38762084	14.27832717
2010	12.94176673	53.39574227	14.43687383
2011	13.07157522	51.69665621	14.37520749
2012	12.66590914	53.68314288	14.52970616
2013	13.58477829	54.18735984	14.75357531

القطاع بحسب السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الواردات Imports	الصادرات Exports
المعلومات والاتصالات			
2006	4.077537444	30.01969402	9.918819417
2007	6.054439346	30.57344700	9.980911450
2008	5.541263545	31.56659305	10.56307795
2009	4.418840608	33.68951915	10.92861475
2010	5.247024072	33.77088432	8.674196940
2011	2.890371758	33.43796801	7.497761701
2012	2.639057330	34.67975668	8.259975660
2013	3.761200116	35.26088691	7.346655163

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات جدول (5) باستخدام برنامج Excel

المرحلة الثانية: اختبار استقرارية البيانات (Stationary test)

قد تم تطبيق اختبار استقرارية البيانات على متغيرات، الدراسة وأظهرت البيانات المقطعية عند المستوى (Level) مع الحد الثابت (Individual Intercept)، وكذا مع الحد الثابت والمتجه الزمني (Individual Intercept & trend) في اختبار (Levin-Lin-Chu test (LLC) إن  $Prob < 0.05$  ,  $t\text{-statistic} > t\text{-critical}$  كما هو موضح في الجدول (8).

جدول (8): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	درجة اختبار الاستقرار	فترات التباطؤ Lag		نتائج تحليل جذر الوحدة	القرار الإحصائي																															
LNGDP	level	0	Non	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>1.71484</td> <td>0.9568</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>1.60933</td> <td>0.9907</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>0.40258</td> <td>0.9999</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	1.71484	0.9568	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					ADF - Fisher Chi-square	1.60933	0.9907	4	24	PP - Fisher Chi-square	0.40258	0.9999	4	28	قبول فرض $H_1$	
			Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																													
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																				
Levin, Lin & Chu t*	1.71484	0.9568	4	24																																
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																				
ADF - Fisher Chi-square	1.60933	0.9907	4	24																																
PP - Fisher Chi-square	0.40258	0.9999	4	28																																
Individual Intercept	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-3.90563</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-0.91973</td> <td>0.1789</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>12.9988</td> <td>0.1119</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>28.1177</td> <td>0.0005</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-3.90563	0.0000	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.91973	0.1789	4	24	ADF - Fisher Chi-square	12.9988	0.1119	4	24	PP - Fisher Chi-square	28.1177	0.0005	4	28
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																				
Levin, Lin & Chu t*	-3.90563	0.0000	4	24																																
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.91973	0.1789	4	24																																
ADF - Fisher Chi-square	12.9988	0.1119	4	24																																
PP - Fisher Chi-square	28.1177	0.0005	4	28																																

المتغير	درجة اختبار الاستقرار	فترات التباطؤ Lag		نتائج تحليل جذر الوحدة	القرار الإحصائي																																								
			Individual Intercept & trend	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-0.30175</td> <td>0.3814</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-2.66305</td> <td>0.0039</td> <td>4</td> <td>20</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>0.71875</td> <td>0.7639</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>4.38625</td> <td>0.8207</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>11.0385</td> <td>0.1995</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-0.30175	0.3814	4	24	Breitung t-stat	-2.66305	0.0039	4	20	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71875	0.7639	4	24	ADF - Fisher Chi-square	4.38625	0.8207	4	24	PP - Fisher Chi-square	11.0385	0.1995	4	28	
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	-0.30175	0.3814	4	24																																									
Breitung t-stat	-2.66305	0.0039	4	20																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71875	0.7639	4	24																																									
ADF - Fisher Chi-square	4.38625	0.8207	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	11.0385	0.1995	4	28																																									
LNEX	level	1	Non	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>1.46903</td> <td>0.9291</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>4.59937</td> <td>0.7994</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>2.50242</td> <td>0.9616</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	1.46903	0.9291	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					ADF - Fisher Chi-square	4.59937	0.7994	4	24	PP - Fisher Chi-square	2.50242	0.9616	4	28	قبول فرض $H_1$										
			Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																						
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	1.46903	0.9291	4	24																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
ADF - Fisher Chi-square	4.59937	0.7994	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	2.50242	0.9616	4	28																																									
Individual Intercept	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-3.93838</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-1.11246</td> <td>0.1330</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>14.6913</td> <td>0.0654</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>17.1328</td> <td>0.0288</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-3.93838	0.0000	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.11246	0.1330	4	24	ADF - Fisher Chi-square	14.6913	0.0654	4	24	PP - Fisher Chi-square	17.1328	0.0288	4	28									
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	-3.93838	0.0000	4	24																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.11246	0.1330	4	24																																									
ADF - Fisher Chi-square	14.6913	0.0654	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	17.1328	0.0288	4	28																																									



المتغير	درجة اختبار الاستقرار	فترات التباطؤ Lag		نتائج تحليل جذر الوحدة	القرار الإحصائي																																								
			Individual Intercept & trend	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-9.44610</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-2.20449</td> <td>0.0137</td> <td>4</td> <td>20</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-0.74523</td> <td>0.2281</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>16.4652</td> <td>0.0362</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>35.8511</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-9.44610	0.0000	4	24	Breitung t-stat	-2.20449	0.0137	4	20	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.74523	0.2281	4	24	ADF - Fisher Chi-square	16.4652	0.0362	4	24	PP - Fisher Chi-square	35.8511	0.0000	4	28	
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	-9.44610	0.0000	4	24																																									
Breitung t-stat	-2.20449	0.0137	4	20																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.74523	0.2281	4	24																																									
ADF - Fisher Chi-square	16.4652	0.0362	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	35.8511	0.0000	4	28																																									
LNIM			Non	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>0.56328</td> <td>0.7134</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>4.28166</td> <td>0.8309</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>5.47206</td> <td>0.7061</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	0.56328	0.7134	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					ADF - Fisher Chi-square	4.28166	0.8309	4	24	PP - Fisher Chi-square	5.47206	0.7061	4	28	قبول فرض $H_1$										
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	0.56328	0.7134	4	24																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
ADF - Fisher Chi-square	4.28166	0.8309	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	5.47206	0.7061	4	28																																									
			Individual Intercept	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-1.22962</td> <td>0.1094</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>0.68618</td> <td>0.7537</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>3.53561</td> <td>0.8964</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>9.97668</td> <td>0.2667</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-1.22962	0.1094	4	24	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	0.68618	0.7537	4	24	ADF - Fisher Chi-square	3.53561	0.8964	4	24	PP - Fisher Chi-square	9.97668	0.2667	4	28						
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	-1.22962	0.1094	4	24																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.68618	0.7537	4	24																																									
ADF - Fisher Chi-square	3.53561	0.8964	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	9.97668	0.2667	4	28																																									

المتغير	درجة اختبار الاستقرار	فترات التباطؤ Lag		نتائج تحليل جذر الوحدة	القرار الإحصائي																																								
			Individual Intercept & trend	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-12.4031</td> <td>0.0000</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-2.08913</td> <td>0.0183</td> <td>4</td> <td>20</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-1.26884</td> <td>0.1022</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>21.9396</td> <td>0.0050</td> <td>4</td> <td>24</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>19.4609</td> <td>0.0126</td> <td>4</td> <td>28</td> </tr> </tbody> </table>	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-12.4031	0.0000	4	24	Breitung t-stat	-2.08913	0.0183	4	20	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.26884	0.1022	4	24	ADF - Fisher Chi-square	21.9396	0.0050	4	24	PP - Fisher Chi-square	19.4609	0.0126	4	28	
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																									
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																													
Levin, Lin & Chu t*	-12.4031	0.0000	4	24																																									
Breitung t-stat	-2.08913	0.0183	4	20																																									
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																													
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.26884	0.1022	4	24																																									
ADF - Fisher Chi-square	21.9396	0.0050	4	24																																									
PP - Fisher Chi-square	19.4609	0.0126	4	28																																									

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews8

المرحلة الثالثة: اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity test):

سيتم التأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في التحليل باستخدام اختبارات الارتباط الخطي (Multicollinearity test) على النحو الآتي :

**1) تحليل الارتباط (Correlation Analysis) بين المتغيرات المستقلة – التفسيرية – باستخدام اختبار**

**سبيرمان:**

تم إجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) باستخدام اختبار سبيرمان على النحو المبين في الجدول (9) الذي تشير معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة إلى الآتي :

**جدول (9) : نتائج اختبار سبيرمان (Spearman) للارتباط الخطي**

Correlation بين المتغيرات المستقلة

<b>LNEX</b>	Correlation Coefficient P-value	1.000 -0.115 (0.530)
<b>LNIM</b>	Correlation Coefficient P-value	-0.115 1.000 (0.530)

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج SPSS 24

من الجدول (9) يتضح أن قيمة ( P-value=0.530 ) أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يعني قبول فرض العدم، الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، والمتمثلة بالصادرات (LNEX) والواردات (LNIM) في القطاعات الأربعة عند مستوى معنوية 0.05، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة والمتمثلة بالصادرات ( LNEX ) والواردات (LNIM) في القطاعات الأربعة عند مستوى معنوية 0.05 . ومنه يتضح أنه لا يوجد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة .

**2) اختبار (Variance Inflation Factor) VIF :**

للتأكد أيضاً من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة تم إجراء اختبار معامل التضخيم للبيانات (VIF) على النحو المبين في الجدول (5)، الذي يشير إلى معامل التحديد ( $R^2$ )، التي تم حسابها من خلال تقدير الانحدار لكل متغير من المتغيرات التفسيرية، ومن ثم حساب قيمة (VIF) لكل متغير بناءً على قيمة معامل التحديد؛ حيث أشارت النتائج الى أن قيمة ( $VIF < 2.5$ )، وبالتالي فإنه يتم قبول فرض

العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات عند مستوى معنوية 0.05.

جدول (10) : نتائج اختبار VIF للارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغير التابع	الاختبار الاحصائي	المتغير المستقل	
		LNEX	LNIM
LNEX	R <sup>2</sup> VIF	-	0.081 (0.530)
LNIM	R <sup>2</sup> VIF	0.081 (0.530)	-

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج SPSS 24

المرحلة الرابعة: اختبارات تحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة :

وقمت هذه المرحلة من خلال اتباع الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

وفيه تم استخدام نوعين من الاختبارات، هما اختبار اختبار احصائية فيشر (Fisher) المقيد قبل إضافة المتغيرات

الصورية، واختبار والد (wald) لتحديد النموذج الملائم منهما على النحو الآتي :

### 1. اختبار إحصائية فيشر (Fisher) المقيدة:

تم إجراء اختبار فيشر (Fisher) للتعرف على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

والوصول إلى النموذج الملائم منهما على النحو الآتي :

### أ) تقدير نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

اعتماداً على بيانات الجدول (7) تم تقدير نموذج أثر الصادرات والواردات في قطاعات الزراعة والحراجه والصيد

وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات وذلك للفترة من

2006-2013م على الناتج المحلي لنفس القطاعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي على النحو المبين في

جدول (11):

## جدول (11) : نتائج تقدير نموذج أثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression)

Dependent Variable : LNGDP

Method : Panel Least Squares

Sample: 2006-2013

Periods included: 8

Cross-section included: 4

Total panel (Bbalanced) Observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t. statistic	Prob
LNEX	4.813362	0.527445	9.125805	0.0000
LNIM	-4.067044	0.735600	-5.528882	0.0000
C	51.98487	8.504537	6.112605	0.0000

R-squared	0.762681	Mean dependent var	57.78961
Adjusted R-squared	0.746314	S.D. dependent var	21.12446
S.E. of regression	10.63982	Akaike info criterion	7.656144
Sum squared resid	3282.967	Schwarz criterion	7.793557
Log likelihood	-119.4983	Hannan-Quinn criter	7.701692
F-statistic	46.59907	Durbin-Watson stat	1.422738
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر/ إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews8

## (ب) تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model:

اعتمادًا على بيانات الجدول (7) تم تقدير نموذج أثر الصادرات والواردات في قطاعات الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، و التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات وذلك للفترة من 2006-2013م على الناتج المحلي لنفس القطاعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في جدول (12) :

## جدول (12) : نتائج تقدير نموذج أثر الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

Dependent Variable: LNGDP

Method : Panel Least Squares

Sample: 2006-2013

Periods included: 8

Cross-section included: 4

Total panel (Bbalanced) Observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t. statistic	Prob
LNEX	-0.467794	0.926205	-0.505066	0.6178
LNIM	0.421652	0.620017	0.680065	0.5025
C	57.84964	9.752907	5.931528	0.0000

## Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variable)

R-squared	0.959937	Mean dependent var	57.58961
Adjusted R-squared	0.952232	S.D. dependent var	21.12446
S.E. of regression	4.616936	Akaike info criterion	6.064700
Sum squared resid	554.2185	Schwarz criterion	6.339526
Log likelihood	-91.03520	Hannan-Quinn criter	6.155797
F-statistic	124.5942	Durbin-Watson stat	1.234815
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews8

(ت) المفاضلة بين النموذجين :

في هذه الخطوة تمت المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي (Pooled Regression)، والتأثيرات الثابتة

(Fixed Effect Model) بعد تلخيص نتائج تقديرهما في جدول (13) على النحو المبين أدناه.

## جدول (13) : ملخص نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression)

استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)

Methods	R-sq.	F-sta.	F - df.
Pooled Regression Model	0.762681	46.59907	3.33
Fixed Effect Model	0.959937	124.5942	3.33

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول الجدولين (12) و(11) باستخدام برنامج EViews

أشار الجدول (13) بناءً على اختبار إحصائية فيشر بملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model لأن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية ، وإذاً فإنه تم رفض فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب .

## 2. اختبار والد (Wald):

تم إجراء اختبار والد على النحو الآتي :

أ. إضافة متغيرات صورية ( Dummy Variable ) :

يعكس الجدول الآتي المتغيرات التي سيتم تقدير النموذج على أساسها بعد إضافة المتغيرات الصورية (D2, D3, D4) لها ، وبالتالي أصبح عدد المتغيرات التفسيرية ( المستقلة) التي سيتم تقديرها باستخدام نماذج الآثار الثابتة 6 متغيرات .

جدول (14): متغيرات الدراسة بعد إضافة المتغيرات الصورية

القطاعات	LNGDP	LNIM	LNEX	D2	D3	D4
1-2006	9.984145456	50.08390858	11.78179162	0	0	0
1-2007	10.35347978	52.89291215	12.15857215	0	0	0
1-2008	9.828925631	55.80697527	12.44751966	0	0	0
1-2009	10.62086382	58.76335549	12.27303011	0	0	0
1-2010	10.77182677	60.97969405	12.30073716	0	0	0
1-2011	11.05766068	63.47978924	12.53605242	0	0	0
1-2012	10.87931055	65.11302728	12.8145956	0	0	0
1-2013	11.19799552	66.8670312	12.66786137	0	0	0
2-2006	13.92093937	86.12417653	7.474204806	1	0	0
2-2007	13.80499547	87.71864149	7.474772182	1	0	0
2-2008	10.06275370	94.75779064	4.983606622	1	0	0
2-2009	13.83700783	80.83995368	8.152486076	1	0	0
2-2010	13.80805886	89.53349097	8.965973184	1	0	0
2-2011	13.80052686	92.70159975	8.889170455	1	0	0
2-2012	13.95062869	88.33188327	8.912203842	1	0	0
2-2013	13.45630241	90.82723891	9.517310233	1	0	0
3-2006	12.11870484	41.59511116	13.85841774	0	1	0
3-2007	12.36758757	44.39582044	14.20738033	0	1	0
3-2008	13.97679488	45.70569080	8.236950048	0	1	0
3-2009	12.24209594	50.38762084	14.27832717	0	1	0
3-2010	12.94176673	53.39574227	14.43687383	0	1	0
3-2011	13.07157522	51.69665621	14.37520749	0	1	0
3-2012	12.66590914	53.68314288	14.52970616	0	1	0

القطاعات	LNGDP	LNIM	LNEX	D2	D3	D4
3-2013	13.58477829	54.18735984	14.75357531	0	1	0
4-2006	4.077537444	30.01969402	9.918819417	0	0	1
4-2007	6.054439346	30.57344700	9.980911450	0	0	1
4-2008	5.541263545	31.56659305	10.56307795	0	0	1
4-2009	4.418840608	33.68951915	10.92861475	0	0	1
4-2010	5.247024072	33.77088432	8.674196940	0	0	1
4-2011	2.890371758	33.43796801	7.497761701	0	0	1
4-2012	2.639057330	34.67975668	8.259975660	0	0	1
4-2013	3.761200116	35.26088691	7.346655163	0	0	1

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات جدول (7) باستخدام برنامج Excel 2016

ب. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model بعد إضافة المتغيرات الصورية

ولتقدير نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model يتم إدخال المتغيرات الصورية لكونها إحدى طرق

تقدير المتغيرات الثابتة Dummy Variable

جدول (15): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) بعد إضافة المتغيرات الصورية

Dependent Variable : LNGDP

Method : Panel Least Squares

Sample: 2006-2013

Periods included: 8

Cross-section included: 4

Total panel (Bbalanced) Observations: 32

$LNGDP = C(1) + C(2) * LNEX + C(3) * LNIM + C(4) * D2 + C(5) * D3 + C(6) * D4$

Variable	Coefficient	Std. Error	t. statistic	Prob
C(1)	58.98388	10.45552	5.641409	0.0000
C(2)	-0.467794	0.926205	-0.505066	0.6178
C(3)	0.421652	0.620017	0.680065	0.5025
C(4)	32.71354	4.833302	6.768362	0.0000
C(5)	-9.309882	3.057535	-3.044898	0.0053
C(6)	-27.94062	5.956123	-4.691074	0.0001

R-squared	0.959937	Mean dependent var	57.58961
Adjusted R-squared	0.952232	S.D. dependent var	21.12446
S.E. of regression	4.616936	Akaike info criterion	6.064700
Sum squared resid	555.2185	Schwarz criterion	6.339526
Log likelihood	-91.03520	Hannan - Quinn criter	6.155797
F-statistic	124.5942	Durbin-Watson stat	1.234815
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews



## ج. المفاضلة بين النموذجين:

بعد تقدير النموذجين السابقين تم إجراء اختبار Wald للتعرف على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، والوصول الى النموذج الملائم منهما بعد التحقق مما إذا كانت المتغيرات الصورية الخاصة بنموذج التأثيرات مساوية للصفر كفرضية صفرية أم لا .  
والتي تم صياغتها على النحو الآتي:

$$H_0: \text{ (جميع المتغيرات الصورية = 0 = نموذج الانحدار التجميعي)}$$

$$H_1: \text{ (جميع المتغيرات الصورية } \neq 0 \text{ = نموذج التأثيرات الثابتة)}$$

جدول (16) : نتائج اختبار والد (wald) لتحديد النموذج الملائم لتقدير متغيرات الدراسة

## Wald Test

## Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	51.51584	(2,26)	0.0000
Chi-square	103.0317	2	0.0000
Null Hypothesis: C(4)=C(5)=C(6)			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction(=0)	Value	Std.Err	
C(4)-C(6)	60.65416	8.885782	
C(5)-C(6)	18.63073	7.842793	

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews8

من خلال إحصائه F-Statistic والتي بلغت 51.51584، واحتمالها البالغ (0.0000)، وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.005)، فإنه يتم رفض فرض العدم الذي ينص على أن النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model لأن جميع المتغيرات الصورية لا تساوي صفراً، ونقبل الفرض البديل الذي ينص أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model، وهذا أيضاً ما يؤيده إحصائية Chi-square، والتي بلغت 103.0317، واحتمالها البالغ (0.0000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.005) مما يؤكد رفض فرض العدم الذي ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model؛ لأن جميع المتغيرات الصورية لا تساوي صفراً، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model .

الخطوة الثانية: المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:  
بعد أن تم في الخطوة الأولى تحديد أن اختبار نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model أفضل من نموذج الانحدار التجميعي تم الانتقال الى الخطوة الثانية، والمتمثلة المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model والتأثيرات العشوائية Random Effect Model كنموذج مناسب لبيانات الدراسة . ولتحقيق هذا الغرض تم إجراء اختبار (Hausman Test) على النحو الآتي:

أ. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model:

جدول (17): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية ( Random Effect Model )

Dependent Variable : LNGDP

Method : Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2006-2013

Periods included: 8

Cross-section included: 4

Total panel (Bbalanced) Observations: 32

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t. statistic	Prob
LNEX	0.864930	0.801774	1.078771	0.2896
LNIM	- 0.064742	0.599518	-0.107989	0.9147
C	49.39721	10.41193	4.744290	0.001
Effects Specification				
			S.D	Rho
Idiosyncratic random			11.03176	0.8510
Idiosyncratic random			4.616936	0.1490
Weighted Statistics				
R-squared	0.030514	Mean dependent var		8.429565
Adjusted R-squared	-0.036347	S.D. dependent var		5.237229
S.E. of regression	5.331559	Sum squared resid		824.3400
F-statistic	0.456379	Durbin-Watson stat		1.151777
Prob(F-statistic)	0.638046			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.202408	Mean dependent var		57.58961
Sum squared resid	11033.51	Durbin-Watson stat		0.313057

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews

## ب. تحديد أفضل نموذج:

تم إجراء اختبار هوسمان (Hausman test) لاختيار أفضل نموذج من بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model والتأثيرات العشوائية Random Effect Model. وكانت النتائج على النحو الموضح في الجدول (18)

## جدول (18) : نتائج اختبار هوسمان (Hausman test)

Correlated Random Effects – Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	11.673188	2	0.0029

المصدر/ إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات جدول (7) باستخدام برنامج EViews

ومن خلال الجدول (18) يتضح أن قيمة ( P-Value=0.0029 ) أقل من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرض عدم الذي ينص على أن نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model هو النموذج المناسب، ويتم قبول الفرض البديل الذي ينص أن نموذج التأثيرات الثابت Fixed Effect Model هو النموذج المناسب.

## ① تقييم النموذج وفقًا للمعيار الاقتصادي:

يتضح من المعالم المقدرة لنموذج التأثيرات الثابتة الواردة في الجدول (15) أن:

- 1- بالنسبة لمعامل الصادرات  $LNEX=-0.467794$  وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات، وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، أي كلما ازدادت الصادرات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات بمقدار ريال واحد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار 0.467794 ريال.
- 2- بالنسبة لمعامل الواردات  $LNIM=0.421652$  وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، أي كلما ازدادت الواردات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات بمقدار ريال واحد يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بمقدار 0.421652 ريال.

## ② تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي

يتضح من نتائج نموذج التأثيرات الثابتة المقدر الواردة في الجدول (15) أن:

### ● اختبار t-Statistic

1. بالنسبة لـ t-value للمتغير المستقل الصادرات بلغت (-0.505066)، وهي أصغر من القيمة الجدولية والبالغة (2.037 ، 2.738) تحت مستوى معنوية 5%، 1% على التوالي، وهذا يعني أن متغير الصادرات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي المتولد من قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات).

2. بالنسبة لـ t-value للمتغير المستقل الواردات بلغت (0.680065)، وهي أصغر من القيمة الجدولية والبالغة (2.037 ، 2.738) تحت مستوى معنوية 5%، 1% على التوالي، وهذا يعني أن متغير الواردات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات).

### ● اختبار جودة توافق النموذج

من خلال نتائج معمل التحديد  $R^2$  واختبار F الواردة في الجدول (15) نجد أن:

1. بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.959937$ ، مما يعني أن المتغيرات الصادرات والواردات في قطاعات الزراعة والحراثة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات تفسر التغيرات في العائد على الناتج المحلي الإجمالي المتكون نفس القطاعات بنسبة 95.99% والباقي والذي يبلغ 4.01% يعود لمتغيرات أخرى في قطاعات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توافق النموذج قوية.

2. بلغت القيمة الاحتمالية لـ F بلغت 124.5942 وباحتمال 0.000000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يعني أن الانحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل.

**النتائج :**

1. إن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي في تقدير العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .
2. إن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية في تقدير العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .
3. إن متغير الواردات في قطاعات الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات).
4. إن متغير الصادرات في قطاعات الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، و التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي المتولد من قطاعات الزراعة والحراجة والصيد وصيد الاسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات).

**التوصيات:**

1. الاهتمام بتنمية قطاعات التجارة الخارجية المتمثلة في الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك، والتعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وكذا المعلومات والاتصالات عن طريق دعمها من قبل الدولة لكونها في الواقع تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي للبلد .
2. بناء قاعدة بيانات إحصائية.
3. سليمة تساعد المخططين والباحثين في الوصول إلى نتائج صحيحة وتقديرات سليمة تكون مرتكزاً للقرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والبشرية في البلد .
4. إجراء المزيد من الدراسات على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في مختلف القطاعات لما لها من دور في دقة التقديرات والمساهمة بشكل واسع في التنمية المستدامة.

## المراجع :

- [1] حاج بن زيدان، (2005)، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية وقياسية حالة: الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر 1971-2010م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان
- [2] خلف الله أحمد محمد عربي، (2005)، "اقتصاد قياسي متقدم"، مطبعة تاون، الخرطوم .
- [3] دومينيك سلفاتور، (2012)، "الإحصاء والاقتصاد القياسي"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.
- [4] زكريا يحيى الجمل، (2012)، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد (21)، [5] محمد وليد العمري، نجيل اسماعيل سقف الحيط، "أثر الكفاءة التقنية والصادرات على ربحية منشآت الصناعة الدوائية الأردنية"، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الجامعة الاردنية، المجلد 12، العدد 4، 2016م، الأردن.
- [6] محمد الشريف بن زاوي و هاجر سلاطين، (2015)، "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفاق الاستثماري العام على البنى التحتية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، يناير 2015، مطبعة جامعة OEP، الجزائر.
- [7] مجدي الشريجي، (2013)، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة.
- [8] محمد الشريف بن زاوي و هاجر سلاطين، (2017)، " دور الإنفاق العام على البنى التحتية في دعم الإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي دراسة مقطعية زمنية لعينة من الدول للفترة 2000-2013"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، يناير 2017، مطبعة جامعة ميلاف المركزية، الجزائر.
- [9] وليد بوتياح، (2006) "دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005"، بحث ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
- [10] Badi H. Baltagi, (2005), " **Econometric Analysis of Panel Data**", 3rd ed. John Wiley & Sons, Ltd.
- [11] Baltagi Badi, (2005). " **Econometric Analysis of Panel Data** ", E-book, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA.
- [12] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, (2007)., " **Applied Econometrics: A modern approach**", 1st ed. Palgrave Macmillan, p.344.
- [13] Frees. A, Kim, (2007) , " **Longitudinal and Panel Data** ", University of Wisconsin, Madison.

- 
- [14] Greene William (2012). "**Econometric Analysis**", Hand Book, 7th Edition, PEARSON Education Inc, Boston.
- [15] Greene W. (2002). "**Alternative Panel Data Estimators for Stochastic Frontier Models**" , Working Paper, Stern School of Business, New York University.
- [16] Hsiao C., (2003)," **Analysis of panel Data**", Cambridge University Press, Cambridge, ; Klevmarken, N. A., Panel
- [17] Im. K. S, Pesaran. M and Shin. Y, (2003), "**Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels** ", revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridge.
- [18] Peracchi. F, (2001), " **Econometrics** ", England, John Wiley et Sons LTD. Studies: What can we learn from them? Introduction, European Economic Review, 33, 1989.
- [19] William Green, (2003), " **Econometric Analysis** ", 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River.

---

## Using Panel Data in Modeling the Fluctuation of Foreign Trade Variables with Economic Groth in Yemen during (2006 – 2013)

**Dr. Safa Abdullah Muatee**

**Dr. Mohammed Ahmed Salem Balhuwaisl**

### **Abstract**

This study aims to use panel data to estimate the function of economic growth represented in this study in (GDP) by explaining how to choose and reconcile the three models : pooled regression model , fixed effects model and Effect Model and Random Effect Model. All of those based on the coefficient of determination , Fisher's test and Durbin Watson's test in selecting the best partial model from the general model based on studying three independent variables affect in economic growth which called foreign trade variable. The study included four Economical sectors is Agriculture, forestry and fishing, Mining and quarrying, Manufacturing, as well as Information and communication,during the period 2006-2013.

The study concluded that the Fixed Effect Model is better than the Pooled Regression Model and Random Effect Model in estimating the relationship between foreign trade variables and economic growth.





## اختيار الموقع المناسب لبنك باستخدام ترتيب النقطة الوسطى

د. صفاء عبدالله معطي

د. محمد أحمد سالم بلحويصل

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختيار موقع مناسب لبناء بنك في حضرموت - اليمن؛ حيث إنّ المناطق المتاحة هي خمس مناطق موجودة بحضرموت لاختيار إحداها لبناء ذلك البنك. هذه المناطق هي المكلا - الشرج - الديس - فوة - خلف، فالموقع المختار سيتحدد بناء على سبعة عوامل، وهذه العوامل تحددت بناء على آراء السلطة المحلية ورجال الأعمال، هذه العوامل هي: نموّ السوق - القرب من الأسواق - القرب من الخدمات - الأيدي العاملة - مناخ العمل - العملاء - العوامل المناخية. هذه العوامل السبعة يتم ترتيبها من خلال استخدام ترتيب النقطة المركزية (ROC)، فهذه الطريقة ترتب العوامل بناء على اختيارات رجال الأعمال والسلطة المحلية. وبتطبيق هذه الطريقة تم تحديد العامل المهم من هذه السبعة العوامل وهو العملاء، في حين أن الأقل أهمية هو القرب من الأسواق، وأن الموقع الأفضل من المواقع الخمسة هو المكلا. إنّ هذه الدراسة ستساعد الحكومة اليمنية والسلطة المحلية بحضرموت في اختيار الموقع الأنسب لبناء البنك في حضرموت. بالإضافة إلى هذه الطريقة هناك طرق أخرى في اختيار المواقع منها FUZZY , AHP AHP

---

**8. REFERENCES**

1. Bakir, M. A., Aksop, A., (2008). A 0-1 integer programming approach to a university timetabling problem. *Hacettepe Journal of Mathematics and Statistics* Volume 37 (1) (2008), 41-55.
2. Barron, F. H., and Barrett, B. E. (1996). Decision quality using ranked attribute weights. *Management Science*. 42(11). 1515-1525.
3. Engku Muhammad Nazri Bin Engku Abu Bakar and Mohd Kamal bin Mohd Nawawi, (2010). A 0-1 integer programming model to determine student activities. (UUM). *Proceeding of the Secound international conference on quantitative sciences and its applications (ICOQSIA 2010)*, 2-4 November 2010. Penang, Malaysia.
4. Roberts, R. and Goodwin, P. (2003). Weight approximations in multi attribute decision models. *Journal of Multi Criteria Decision Analysis*. 11(2002). 291-303.
5. Wang, X. & Regan, A.C. (2000). Local truckload pickup and delivery with hard time window constraints. *Transportation Research Part B* 36, 97-112.

## 7. SUMMARY AND CONCLUSION

There are many operation's research methods to aid the government and business men in allocating a suitable location of a bank to a number of several locations. These approaches utilize mathematical programming techniques. However, their applicability is limited due to lack of data and their inability to handle qualitative issues. ROC and 0-1 IP have to avoid these limitations. The computation presented here are not intended to be an "answer" to the government and business men' decision problem but just to illustrate the steps involved when using the ROC- 0-1 IP. In this conclusion, ROC has set aside the criteria weighting of a suitable location of bank, whereas 0-1 IP has selected the type of crops for bank.

most important criterion (weight = 0.1835). In contrast, proximity to the markets ( $c_2$ ) (weight = 0.0507) is the least important criterion.

**5.2 EQUAL RANKING OF THE CRITERIA**

Suppose  $r_1 = r_2$  this approach to  $w_1 = w_2$  then the total of raw weight not equal 1,  $\sum_{j=1}^m w_j \neq 1$  in this case the weights should be normalized by dividing each weight by the sum of the weights as follows:

Final weight  $w_j = \frac{w_j}{\sum_{j=1}^m w_j}$  then the raw weight will be equal 1

**6. BANK SELECTION**

Once location candidate selection criteria had been identified in the preliminary study, these criteria were allocated weights (degree of importance) using the Rank Order Centriod (ROC) combined with 0-1 integer programming.

**6.1 COMBINED ROC- 0-1 IP MODEL**

Since our data here involves less than 29 variables and not more than 12 constraints, it can be solved using any optimization approach (Engku Abu Bakar and Nawawi, (2010). Therefore, as only one final location is required to be selected, 0-1 IP will be sufficient to tackle the problem. Utilizing the weights for criteria with the 0-1 IP model is as follows:

Decision Variables:  $X_i = \begin{cases} 1 & \text{if location } i \text{ is selected} \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases}$  (10)  
 where  $i = 1, 2, 3, 4, 5$ .

Objective function: Minimize Total Deviation,  
 $0.0589d_1^+ + 0.0507d_2^+ + 0.1835d_3^+ + 0.1984d_4^+ + 0.1498d_5^+ + 0.2012d_6^+ + 0.15759d_7^+$  (11)

Constraints:  
 Market growth  
 $2000X_1 + 22000X_2 + 2100X_3 + 1700X_4 + 1650X_5 + d_1^- - d_1^+ = 2500$  (12)

Proximity to the market  
 $180X_1 + 150X_2 + 140X_3 + 130X_4 + 125X_5 + d_2^- - d_2^+ = 2000$  (13)

Proximity to the services  
 $10X_1 + 20X_2 + 10X_3 + 15X_4 + 12X_5 + d_3^- - d_3^+ = 14$  (14)

Labour  
 $10X_1 + 8X_2 + 12X_3 + 10X_4 + 11X_5 + d_4^- - d_4^+ = 15$  (15)

Labour climate  
 $3X_1 + 4X_2 + 3X_3 + 5X_4 + 3X_5 + d_5^- - d_5^+ = 6$  (16)

suppliers  
 $1500X_1 + 1200X_2 + 1400X_3 + 1300X_4 + 1300X_5 + d_6^- - d_6^+ = 1800$  (17)

Environmental factors  
 $5X_1 + 3X_2 + 5X_3 + 4X_4 + 3X_5 + d_9^- - d_9^+ = 5$  (18)

$X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5 = 1$  (19)

$d_i^+, d_i^- \geq 0$  (20)

Using the data, and using LINDO software, the 0-1 IP model gives the following result:

- a) The factory should be built in location 1, which is Mukalla.

$$w_j(ROC) = \frac{1}{m} \sum_{k=j}^m \frac{1}{k} \tag{8}$$

For

$k$  = rank of criteria

$m$  = number of criteria

$w_j$  = weight for  $j$ th criteria

### 5.1 UNIQUE RANKING OF THE CRITERIA

In this study, there are 7 criteria, and the first respondent ranked  $c_1=6$ ,  $c_2=1$  and  $c_3=2$ , then the weight of  $c_1$  is  $\frac{1}{7} \left( \frac{1}{6} + \frac{1}{7} \right) = 0.044$ ,  $c_2$  is  $\frac{1}{7} \left( \frac{1}{1} + \frac{1}{2} + \frac{1}{3} + \frac{1}{4} + \frac{1}{5} + \frac{1}{6} + \frac{1}{7} \right) = 0.370$  and  $c_3$  is  $\frac{1}{7} \left( \frac{1}{2} + \frac{1}{3} + \frac{1}{4} + \frac{1}{5} + \frac{1}{6} + \frac{1}{7} \right) = 0.493$ . By using this approach, the weights given by the first respondents for each criterion is shown in table 1.

The respondents gave different weights sometimes high for the criteria and vice versa. However, in order to rank the criteria and obtain a single value, the arithmetic mean approach was used. In this approach, the weights ( $w_j$ ) given by each respondent for the corresponding criteria were summed up and divided by the number of respondents ( $i$ ), which is 2

$$\bar{w}_j = \frac{w_{1j} + w_{2j} + \dots + w_{ij}}{21}$$

(9)

For

$i = 1, 2, \dots, 21$

$j = 1, \dots, 11$  Where

$\bar{w}_j$  = mean weight for criterion

$w_{ij}$  = relative weight given by respondents  $i$  for criterion  $j$  of main criteria

the aggregated weights and rank of criteria are shown in table 1.

Table 1. Final weights and rank for the criteria using ROC model

Criteria no.	Criteria name	Weight	Rank
C1	market growth	0.0589	6
C2	proximity to the markets	0.0507	7
C3	proximity to the services	0.1835	3
C4	Labor	0.1984	2
C5	labor climate	0.1498	5
C6	Suppliers	0.2012	1
C7	environmental factors	0.1575	4
TOTAL		1	

Based on the ROC analysis for the criteria in Table 1, Suppliers ( $c_6$ ) is perceived as most important (weight = 0.2012), continued with as the second most important criterion is Labor ( $c_4$ ) (weight = 0.1984) and proximity to the services ( $c_3$ ) as the third

This study involved more than one respondent. Hence, their judgement should be aggregated to get a single value. Therefore, the arithmetic mean approach was applied. In arithmetic mean computing, the weight ( $w_j$ ) given by each respondent was summed and divided by the number of respondents. All criteria were allocated weights using the same approach as described earlier. More importantly, Suppose  $r_1 = r_2$  this approach to  $w_1 = w_2$  then the total of raw weight not equal 1,  $\sum_{j=1}^m w_j \neq 1$  in this case the weights should be normalized by dividing each weight by the sum of the weights as follows: Final weight can be computed by equation 2,

$$w_j = \frac{w_j}{\sum_{j=1}^m w_j} \tag{2}$$

Then the raw weight will be equal 1. The Excel spreadsheet was also applied for the ROC analysis. The spreadsheet was formatted with ROC formulae and the data collected was transferred to the spreadsheet. Its calculated weights for the selection criteria were determined.

**4.2 UTILIZING THE WEIGHTS FOR CRITERIA OBTAINED IN ROC WITH 0-1 IP**

$$\text{Decision Variables: } X_i = \begin{cases} 1 & \text{if location } i \text{ is selected} \\ 0 & \text{otherwise} \end{cases} \tag{3}$$

where  $i = 1, \dots, n$

Objective function: Minimize Total Deviation,

$$\text{Min } \sum_{i=1}^m WROC_i d_i^+ - WROC_i d_i^- \tag{4}$$

Where  $WROC$  is weights of ROC,  $m$  is the number of criteria,  $d$  is the deviation of the criteria

Constraints:

$$(\sum_{i=1}^n C_i X_i) + d_i^- - d_i^+ = C_e \quad \forall_i \tag{5}$$

Where  $n$  is the number of the location,  $d$  is the deviation of the location,  $C_e$  is the estimated value allocated total budget of the criteria in each location. Where,  $C_i$  is the criteria value that needs to be facilitating at factory in location  $n$ . (Bakir and Aksop, 2008).

$$\sum_{i=1}^n X_i = 1 \tag{6}$$

$$d_i^+, d_i^- \geq 0 \tag{7}$$

**5. ANALYSIS OF RANK ORDER CENTRIOD (ROC)**

The Rank Order Centriod (ROC) method was applied to allocate weights for the selection criteria that had been defined. The respondents were asked to rank the selection criteria. The data collected from the respondents were used to identify the weights of criteria. Later, to aggregate the individual judgments, an arithmetic mean approach was used. The ROC analysis was performed separately for all the criteria.

The weights of criteria were determined based on the rank given by the respondents. The weights ( $w_j$ ) were calculated using following the formula explained in section 3.1.

#### 4. MULTI CRITERIA DECISION MAKING

Multiple-criteria decision-making (MCDM) or multiple-criteria decision analysis (MCDA) is a sub-discipline of operation's research that explicitly considers multiple criteria in decision-making environments. There are generally multiple conflicting criteria that need to be evaluated in making decisions in our daily life or professional backgrounds. Cost or price is commonly one of the principal criteria. Some measure of quality is mostly another criterion that conflicts with the cost. In purchasing a car, cost, comfort, safety, and fuel economy may be some of the primary criteria we consider. It is unusual to have the cheapest car to be the most comfortable and the safest. In portfolio management, we are interested in getting high returns but at the same time reduce our risks. Again, the stocks that have the potential of bringing high returns to typically also carry high risks of losing money. In the service industry, customer satisfaction and the cost of providing service are two conflicting criteria that would be useful to consider.

Experiences have shown that we normally consider multiple criteria implicitly, and we may be comfortable with the effects of such decisions that are made based on only intuition. On the other hand, when interests are high, it is important to properly structure the problem and explicitly evaluate multiple criteria in making the decision of whether to build a nuclear power plant or not, and where to build it, there are not only very complex issues involving multiple criteria, but there are also multiple parties that are deeply involved in the effects. A structuring complex problem well and considering multiple criteria explicitly, leads to more informed and better decisions. There have been important advances in this area since the start of the modern multiple criteria decision making discipline in the early 1960s.

##### 4.1 RANK ORDER CENTROID (ROC) TECHNIQUE

The rank order centroid (ROC) technique approach is a way to allocate weights to defined criteria. As mentioned previously, a set of questionnaire was distributed among the respondents; interviewers of decision maker and business men in the candidate location at Hadhramout Province. The questionnaire of ROC was to be ranked by respondents based on their perception. For instance, out of  $m$  criteria listed, the respondents were required to rank those according to their preference  $(1-m)$ .

Based on the respondents' perception, each criterion was allocated weights using the ROC technique. Initially, a ranking table was constructed; next the respondent's response was transferred to the ranking table. The ROC weight was calculated using the following formula (Barron & Barrett, 1996),

$$w_j(ROC) = \frac{1}{m} \sum_{k=j}^m \frac{1}{k} \quad (1)$$

For

$k$  = rank of criteria

$m$  = number of criteria

$w_j$  = weight for  $j$ th criteria



The Rank Order Centroid (ROC) method can be computed by averaging the corresponding coordinates of the defining vertices (Barron & Barrett, 1996). They applied the ROC to identify approximate weights in decision making process. Roberts & Goodwin (2003) described in their work how to obtain the Rank Order Centroid (ROC) weights that represent a better approximation than the ROC method to unrestricted original weights they summarized that weights produced by ROC method are the best surrogate weights to use for the point allocation method of assigning raw weights.

The analysis presented in this paper consists of one stage approach. This stage is solving the location criteria weighting problem by ROC. The paper is organized as follows. In the next section, the problem statement is highlighted. In the third section multi criteria decision is provided. The fourth section provides the location ranking and results. In the fifth section, the paper is summarized and a final conclusion is drawn.

## **2. PROBLEM STATEMENT**

It is well-noted that the extant research on the facility location problem is still questionable because of the criteria selection problem in in the ROC technique if the sum of the weights is not equal one. In particular, different locations have different criteria and selecting the criteria is very important in determining the suitable location. It is worth mentioning that before selecting the best location of the bank, several problems related to the location selection should be considered. First, the evaluation of the criteria in which there are commonly several criteria available to solve the facility location problem. However, there are some undetermined aspects such as whether the criteria are enough to solve the current problem which criteria from the available criteria are suitable for current study, and which criteria are more important for this identified problem. Second, having evaluated the criteria, the problem in selecting the appropriate technique to measure the rank and weight of the criteria comes. It is worth highlighting that ROC is the suitable techniques to measure the rank and weight of the criteria. Particularly, the ROC computes the weight according to the evaluator rank of the criteria.

However, a problem may occur with ROC when the decision makers give the same order or rank to more than one different criteria. Therefore, the sum of the weights is not equal to one. Finally, after solving the evolution and ranking the criteria, the decision on the appropriate location has to be made.

## **3. OBJECTIVES OF THE STUDY**

The objectives of this study are outlined to solve the identified problems and aiming at achieving the following objectives.

- To identify the criteria for selecting the best location for a Bank
- To determine the best location of a Bank based on the criteria.

## Selecting the Appropriate Bank Location using Rank Order Centroid (ROC)

Dr. Mohammed Ahmed Salem Balhuwaisl \*

Dr. Safa Abdullah Muatee\*\*

### ABSTRACT

The objective of this study is to identify the appropriate location for a bank in Hadhramout, The Republic of Yemen. five zones were selected as candidate locations in Hudhramout . The five zones are Al-mukalla, Al-sharj, Al-ddees, Fowah, and Khalef. The final selected location was decided based on seven criteria. These, were identified by several representatives from the bussiness men and the local councils. The criteria are market growth, closeness to the markets, closeness to the services, labor, labor climate, suppliers, and environmental factors,. The importance of these seven criteria is respective weight of each criterion in determining the final location were calculated using Rank Order Centroid (ROC). In applying ROC, a suggestion was made on how to tackle the problem of assigning weights to criteria having the same priority level, which was not clarified or available in the standard ROC. This technique revealed that suppliers was the most important factor while closeness to the markets was regarded to be the least important factor in deciding the final location for the bank. The study revealed that Al-mukalla was the best location. The result of this study, if implemented, would hopefully help the Yemeni government in their effort to improve the process of decision – making as well as the management of the bank in the region of Hadhramout. To strengthen the finding and the technique, we proposed that other technique such as AHP, and fuzzy AHP to be applied.

General Terms: Multi Criteria Decision Analysis Techniques.

**Keywords:** Rank Order Centroid.

### 1. INTRODUCTION

The use of qualitative judgment in multi criterion decision-making is receiving increasing attention, and a variety of methods have been developed that cover a wide range of techniques. One method that has received increasing attention and used in papers is the relatively recent developed Rank Order Centroid (ROC) (Barron & Barrett, 1996). This method has been widely documented in a variety of problem areas. Except for few cases, these qualitative decision-making techniques have not been used extensively in manufacturing and agricultural decision-making in developing countries. The paper briefly applied ROC in ranking the criteria.

---

\*Associate professor of statistics, department of statistics and informatics faculty of administrative sciencess- university of Hadhramout

\*\*Assistant professor of statistics, department of bussenic administrative faculty of administrative sciencess- university of Aden



## تحضير دعامات حفاز وتشخيصها من مصفوفة أنابيب ثاني أكسيد التيتانيوم النانوية غير المطعمة والمطعمة

أ.د. نبيل عبدالله القدسي

أ. محمد أحمد حسين عوض

### الملخص:

لقد تم تحضير دعامات حفاز من أنابيب ثاني أكسيد التيتانيوم النانوية النشطة ذات التوصيلية الكهربائية العالية عن طريق الأكسدة المصعدية الكهروكيميائية في 0.5 wt % من محلول HF عند جهد ثابت مقداره 20 فولت، ولمدة زمنية مقدارها 20 دقيقة، ومن ثم المعالجة الحرارية في جو من النيتروجين أو الهواء. وتم تحضير أنابيب ثاني أكسيد التيتانيوم النانوية المعالجة حراريًا في جو من النيتروجين أو الهواء والمطعمة ببعض الفلزات، مثل الفناديوم والتنجستن، وذلك بواسطة التطعيم في المحلول أثناء عملية الأكسدة المصعدية الكهروكيميائية.

تم إجراء التوصيفات الفيزيائية اللازمة بواسطة حيود الأشعة السينية والمجهر الإلكتروني الماسح، وتم دراسة السلوك الكهروكيميائي للمواد المنتجة من أكسيد التيتانيوم النانوي غير المطعم والمطعم ببعض الفلزات باستخدام التوصيف الكهروكيميائي بدراسة منحنيات الوقت مع كثافة التيار أثناء عملية الأكسدة المصعدية الكهروكيميائية في محلول فلوريد الهيدروجين، وبدراسة منحنيات مسح الجهد الدوري في محلول سداسي سيانيد الحديد.

وكذلك تم دراسة السلوك الكيميائي الضوئي للمواد المنتجة من أكسيد التيتانيوم النانوي غير المطعم والمطعم بالفناديوم في محلول قاعدي من هيدروكسيد البوتاسيوم.

### كلمات مفتاحية:

صفحة أنابيب ثاني أكسيد التيتانيوم النانوي، تقنية الأكسدة المصعدية الكهروكيميائية، الفناديوم، التنجستن، التطعيم الكيميائي، الجهد الدوري، منحنيات الوقت مع التيار.

- [57] R. Asahi, T. Morikawa, T. Ohwaki, K. Aoki, Y. Taga, *Science* 293 (2001) 269.
- [58] T. Mokawa, R. Asahi, T. Ohwaki, K. Aoki, Y. Taga, *Jpn. J. Appl. Phys.* 40 (2001) L561.
- [59] G.R. Torres, T. Lindgren, J. Lu, C.G. Granqvist, S.E. Lindquist, *J. Phys. Chem. B* 108 (2004) 5995.
- [60] S.U.M. Khan, M. Al-shahry Jr., W.B. Ingler, *Science* 297 (2002) 2243.
- [61] H. Irie, Y. Watanabe, K. Hashimoto, *Chem. Lett.* 32 (2003) 772.
- [62] D. Li, H. Haneda, S. Hishita, N. Ohashi, N.K. Labhsetwar, *J. Fluorine Chem.* 126 (2005) 69.
- [63] X.T. Hong, Z.P. Wang, W.M. Cai, F. Lu, J. Zhang, Y.Z. Yang, N. Ma, Y.J. Liu, *Chem. Mater.* 17 (2005) 1548.
- [64] T. Ihara, M. Miyoshi, Y. Iriyama, O. Matsumoto, S. Sugihara, *Appl. Catal. B: Environ.* 42 (2003) 403.
- [65] V. Zwillling, M. Aucouturier, E. Darque-Ceretti, *Electrochim. Acta* 45 (1999) 921.
- [66] D. Gong, C.A. Grimes, O.K. Verghese, Z. Chen, E.C. Dickey, *J. Mater. Res.* 16 (2001) 3331.
- [67] C.M. Ruan, M. Paulose, O.K. Varghese, C.A. Grimes, *Sol. Energy Mater. Sol. C* 90 (2006) 1283.
- [68] Q. Xie, S.G. Yang, X.L. Ruan, H.M. Zhao, *Environ. Sci. Technol.* 39 (2005) 3770.
- [69] Y.K. Lai, L. Sun, C. Chen, C.G. Nie, J. Zuo, C.J. Lin, *Appl. Surf. Sci.* 252 (2005) 1101.
- [70] R. Beranek, H. Hildebrand, P. Schmuki, *Electrochem. Solid State Lett.* 6 (2003) B12.
- [71] J.L. Zhao, X.H. Wang, R.Z. Chen, L.T. Li, *Solid State Commun.* 134 (2005) 705.

- [37] V.P. Parkhutik, V. I. Shershulsky. *J. Phys D: Apple Phys.*, 25 (1992) 1258 -1263.
- [38] J.M. Macak, H. Tsuchiya, A. Ghicov, K. Yasuda, R. Hahn, S. Bauer, P. Schmuki, *Current Opinion in Solid State and Materials Science*, 11 (2007) 3–18.
- [39] H. Masuda, H. Yamada, M. Satoh, H. Asoh, M. Nakao, T. Tamamura, *Appl. Phys. Lett.* 71 (1997) 2770- 2772.
- [40] K. Yasuda, P. Schmuki. *Electrochim Acta.* 52 (2007) 4053-4061.
- [41] G. K. Mor, K. Shankar, M. Paulose, O. K. Varghese, C.A. Grimes. *Nano Letters* 5 (2005) 191–5.
- [42] Peng Xiao, Dawei Liu, Betzaid Batall Garcia, Saghar Sepehri, Yunhuai Zhang, Guozhong Cao. *Sensors and Actuators B.* 134 (2008) 367–372.
- [43] J. Zang, Y. Wang, L. Bian, J. Zhang, F. Meng, Y. Zhao, X. Qu, S. Ren, Bucky. *International Journal of Hydrogen Energy*, 37 (2012) 6349-6355.
- [44] E. Michael. G. Lyons and Gareth P. Keeley. *Sensors.* 6 (2006) 1791-1826.
- [45] H. Gerischer, *Electrochim. Acta*, 35(1990) 1677–1699.
- [46] T. Ma, M. Akiyama, E. Abe, I. Imai. *Nano Lett.* 5 (2005) 2543–2547.
- [47] J.M. Macak, B.G. Gong, M. Hueppe, P. Schmuki. *Adv. Mater.* 19 (2007) 3027–3031.
- [48] F. Guillemot, M.C. Porte, C. Labrue`re, Ch. Baquey. *J. Colloid Interf. Sci.* 255 (2002) 75–78.
- [49] V. Vaithianathan, S. Hishita, J.H. Moon, S.S. Kim, *Thin Solid Films* .515 (2007) 6927–6930.
- [50] A. Ghicov, H. Tsuchiya, J.M. Macak, P. Schmuki. *Phys. Stat. Sol. (a)* 203 (2006) R28–R30.
- [51] The Merck Index, II<sup>th</sup> Ed. (1988) 538, #3415.
- [52] J. A. Stanford, J. B. Justice, Jr. 96 (1996) 359A-366A.
- [53] Ku Y, Fan ZR, Chou YC, Wang WY. Characterization and induced photocurrent of TiO<sub>2</sub> nanotube arrays fabricated by anodization. *J Electrochem Soc* (2010); 157(6):671-5
- [54] Liang HG, LiXZ. Effects of structure of anodic TiO<sub>2</sub> nanotube arrays on photocatalytic activity for the degradation of 2, 3-dichlorophenol in aqueous solution. *J Hazard Mater* (2009); 162:1415-22.
- [55] J, Wang, Lin ZQ. Dye-Sensitized TiO<sub>2</sub> nanostructure solar cells with markedly enhanced performance via rational surface engineering. *Chem Mater* (2010); 22(2):579-84.
- [56] A. Fujishima, K. Honda, *Nature* 238 (1972) 37.

- [16] Z.B. Xie, S. Adams, D.J. Blackwood, J. Wang, *Nanotechnology* 19 (2008) 405701–405711.
- [17] A. Ghicov, P. Schmuki, *Chem. Commun.* 20 (2009) 2791.
- [18] R. Asahi, T. Morikawa, T. Ohwaki, K. Aoki, Y. Taga, *Science*. 6 (2001) 293,269.
- [19] M. Mrowetz, W. Balcerski, A. J. Colussi, M. R. Hoffman, *J. Phys. Chem.* 108 (2004)17269-17273.
- [20] G. Sauthier, E. Gyorgy, A. Figueras. *J. Mater. Res.* 23 (2008) 2340-2345.
- [21] W. Y. Su, Y. F. Zhang, Z. H. Li, L. Wu, X. X.Wang, J. Q. Li, X. Z. Fu. *Langmuir.* 24 (2008) 3422-3428.
- [22] K. Iketani, R. D. Sun, M. Toki, K. Hirota, O. Yamaguchi. *Mater. Sci. Eng., B* 108(2004) 187-193.
- [23] A .Ahmad, J. A. Shah, S. Buzby, S. I .Shah, *Eur. J. Inorg. Chem.*6 (2008) 948-953.
- [24] H. Kato, A. Kudo, *J. Phys. Chem. B* 106 (2002) 5029-5034.
- [25] Z. Y. Zhao, Q. J. Liu. *Catal. Lett.* 124 (2008) 111-117.
- [26] R. Nakamura, T. Tanaka, Y. Nakato. *J. Phys. Chem. B, 108 (2004), pp. 10617–10620.*
- [27] R. Asahi, T. Morikawa, T. Ohwaki, K. Aoki, Y. Taga. *Science*.293 (2001) 269-271.
- [28] S. Luciane. Santos, T. C. Nilson .Oliveira, M. Lepienski Carlos, E. B. Marino. Cláudia, Neide. K. Kuromoto. *REVISTA MAT.*19 (2014) 33-39.
- [29] M. Niinomi and M. Nakai. *Int. J. Biomater*, vol.2011 (2011) 836-587.
- [30] S. Oh, C. Daraio, L. Chen, T. R. Pisanic, R. R. Fin, and S. Jin. *J Biomed Mater Res A.* 78 (2006) 97-103.
- [31] O.K. Varghese, D. Gong, M. Paulose, C.A. Grimes, E.C. Dickey, *J. Mater. Res.* 18 (2003) 156–165.
- [32] R. Beranek, H. Tsuchiya, T. Sugishima, J.M. Macak, L. Taveira, S. Fujimoto, H. Kisch, P. Schmukic, *Appl. Phys. Lett.* 87 (2005) 243114-1–2.
- [33] N. Ferreira, L. Silva, E. Corat, V. Trava-Airoldi. *Diam Relat Mater*, 11 (2002) 1523e31.
- [34] W. J. Lee, M. Alhoshan, W. H. Smyrl. *Journal of the Electrochemical Society*, 153 (2006) 499–505.
- [35] Dawei Gong, Craig A.Grimes, Oomman K. Varghese , Wenchong Hu, R. S. Singh, Zhi Chen and Elizabeth C. Dickey, *Journal of Materials Research* 16 (2001) 3331-3334
- [36] G. K . Mor, O. K . Varghese, M. Paulose, K. Shankar, C. A. Grimes. *Mater Solar Cells.* 90 (2006) 2011-2075.

## 6. Notes and references

- [1] Nabil AN Alkadasi, MA Awad, MA Ghanem, AM Al-Mayouf. Palladium supported on titanium oxide nanoparticles as a catalyst for methanol oxidation reaction. *International Journal Of Chemistry Studies*. (2018): 2(3):10-16.
- [2] A. Fujishima, K. Honda, Electrochemical photolysis of water at a semiconductor electrode, *Nature* 238 (1972) 37–38.
- [3] S. Liu, A .Chen ,Coadsorption of horseradish peroxidase with thionine on TiO<sub>2</sub> nanotubes for biosensing, *Langmuir* 18 (2005) 8409 – 8413.
- [4] H. Li, L . Cao, W . Liu, G . Su, B . Dong, Synthesis and investigation of TiO<sub>2</sub> nanotube arrays prepared by anodization and their photo- catalytic activity, *Ceramics International* 38(2012)5791–5797.
- [5] V. S. Saji, H. C. Choe, W. A . Brantley, An electrochemical study on self-ordered nanoporous and nanotubular oxide on Ti – 35Nb – 5Ta – 7Zr alloy for biomedical applications , *Acta Biomaterialia* 5(2009) 2303–2310.
- [6] G. K . Mor, K . Shankar, M . Paulose, O . K . Varghese, C . A . Grimes, Enhanced photocleavage of water using titania nanotube arrays, *Nano Letters* 5 (2005) 191 – 195.
- [7] K . Zhu, T . B . Vinzant, N . R . Neale, A . J. Frank, Removing structural disorder from oriented TiO<sub>2</sub> nanotube arrays: reducing the dimensionality of transport and recombination in dye-sensitized solar cells, *Nano Letters* 7 (2007) 3739 – 3746.
- [8] K. Zhu, N.R. Neale, A. Miedaner, A.J. Frank, *Nano Lett.* 7 (2007) 69.
- [9] J.R. Jennings, A. Ghicov, L.M. Peter, P. Schmuki, A.B. Walker, *J. Am. Chem. Soc.* 130 (2008) 13364.
- [10] O.K. Varghese, D. Gong, M. Paulose, K.G. Ong, E.C. Dickey, C.A. Grimes, *Adv.Mater.* 15 (2003) C662.
- [11] G . K . Mor, K . Shankar, M . Paulose, O . K . Varghese, C . A . Grimes, *Nano. Lett.* 5 (2005) 191.
- [12] B. O'Regan, M. Grätzel, *Nature* 353 (1991) 737–740.
- [13] L.K. Tan, K.K. Manippady, W.W. An, H. Gao, *Appl. Mater. Interfaces* 2 (2010) 498
- [14] F. Fabregat-Santiago, E.M. Barea, J. Bisquert, G.K. Mor, K. Shankar, C.A. Grimes, *J. Am. Chem. Soc.* 130 (2008) 11312.
- [15] K.L. Li, Z.B. Xie, S. Adams, *Z. Kristallogr.* 225 (2010) 173.



titanium oxide nanotube as anodized do not show any clear peaks . Therefore, they have lower conductivity and glassy carbon exhibits high electrical conductivity in contrast with other electrodes and also TONTs-N<sub>2</sub> show electrical conductivity close to that of glassy carbon but higher than that of TONTs-as anodized and TONTs-air electrodes. This was evidence that the TONTs-N<sub>2</sub> has high electroactivity but little less conductive than that of glassy carbon electrode.

Vanadium-doped TiO<sub>2</sub> NTs arrays show greatly enhanced electrochemical properties compared with TiO<sub>2</sub> nanotubes. Vanadium metal dopant is the best of all metals dopants because it gives CV with high current and low oxidation/reduction separation  $\Delta E$  in comparison with other dopants, i.e. TONTs-N<sub>2</sub>/V dopants give high surface area, high and improved conductivity and high stability similar to the N<sub>2</sub>-dopant. In summary, vanadium-doped TiO<sub>2</sub> NTs arrays show greatly enhanced electrochemical properties compared with TiO<sub>2</sub> nanotubes. On the other hand the, N<sub>2</sub>-dopant is the best of all dopants for metals and non-metals as electro catalyst.

It has been found that doping TiO<sub>2</sub> nanotubes with such nonmetals as N<sub>2</sub> makes it more responsive to UV.

However, the main challenge with doped TiO<sub>2</sub> photo catalysts remains that the photocatalytic activity under visible light is lower than that under ultra-violet light. Therefore, further development of these photo catalysts is needed. A major area of future research is the development of optimized dopants and doping strategies.

## 5. Acknowledgements

The authors would like to use this opportunity to express their gratitude to King Saud University, Chemistry Department.

**Fig. 12:** Photo electrochemical properties of TONTs electrodes (A) Linear-sweep voltammograms of TONTs-N<sub>2</sub> in dark, TONTs-N<sub>2</sub> and TONTs-N<sub>2</sub>/10 mM V dopant electrodes under illumination (UV-light) at a scan rate 50 mV/s and supporting electrolyte is 1 M KOH. (B) Corresponding amperometric I-t curves at an applied potential of 1.0 V vs. SCE under illumination with 60 s light on/off cycles.

TiO<sub>2</sub> is an effective photocatalyst [56, 57]. However, it can be only activated under UV light irradiation of wavelength < 387 nm because of its large band gap of 3.2 eV. Recently, it was reported that doping TiO<sub>2</sub> with non-metals such as nitrogen [56-59], carbon [60,61], fluorine [62] and iodine [63] could induce its photocatalytic activity under visible light, which may be due to band gap narrowing [56] or the creation of surface oxygen vacancies [62,64]. Additionally, the specific surface area has a strong influence on the visible-light activity of TiO<sub>2</sub>. Recently, highly ordered TiO<sub>2</sub> nanotubes with an individual tube diameter of approximately 100 nm and a tube length of approximately 500 nm have been fabricated by electrochemical anodization [65–71]. The method is based on anodization of Ti in diluted HF-containing electrolytes.

#### 4. Conclusions

TiO<sub>2</sub> NTs arrays have been efficiently prepared via anodic oxidation of titanium foil in 0.5 wt. % HF at 20 V for 20 min., solution followed with annealing in air and N<sub>2</sub>. The annealing treatment may help to form different point defects, such as oxygen vacancies, titanium forming and occupying interstices and more complex structures, which will increase the conductivity and have great effect on the properties of the electrode. Annealing in dry nitrogen at 450 °C for 3 hrs seemed to be the most favorable conditions to retain desired nanotube array structure with desirable anatase phase and electrochemical properties in [Fe (CN)<sub>6</sub>]<sup>-3/4</sup> solution. Partial reduction of tetravalent titanium cations and the formation of oxygen vacancies may attributed to clarify the modification of the electrochemical and properties of the TONTs arrays.

On the other hand, when comparing between CVs of 10mM K<sub>4</sub> [Fe (CN)<sub>6</sub>] + K<sub>3</sub> [Fe (CN)<sub>6</sub>] + 0.5 M KCl TiO<sub>2</sub> NTs annealed in N<sub>2</sub> and 0.07 cm<sup>2</sup> glassy carbon electrodes, it was observed that the peaks anodic and cathodic current densities of titanium oxide nanotube annealing in nitrogen are close to the peaks anodic and cathodic current densities of glassy carbon electrode, while the titanium oxide nanotube annealing in air,

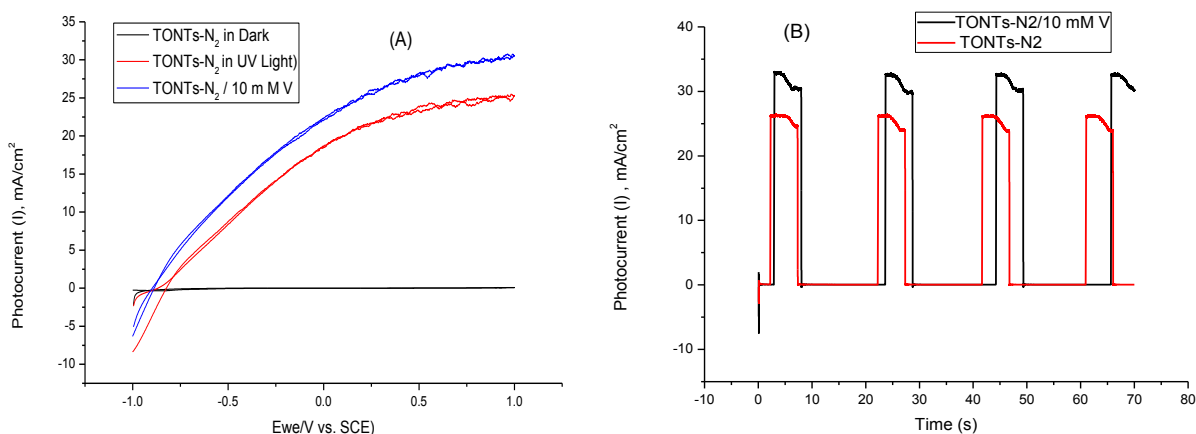
**Fig. 11:** The transient photocurrent response of TiO<sub>2</sub> nanotubes anodized in 20 V for 20 min in 0.5 wt. % HF and annealing in N<sub>2</sub> at 450°C for 3 h.

To further investigate the photoresponse of titanium oxide nanotubes samples anodized at 20 minutes, the dark I-V characteristics and the I-V characteristics under illumination were also carried out by linear sweep voltammetry at a scan rate of 50mV/s at an applied potential of 1.0 V vs. SCE. The dark I-V curves of TONTs samples anodized at 20 min are superposed practically. Fig 12 shows the dark current of TiO<sub>2</sub> NTs anodized for 20 min, and the value is around 10<sup>-3</sup> mA/cm<sup>2</sup>. Under illumination, the photocurrent density increases with the increase of applied potential and gradually reaches a plateau value at 1.0 V (vs. SCE), which indicates the applied electric field efficiently promotes the separation of photo generated charge carriers. As shown in Fig 12, anodization time has a significant effect on the photocurrent.

The photocurrent of samples first increases with increasing anodization time during 10 min-60 min with further increase in anodization time, a decrease of photocurrent is observed. The maximum photocurrent measured TiO<sub>2</sub> NTs anodized for 60 min. This result explains that the nanotube length of TiO<sub>2</sub> NTs mainly depends on the anodization time and increases with increasing anodization time.

TiO<sub>2</sub> NTs with longer tube length induce a larger active surface area and higher absorption of incident photons, which results in more photogenerated electron-hole pairs and enhances the photocurrent density [53]. However, due to the existence of the effective depth of light penetration [54], when the tube length exceeds a certain range, the light penetration to the under-layer is restrained which leads to the decrease of photocurrent. Most importantly, longer pathways for electron transfer to Ti substrate may provide a higher chance for charge recombination [55].

Fig. 12 shows Photocatalytic properties of Titanium oxide nanotubes arrays in UV-light and of in situ solution V-doped titanium oxide nanotubes grown by anodization in 0.5 wt. % HF and supporting electrolyte was 1 M KOH. CV and CA was under UV-light in 1 M KOH, anodization was in 0.5 wt. % HF in 20V for 20 minutes, geometric area of working electrode (TONTs arrays) was 0.68 cm<sup>2</sup>.

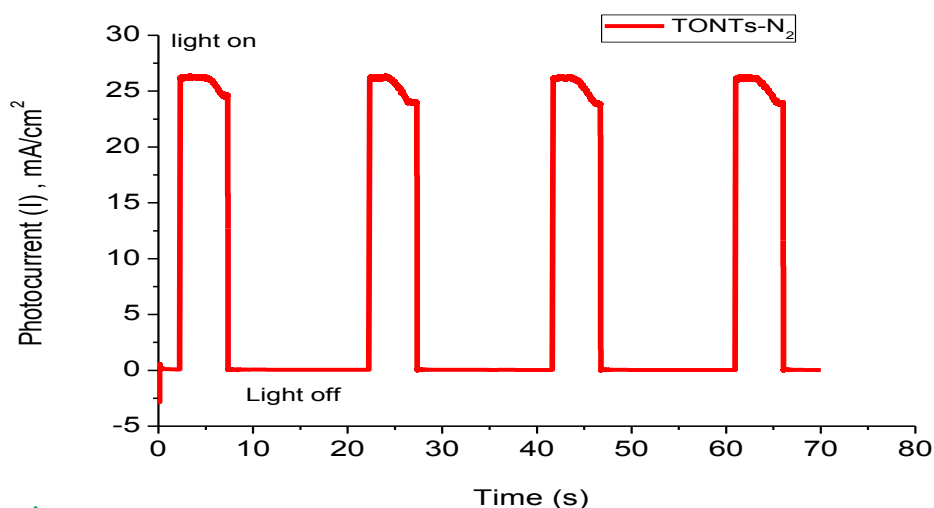


**Table 3:** Composition of the  $\Delta E$  and  $I_{pa}/I_{pc}$  for the V-doped and W-doped on TONTs- $N_2$  catalysts support.

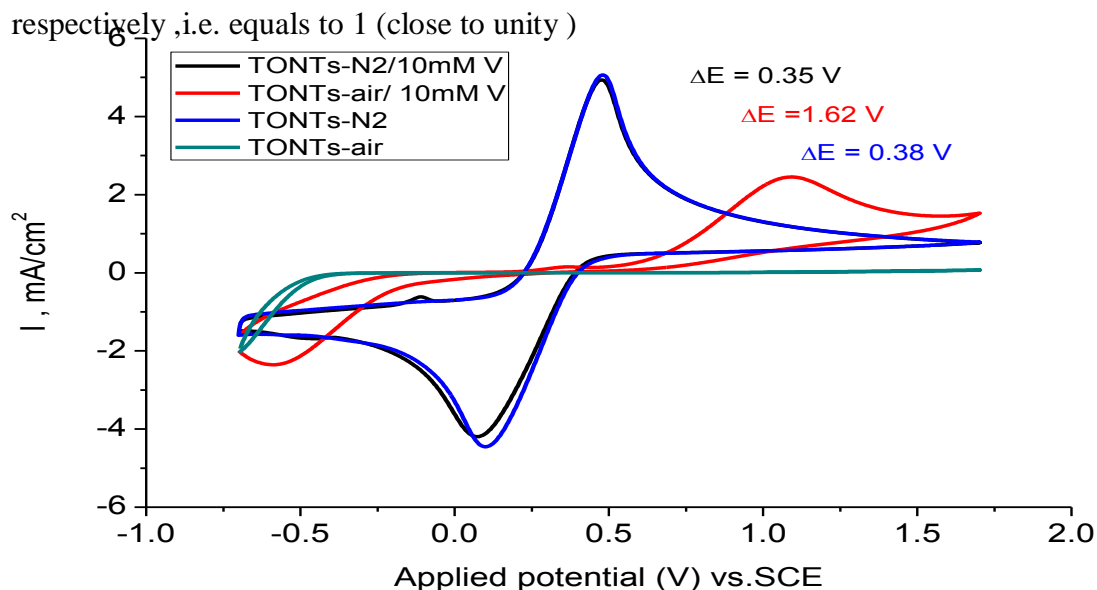
Dopant	$E_{p,a}$ (V)	$E_{p,c}$ (V)	$\Delta E$ (V)	$I_{p,a}$ (mA/cm <sup>2</sup> )	$I_{p,c}$ (mA/cm <sup>2</sup> )	$I_{pa}/I_{pc}$
TONTs- $N_2$	0.474	0.098	0.38	4.6	- 4.2	1.12
TONTs- $N_2$ /10mM W dopant	0.757	0.501	0.26	3.4	- 4.2	0.81
TONTs- $N_2$ /10mM V dopant	0.447	0.098	0.35	4.7	- 4.1	1.14
TONTs- $N_2$ /50mM V	0.461	0.067	0.39	4.5	- 3.8	1.17
TONTs-air /10mM V dopant	1.038	- 0.580	1.62	2.4	- 2.4	1.00

### 3.4 Photochemical characteristics of V-doped titanium oxide nanotubes arrays and supporting electrolyte in 1M KOH.

Fig. 11: Shows the pulse chronoamperometry (CA) in 1 M KOH. The transient photocurrent response of titanium oxide nanotubes anodized for 20 min was measured under illumination with several 20 s light on/off cycles at zero bias. As shown in Fig. 11, the dark current value tends to zero. Under illumination conditions, the photocurrent rapidly rises to a constant value of 26 mA/cm<sup>2</sup>, which indicates that the charge transfer process is very rapid. The pattern photocurrent is highly reproducible for several light on-off cycles. The forms of the I-t curve and V-t curve are typical of that obtained using potentiostat/galvanostat under these conditions, which are attributed to the photogeneration and recombination of electron hole pairs under light on/off conditions. Under illumination, the photo induced electrons transport from the wall of TONTs to Ti substrate rapidly to produce photocurrent. Under dark conditions, the hole recombines with electrons from TiO<sub>2</sub> conduction band that leads to the decrease of photocurrent.



The anodic current density was approximately 4.7 mA/cm<sup>2</sup> and 2.4 and 4.6 mA/cm<sup>2</sup>. The cathodic current density was also approximately -4.1 mA/cm<sup>2</sup>, -2.4 mA/cm<sup>2</sup> and -4.2 mA/cm<sup>2</sup> for TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V, TONTs-air /10mM V and TONTs-N<sub>2</sub> electrodes respectively. These values indicate that TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V exhibit high electrical conductivity in contrast with other electrodes and this was evidence that the TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V have high electrocatalytic activity. Furthermore, the ratio of peak anodic current density to the peak cathodic current density ( $I_{pa}/I_{pc}$ ) is approximately 1.14, 1.00 and 1.12 for TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V, TONTs-air /10mM V and TONTs-N<sub>2</sub> electrodes respectively, i.e. equals to 1 (close to unity)

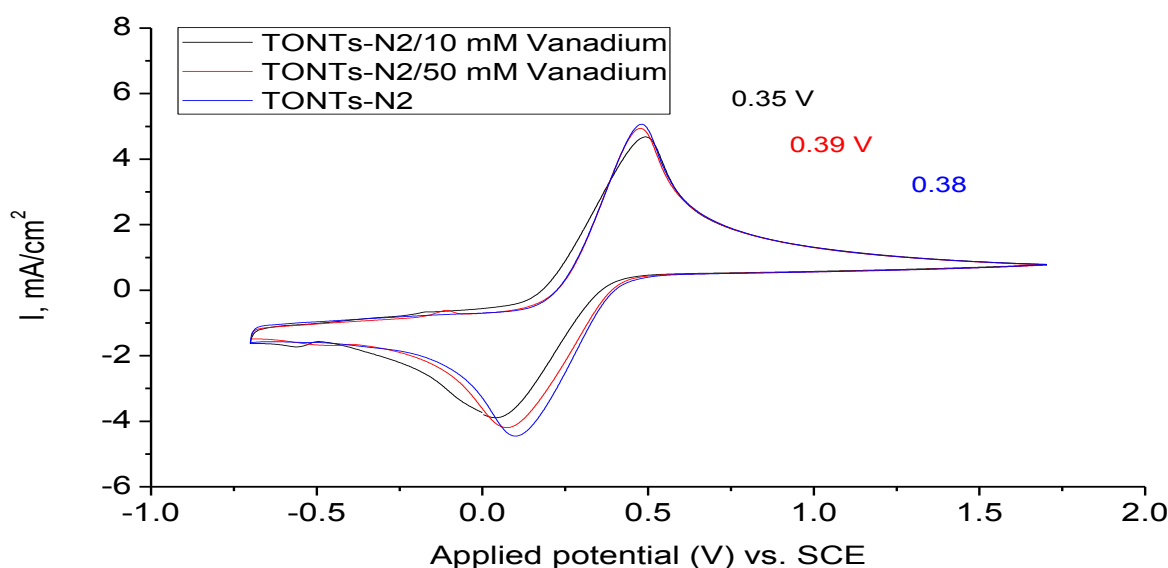


**Fig. 10:** CVs of TONTs-N<sub>2</sub>, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V, TONTs-air, and TONTs-air/ 10mM V, in ferro-ferricyanide system (10mM Ferro/ferric-cyanide + 0.5 M KCl) at a scan rate 50mV/s.

Table 3 shows the composition of an oxidation peaks, reduction peaks, reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$ , anodic peak current density  $I_{p,a}$  (mA/cm<sup>2</sup>), cathodic peak current density  $I_{p,c}$  (mA/cm<sup>2</sup>), the ratio of  $I_{pa}/I_{pc}$  for TONTs-N<sub>2</sub>, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM W, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V, TONTs-N<sub>2</sub>/50mM V, and TONTs-air/10mM V respectively.

**Fig. 8:** CVs of 10mM  $K_4(Fe(CN)_6)$  + 0.5 M KCl, scan rate was 50 mV/s with a TONTs- $N_2$ , TONTs- $N_2$ /10mM V, TONTs- $N_2$ /10mM W, window of potential range (-0.7V to 1.7V).

In Fig. 9 it is clear that the reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$  was approximately 0.35 V, 0.39V and 0.38 V for TONTs- $N_2$ /10mM V, TONTs- $N_2$ /50mM Vanadium and TONTs- $N_2$  respectively. Fig. 9 shows the effect of vanadium concentration on separation and it is clear that there is no high effect on separation.



**Fig. 9:** CVs of 10mM  $K_4(Fe(CN)_6)$  + 0.5 M KCl, at a scan rate 50 mV/s with a TONTs- $N_2$ /10mM V dopant, TONTs- $N_2$ /50mM V dopant, TONTs- $N_2$ .

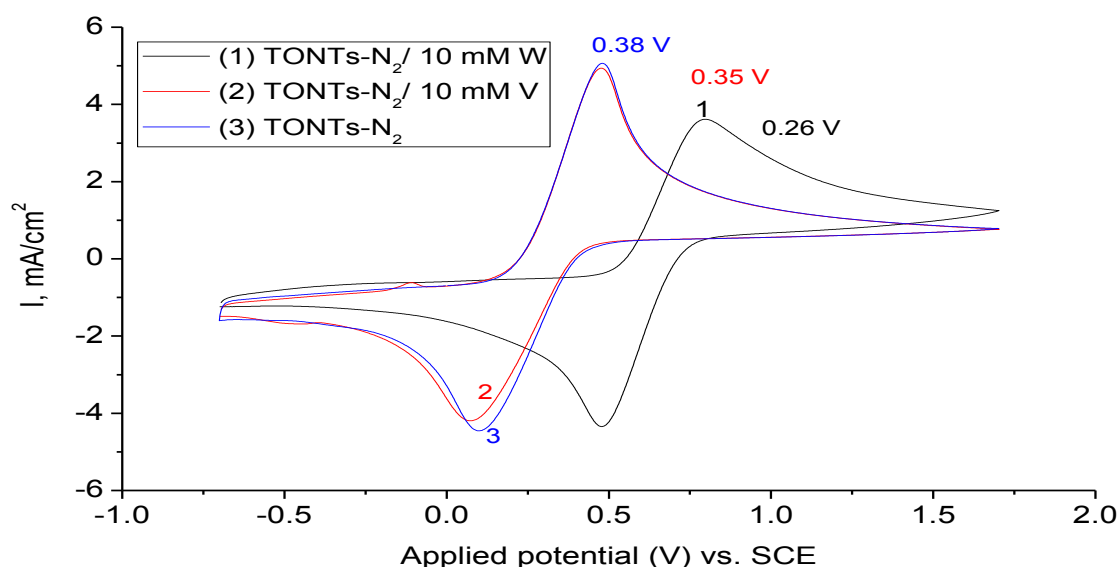
Fig. 10 shows the CVs of TONTs- $N_2$ / 10mM V, TONTs-air/ 10mM V, TONTs- $N_2$ , and TONTs-air annealed at 450 °C for 3 hours respectively .The TONTs- $N_2$ / 10mM V, TONTs-air/ 10mM V, TONTs- $N_2$ , show an oxidation peaks at 0.447V, 1.038V, and 0.474 V and reduction peaks at 0.098 V, -0.580V and 0.098 V respectively. The reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$  was approximately 0.35 V, 1.62V and 0.38 V for TONTs- $N_2$ /10mM V, TONTs-air/10mM Vanadium and TONTs- $N_2$  respectively. Fig. 10 shows comparison between doping of 10mM vanadium on TONTs- $N_2$  and TONTs-air by in situ approach respectively. From Fig. 10 we conclude that TONTs- $N_2$  doped or undoped with Vanadium are the best electro catalysts in contrast with other electrodes which were annealed in air.

This indicates that the effect of V dopant on TONTs- $N_2$  is very little but the effect of V dopant on TONTs-air is very clear and high.

### 3-3 Preparation and electrochemical characterization of V-doped and W-doped TiO<sub>2</sub> nanotubes arrays

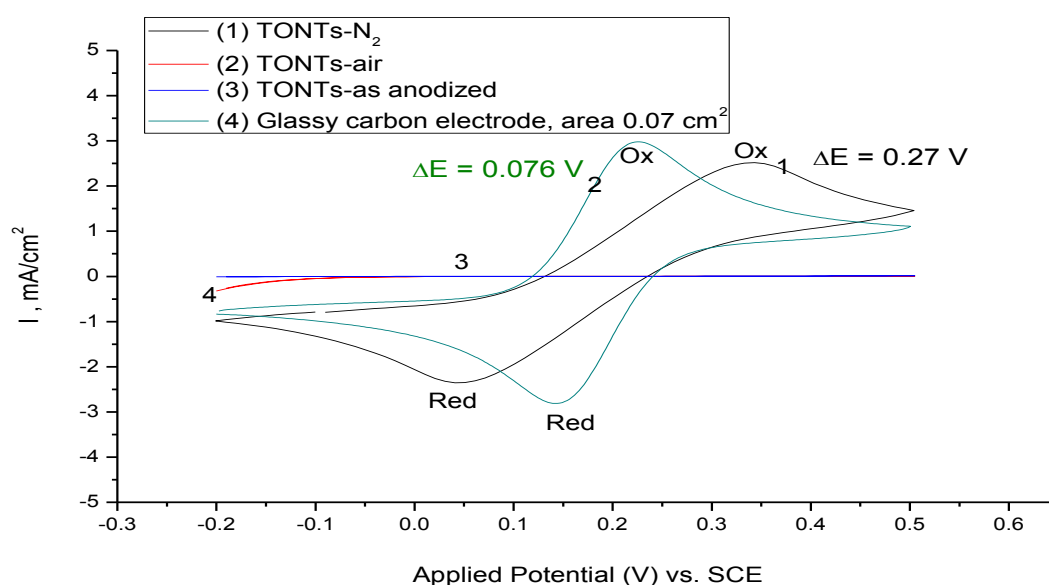
In situ doping approach using vanadium and tungsten metals into titanium oxide nanotubes during anodization was carried out. Concentration of vanadium, and tungsten dopants metals was 10mM and the used electrolyte was 0.5 wt.% HF.

Fig. 8 shows the CVs of TONTs-N<sub>2</sub>/10mM W, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V and TONTs-N<sub>2</sub> respectively which were annealed in nitrogen gas at 450 °C for 3 hours. The TONTs-N<sub>2</sub>/10mM W, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM Vanadium and TONTs-N<sub>2</sub> show an oxidation peaks at 0.757V, 0.447 V and 0.474V and reduction peaks at 0.501 V, 0.098 V and 0.098 V respectively. The reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$  was approximately 0.26 V, 0.35 V and 0.38 V for TONTs-N<sub>2</sub>/10mM W, TONTs-N<sub>2</sub>/10mM V and TONTs-N<sub>2</sub> respectively. In Fig. 6, Fig. 7 and Fig. 8, there is contradiction between the peak potentials and  $\Delta E$  because of the electrode resistance, consumed quantity of fluoride during anodization, adsorbed nitrogen on TONTs substrate, and using of different potentials range (-0.5 V to 1V, -0.2V to 0.5 V, and -0.7 V to 1.7 V). The peak of separation indicates that the reaction of  $[\text{Fe}(\text{CN})_6]^{3-/4-}$  at TONTs-N<sub>2</sub> is reversible reaction than on other V and W doped TONT arrays electrodes. TONTs-N<sub>2</sub>/10mM Tungsten shows the smallest separation peak of among all studied electrodes indicating high conductivity of TONTs doped by tungsten and annealed in N<sub>2</sub>. The peak position for W-doped TONTs-N<sub>2</sub> electrode significantly shifted to positive due to the electrode is more resistant.



peak anodic current density to the peak cathodic current density ( $I_{pa}/ I_{pc}$ ) is approximately 1.04 and 1.04 for TONTs-N<sub>2</sub> and 0.07 cm<sup>2</sup> glassy carbon electrodes respectively, i.e. equals to 1(close to unity) indicating on quasi-reversible process.

It was reported in many literatures that the reversible process has reduction/oxidation peak separation smaller than  $59/n$  mV, and  $n$  is the number of electrons . The ratio  $I_{pa}/ I_{pc}$  is also close to unity ( $I_{pa}/ I_{pc} = 1$ ) [51,52]. Likewise, the quasi-reversible process has reduction/oxidation peak separation greater than  $59/n$  mV.



**Fig. 7:** CVs of 10mM [K<sub>4</sub> Fe(CN)<sub>6</sub>] + 0.5 M KCl , scan rate 50 mV/s, at 20 V for 20 min contains TONTs-N<sub>2</sub> in 450 °C , time 3h, TONTs-air in 450 °C time 3h ,TONTs-as anodized, in contrast with glassy carbon electrode with area 0.07 cm<sup>2</sup> , window of potential range (-0.2V to 0.5V).

Table 2 shows the oxidation and reduction peaks of potentials and current density, and also separation of TONTs-N<sub>2</sub> and 0.07 cm<sup>2</sup> glassy carbon working electrode.

**Table 2:** Comparison between TiO<sub>2</sub> NTs annealed in N<sub>2</sub> and 0.07 cm<sup>2</sup> glassy carbon working electrode

Electrode	$E_{pa}$ (V)	$E_{pc}$ (V)	$\Delta E$ (V)	$I_{pa}$ (mA/cm <sup>2</sup> )	$I_{pc}$ (mA/cm <sup>2</sup> )	$I_{pa}/ I_{pc}$
TONTs-N <sub>2</sub>	0.32	0.05	0.27	2.5	-2.4	1.04
Glassy carbon electrode with area 0.07 cm <sup>2</sup>	0.22	0.15	0.07	2.9	- 2.8	1.04



**Fig. 6:** CVs of 10mM  $K_4 [Fe (CN) _6] + K_3 [Fe (CN)_6] + 0.5 M KCl$  , scan rate  $50 mVs^{-1}$  with (a) contains TONTs-as anodized, TONTs-air, TONTs- $N_2$  (b) effect of scan rate for TONTs- $N_2$  electrode in a potential range from ( $- 0.5 V$  to  $1V$ ) vs. SCE.

**Table 1:** Oxidation peaks, reduction peaks and reduction/oxidation peaks separation ( $\Delta E$ ) for TONTs-as anodized, TONTs-air and TONTs- $N_2$ .

Electrode	Oxidation peaks potential (V)	Reduction peaks potential (V)	$\Delta E$ (V)
TONTs-as anodized	0.53	- 0.37	0.9
TONTs-air	0.72	- 0.107	0.83
TONTs- $N_2$	0.46	- 0.0166	0.48

Table 1 shows that the TONTs- $N_2$  support has lowest peak potentials of oxidation and highest reduction and lowest separation in contrast to TONTs-air and TONTs-as anodized indicates that TONTs- $N_2$  support has high conductivity.

In addition, the electrochemical properties of  $TiO_2$  NTs annealed under different gases and  $0.07 cm^2$  glassy carbon electrodes were investigated by means of cyclic voltammetry in 10mM  $[Fe (CN) _6]^{3-/4-} + 0.5 M KCl$  electrolyte in a potential range from ( $- 0.2 V$  to  $0.5V$ ) vs. SCE at a scan rate of  $50 mV/s$ . Fig. 7 which shows the CVs of TONTs-as anodized, TONTs-air electrode, TONTs- $N_2$ , and  $0.07 cm^2$  glassy carbon electrodes. The TONTs- $N_2$  and  $0.07 cm^2$  glassy carbon electrodes show an oxidation peaks at  $0.32V$  and  $0.22V$  and reduction peaks at  $0.05V$  and  $0.15V$  respectively.

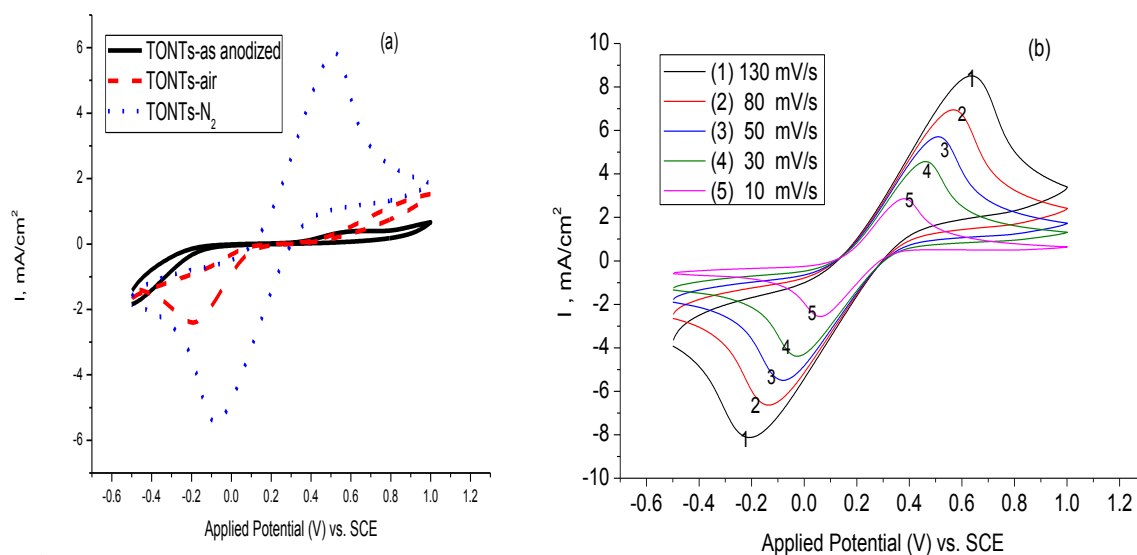
The reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$  was approximately  $0.27V$  for TONTs- $N_2$  and  $0.07 cm^2$  glassy carbon respectively. The anodic current density was approximately  $2.5mA/cm^2$  and  $2.9mA/cm^2$  . In addition the cathodic current density was approximately  $2.4mA/cm^2$  and  $2.8mA/cm^2$  for TONTs- $N_2$  and  $0.07 cm^2$  glassy carbon electrodes respectively and these values indicates that  $0.07 cm^2$  glassy carbon exhibit high electrical conductivity in contrast with other electrodes.TONTs- $N_2$  show also electrical conductivity close to that of  $0.07 cm^2$  glassy carbon but higher than that of TONTs-as anodized and TONTs-air electrodes.

This was evidence that the TONTs- $N_2$  have high electrocatalytic activity but little less conductivity than that of  $0.07 cm^2$  glassy carbon electrode. Furthermore, the ratio of

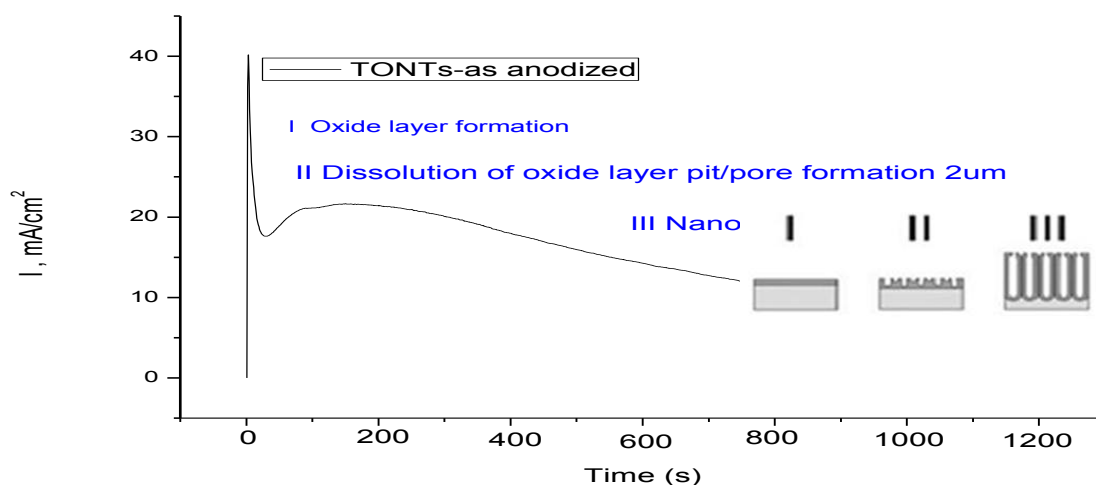
In Fig. 6 the TONTs-N<sub>2</sub> electrode gives rise to larger ferri/ferrocyanide reduction peak currents than for the TONTs-as anodized and TONTs-air electrodes. This possibly reflects the greater surface area of the TiO<sub>2</sub> nanotubes annealed in N<sub>2</sub> and good conductivity. It may also be owing to the increased rate of diffusive mass transport of the ferri/ferrocyanide reactant to the nanotube surface (the latter being considered a supported nanoelectrode) [44]. In fact, the bulk oxide (BO) electrode displays only insignificant reactions at these anodic over voltages due to the blocking character that is an inherent characteristic for an n type semiconductor under anodic bias [45]. Annealing of TONT in nitrogen may enhance its conductivity through the substitution with oxygen in anatase phase [46, 50].

Several literatures have stated that the modification of the band gap of TiO<sub>2</sub> due to the Ti<sup>4+</sup> reduction for instance; Macak selectively switched on the pore bottoms by reductive self-doping of TiO<sub>2</sub> nanotube with Ti<sup>3+</sup> and established an adequate conductivity contrast to allow Cu deposition [47]. Guillemot proved that low temperature vacuum annealing could generate a controlled number of Ti<sup>3+</sup> flaws [48]. Modification of electrical properties of oxides through thermal annealing under different gases is likewise well established in literature [49]. On the other hand, Fig. 6 b shows effect of scan rate for TONTs-N<sub>2</sub> electrode recorded at different scan rates for [Fe(CN)<sub>6</sub>]<sup>3-/4-</sup> solution, Fig. 6 b shows an enhanced cathodic and anodic peak current that increases linearly with increasing scan rate, this behavior is characteristic of an electrochemical reaction controlled by a diffusion process.

Annealing under N<sub>2</sub> environment is probable to give rise to reduction of part of Ti<sup>4+</sup> cations to lower valence state. Simultaneously, defects, for instance the oxygen vacancies, can be created in the TiO<sub>2</sub> structure owing to a partial oxygen loss [50]. That in turn would modify the electron density and the electrical properties of the material.



which leads to the increase in current and pores growing. In stage (III), the individual pores start interfering with each other, competing for the obtainable current and then self-ordering under established steady-state conditions.



**Fig. 5:** Typical current density-time (I-t) characteristics of TONTs-as anodized at a constant potential of 20 V during the anodization process 20 min in the presence of 0.5 wt. % HF.

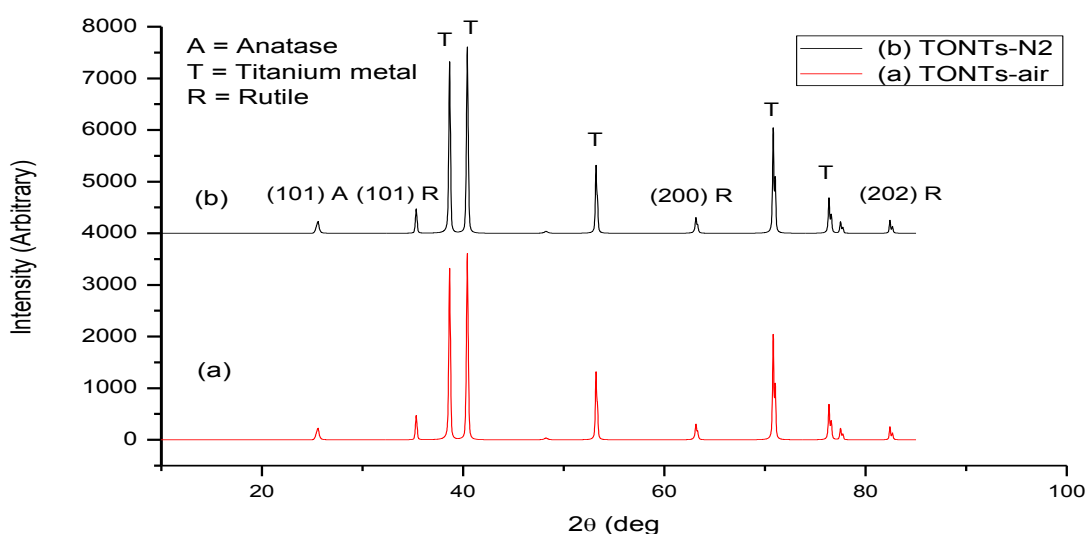
The inset cartoon shows the compact oxide (fluoride free) or porous/tubular metal oxide formation (containing fluoride) forms by different morphological phases (I–III). Therefore, type (I) indicates oxide layer formation, type (II) indicates dissolution of oxide layer pit/pore formation 2 µm, and type (III) indicates nanotubes growth.

The electrochemical properties of TiO<sub>2</sub> NTs electrodes annealed under different gases were investigated using cyclic voltammetry in 10mM [Fe (CN)<sub>6</sub>]<sup>3-/4-</sup> + 0.5 M KCl electrolyte in a potential range from (– 0.5 V to 1V) vs. SCE at a scan rate of 50 mV/s.

Fig. 6 (a) shows the CVs of TONTs-as anodized, TONTs-air electrode and TONTs-N<sub>2</sub> respectively. The TONTs-as anodized, TONS-air and TONT-N<sub>2</sub> electrodes show an oxidation peaks at 0.53V, 0.72V and 0.46V and reduction peaks at -0.37V, -0.107V and -0.0166 V respectively. The reduction/oxidation peak separation  $\Delta E_p$  was approximately 0.90V, 0.83 V, 0.48 V for TONTs as anodized, TONTs-air and TONTs-N<sub>2</sub> respectively.

This peak separation indicates that the reaction of [Fe (CN)<sub>6</sub>]<sup>3-/4-</sup> at TONTs-N<sub>2</sub> shows better reversibility than on other electrodes [42]. The large peak separation is ascribed to the low electrical conductivity of the TONTs -air electrode [42, 43]. However, TONTs-N<sub>2</sub> shows the smallest peak separation among all studied electrode indicating on the conductivity improvement of TONTs by annealing in N<sub>2</sub>.

anatase phase planes (101) and (224) signifying the phase transition from amorphous to anatase crystal. It was reported that while heating at higher temperature than 450 °C annealed in nitrogen, it results the formation of rutile phase [31]. From Fig. 4 a and b, the XRD peaks at  $2\theta = \sim 38, \sim 43, \sim 54, \sim 72, \sim 78, \text{ and } \sim 90$  are originated from the Ti substrate. The XRD results obtained for the phase formation are in a good agreement with the literature data [32, 33]. The XRD of TONTs arrays annealed in N<sub>2</sub> at 450° C (Fig. 4 b) for 3 hr possess similar XRD patterns regardless of the annealing gas atmospheres.



**Fig. 4:** Comparison of XRD shapes of nanotube samples after (a) annealed in air (b) annealed in N<sub>2</sub> at 450° C for 3 hr.

### 3.2 Electrochemical Characteristics of TiO<sub>2</sub> nanotubes

Fig. 5 displays the current time (I vs. t) curves recorded at the constant anodization voltage of 20 V in 0.5 wt. % HF titanium foil (area = 4.2 cm<sup>2</sup>). In this case, at the beginning, the current decreases rapidly and reach the steady-state (where no change in current) within 800 seconds. However, in case of titanium foil (area = 4.2 cm<sup>2</sup>) the current slightly change (increases to a maximum point then decreases slowly) before reaching the steady state as seen in Fig. 5 This I vs. t curve in good agreement with the mechanism described in literature [34] which is summarized below. The formation of the nanotubes is governed by competition between two processes, anodic oxide formation and chemical dissolution of the oxide as soluble fluoride complexes [34]. This is consistent with reported literatures [35-40]. The inset carton in Fig. 5 clarifies the pore formation process [41]. In part I, a barrier oxide layer formed, causing a current decay and in part II the surface is locally stimulated and pores start to grow randomly

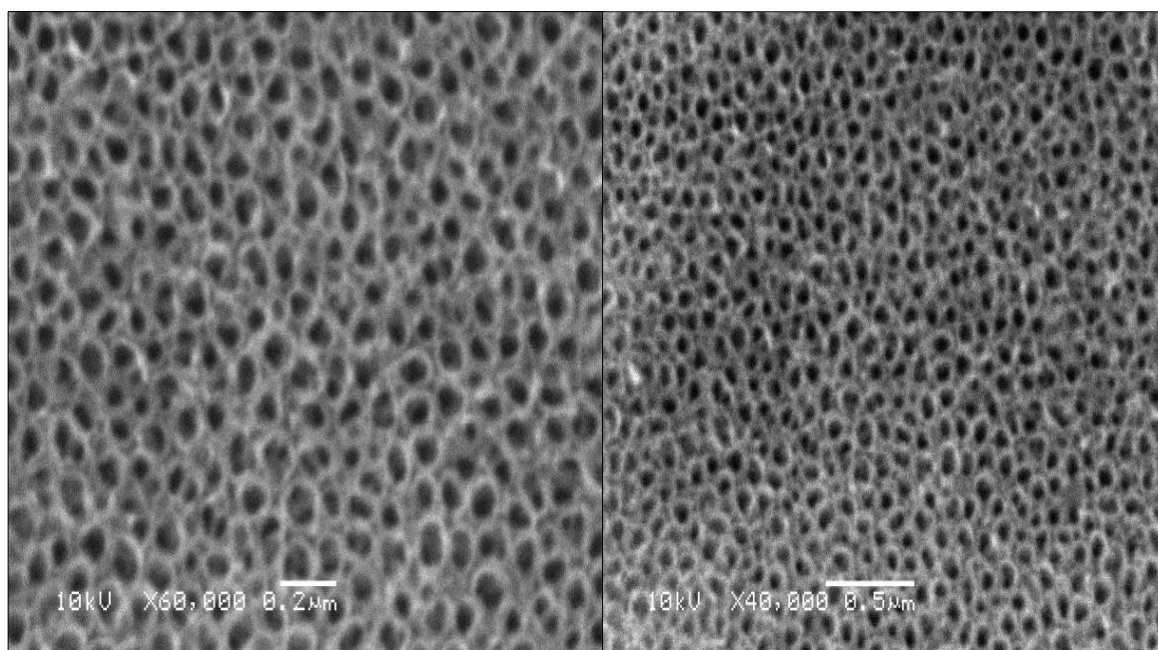
photoresponse was evaluated under chopped light irradiation (light on/off cycles: 20 s) at a fixed electrode potential of 1.0 V.

The curves of the **I-t** and **V-t** are obtained using potentiostat/galvanostat. The software program used in cyclic voltammetry (CV) and chronoamperometry measurements under illumination (UV-Light) was EC-Lab.

### 3. Results and discussion

#### 3.1 Preparation and Physicochemical Characterization of TiO<sub>2</sub> nanotubes (TONTs) catalyst support

The morphology and composition of the obtained oxide nanotubes were evaluated using SEM JSM-6380 LA equipped with an energy dispersive X-ray analyzer (EDX). Fig. 3 shows the SEM surface image (the top-view image) for TONTs-as anodized obtained under 20 V. TiO<sub>2</sub> nanotubes diameter is affected by the applied potential [28-30]. From the SEM image we can see the formation of highly packed array of pores.



**Fig.3:** SEM image of TiO<sub>2</sub> nanotubes formed at 20V for 20 min, in 0.5 wt. % HF in DI water at different scales (0.2 μm and 0.5 μm).

Fig. 4 shows a comparison between XRD patterns of (a) titanium oxide nanotube sample after annealing at 450 °C, 3 hr in air besides (b) annealing in N<sub>2</sub> atmosphere. The XRD patterns show the presence of anatase and rutile phase mixture of titanium oxide. The major rutile orientation is the (101) plane and other planes, such as (200) and (202) are only existing in a minor amount. The XRD patterns showed the presence of

In this section, we proved successfully that in situ electrochemical doping method for TiO<sub>2</sub> nanotubes, which is the addition of different anion species in the electrolyte upon anodization nanotubes growth, is used to modify the conductivity properties of the material.

#### 2.4 Physicochemical characterizations

(SEM; JSM-6380LA). Scanning Electron Microscopy (SEM) images were taken at magnification of 2000x, 10000x, 20000x, 50000x and 120000x to study the samples morphology.

X-ray diffraction (XRD) data were collected on a Model RIGAKU MINIFLEX 100 X-ray diffract meter, operating at tube voltage 40 kV and tube current 15 mA, using Cu(K $\alpha$ ), intensity was 0-400 cps, range of  $2\theta$ (deg) was 5-80 degree i.e. wide angle. For chilar, the water flow rate was 3.7 L/min, scan rate either 5 °/min or 2 °/min. Monochromator is used.

#### 2.5 Electrochemical measurements

We use the typical current density-time (I-t) characteristics of TONTs-as anodized at a constant potential of 20 V during the anodization process 20 min in the presence of 0.5 wt. % HF.

#### Cyclic Voltammetry (CV)

Cyclic voltammetry (CV) was conducted in a conventional three-electrode single-compartment Pyrex glass cell by using a computerized potentiostat/galvanostat ( $\mu$ AUTOLAB, TYPE III). The reference and auxiliary electrodes were standard calomel electrode (SCE) and pure Pt-foil, respectively. All potentials provided in the text are based on the SCE electrode only. The software program used in cyclic voltammetry measurements was NOVA 1.9.

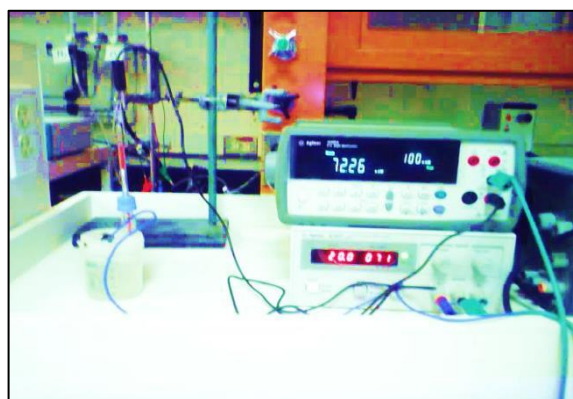
#### 2.6 Photo electrochemical measurements

The photoelectrochemical performance of the TONTs-N<sub>2</sub> and TONTs-N<sub>2</sub>/ 10 mM Vanadium were evaluated using a three-electrode configuration with TONTs-N<sub>2</sub>/ 10 mM Vanadium electrode, calomel electrode, and Pt as working, reference, and counter electrode, respectively. The supporting electrolyte used was 1 M KOH solution. All the potentials were referred to calomel electrode unless otherwise stated in this paper. The photocurrent was measured under an irradiation UV from Max-303 compact Xenon light source. The scan rate for the linear sweep voltammetry was 50 mV s<sup>-1</sup>. The



Highly ordered TONTs were synthesized via the electrochemical anodic oxidation. The titanium foils (>99.5% purity, Alfa Aesar, thickness: 0.25 mm) were anodized in an aqueous solution contains 0.5 wt. % HF by using a two-electrode polypropylene electrochemical cell which consists of Ti foil as the anode and Pt foil as the cathode at 20V for 20 min at room temperature with magnetic agitation. Then the samples were rinsed in deionized water and dried.

The as-anodized TONTs were consequently annealed at 450 °C in ambient air or N<sub>2</sub> for 3 hr using tubular furnace with heating and cooling rates of 5 °C min<sup>-1</sup> to prompt anatase crystallization.



**Fig. 2:** Anodization process set up.

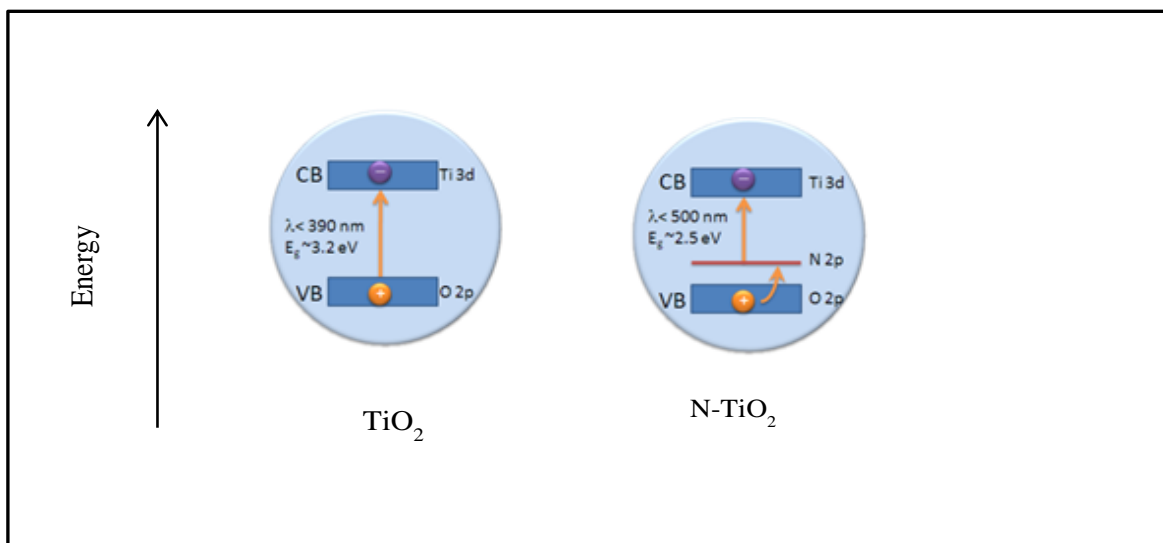
Electrochemical experiments were conducted by means of a direct current (dc) power supply ( Agilent E3612 A 0-60V,0-0.5 A/0-120V , 0-0.25A DC power supply) and connected to (Agilent 34405A 5 ½ Digit multimeter). All were connected to computer and the program used is (Excel Inuilink for Multimeters Toolbar Addin).

### **2-3 In situ doping method during anodization**

Anodization was conducted in 0.5 wt. % HF in which certain amount of the corresponding metal ions was added. Titanium foil functioned as anodic electrode and platinum electrode as the cathode. Anodization voltage was 20V. The metals-dopants were 10mM and 50mM vanadium (V), 10mM tungsten (Na<sub>2</sub>WO<sub>4</sub>.2H<sub>2</sub>O salt).

All experiments of anodization were carried out at room temperature using magnetic stirrer. After anodization, the titanium sheet surface color was yellowish and the samples were washed in deionized water and then dried. The as-anodized TiO<sub>2</sub> NTs were annealed in air and also in N<sub>2</sub> at 450°C for 3 h with a heating and cooling rate of 5 °C/min.

Later, Asahi et al. stated that it is possible to narrow the band-gap of titanium dioxide by N<sub>2</sub>-doping [27].



**Fig.1:** N-doping as clarified by *Nakamura* et al [26]. N<sub>2</sub>-doping results in a mid-band gap energy level which diminishes the energy gap involved for charge separation.

## 2. Experimental

### 2.1 Materials:

Titanium foils (> 99.5% purity, Alfa Aesar, thickness: 0.25 mm). Hydrofluoric acid 40 % HF (A.Qualikemes Fine Chemicals, New Delhi. potassium chloride GRG KCl (WINLAB), 0.5 wt.% HF, potassium hexacyanoferrate (II) trihydrate K<sub>4</sub>[Fe(CN)<sub>6</sub>].3H<sub>2</sub>O (MERCK), potassium hexacyanoferrate(III) K<sub>3</sub> [Fe (CN) <sub>6</sub>] (MERCK). All aqueous solutions were prepared by means of Milli-Q (Millipore, Inc.), high quality deionized (DI) water (resistance 18.2 MΩ cm).

The Chemicals used in the in situ doping method were as follows: Anhydrous ethanol 99.7-100 % V/V (from BDH Analar ), ammonium meta vanadate NH<sub>4</sub>VO<sub>3</sub> analytical reagent (from BDH Chemicals Ltd Poole England), and sodium tungstate dihydrate GR Na<sub>2</sub>WO<sub>4</sub>.2H<sub>2</sub>O (from MERCK ).

### 2.2 Anodization process

High purity titanium sheets (>99.5% purity, Alfa Aesar, thickness: 0.25 mm) were degreased in an ultrasonic bath with isopropanol then acetone, washed in deionized water and dried in air at room temperature.



efforts have been made to improve modified TiO<sub>2</sub> which are energetic under visible-light ( $\lambda > 400$  nm) irradiation. Numerous different approaches have been employed to extend photo activity into the visible region. They consist of:

(I) Doping with anions: such as nitrogen [18-20], sulphur, iodine [21], and fluorine, etc.

(II) Metal cations doping [2]

(III) Functionalizing TiO<sub>2</sub> by photo-sensitizers that have the ability to absorb visible-illumination. The greatest vigorously followed approach has been to increase the photoactive wavelength range and to improve the photo catalytic activity under UV radiation using metal doped TiO<sub>2</sub> nanotubes.

Several metal ions have been examined as possible dopants ions such as Fe, V [22], Cr, Ni and K [22] and have been showed UV light photo catalytic activity. Furthermore, efforts have been made to increase the visible and UV light photo catalytic activity for TiO<sub>2</sub> using co-doping by means of two metal ions.

Ahmad et al. [23] reported that Sc and Nb co-doped TiO<sub>2</sub> nanoparticles are comparatively more photoactive for 2-chlorophenol degradation under visible-illumination than the particles doped with Sc or Nb only. Kato ND Kudo [24] reported that TiO<sub>2</sub> co-doped with Sb<sup>3+</sup> and Cr<sup>3+</sup> ions exhibited higher activity than TiO<sub>2</sub> doped only with Cr<sup>3+</sup> ions alone for O<sub>2</sub> evolution due to the charge compensation attained with Sb<sup>5+</sup> doping.

Nevertheless, there have been comparatively insufficient researches stated for twofold metal ion co-doping of TiO<sub>2</sub>, whereas TiO<sub>2</sub> co-doped with two nonmetals (such as N with F, and N with S ) with metal ions and nonmetals (such as Cr and N co-doping, Pt and N co-doping, V and N co-doping [25], and Bi and S co-doping ) have been extensively examined.

In order to examine the double-doping efficiency by metal cations, co-doped TiO<sub>2</sub> with Pt<sup>4+</sup> (or Pt<sup>2+</sup>), Cr<sup>3+</sup>, V<sup>3+</sup>, and Ni<sup>2+</sup> ions have been prepared and characterized their physicochemical properties and photo catalytic activities for the decolorizing and methylene blue (MB) degradation, the iodide oxidation to tri-iodide, and the oxidative degradation of phenol in aqueous solution under visible-light irradiation ( $\lambda > 400$  nm) [24].

## 1. Introduction

The semiconductor titania ( $\text{TiO}_2$ ) is one of the best candidates for many applications, namely photocatalysis [1,2], implant materials [3], hydrogen sensing [4], solar cells [5] and other electrochemical devices. This is due to its high efficiency in UV light, low cost, chemical inertness, ecofriendly nature and photostability [6,7]. Titania ( $\text{TiO}_2$ ) is the greatest extensively used photo catalyst for the purification of air, water, and additional environmental applications owing to its great photocatalytic activity, admirable chemical stability, comparatively low price, and its deficiency of any recognized toxicity.

Nanostructured  $\text{TiO}_2$  semiconductors have great potential in photo electrochemical devices due to the large effective light harvesting interface area and wider band gap. Anodization of Ti is a simple way to prepare a well-ordered nanostructured  $\text{TiO}_2$  in the form of vertically oriented titania nanotube arrays. When compared with unordered nanoparticles, nanotube arrays facilitate charge transport along the tube direction [8,9] while maintaining a high effective surface area. Titania nanotubes are thus suitable for a variety of applications such as sensors [10], water photoelectrolysis [11], photovoltaic devices [12], photocatalytic  $\text{CO}_2$  reduction [13], supercapacitors [14], etc. The use of titania nanotubes as photoelectrode in photovoltaic devices has the potential to enhance the efficiency. Therefore, titania nanotube growth by anodization has been studied widely in literature [15,16], in order to form a well-ordered tubular structure with controlled morphology, a balance between oxidation and field-assisted dissolution has to be maintained by adjusting electrolyte concentration, temperature [17], duration of anodization, ramp rate and the applied potential [16].

$\text{TiO}_2$  is regarded as the most attractive photo catalyst with excellent photocatalytic properties. However, it is only activated by UV light ( $\lambda < 387 \text{ nm}$ ) due to its large band gap of 3.2 eV.

Reduction/oxidation (redox) reactions of environmental attention are started on the  $\text{TiO}_2$  surface with trapped electrons and holes after band-gap excitation. However, owing to its large band gap energy of  $\sim 3.2 \text{ eV}$  (electronvolt),  $\text{TiO}_2$  is useful only in the ultraviolet region of the solar spectroscopy. As a result, major

## Preparation and Characterization of TiO<sub>2</sub> Nanotubes Catalyst Support and Doped TiO<sub>2</sub> Nanotubes Arrays Sheet

Mohammed Ahmed Hussein Awad \*

Dr. Nabil A.N. Alkadasi \*\*

### Abstract

Highly ordered titanium oxide nanotubes (TONTs) were synthesized via the electrochemical anodic oxidation. The as-anodized TONTs were consequently annealed at 450 °C in ambient air and N<sub>2</sub> for 3hrs to obtain titanium oxide nanotubes annealed in air (TONTs-air) and titanium oxide nanotubes annealed in nitrogen (TONTs-N<sub>2</sub>). V-doped and W-doped TiO<sub>2</sub> nanotubes arrays were synthesized via in *situ* doping method during anodization. All samples were annealed at 450 °C in ambient air and N<sub>2</sub> for 3hrs to obtain TONTs-air 10 mM Vanadium, TONTs-N<sub>2</sub> 10 mM Vanadium, TONTs-air 10 mM Tungsten and TONTs-N<sub>2</sub> 10 mM Tungsten.

The physicochemical characterization of the TONTs-arrays and doped-TONTs-arrays catalyst support were performed by X-ray diffraction (XRD) and scanning electron microscopy (SEM). The TONTs-arrays, doped-TONTs-arrays catalyst support were electrochemically characterized by typical current density-time (I-t) during anodization and also characterized in ferro-fericyanide potassium system by cyclic voltammetry (CV) measurement. In addition, V-doped titanium oxide nanotubes arrays were photochemically characterized and supporting electrolyte is 1M KOH.

### Key words:

Titanium oxide nanotubes sheet, electrochemical anodization technique, vanadium, tungsten, doping, cyclic voltammetry, chronoamperometry

---

\*Chemistry Department, Faculty of Applied Sciences, Thamar University

\*\*Faculty of Engineering, Thamar University, and Al-Bayda'a University



7. Authors are informed whether their papers are accepted for publishing or not after the assessment of qualified referees within 3 months of receiving the paper.
8. If referees suggest addition or modification on the paper, it is returned to the author to do them before it is published and to be returned within 2 weeks' time.

**Third: General Rules :**

1. The papers which are not prepared according to the publication rules and conditions will be rejected and not returned to the author.
2. The journal is not obliged to return the papers to their authors whether these papers are published or not.
3. All the publishing rights belong to the journal. It is not permitted to reprint or quote any part of the journal without a written consent from the editor in chief.
4. The research papers represent only the opinion of their authors and not necessarily the opinion of the journal or the university.
5. Authors who are not of the teaching staff of Al-Rayan university have to pay (20000 YR) twenty thousand Yemeni Riyals for publishing in the journal. These fees should be deposited to Al-Omgry exchange company – account number (254038674). Researches from outside Yemen have to pay (150\$) one hundred and fifty US dollars.
6. Upon apology for non-publication, the fees mentioned in paragraph (5) item ( third ) above shall not be returned
7. Correspondences and research papers can be mailed and sent to the editor in chief to the following journal address: Al-Rayan Journal for Applied Sciences and Humanities -Al-Ensha'at- Fowa – Mukalla – Hudhramout, Yemen Tel: 009675362940 or to the Email : alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye.

## **General rules for publishing**

### **First : Publishing instructions:**

The journal accepts publishing the researches written in Arabic and English, in the Humanities and Applied Sciences according to the following conditions:

1. The research should be original and in accordance with the scientific research methodology.
2. Papers submitted for publication should not have been published previously or being considered for publication elsewhere. If these papers have been accepted elsewhere, they should not be published in the same form without a written consent of the editor in chief.
3. The research should be written in good language and typed on computer using Microsoft Word according to the following typing font and size: Arabic papers (Traditional Arabic) font size (16) with a pace of (1.15) and English (Times New Roman) font size (12) with a space of (1.15) on one side in A4 size paper with 3cm margins in both sides. Submitted papers should not be more than 30 pages consecutively numbered including figures, tables, pictures, appendixes and references. The editor has the right to consider the researches that exceed these limits according to the nature of that research.
4. The research must have an accurate referencing system and follow the following:
  - a. Sources are referred to in the main text through the use of numbers in brackets according to its consecutive numbers and listed at the end of the research in the reference list. It should have the: (Author's surname, date of publication, title of the book or research, the publisher, date of publication,) Journals: (Author's name, title of research, title of the journal, volume number, issue, year and page number)
  - b. All the references cited in the main text are listed at the end according to the research method. References from foreign languages should be listed in a separate list and alphabetically ordered.

### **Second: Publishing procedures:**

1. The researcher should submit a written statement stating that the research is original and not published or submitted to be published to any other scientific institution.
2. Papers should be submitted in original and three copies along with a soft copy saved in a CD. The research cover should contain (the author's name, academic title, address, tel. number and his e-mail) and the receipt of publication fee.
3. If the author is submitting a paper to the journal for the first time, he /she should provide a brief CV.
4. Abstracts of (100-150 words) should be presented in Arabic and English.
5. The editor in chief has the right to ask authors to make minor or major corrections on their papers before publication.
6. Authors are informed about the date of receiving their papers and the editorial completes the referee procedures.

**Our vision:**

Taking the leadership of publishing the studies and researches according to the international publishing standards.

**Our Mission :**

The journal seeks to distribute studies and researches in the various human and applied sciences, following the original methodology of arbitration and scientific publishing to enrich knowledge and serve humanity.

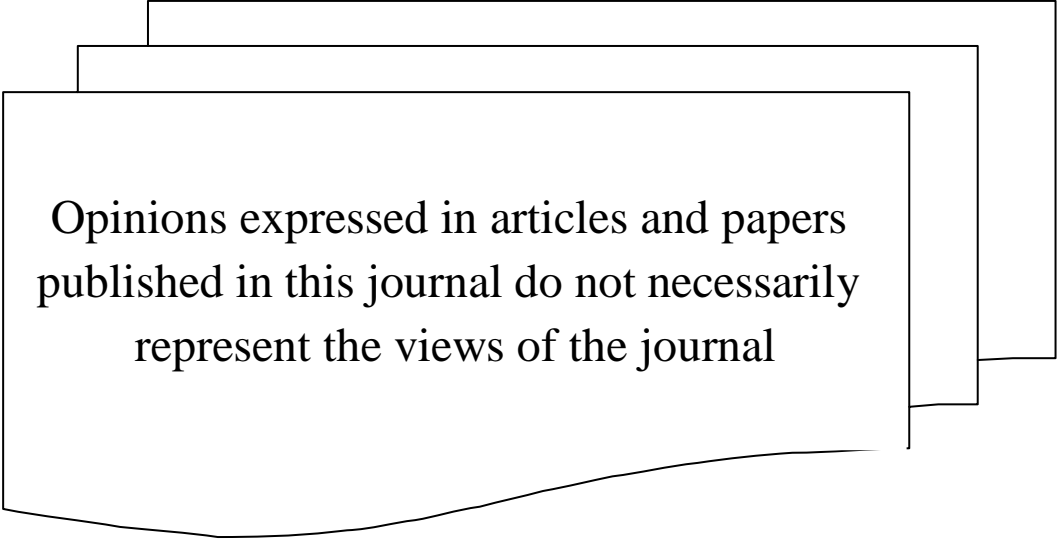
**Our Objectives :**

-Providing a research facility to serve researchers in various fields of humanities and applied sciences.

-Enriching scientific knowledge, through the spreading of remarkable and refereed researches.

- Providing researchers and scholars with the opportunity to publish research and studies in various fields of humanities and applied sciences.

-Distributing researches and studies that contribute to serve community, solve its problems, and preserve its original values.



Opinions expressed in articles and papers  
published in this journal do not necessarily  
represent the views of the journal



General Advisor

Dr. Salim Mohammed Ba-faqeer

President of the University

Editor in Chief

Prof. Dr. Abdullah Saleh. Ba-beair

Editorial Manager

Dr. Salem Abood Ghanem

Editorial Secretary

Dr. Eisa Mubarak Ajrah

Advisory Board

<i>Prof. Yusri Ameen Sami</i>	<i>Suez Canal University</i>	<i>Egypt</i>
<i>Prof. Assad Hamdi Addori</i>	<i>Tikrit University</i>	<i>Iraq</i>
<i>Prof. Mohamed Abdul-Azziz Khalifa</i>	<i>Ain Shams University</i>	<i>Egypt</i>
<i>Prof. Mohamed Abdul-Fatah Mohamed</i>	<i>Ain Shams University</i>	<i>Egypt</i>
<i>Prof. Mahmoud Subaih</i>	<i>Ain Shams University</i>	<i>Egypt</i>
<i>Prof. Abdullah bin Mohamed Al-gurni</i>	<i>Um Algura University</i>	<i>Saudi Arabia</i>
<i>Prof. Khaled Mohamed Aisa</i>	<i>Palestine University</i>	<i>Palestine</i>
<i>Prof. Usam Al- Buhaisi</i>	<i>Palestine University</i>	<i>Palestine</i>
<i>Prof. Abdul-Razag Abu Albasal</i>	<i>Um Algura University</i>	<i>Saudi Arabia</i>
<i>Prof. Khaled Omer Ba-sulaim</i>	<i>Aden University</i>	<i>Yemen</i>
<i>Prof. Abdullah Hussain Al-bar</i>	<i>Hudhramout University</i>	<i>Yemen</i>
<i>Prof. Abdullah Saeed Al-juaidi</i>	<i>Hudhramout University</i>	<i>Yemen</i>
<i>Prof. Abdullah Mohamed Al-Khulani</i>	<i>Hudhramout University</i>	<i>Yemen</i>
<i>Prof. Najat Ahmed Bu-Saba'a</i>	<i>Hudhramout University</i>	<i>Yemen</i>
<i>Assistant Prof. Saeed Mohamed Ba-Naimoon</i>	<i>Hudhramout University</i>	<i>Yemen</i>

**The Proofreaders**

*Dr. Jamal Ramdhan Hedejan*

*Assistant prof. Abdullah Amer Al-kathiri*

All contributions and queries should be addressed to : Editor in Chief

Address :Al-Ensha'at Fowa – Mukalla – Hudhramout , Yemen

Tel: 009675362940 – Fax : 009675362942

Email : [alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye](mailto:alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye)

Web site: <http://alrayan-university.edu.ye/journal.php>

**Republic of Yemen**  
**AL-Rayan University**



**AL-Rayan Journal of Humanities & Applied Sciences**  
**Scientific Biannual & Refereed**

**Volume 2**

**Issue 1**

**June 2019**

# AL-Rayan Journal



جامعة الريان  
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 2  
Issue 1

June 2019